الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية الآداب واللغات

قسم اللغة والأدب العربي

إشكالية المصطلح النقدي عند يوسف وغليسي

مذكرة من متطلبات شهادة الماجستير في اللغة العربية وآدابها

تخصص: نقد أدبي حديث ومعاصر

إعداد الطالبة:

راضية شتيوي

إشراف الأستاذ الدكتور:

بالقاسم مالكية

أعضاء لجنة المناقشة			
أ.د عبد الحميد هيمة	أستاذ التعليم العالي	جامعة قاصدي مرباح – ورقلة	رئيســـــــــــا
أ.د بالقاسم مالكية	أستاذ التعليم العالي	جامعة قاصدي مرباح – ورقلة	مشرفـــا مقررا
د. عمار حلاســـة	أستاذ محاضر	جامعة قاصدي مرباح – ورقلة	مناقشـــــــــــا
د. أحمد قيطـــون	أستاذ محاضر	جامعة قاصدي مرباح – ورقلة	مناقشـــــــــــا

الموسم الجامعي:2015/2014

<< ليست المصطلحات مفاتيح العلوم فحسب بل هي خلاصة البحث فيها في كل عصر ومصر، ببدايتها يبدأ الوجود العلني للعلم وفي تطوّرها يتلخص تطور العلم >> .

- الشاهـــد البوشيخـــــــي:

مصطلحات نقدية وبلاغية في كتاب البيان والتبيين

شكر وعرفان

بداية أحمد الله سبحانه وتعالى على توفيقه إياي وتسديد خطاي، فهو المتفضل الأول بسابق الكرم، والمعطي الدائم لجزيل النعم.

أتقدم بالشكر والعرفان لراعي هذه الثمرة، والمشرف عليها حتى أينعت أستاذي الفاضل الأستاذ بلقاسم مالكية، الذي أخذ بيدي ووجهني طيلة مسار هذا البحث.

تقدير وشكر خاص للأستاذ الفاضل يوسف وغليسي الذي لم يبخل علينا بكل ما يخص هذه الدراسة.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل لكل أساتذة قسم اللغة والأدب العربي بجامعة قاصدي مرباح ورقلة، فهذا البحث ثمرة تأطيرهم المتميز وتكوينهم العالي.

كما أشكر عمال مكتبة قسم اللغة والأدب العربي على ما قدموه من تسهيل وما بذلوه من جهد في سبيل إنجاح هذا العمل

وأخيرا أشكر كل من ساهم في انجاز هذا البحث من قريب أو من بعيد

المقدمـــــة

شهدت الحركة الأدبية النقدية في العالم العربي منذ النصف الثاني من القرن العشرين انفتاحا واسعا على المناهج النقدية الوافدة إلينا من الغرب، ويتجلى هذا الانفتاح في ذلك التهافت من طرف الكثير من النقاد في البلاد العربية محاولين تطبيقها على النص الإبداعي العربي، مما أدى إلى حدوث فوضى نقدية على مستوى تطبيق هذه المناهج، هذه الفوضى التي حمل جريرتها المصطلح النقدي نتيجة عدم مرعاة وتجاهل الأبعاد الفكرية والفلسفية التي يتكأ عليها كل منهج.

وبما أن المصطلحات تمثل مفاتيح العلوم ورحاق المعارف، نجد أن هناك من النقاد من صوّب سهمه لمعالجة هذه الإشكالية الواقعة على عاتق الخطاب النقدي العربي، ومن بين هولاء النقاد،الناقد يوسف وغليسي الذي سلّط الضوء على هذه القضية، وانطلاقا من هذه الرؤيل ارتأينا دراسة هذه الإشكالية عند هذا الناقد ،فكان عنوان بحثنا موسوما

بـ :**إشكالية المصطلح النقدي عند يوسف وغليسي** ، ومن هنا يجدر بنا أن نطرح الإشكال الآتي:

ـ هل إشكالية المصطلح النقدي لدى هذا الناقد فعل مثاقفة أم تأصيل**؟**

ـ إلى أي مدى استطاع الناقد وغليسي التقليص من حجم هذه الاشكالية؟

وكان من دواعي اختيارنا لهذا الموضوع أسبابا منها ما هو ذاتي وما هو موضوعي.

ـ سبب ذاتي:يتمثل في ميولنا الخاص اتجاه الموضوع باعتباره موضوعا نقديا يشغل النقد العربي المعاصر.

وسبب موضوعي: قلة الدراسات النقدية التي أولت اهتمامها لإشكالية المصطلح النقدي من جهة، وندرة الدراسات التي سلطت الضوء عن أعمال هذا الناقد من جهة أخرى ، فمعظم الدراسات التي تناولت أعمالهسلّطت الضوء فقط على أعماله الشعرية.

وبعد النظر والتأمل في الطريقة المناسبة لدراسة هذه الاشكالية اتبعنا دراسة نقدية تتكأ على ألية الوصف والتحليل والاحصاء، بكونها تتناسب مع وجهتنا البحثية في إطار (نقد النقد).

ولمعالجة هذه الإشكالية قسمنا بحثنا إلى مقدمة وتمهيد وفصلين وخاتمة . حيث خصصنا التمهيد بسيرة الناقد الذاتية والعلمية ،كماعرجنا على مؤلفات هذا الناقد واقفين على أهم مواطن دراسة المصطلح النقدي لنتخذ من مدونة إشكالية المصطلح في خطابنا النقدي العربي الجديد موضوعا لدراستنا هذه ، بكونها قد مثّلت الجزء الكبير المخصص لدراسة إشكالية المصطلح.

أما الفصل الأول فعنونّاه بـ الجهود النقدية ليوسف وغليسي،حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى مفهوم مصطلح المصطلح ومفهوم علم المصطلح كماتطرقنا إلى مفهوم المصطلح النقدي ومصطلح الإشكالية.

أما المبحث الثاني فقدعرجنا على أهم آليات صياغة المصطلح النقدي التي اعتمد عليها هذا الناقد منهـــا:

- المصطلح بين الحقل المصطلحي والعائلة المصطلحية
- المصطلح بين الهجرة المصطلحية وسلم التجريد الاصطلاحي
- المصطلح بين المشروعية المصطلحية وآليات الصياغة
- ثنائية المنهـــج والمصطلـــح

أما الفصل الثاني فقد خصصناه لأهم إشكالية أثقلت كاهل الخطاب النقدي العربي الجديد وهي: إشكالية التعددية المصطلحية في الحقول المصطلحية،وهي على النحو الآتي:

-في الحقل البنيـوي :واخترنا مصطلحي البنية والبنيوية ومصطلح البنيوية التكوينية.
-في الحقل الأسلوبـي: واخترنا مصطلحي الأسلوب والأسلوبية ومصطلح الانزياح.

–في الحقل السيميائي:واخترنا مصطلحي السيميولوجيا والسيميائية ومصطلح الشعرية في الحقل التفكيكي:واخترنا مصطلحي التفكيكية والتناص.

ووفقا لهذه المباحث الأنفة الذكر بيّنا منهج وغليسي في دراسة هده المصطلحات مستنبطينا معايير تفضيل المصطلح لدى هذا الناقد.

أما الخاتمـة فكانت المصّب الذي حوى أهم النتائج المتوصل إليها في هذا البحث المتواضـع.

ولمعالجة هذا الموضوع اعتمدنا على مجموعة من المراجع أهمها: مدونة هذا الناقد إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديدوإشكاليات المنهج والمصطلح في تجربة عبد الملك مرتاض النقدية والمصطلح النقدي لعبد السلام المسدي

وكما نعلم من أنه لا يخلو أي عمل ما من صعوبة ومشقة، فقد تمثلت في صعوبة البحث في جذور المصطلح النقدي ، خاصة المصطلح الأجنبي المترجم وكذلك قلة المراجع التي لها صلة مباشرة بالموضوع المدروس.

وفي الأخير وليس آخرا،لابد أن نوجّه كلمة شكر وعرفان لكل من كانت له يد العون في انجاز هذا البحث ونخص بالذكر أستاذي الفاضل:الدكتـ ور بلقاسـم مالكيـة،الذي تكفل برعاية هذا البحث وأمدّنا بكل التوجيهات منذ بداية هذا المشـروع إلى غاية اكتمالـه كما أوجه شكري إلى أعضاء لجنة المناقشة لما بذلوه من جهد في قراءة وتقويم وتوجيه هذا البحث.

الوادي في: 30/ 05 / 2014

تمهيـــــد

أولا: التعريف بالناقـــد وأعمـــــــاله.

ثـانيــا: تجلــي المصطلح في أعمــاله النقديـة

أولا: التعريف بالناقد وأعمـــــــاله.

يوسف وغليسي هو واحد من أهم النقاد الشباب على الصعيد العربي عام ة،والجزائري خاصة، فهو من مواليد ماي 1970 "بأم الطوب" ولاية سكيكدة، بدأ حياته الدراسية بمسقط رأسه "قرية تاغراس" ثم أتم دراسته الأساسية والثانوية بمدينة "ت مالوس" حيث حصل على شهادة البكالوريا بتقدير قريب من الجيد سنة1989، ليواصل بعدها دراسته الجامعية – التدرج وما بعد التدرج– بجامعة قسنطينة بمعهد الآداب واللغات العربية، حيث تحصل على شهادة ليسانس أدب عربي بأحسن معدل في الدفعة سنة 1993.

أما شهادة الماجستير فقد نالهاسنة 1996 وكانت تحت عنوان: "إشكاليات المنهج والمصطلح في تجربة عبد المالك مرتاض النقدية ،" أشرف عليها الأستاذ الأخضر عيكوس. كما تقلد مجموعة من المناصب قبل نيله لشهادة الدكتوراه حيث اشتغل بالصحافة كصحفي متعاون مع بعض الصحف الوطنية منذ سنة(1991–1994)، كما عين رئيس تحرير لأسبوعية الحياة(1994–1995)،وفي سنة 1996 اشتغل أستاذا مساعدا متعاقدا بالجامعة ثم أستاذا متعاقدا في إطار الخدمة الوطنية سنة 1997، كما اشتغل أستاذا متربصا سنة1999 بالجامعة فأستاذا مكلفا سنة 2002، وفي سنة 2005 ناقش رسالة الدكتوراه عن أطروحة بعنوان: "إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد" بجامعة وهران أشرف عليها الأستاذ عبد المالك مرتاض نال بها درجة مشرف جدا مع التهنئة والتوصية بالطبع، وبعدها عين أستاذا محاضرا سنة 2005 ثم أستاذا للتعليم العالي سنة2011.

وكما كان للناقد وغليسي أيضا رتبا بحثية، فقد عين أستاذا ملحقا بالبحث سنة 1996 ثم أستاذا مكلفا بالبحث 2005 فأستاذا باحثا 2007 ثم مدير بحث 2011، وبالإضافة إلى هذه الرتب العلمية والبحثية فقد كانت له العديد من العضويات حيث كان عضوا بإتحاد الكتاب الجزائريين وعضو مخبر السرد العربي بجامعة قسنطينة ورئيس بحث شعرية السرد

ومدير تحرير مجلة السرديات، كما كان كاتب الدورة التدريبية في علم العروض والتذوق الشعري التي نظمتها مؤسسة جائزة عبد العزيز البابطين للإبداع الشعري بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بقسنطينة (2006-2007)، كما كانت له العضوية باللجنة العلمية بقسم اللغة العربية و آدبها (2010-2011) وعضوا بالمجلس العلمي لكلية الآداب واللغات 2011.

إلى جانب هذه العضويات نجد لديه أيضا العديد من الإسهامات الكبيرة في الميدان العلمي والبيداغوجي، فقد أشرف خلال الفترة الممتدة بين(1997-2012) على ثمانين مذكرة ليسانس نوقش بعضه ا، وسبع وثلاثون مذكرة ماستر وتسع مذكرات ماجستير نوقشت سبعة منها، وأربع عشرة رسالة دكتوراه نوقشت واحدة منها، كما شارك في مناقشة أكثر من خمسين رسالة ماجستير ودكتوراه عبر مختلف جامعات الوطن، وشارك أيضا ضمن اللجنة الدائمة للترقيات العلمية بجامعة الملك عبد العزيز بجدة السعودية في فحص الإنتاج العلمي لدكاترة سعوديين ، وكما أطّر طلبة مدرسة الدكتوراه" قسم الترجمة، جامعة قسنطينة" بتدريس مادة المصطلحية خلال سنتي(2009/2008- 2010/2009)، وإلى جانب هذا أطر مجموعة من طلبة الماجستير في مختلف التخصصات الأدبية الأخرى، كما كانت له إسهامات أخرى كمشاركته في العديد من الملتقيات الوطنية والدولية.

أما إذا انتقلنا إلى الحديث عن إنجازات هذا الناقد العلمية أو أعماله النقدية، فسنحد ثلاث أعمال منها ما كانت منشورات شعرية ومنها ما كانت منشورات نقدية وكذلك ما كان منها كتبا جماعية.

أما المنشورات الشعرية فقد كانت له أربع منشورات وهي:

-أوجاع صفصافة في موسم الإعصار (مجموعة شعرية)، دار الهدى عين مليلة 1995،(110صفحة).

-تغريبة جعفر الطيار(مجموعة شعرية)، ط 1، منشورات إتحاد الكتاب العرب الجزائريين، سكيكدة 2000، ط2، دار بهاء الدين، قسنطينة، 2003(77صفحة).

-مجموعة شعرية مترجمة إلى الإنجليزية (Torments of the green melod) ترجمة حسن دواس، منشورات أمواج سكيكدة2005.

-مجموعة شعرية مترجمة إلى التركية (yesil sarkinin ejiyeti) ترجمة زيكاغون منشورات أمواج سكيكدة 2009.

أما المنشورات النقدية فقد كانت له تسع كتب نقدية هي كالأتي:

-الخطاب النقدي عند عبد المالك مرتاض ، بحث في المنهج وإشكالياته،المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية الجزائر،2002(142صفحة).

-النقد الجزائري المعاصر من اللانسونية إلى الألسنية ،المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية الجزائر، 2002 (222صفحة).

-محاضرات في النقد الأدبي المعاصر منشورات جامعة بقسنطينة، 2005 (133صفحة).

-الشعريات والسرديات ،قراءة اصطلاحية في الحدود والمفاهيم،منشورات مخبر السرد العربي جامعة قسنطينة، 2006 (159صفحة).

-التحليل الموضوعاتي في الخطاب الشعري ،كلام المنهج فعل الكلام، دار الريحانة الجزائر،2007(125صفحة).

-مناهج النقد الأدبي مفاهيمها وأسسها،تاريخها وروادها وتطبيقاتها العربية،دار جسور الجزائر ط1، 2007، ط2، 2009، ط3، 2010(197 صفحة).

-إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد،الدار العربية للعلوم ناشرون منشورات الإختلاف، بيروت الجزائر، ط1، 2008، ط2، 2009(543صفحة).

-خطاب التأنيث،دراسة في الشعر النسوي الجزائري ومعجم لأعلامه، منشورات المهرجان الوطني الثقافي للشعر النسوي، وزارة الثقافة، 2008 (486صفحة).

-في ظلال النصوص تأملات نقدية في كتابات جزائرية، دار جسور للنشر والتوزيع الجزائر،2009(397صفحة).

أما الكتب التي أصدرت له مع مجموعة من النقاد أي الكتب الجماعية، فهي كما يلي:

-سلطة النص في ديوان البرزخ والسكين، منشورات جامعة متنوري قسنطينة،2001.

-النقد العربي المعاصر المرجع والتلقي، منشورات المركز الجامعي خنشلة،2004 .

-السيمياء والنص الأدبي، محاضرات الملتقي الرابع، منشورات قسم الأدب العربي كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 28_29 نوفمبر 2006.

-النقد السوسيولوجي، منشورات المركز الجامعي خنشلة، 2009.

-السيمياء والنص الأدبي، محاضرات الملتقى الدولي الخامس جامعة بسكرة نوفمبر 2008.

-قضايا المنهج في الدراسات اللغوية والأدبية النظرية والتطبيق، منشورات جامعة الملك سعود السعودية، 2010.

وبالإضافة إلى هذه المنشورات فقد قدّم لمجموعة من المؤلفات بلغت حوالي ثلاثة عشر مقدمة لكتب مختلفة منها الشعرة والنقدية، كما نشر الكثير من المقالات حيث بلغت حوالي ست وثلاثون مقالة في دوريات مختلفة منها: مجلة عالم الفكر الكويتية، علامات

النقد، مجلة قوافل السعودية، مجلة الحياة الثقافية التونسية، مجلة الآداب الأجنبية إتحاد كتاب دمشق...إلخ.[1]

ثـانيــا: تجلــي المصطلح النقدي في أعمــاله النقديــة

من خلال تتبع لبعض مؤلفات هذا الناقد، فإننا نرى أن جلّ عمله أو اهتمامه قد كان منصبا على الممارسة النقدية عبر المتون النقدية العربية إلاّ أنه لم يمنعه ذلك من تسليط الضوء على بعض المدوّنات الشعرية،الجزائرية منها خاصة. التي أخذها مجالا لتطبيق بعض المناهج النقدية وما تحمله من ثقل عبر النصوص الإبداعية وهي قليلة مقارنة بالأولى وهو ما نجده على سبيل المثال في كتابه***ثورةاللغةالشعرية***.

– دراسة المصطلح النقدي في المتون النقدية العربية

-1- كتاب الخطاب النقدي عند عبد الملك مرتاض(2002)

قبل أن نشرع في الحديث عن المنهج والمصطلح لدى هذه التجربة لابدّ لنا أن نقف عند أمور تخص هذا الكتاب،الذي صدر عن المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية بالجزائر سنة 2002 والذي يتكون من (142) صفحة، وهو عبارة عن جزء من رسالة الماجستير التي أنجزها الناقد وغليسي والتي كانت تحت عنوان" إشكاليات المنهج والمصطلح في تجربة عبد الملك مرتاض النقدية ،" التي ناقشها سنة 1996 تحت إشراف الدكتور"الأخضر عيكوس"بجامعة قسنطينة ، ويعتبر كتاب"الخطاب النقدي عند عبد الملك مرتاض" باكورة التأليف النقدي لهذا الناقد بعد ما كانت وجهته قبل ذلك متّجه للإبداع الشعري، ويصرح الناقد في معرض هذا الكتاب مايلي: << تأتي إشكالية المنهج والمصطلح في صدارة الطرح النقدي المعاصر، حيث تطرح اليوم بحدة حادة أكثر من أيّ وقت مضى، ولا أدل على ذلك من أن

[1] – سلّم لي الناقد يوسف وغليسي قرص مضغوط يحتوي على سيرة حياته، يوم 20ماي 2013على الساعة 12:15زوالا.بكلية الآداب واللغات،جامعة قسنطينة.

المسألة قد تجاوزت النظر إلى الإشكاليتين على أنهما مجرد وسيلتين لغاية نقدية أدبية قصوى إلى عدهما غاية جوهرية في الخطاب النقدي ذاته، مما يزيد المسألة ضراوة وتعقيداً>>[1].

من خلال هذا التصريح للناقد وغليسي، والذي يرى بأن إشكالية الاهتمام بالمنهج والمصطلح أصبحت من الضروريات القصوى في الطرح النقدي، وكيف لا؟ ونحن نعلم أن خطابنا النقدي في ظل هذا الواقع الذي آلى إليه وضع الخطاب ، وانفتاحِ مصراعيه على تلقف وتلهف مناهج غربية الأصل مختلفة الأيديولوجيات متشعبة المصطلحات، هذه المناهج التي أصبحت تمطر كل يوم مصطلحاتها المحملة بشحنات مختلفة الأيديولوجيات في أرضية هشة، بحيث أصبحت مسرحا لهذه التيّارات الغربية مما أدى لبروز إشكالية المنهج والمصطلح عبر هذه الأرضية النقدية العربية.

ففي كلام الناقد دعوة صريحة للاهتمام بمثل هاتين الثّنائيتين اللتين نستطيع من خلالهما التحكم في مجرى خطابنا النقدي، ما دام المنهج هو أساس هذا الخطاب والمصطلح مفتاحا له، وهناك من يوافقه من النقاد العرب في مثل هذا الشأن من أمثال الناقد السوري" أحمد وهب رومية" في كتابه "شعرنا القديم والنقد الجديد" [2] وكذلك الناقد العراقي "فاضل ثامر في كتابه" اللغة الثانية" [3] والناقد المصري "عبد العزيز حمودة" في كتابه" المرايا المحدبة" و"المرايا المقعرة"[4] ...

وعليه سنسلط الضوء على الجزئية الثانية من هذه الدراسة وهي التي تخص موضوع دراستنا ألا وهي إشكالية المصطلح لدى عبد الملك مرتاض، وسنقوم بالتعريج عن هذه

[1] – يوسف وغليسي ،إشكاليات المنهج والمصطلح في تجربة عبد الملك مرتاض النقدية، رسالة ماجستير بجامعة قسنطينة ،1995– 1996، ص:2 .

[2] – ينظر: أحمد وهب رومية ،شعرنا القديم والنقد الجديد،عالم المعرفة،الكويت ،(دط)، 1994، ص:20–21.

[3] – ينظر : فاضل ثامر، اللغة الثانية، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط1،1994،ص:169–243 .

[4] – ينظر:عبد العزيز حمودة،المرايا المحدبة، من البنيوية إلى التفكيك، عالم المعرفة، الكويت (دط) ، (دت) ، ص: 120

الإشكالية بشكل مختصر أو وصف هذه الدراسة ،حتى يتسنّى لنا الحديث عنها في فصول قادمة ، وكما سبقنا القول أن هذه الدراسة كانت عبارة عن رسالة ماجستير لهذا الناقد – وغليسي– حيث قسَّمها إلى ثلاثة أبواب، وهذه الأبواب إلى فصول ، فالباب الأول تكلم فيه عن كل المفاهيم النظرية التي تخص المنهج والمصطلح ، أما الباب الثاني تكلم فيه عن المناهج النقدية التي اتبعها عبد الملك مرتاض من مناهج سياقية وصولا إلى المناهج النسقية وبين مدى تحول وتذبذب هذه التجربة بين المناهج ، في حين عدَّ الناقد أن هذه التجربة من أكثر النقاد تحولا وتفسحا داخل المناهج، في حين قصر الباب الثالث على إشكاليات المصطلح في تجربة عبد الملك مرتاض حيث قسَّمها إلى فصلين: الفصل الأول خصّه بدلالة المصطلح والحقول المصطلحية أما الثاني فتناول فيه بنية المصطلح وفقا لحده المورفولوجي.

وهذا الجدول الآتي يوضح لنا الإستراتيجية التي اتبعها الناقد في طرحه النقدي: [1]

الفصل	محتواه	منهجه في الدراسة
إشكالية المصطلح	مفهوم المصطلح (لغة و اصطلاح). – المصطلح و المصطلحية, أبعاد المصطلح. – شروط و معايير صياغة المصطلح	قام الناقد بإتباع المنهج الوصفي والتاريخي, حيث تتبع هذه الكلمة، أو نستطيع أن نقول تتبع حفريات هذه الكلمة في المعاجم العربية، كذلك قاربها مقاربة صرفية، كما تتبع دلالتها في باقي الحقول المعرفية الأخرى كحقل الرياضيات وغيرها،وكما لم يغفل عن دلالتها على الصعيد الغربي، حيث قارن بين كلمة مصطلح بين العرب والغرب كما تتبع دلالتها اصطلاحيا معرضا للعديد من النقاد مبينا وجهة نظرهم اتجاه كلمة مصطلح، ثم قام بتقديم تعريف للمصطلح النقدي وذلك بإجراء عملية إسقاط للدلالة الاصطلاحية واللغوية لكلمة مصطلح على الحقل النقدي الأدبي ثم تناول الناقد علاقة المصطلح

[1] – ينظر : يوسف وغليسي، إشكاليات المنهج والمصطلح في تجربة عبد المالك مرتاض النقدية،ص :12–13 14–15–16 – 17 –20 .

	– طرائق وضع المصطلح – سلم التجريد الاصطلاحي – جدلية المنهج و المصطلح	بالمصطلحية وما شاكلها في الدلالة من مصطلحات أخرى، في حين بيّن أبعاد أو أهمية هذه الكلمة (المصطلح) حيث قام باختزال هذه الأبعاد في أربعة أبعاد وهي البعد اللغوي والبعد المعرفي والبعد الزمني والبعد الحضاري، كما لم يغفل الناقد على إظهار شروط ومعايير لابدَّ أن تحترم أو أن يسار وفقها المصطلح حتى لا يقع في الجزافية والاعتباطية مقتفى بذلك أثر من سبقوه من الدارسين ومحاولا أيضا الالتزام بهذه الشروط والمعايير في الجانب التطبيقي، كما عرَّج أيضا على طرائق وضع المصطلح التي لا يختلف فيها اثنين في إمكانية وضع المصطلح، إلاّ إذا اختلفوا في تقديم آلية عن أخرى أو استخدام أو إعطاء أولوية للآلية الأكثر استعمالا والأقرب في صك المصطلحات، من اشتقاق ونحت ومجاز وترجمة وتعريب وقياس، ثم عرَّج الناقد إلى سلم التجريد الاصطلاحي بتعبير عبد السلام المسدي لأنه الأولى به،ا أما ورودها عند الناقد وغليسي فهو من باب الإتباع و خالفه في بعض مسميات هذه المراتب سيأتي ذكرها في الفصل الآتي، ثم سلَّط الناقد الضوءْ على ثنائية جدلية وهي جدلية المنهج والمصطلح وبين مدى توافق هذين المفهومين الذين يختلفان في المسمى ويتفقان في محملوهما أو شحنتهما المعرفية. فالناقد يقر بأن المنهج والمصطلح هما وجهان لورقة نقدية واحدة، بحيث لا نستطيع أن نفصل بينهما إلاَّ على سبيل الدراسة، فهما إن غاب أحد ناب عنه الآخر، فالمنهج والمصطلح بينهما علاقة وطيدة كل هذا سنتطرق إليه في الفصل القادم و سنرى كيف نظر الناقد إلى هذه الجدلية، وما مدى مراعاة لها الجدلية أثناء الدراسة.

الجدول :(01)

هذا على الصعيد النظري أو المعرفي أما إذا انتقلنا إلى الجانب التطبيقي الذي خصّ به الناقد هذه التجربة النقدية (مرتاض) وبالتحديد إشكالية المصطلح. يبدأ الناقد كلامه في

هذا الفصل عن إشكالية أحدثت إشكالا بين القراء والدارسين لتجربة عبد الملك مرتاض النقدية حيث (تتمثل في لغة هذا الناقد) ،يقول في حديثه عن هذه الإشكالية : << فمنهم من وقف مشدودا أمام نسجها المحكم مندهشا من أناقتها الصافية التي تعيد للغة الفصحى مجراها المسلوب، ومنهم من رأى (دون أن يقوى على الجهر بالرأي)، أنها لغة جميلة لذاتها ولكنها لا تلائم بنية المفاهيم الحداثية التي تعبر عنها >>[1]

لكن الناقد هنا لم يقف موقف القاضي بين خصمين متنازعين بقدر ما أراد أن يطرح هذا الإشكال ببساطة على بساط بحثه حيث يطرح إشكالا ،ألا يمكن الخوض في مفاهيم حداثية بلغة تراثية ؟ ولاسيما أن المسألة لا تتجاوز البنى التركيبية للغة ،ويجيب الناقد عن بعض هذه الإشكاليات في سياق بحثه حيث يرى أنه على حد كلامه بأنه لا أحد يجرأ على التشكيك في لغة الناقد بذاتها، من حيث قوّتها ونصاعتها ومحكم نسجها ونزاهتها من خطأ العوام، وصاغ لنا الناقد شهادة أحد النقاد على اللغة المرتضية وهو الناقد عبد السلام محمد الشاذلي، الذي أمدح وأثنى على لغة هذا الناقد والتي وصفها بعدم زلّها وسفهها وخطائها ويبرز الناقد وغليسي هذا السبب بكون أن لغة مرتاض ظاهرة لغوية متفردة في الأب العربي المعاصر وليس ذلك بغريب إذا تعلق الأمر بكاتب حفظ القرآن الكريم في عز صباه، وشبَّ بين أمهات الكتب العربية تتلمذ على أقطاب العربية في الجزائر والمغرب قبل أن ينفتح على ثقافات العصر. وكيف لا فإن الناقد مرتاض بالطبع مُتقن للغة العربية أيَّما إتقان[2].

يواصل الناقد كلامه في شأن هذه التجربة حيث يرى أن الناقد مرتاض هو سليل مدرسة لغوية تراثية الطابع جاحظية الملامح، تقوم على فصاحة اللفظ والتركيب وبلاغة المعنى، وإلى غير ذلك من محسنات اللغة وسبكها وجودتها[3]، لكن الناقد هنا ينبهنا إلى نقطة هامة في مسيرة هذه التجربة النقدية، حيث يقول في معرض كلامه : << إلاّ أن ثمة فرقا

[1] – ينظر : المرجع السابق، ص :225.

[2] – ينظر: المرجع نفسه، ص:215.

[3] – ينظر المرجع نفسه، ص :215.

واضحا معهودا بين أولى مؤلفات مرتاض وأخرياتها في عالم المنهج الحديث دون أن تغيب ملامح الظاهرة اللغوية لديه بصـــورة عامة >>.[1]

فالناقد هنا يعقد لنا مقارنة بين لغة مرتاض الأدبية والنقدية حيث يرى الأولى بأنها قد بلغت درجة التأثر الكبير بالمدارس التراثية أي أنها لغة تحسينية (طغت عنها اللغة المجازية والإنشائية وإلى غير ذلك من المميزات في حين أن لغته في مرحلته النقدية قد تقلصت هذه اللغة الإنشائية ونابت عنها اللغة الموضوعية النقدية إن صح التعبير.

هذا فيما يخص عن اللمحة التي قدمها لنا الناقد لوصف اللغة المرتاضية والتي مهّد بها كي يلج باب المصطلح، حيث قام الناقد من خلال تتبعه لمؤلفات مرتاض النقدية إلى تقسيم مصطلحاتها إلى حقلين دلاليين للمصطلح: الحقل البلاغي والحقل الألسني المعاصر.

لقد عرّج الناقد في هذه النقطة إلى مفهوم مصطلح الحقل عامة والحقل المصطلحي خاصة وتتبع دلالته كي يتّخذ منه وسيلة بحث عن مصطلحات هذا الناقد ، وهذا ما سيأتي في شرحه وتبيينه في الفصل الآتي ، وعليه فلا بأس أن نقف قليلا على هذين الحقلين المصطلحيين، لهذه التجربة ونرى كيف نظر الناقد لهُما ؟وكيف صَنّف الناقد المصطلحات المرتاضية وفقا لهذين الحقلين ؟

[1] – المرجع السابق،ص : 216.

- الحقـل البـــــلاغي:

يقصد الناقد بهذا الحقل مجموعة المصطلحات المأخوذة من النقد العربي القديم في عزّ التحامه بالدرس البلاغي في جوانبه الثلاثة (علم المعاني، علم البيان، علم البديع) [1] وقد حدد وغليسي لهذه المرحلة بمجموعة من الكتب * كما رأيناه سابقا حين معالجته للمنهج المرتاضي، حين قسم مرحلة المناهج السياقية ومرحلة المناهج النسقية حيث نسب لكل مرحلة مجموعة من الكتب مثلتها بمناهجها ومصطلحاتها، لكن هنا يجدر بنا طرح سؤال اتجاه هذا الشأن وبالضبط نسبة المصطلحات البلاغية إلى مرحلة المناهج السياقية، ونحن نعلم أن المناهج السياقية << هي تلك الممارسة النقدية التي تقارب النص الإبداعي ،معتمدة في ذالك عن المؤثرات الخارجية سواء أكانت تاريخية أم نفسية أوإجتماعية>> .[2]

قام الناقد بتصنيف مصطلحات بلاغية تراثية تحت اسم مناهج غربية الأصل من تاريخية وانطباعية ونفسية التي لا تَمتْ بالصلة لهذه المناهج، ونحن نعلم أن الناقد قد انطلق من ثنائية المنهج والمصطلح، فنستطيع أن نقول أن الناقد قد أحدث نقلة جديدة في مثل هذا

---

[1] – ينظر المرجع السابق، ص:218 .

* حسب رأي الناقد وغليسي: مناهج سياقية : مُثلت بأربع كتب وهي:

– القصة في الأدب العربي القديم ،نهضة الأدب المعاصر في الجزائر (195.1925)، فن المقامات في الأدب العربي . فنون النثر الأدبي في الجزائر (1954.1931).

مناهج نسقية: مثل لها بمجموعة من الكتب منها :– الخصائص الشكلية للشعر الحر الجزائري الحديث (1981) ،كتاب الألغاز الشعبية الجزائرية (1982) ، كتاب الأمثال الشعبية الجزائرية (1982)، كتاب النص الأدبي من أين ؟ وإلى أين؟ (1983) ، بنية الخطاب الشعري (1986) .،ألف ليلة وليلة تحليلي سيميائي تفكيكي لحكاية حمال بغداد (صدر في 1989 وأعيد طبعه سنة 1993) – أ/ي دراسة سيميائية تفكيكية لقصيدة (أين ليلاي) لمحمد العيد (1992) . – شعرية القصيدة . قصيدة القرّاء . تحليل مركب لقصيدة أشجان يمنية (1995) ،تحليل الخطاب السردي معالجة تفكيكية سيميائية مركبة لرواية زقاق المدق (1995)

[2] – محمد بلوحي ، آليات الخطاب النقدي العربي الحديث في مقاربة الشعر الجاهلي، بحث في تجليات القراءة السياقية منشورات اتحاد كتاب العرب ، دمشق ، 2004 ، ص: 09.

الشأن، وذلك على حد قوله :<< أما مبرر استعمال المصطلح البلاغي القديم بذاته فهو أن النصوص المدروسة الشعر الجاهلي، المقامات، الأدب الجزائري قبل سنة 1954 تعدُّ في حد ذاتها واجهة إبداعية لتوجهات الدرس البلاغي العربي >> [1].

أما عن تبريره بربط المصطلحات البلاغية بالمناهج السياقية فهو ما ردَّه إلى أن <<المناهج التقليدية (الانطباعية والتقليدية) تكاد تعدّ مجالا مصطلحيا محددا ودقيقا شأنها شأن المناهج البعيدة عن العلمية والموضوعية التي لا تجد بداً من تطعيم مجالها المعرفي بآليات إجرائية (المصطلح مثلا) من حقول أخرى >>[2]. فالناقد هنا يجيب عن إشكالية إمكانية تطبيق منهج تاريخي أو انطباعي بمصطلحات بلاغية، وعليه فنحن مع الناقد في شيء من هذا الطرح النقدي، لكن بالرغم من هذا إلاَّ أننا لا يمكننا أن ننسب مصطلحات عربية لمنهج غريب عنها ونحن نعلم أن المنهج و المصطلح وجهان لعملة واحدة، فالمصطلح هو بطاقة تعريف لمنهجه و أن المصطلح البلاغي يمثل تراثنا العربي العريق في حين أن هذه المناهج السياقية هي مناهج غربية أُوربية الأصل، فالأجدر بذلك أن لا نربط المصطلح البلاغي بالمناهج السياقية بل معالجته ضمن ما يسمى بالحقل البلاغي والذي ينطوي ضمن المنهج البلاغي لا المنهج السياقي . ويمكن لنا أن نمثل للحقل البلاغي من خلال ما أراد الناقد أن يوصله إلينا من خلال هذا المخطط الآتي:

[1] – ينظر : يوسف وغليسي ، إشكاليات المنهج والمصطلح في تجربة عبد الملك مرتاض النقدية،ص :216.

[2] – المرجع نفسه ، ص :216.

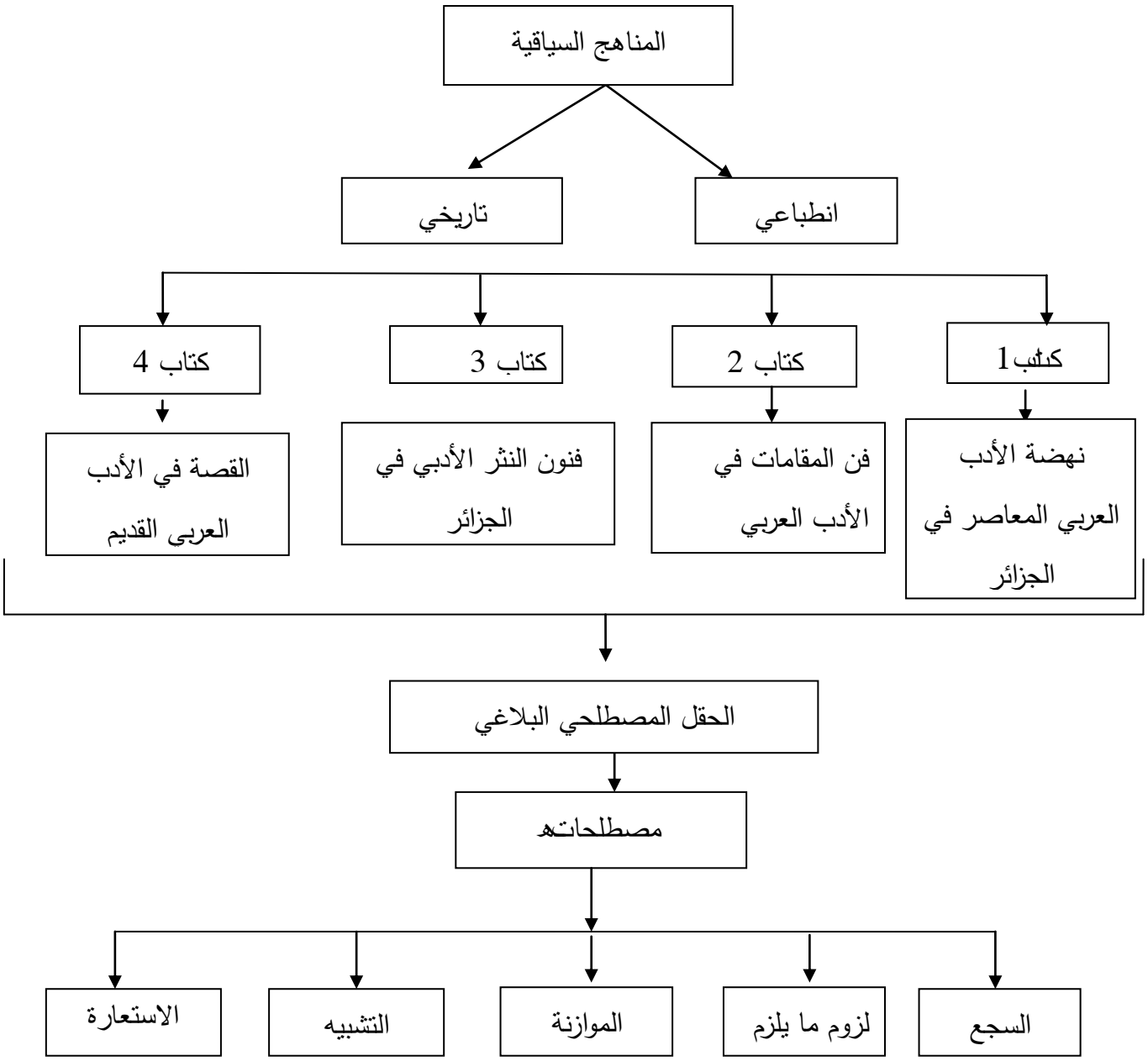

رسم تخطيطي يوضح الحقل البلاغي ومصطلحاته عند عبدالملك مرتاض

الشكـــل: (01)

هذا التقسيم الذي ارتآه الناقد، لكن نستطيع أيضا أن نمثل له بهذا المخطط الآتي:

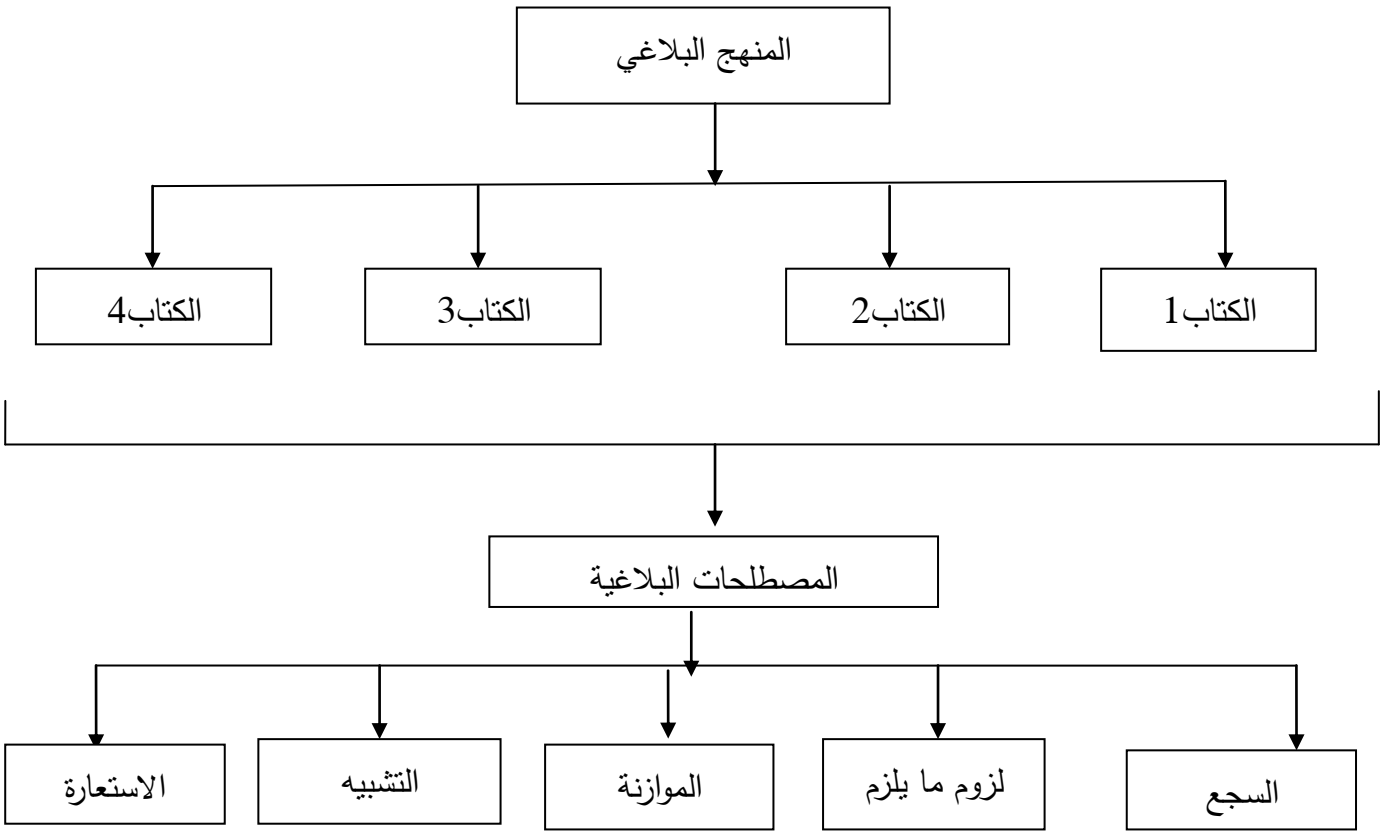

هذا كل ما يخص التصنيفات أو التقسيمات التي ارتآها الناقد حيث يرى بأن مرتاض من خلال تعامله مع المصطلح البلاغي << بأنه كان يأخذها كشيء ناجز لا يقبل التعديل، ثم يبحث لها عن أمثلة لها في النصوص " المقامية " من غير إضافة تُذكرْ إلاَّ إذا استثنينا تلك التنويعات البسيطة التي كان يضيفها على بعض المصطلحات كأن يبتدع مصطلح " التشابية التاريخية " >>[1] بمعنى التشابيه التي عرفها الأدب العربي منذ القدم ,<< فظلت جارية

[1]– المرجع السابق، ص :219.

على الألسنة والأقلام أزمانا متلاحقة >> [1] . وإلى غير ذلك من الأمثلة الواردة لدى هذا الناقد.

وعموما فإن الناقد وغليسي يرى بأن مرتاضا قد تعامل مع الحقل البلاغي تعاملا حياديا حيث يوظّف وحداته المصطلحية توظيفا مباشرا دون نقاش أو مساءلة بل كان يخوض في تفرعات المصطلح الواحد خوضا محكوما بالحدود المُنصّ عنها في عرف البلاغين القدامى ،وإنما كانت جهوده منصبّة على البحث عن المثال النصّي الذي يستجيب لمفهوم المصطلح الموَظّف[2]. وعليه فإن الناقد وغليسي يرى بأن مرتاضا قد تعامل بهذا الشكل مع الحقل البلاغي، وأن هذا الأخير ليس مثار إشكال في تجربة الناقد يستحق أكثر مما أشرنا إليه.

أما إذا انتقلنا إلى الحقل الثاني من هذه الحقول المصطلحية المرتاضية ألا وهو الحقل الألسني المعاصر، الذي سنقف عنده قليلا لنرى ما هي الاستراتيجيات التي اتبعها الناقد في هذا الطرح ؟ في حين نُؤجل الكلام أكثر عن هذا الحقل في فصل آخر من هذا البحث.وعليه فمن خلال اطّلاعنا عن هذه الدراسة يتبادر لنا سؤال، لماذا صنّف الناقد دراسة مرتاض تحت اسم الحقل الألسني المعاصر ولماذا بالضبط الألسني ؟

-الحقل الألسني المعاصر :

نحن نعلم أن الألسنية أو علم اللغة العام أو اللسانيات، أو غير ذلك من التسميات المصطلحية لهذا العلم، بأنه يعني الدراسة العلمية للغة أو دراسة اللغة لذاتها ومن أجل ذاتها،و بالتالي فإن في استعمالها الخاص ونقصد به النص الأدبي فهي حتما ستكون مبتدأ

[1] – ينظر: عبد الملك مرتاض ، فن المقامات في الأدب العربي ، الدار التونسية للنشر ،المؤسسة الوطنية للكتاب، تونس– الجزائر،ط 2 ،1889،ص:401.

[2] – ينظر : يوسف وغليسي ، إشكاليات المنهج والمصطلح في تجربة عبد المللك مرتاض النقدية،ص :219.

للدراسات النقدية الحداثية المعاصرة وضمن هذا المنطلق أطلق الناقد تسمية " الحقل الألسني "على الجهاز المصطلحي للمناهج الحداثية (البنيوية وما بعدها) والتي تنطلق من هذا المنطق رغم ما ينجر عن ذلك من تعقيد لمصطلحات سيميائية وتفكيكية خصوصا وسعيها إلى تجاوز المعطيات العلمية الألسنية، لكن الهيمنة العامة لهذا العلم على المناهج التي اتخذت منه نقطة انطلاق جعلتنا للأسف نتشبث بهذه التسمية بالرغم من ما قد تتضمنه من عيوب [1].

فهذا بالنسبة لاختيار الحقل الألسني اسما لهذا الطرح، أما المصطلحات التي تناولها الناقد فيما يخص المصطلحات المرتاضية التي انطوت تحت ظل هذا الحقل فهي كالآتي:[2]

الحقل المصطلحي	مصطلحـــــــــاته
الحقل الألسني المعاصر	الخطاب – لغة اللغة –الحيز – التشاكل – الانزياح – الملفوظات الألسنية القراءة والكتابة – التقويضية (التفكيكية) – البروكسيميكا – الوتد الألسني الحروف الذولقية – السرد و مشتقاته

من خلال هذا الطرح نرى أن الناقد قد عالج هذه المصطلحات السابقة الذكر على مستواها الدلالي أي المفاهيمي، التي حددها تحت اسم " دلالة الحقول المصطلحية " مع العلم أن للمصطلح حدُ ومفهوم .

أما الفصل الثاني من هذا الباب فقد خصّه للشق الثاني من المصطلح وهو على مستوى بنيته فقد عنون هذا الفصل بـ " بنية المصطلح وآليات الاصطلاح ":[3]

[1] – ينظر :المرجع السابق،ص: 250.

[2] – ينظر :المرجع نفسه،ص :250 .

[3] – ينظر : المرجع نفسه، ص: 289.

من خلال ما تقدم من عرض لإستراتيجية الناقد وغليسي في طرحه النقدي والمعالج لهذه التجربة النقدية في شِقيّها المنهجي والمصطلحي وأَخُصّ بالذكر المصطلح لأنه مبتغانا في هذه الدراسة مع العلم بأن المنهج والمصطلح وجهان لعملة واحدة، فجاء الفصل هنا على سبيل الدراسة. وكيف لا وأن المصطلحات هي تعتبر شاهد على غائب على حد تعبير الناقد عبد السلام المسدي [1]. وعليه فـإن هذه الإط لالة الوصفية تعتبر بمثابة تمهيد للولوج إلى بعض إستراتيجيات الطرح النقدي الوغليسي في حين تأتي التفاصيل في الفصلين الآتيين ونواصل رحلتنا مع أهم مصادر هذا الناقد والتي حظي المصطلح بمكانة ضم نها،فنجد كتبا ومقالات والتي سنعرضها ضمن تاريخ صدورها.

-2. كتاب الشعريات والسرديات (2007) :

هذا الكتاب قد صدر عن منشورات مخبر السرد العربي، جامعة منتوري قسنطينة 2007، والذي جاء تحت عنوان الشعريات والسرديات دراسة في الحدود والمفاهيم وقد تربع على مئة وتسعة وخمسين صفحة، يقول الناقد عن هذا الكتاب : << إن هذا الجهد المتواضع يندرج ضمن نصيبي من فرقة مخبر السرد العربي التي اضطلعت بمحور " شعرية السرد العربي " وكلّفني رئيسها أستاذي وصديقي الدكتور العلمي الرّاوي " بتقديم مفاهيم نظرية عامة حول بعض المصطلحات المفاتيح (الشعرية، السردية، شعرية السرد) >> [2].

كما تجدر الإشارة إلى أن هذا الكتاب كان جزءا من أُطروحته المقدمة لنيل درجة الدكتوراه والتي سيأتي الحديث عنها فيما بعد، حيث قام هذا الناقد بدراسة وتتبع هذين المصطلحين بحدهما ومفهومهما ، بإظهار وجوه الإشكالية التي تعرض لها أثناء تلقيهما أو انتقالهما إلى الساحة النقدية العربية، وإن كان قد عولجا هذين المصطلحي ـــن من قبل نقـــاد آخرين أمثـــال " عزت محمد ج ـــاد " والناقد عبد الســـلام المسدي ومحمد

[1] – ينظر :عبد السلام المسدي،المصطلح النقدي،مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله للنشر والتوزيع، تونس(دت)،ص :19.

[2] – يوسف وغليسي ،الشعريات والسرديات، منشورات مخبر السرد العربي، جامعة قسنطينة، 2007، ص: 08.

بنيس وعبد الملك مرتاض وعبد الله أبوهيف ... الخ . إلا أن الطرح الذي طرحه الناقد وغليسي كان خلاف ذلك حيث خصّها بكتاب محدد ومنهج شامل يتقصى كل شاردة و واردة فيما يخص هذين المصطلحين، حيث يقول في مقدمة هذا الكتاب :<< لذلك تأتي هذه المحاولة المتواضعة للنبش في حفريات (الشعرية) وما جاورها رغبة في الوقوف على الثوابت الاصطلاحية لهذه المفاهيم الغربية وما ترتب عليها من تحولات في التوظيف النقدي العربي المعاصر>> [1] .

3- كتاب في ظلال النصوص(تأملات نقدية في كتابات جزائرية): 2009

صدر هذا الكتاب عن دار جسور للنشر والتوزيع بالجزائر سنة 2009 فقد تربع على ثلاث مئة وثمانية وستون صفحة، وقد حمّله الناقد وغليسي مجموعة من المقالات النقدية المختلفة التي لا تتعدى الحدود الجزائرية، ونحن نبحث أو نقرأ في طيّات هذا الكتاب، رغبة في الحصول على بعض ما يخص الدراسة المصطلحية، وجدنا ضمنه ما نستطيع أن نصنفه ضمن موضوعنا المدروس، فقد ضمّن الناقد هذا الكتاب مقالتين انطوتا تحت هدفنا المطلوب، المقالة الأولى كانت فقه المصطلح السيميائي (قاموس مصطلحات التحليل السيميائي للنصوص نموذجا) والثانية (ترجمة المصطلحات ما بعد البنيوية وما بعد الحداثة) "لخميسي بوغرارة ". وعليه سنقوم بالوقوف قليلا على هذين المقالتين: **أ . مقال فقه المصطلح السيميائي قاموس مصطلحات التحليل السيميائي للنصوص نموذجا)***

قد تناول الناقد في مستهل هذه الدراسة مدخل إلى هجرة المصطلح حيث وصف فيها الناقد الخلفية النقدية التي اتسم بها الخطاب النقدي العربي والخطاب الجديد خاصة حيث يرى بأنه واقع نقدي متأزم على المستوى المنهجي والمصطلحي، ويواصل الناقد حديثه حيث قال : << وسواء علينا أكانت حال الجهاز الاصطلاحي لهذا الخطاب النقدي مَرْضية أو

[1] – المرجع السابق ، ص :8.

* نشرت هذه المقالة في مجلة الحياة الثقافية التونسية، س28،ع 147،سبتمبر 2003، ص221-131

مرَضِية فقد ألينا على النفس أن تتفحصها منطلقين من عيِّنة واضحة هي (قاموس مصطلحات التحليل السيميائي للنصوص) للدكتور "رشيد بن مالك مع الاستعانة . في مقتضى الحال بأثرين آخرين للمؤلف نفسه هما السيميائية بين النظرية والتطبيق ... ومقدمة في السيميائية السردية >>[1]. وكما نلاحظ أن الناقد قد اعتمد في دراسة هذه الإشكالية والمتمثلة في فقه المصطلح السيميائي؛ أي صناعة المصطلح.

ولمعالجة هذه الإشكالية اعتمد الناقد على آلية البحث الاصطلاحي انطلاقا بما يسمّى بهجرة النص وهجرة المصطلح، هذه الآلية التي تناصّ بها مع الناقد المغربي " محمد بنيس"[2] في كتابه "حداثة السؤال " كما تناص أيضا مع ، "هجرة المصطلح " لدى " محمد السرغيني " أي أنه صرّح بتتبع منهج تناول وفقه هجرة المصطلح من منشئه الفرنسي الغريماسي إلى الوطن العربي بالتحديد الجزائر، حيث كشف الناقد وجوه الصعوبات والمشاكل التي اعترضت المصطلح السيميائي، وهذا ما سيأتي الحديث عنه في الفصل الآتي:

- مقال : ترجمة المصطلحات ما بعد البنيوية وما بعد الحداثة لخميسي بوغرارة *

هذه المقالة قد نشرت في مجلة (الخطاب) بجامعة تيزي وز و،وقد أدرجت ضمن كتاب في ظلال النصوص أيضا . وقد تناول فيها المصطلح المترجم؛ أي إستراتيجية الناقد بوغرارة في نقله لهذه المصطلحات من منشئها الانجليزي إلى منشئها العربي، أي في طريقة ترجمتها وفقا لآلية من آليات صياغة المصطلح وهي الترجمة.

---

* نشرت هذه المقالة في مجلة الحياة الثقافية التونسية، س28،ع 147،سبتمبر 2003، ص221-131 .

[1]- يوسف وغليسي، في ظلال النصوص (تأملات نقدية في كتابات جزائرية)،دار جسور للنشر والتوزيع ،الجزائر،ط 1 ،2009،ص :319.

[2] - محمد بنيس، حداثة السؤال،دار التنوير المركز الثقافي العربي، بيروت ، الدار البيضاء، 1985،ص 117.

- 4 . كتاب خطاب التأنيث (دراسة في الشعر النسوي الجزائري و معجم لأعلامه) :

صدر هذا الكتاب عن منشورات محافظة المهرجان الثقافي الوطني للشعر النسوي بإشراف من وزارة الثقافة، هذا الكتاب الذي صرّحت به محافظة المهرجان الثقافي الوطني للشعر النسوي " منيرة سعد خلخال " وقد قدّمت كلمة تكريم بهذا الكتاب قالت : << عندما دعونا الدكتور يوسف وغليسي لإعداد هذا الكتاب المعجم لإعلام الشعر النسوي الجزائري ونحن بصدد التحضير لفعاليات المهرجان الثقافي الوطني للشعر النسوي في طبعته الأولى بقسنطينة، هذا الكتاب الذي أردناه كتابا في صورة الهدية وفي مستوى التكريم >>[1].

أما فيما يخص المصطلح فقد تكلم الناقد في هذا الشأن عن مصطلح " الأدب النسوي "تحت عنوان الدعوة إلى أدب خاص بهُنَّ (غواية التأنيث وفتنة المصطلح) وفي بداية عرضه لهذه القضية المصطلحية عرض مجموعة من المصطلحات منها " أدب المرأة " الأدب النسائي " " الأدب النسوي "، " أدب الأنوثة ، " الأدب الجنوسي"، " النقد النسائي" النقد الجينوثي" ،" النقد البيولوجي"، "نقد النصوص الذكرية"، "النصوص الأنثوية"...الخ وإن دل هذا على شيء فإنه يدل على مدى وقوع هذا المصطلح في إشكالية كبيرة حتى تتعددت له هذه التسميات، ومن خلال عرض الناقد لهذه المصطلحات بما فيها ما يتعلق بالأدب النسوي وما يتعلق أيضا بالنقد النسوي، فالناقد هنا قام بإحصاء لهذه المصطلحات لأنها تحمل في طياتها بذور هذه الإشكالية التي عجّت بها الساحة الأدبية والنقدية العربية عامة والجزائرية خاصة، حيث يقول الناقد في معرض هذا الحديث : << هذه وغيرها مصطلحات إشكالية تروِّج في سوق النساء الكاتبات وقد أفرزها صراع التذكير والتأنيث وفرضها بقوة التداول والاستعمال، فأي هذه المصطلحات أقرب إلى عنوان الإشكال وما مشروعية الدعوة إلى تكريس هذه المصطلحات ؟ بل ما مشروعية الدعوة – أصلا – إلى

[1] – ينظر: يوسف وغليسي، خطاب التأنيث، منشورات محافظة المهرجان الثقافي الوطني للشعر النسوي، طبعة خاصة قسنطينة، 2008، ص :2.

(أدب خاص بهُنَّ) .. >>[1].

وللإجابة عن هذا الإشكال قام الناقد باتباع منهج مقارن حيث عرض بعض الآراء التي ترفض مصطلح "الأدب النسوي" أو كل من شئنه أن ينسب للمرأة وبالطبع قد عرض لنا آراء كاتبات وشواغر عربيات من أمثال " غادة السمان " التي مهدت الطريق أمام كثير من الأصوات النسوية الرافضة لهذا المصطلح من هُنَّ " أسيمة درويش" وسهام البيومي " " وجميلة عمايرة "...الخ. وقد كُنَّ انطلقن من أنه << لا يوجد فرق بين أدب نسائي وأدب رجالي وإنما يكمن الفرق بين أدب واللاأدب، والأديب وغير الأديب، حينما يولد العمل الأدبي لا نسأل : ولد أم بنت، وإنما نسأل : مبدع أو غير مبدع... >>[2] وعليه فقد اعتمد ن هولاء الكاتبات على الذاكرة الاجتماعية وسؤالها البيولوجي الوجودي الذي لا يزال يتملك العقلية العربية وهو من بقايا (الوأد) الراسخ في هذه الذاكرة وسؤالها الأزلي الذي يقف على عتبات بيت مولودا جديدا وهو يردد : بنت أم ولد ؟على حدّ قول غادة السمان .[3]وكذلك عرض لنا الناقد بعض الكاتبات اللواتي أقررن بهذا المصطلح ورأيّن بأنّه مصطلح من شأنه أن يعطي للمرأة مكانتها ويميّزها عن الرجل في كتاباتها وإبداعاتها من أمثال "بثينة شعبان" والناقدة العراقية "وجدان الصائغ" وكذلك " "عفاف عبد المعطي."

وبعد أن عرض الناقد هذه الآراء المتناقضة فيما بينها سجّل مجموعة من الملاحظات تنظر في شأن هذه الإشكالية منها ما يبرز للاتجاه الأول تعصبه لرأيه ومنها ما يبرر أيضا للاتجاه الثاني.

---

[1] – المرجع السابق ، ص :21.

[2] – غادة السمان، القبيلة تستجوب القتيلة، منشورات غادة السمان، بيروت،(دط) 1981، ص 317.

[3] – ينظر: يوسف وغليسي، خطاب التأنيث، ص :22.

وأخيرا نحن قد أشرنا إلى بعض ما يخصُّ المصطلح في هذا الكتاب. لنرجئ الحديث أكثر في المدوّنة التي نحن بصدد دراستها، وللاطلاع أكثر عن ما يخص إشكالية مصطلح الأدب النسوي والنقد النسوي يمكن الرجوع إلى كتاب خطاب التأنيث لهذا الناقد.

وبعد هذه الجولة التي خُذناها مع بعض مؤلفات هذا الناقد والذي كان المصطلح فيها قد حمل لواء هذه الرحلة، فقد رأينا أن مؤلفات هذا الناقد أبتْ إلاّ وأن تكون ساحة لطرح إشكالية قد اجتاحت ساحة الخطاب النقدي العربي وأصرّت أن تتخذ منه موطننا لنشر هذا الداء الذي تكبد الخطاب النقدي وأثقل كاهله، فمن هنا ما يسعنا إلاّ أن ننتقل إلى الحديث عن خير دليل والذي حمل هذا الناقد لواءه في دراسة تسعى إلا تحقيق أو سدّ الشروخ التي لم يتأت للدراسات السابقة أن تسدّها ، هذه الدراسة التي تسعى إلى تأسيس نظرية للمصطلح النقدي، حيث اختارت لنفسها عنوانا يبدو في ظاهره يحمل رسالة إلى الساحة النقدية العربية فجاء هذا العنوان مثقلا بهذه الدلالة التي تطرح العديد من الأسئلة، هذه الدراسة التي تربعت على العنوان الموسوم بـ " إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد ".

-5 كتاب إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد: (2008)

صدرهذا الكتاب عن منشورات الاختلاف بالجزائر في طبعته الأولى سنة 2008 م - 1429هـ وقد ضمّ بين دفَّتيه 543 صفحة، وعليه تأتي هذه الدراسة التي من خلالها سنسلط الضوء عنها في عرضنا هذا ، فمن هنا وقبل الخوض في أعماق هذه الدراسة ما يسعنا إلا أن نقف قليلا على وصف هذه المدونة، كما ينبغي أن نشير إلى أن هذه الدراسة هي عبارة عن أُطروحة[1]*مقدّمة نال بها الناقد درجة الدكتوراه سنة 2004.

[1] *هي أطروحة دكتوراه،أشرف عليها الأستاذ عبد الملك مرتاض ونوقشت سنة 2004 بجامعة وهران، صدرت عن منشورات الاختلاف سنة 2008 بالجزائر،طبعة أولى 2008 وطبعت أيضا طبعة ثانية 2009. كذلك يجدر الإشارة بأن هذا الكتاب قد نال به الناقد وغليسي جائزة الشيخ زايد للأدب بالإمارات العربية المتحدة 2009.

وعليه تأتي هذه الدراسة التي زرع الناقد بذرتها في مرحلة الماجستير عندما خصّها بأستاذه عبد الملك مرتاض حين تعرض إلى إشكاليات المنهج والمصطلح لهذه التجربة، فقد انتقل الناقد وغليسي من دائرة صغرى إلى دائرة كبرى حين خص هذه الدراسة بالخطاب النقدي العربي الجديد برمّته، فهو انتقال من الجزء إلى الكل،ولكي نقف على أهم النقاط التي خصّها هذا الناقد للدراسة التي بين أيدينا، ما يسعنا إلاّ أن نتبع منهجا وصفيا لمقدمة هذه المدونة كي نقف على إستراتيجية هذا الطرح النقدي.

وطَبيعي أن دراسة أي كتاب يستدعي الوقوف على مقدّمته، لأن المقدمة تعتبر بمثابة عتبة الدخول إلى فحوى هذه الدراسة، كما هو معروف في العرف السيميائي لمفهوم العتبة حيث تحدد أهمية المقدمة في أي كتاب في مجموعة من النقاط : [1]

-توضيح الهدف من القيام بالدراسة.
-إعطاء خلاصة عن أدب الدراسة أو نبذة عن الأبحاث السابقة التي عالج فيها أصحابها نفس الموضوع.
-تحديد أبعاد المشكلة وإعطاء تصوّر لكيفية معالجتها.
-شرح منهج الدراسة أو البحث والأسلوب المتتبع لدراسة الموضوع.
-الإتيان على ذكر بعض الدوافع المشجعة لكتابة البحث وذلك مثلا كتوفر وثائق جديدة وتطويرات ساعدت على بلوَرة الموضوع.
-تقديم شرح قصير عن كل فصل أو جزء من الدراسة حسب التسلسل الموجود فيها مع التركيز على النقاط الرئيسية التي تم التعرض لها في ذلك الجزء من الدراسة

[1] – عمار بوحوش، دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية، المؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر (دط)1985 ص: 92.

ونحن حين نطبق هذه العناصر على مقدمة هذه المدونة التي نحن بصدد دراستها نجد ما يلي:

قبل أن نتطرق إلى هدف هذه الدراسة نرى بأن الناقد قد قدم تعريف مجمل للغة المصطلحية حيث يرى أن هذه اللغة هي أبجدية التواصل بين الأمم، وهي اختزال لأسماء العلوم المختلفة وذلك في قوله : << المصطلحات خلاصات العلوم ورحاق المعارف ورحيقها المختوم >>[1].

ولعل هذا التعريف الذي صاغه الناقد للغة المصطلحية، يلتقي مع ما ذهب إليه الشّاهد البوشيخي في كتابه " مصطلحات نقدية وبلاغية في كتاب البيان والتبيين "حيث قال:

<< ليست المصطلحات مفاتيح العلوم فحسب بل هي خلاصة البحث فيها في كل عصر ومصر ،ببدايتها يبدأ الوجود العلني للعلم وفي تطوّرها يتلخص تطور العلم >> .[2]

ويواصل الناقد كلامه بعد هذه الدفقة المفهومية للغة المصطلحية بتشخيص حالة الخطاب النقدي حيث يرى بأن المصطلح هو التأشيرة أو جواز السفر الذي نستطيع أن نعاين به الخطاب النقدي، ونكشف عن المرض الذي أصابه، كما يرى الناقد أيضا أن المصطلح قد رفع عقيرة هذا الداء وخلق بُؤر من بُؤر التوتر والجعجعة بين الباحثين والدارسين وذلك وفقا لما اتسم به القاموس المصطلحي النقدي العربي الجديد الذي لم يرس على بر التوحيد والاتفاق والاستقرار، سواء على مستوى الحدّ أو على مستوى المفهوم ولعل تشخيص هذا الداء الذي تطرق إليه الناقد يتفق مع ما يراه " أحمد وهب رومية " في كتابه "

---

[1] – يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، منشورات الاختلاف،الجزائر،ط 1 2008،ص11.

[2] – الشاهد البوشيخي، مصطلحات نقدية وبلاغية في كتاب البيان والتبيين، دار القلم للنشر والتوزيع، ط 2، (دت) ص: 13 .

شعرنا القديم والنقد الجديد " حيث يرى أن من بين المشكلات التي يعاني منها نقدنا العربي هو المصطلح النقدي في قوله : << وأضيف إلى هذه الملامح ملمحا جديرا بالاهتمام هو اضطراب المصطلح النقدي، فنحن لا نزال نستخدم مصطلحات نقدية لم تستقر ، ولم نزل نختلف فيها، نبحث على المفهوم الواضح المحدد الدقيق لكل مصطلح وينبغي أن نتذكر أن تاريخ أي مصطلح هو تاريخ علم هذا المصطلح .>>[1]

هذه المشاكل التي تطرق لها الناقد والتي كانت من المعضلات التي ثقّلت كاهل الخطاب النقدي العربي، هي التي جعلت الناقد وغليسي يرفع عقيرته داقّا ناقوس الخطورة الذي أصبح يهدد هذا الخطاب النقدي، هذه الصرخة التي نادى بها وغليسي والذي يسعى من خلالها إلى وضع آلية وقوانين للحدّ من هذه المهزلة التي آلى إليها خطابنا النقدي، فهي صرخة عربية تتناص مع الصرخة الغربية التي نادى بها جول مار وزو (j. Marouzeau) في أربعينيات القرن الماضي حين أعلن خرافة توحيد المصطلحات اللسانية الغربية، أي هنا إشارة إلى أن الخطاب النقدي الغربي أيضا يعاني من عدم توحيد المصطلحات، فما بالك بالخطاب النقدي العربي حين يتلقف هذه المصطلحات وينقلها إلى الساحة النقدية العربية علما بأن خطابنا النقدي قد ارتبط بالقاموس الألسني.[2]

فالناقد هنا أراد أن يبين حجم الإشكالية التي وقع فيها الخطاب النقدي العربي، ومن هنا يرى أنه جدير بنا أن نسلّط الضوء على هذه القضية في دراسة تسعى إلى تشخيص هذه الحالة، ووصف لها دواء قد يساعد على شفائها أو التقليل من انتشار هذا الداء، الذي بات يهدد أمن هذا الخطاب حيث يقول: << ضمن هذا الموضع الشائك، كان الأمر مقلقا وجديرا

[1] – أحمد وهب رومية، شعرنا القديم والنقد الجديد، ص: 20.

[2] – ينظر : يوسف وغليسي ، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص :12 .

أن يخص ببحث علمي معمق يتقصى الوضع من شتى جوانبه، وكانت الحاجة أشدّ ما تكون إلى دراسة متخصصة تحتويه >> [1].

كما تجدر الإشارة هنا إلى أن الناقد وغليسي قد كانت له في مناسبة سابقة دراسة في مثل هذا القبيل، لكن تلك الدراسة لا تعدّ إلا جزءا بسيط من حجم هذه الدراسة التي نحن بصدد معالجتها فهي تمثل جزء من الكل، ولعل هنا يتضح الهدف الرئيسي للناقد. الذي ولّد فيه طموحا يسعى إلى امتطاء سلم الإشكالية المصطلحية في الخطاب النقدي العربي حيث أراد تطبيقه على مجمله. حين قال: << لقد ولّد فينا ذلك البحث التمهيدي خبرة بشؤون المصطلح وشعورا طموحا بتوسيع شجونه ليشمل مجمل المتن النقدي العربي.>> [2]. ففي هذا التصريح يبين مدى استفادة الناقد من تجربته السابقة فاستطاع أن ينتقل من تجربة جزئية إلى تجربة شاملة.

-الإطار الزماني المحدد للمتن المدروس:

إن هذه الدراسة التي سلط الناقد الضوء عليها قد حُددت أو ضبطت بأطر زمنية يضبط بها عمر هذا الخطاب المدروس، حيث كانت هذه الدراسة تعالج الخطاب النقدي العربي الجديد، وهو الخطاب الناتج عن تلقي المناهج النقدية العربية، واقتحامها لمتوننا النقدية، فالناقد هنا يُؤرخ لعمر هذا الخطاب حيث يقول: << وحتى يكون الجهد أنفع وأعم والرؤية أبعد وأوسع وأعمق وأشمل قد ر الإمكان وحدّ المستطاع آثرنا أن نؤطر لموضوع البحث بهذا الامتداد الزماني والمكاني المكافي لعمر هذا الخطاب النقدي المقصود،الممتد من بدايات رحلة النقد العربي مع المناهج الجديدة ؛أي من بداية سبعينيات القرن العشرين إلى غاية بدايات القرن الحادي والعشرين >> [3] . وكما صرّح في مناسبة أخرى عن تلقي

[1] – المرجع السابق، ص : 12

[2] – المرجع نفسه، ص : 12.

[3] – المرجع نفسه، ص :12 .

الساحة النقدية العربية لمثل هذه المناهج، حيث قال: << يمكن عد بداية السبعينيات من القرن الماضي فاتحة عهد النقد العربي بالبنيوية فيما كانت سنوات الستينيات تمهيدا وإرهاصا له ... >> [1] .

إن هذا التحديد أو هذا التأريخ الذي ضبط به وغليسي عمر هذه الدراسة ما ردّها إلا لأحدِى الإستراتيجيات التي اعتمدها في طرحه النقدي، ولعل التحديد أو التقييد الزمني في عملية البحث العلمي تجعل الدراسة أكثر دقة وضبط ، بحيث تجعل الباحث لا يحيد عن موضوع دراسته وبالنظر إلى ذلك نرى أن الباحث قد كان همّه منصبا على المتن النقدي الجديد، أي منذ تلقي موجة التيّار النقدي الغربي، وهذا إن دلّ على شيء فإنما يدل على مدى نشوب هذه المعضلة (إشكالية المصطلح) التي أصطبغ بها هذا الخطاب الحديث العهد بالمذاهب الغربية في حين نرى أن هذه الإشكالية وإن أصابت المصطلح النقدي التراثي إلاّ أنها ليست بحجم إشكالية الخطاب الحديث والمعاصر، وهذا راجع حتما إلى اختلاف الإيديولوجيات والخلفيات والمرجعيات الغربية عما تتميز به الخلفيات والمرجعيات العربية.

- الدراسات السابقة التي تناولت بعض هذه الدرسات:

إن جل الباحثين في قضية المصطلح كانت وجهتهم النقدية منصبة على البحث في المتون البلاغية ؛أي كانت وجهتهم النقدية منصبّة على قراءة التراث البلاغي ودراسة جهازه الاصطلاحي، في حين يكاد يكون قليلا في المتون النقدية الجديدة، كما نرى أيضا أن القراءة أو الدراسة النقدية التي اتجهت نحو المتن البلاغي كانت تقتصر فقط على مؤلف واحد أو وضع مسرد بلاغي عن طريق معجم، تتناوله من وجهة مصطلحية كاشفة عن أهم المفاهيم التي تعلقت بالمصطلح النقدي لدى رؤية نقدية ما.

[1] - يوسف وغليسي، مناهج النقد الأدبي، دار جسور، الجزائر، ط1، 1431.2010، ص: 72.

ويصيغ لنا الناقد بعض هذه الدراسات من أمثال الدكتور " إدريس الناقوري " في كتابه (المصطلح النقدي في نقد الشعر) حيث خصّ هذا الباحث وتتبع مفهوم المصطلح النقدي عند الناقد " قدامة بن جعفر " في كتابه (نقد الشعر) كذلك" الشاهد البوشيخي " في كتابه (مصطلحات نقدية وبلاغية في كتاب البيان والتبيين للجاحظ) وميشال عاصي في (مفاهيم الجمالية والنقد في أدب الجاحظ) وأحمد مطلوب " في (معجم المصطلحات البلاغية وتطوّرها) حمية النيقر " في (مفردات البلاغة والنقد عند قدامة) وخير الله على السعد في (مصطلحات نقدية أصولها وتطوّرها إلى نهاية القرن السابع الهجري) وكذلك "محمد عزّام" في كتابه (المصطلح النقدي في التراث العربي) وأحمد شنة " في رسالته (المصطلح النقدي عند العرب في القرن الثالث هجري) وإلى غير ذلك من الدراسات في مثل هذا القبيل[1].

إن هذه الدراسات التي عرضها هذا الناقد تتشابه مع الدراسة التي تناول فيها المصطلح عند عبد الملك مرتاض، حيث كانت هذه الدراسات تهتم بجزئية، وذلك حين تكون الدراسة موجّهة إلى دراسة مصطلحات نقدية في كتاب بعينه . مثل (البيان والتبيين للجاحظ) أو عند ناقد بعينه مثل عبد الملك مرتاض، في حين استقى دراسته التي نحن بصدد دراستها إشكالية المصطلح النقدي) من بعض هذه الدراسات من أمثال (المصطلح النقدي في التراث العربي) إلاّ أن الناقد قد خصّها بالمتن النقدي العربي الجديد أو الحديث بالرغم أن الناقد يصف هذه الدراسات أو هذه البحوث بأن عناوينها تدلّ عنها مباشرة، وربّما هنا يشير إلى أنه في دراسته هذه قد أضاف كلمة إشكالية لما لهذه الكلمة من إيحاء يدلّ على اختلاف الرؤى أو غير ذلك من هذا القبيل، هذا المصطلح (الإشكالية) الذي يزيد من حجم القضية ويهوّلها.

[1] – ينظر: يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد ، ص: 12 – 13.

أما على صعيد الدراسات الحديثة التي تناولت قضية المصطلح فقد تعرض الناقد إلى مثل هذه الدراسات التي كان لها السبق قبله، هذه الدراسات التي أولت وجهتها النقدية إلى متن الخطاب النقدي الحديث منها (مصطلح نقد الشعر عند الإيحائيين) 2002 . لمحمد مهدي الشريف إلاّ أن الناقد يصف هذه الدراسات بأنها دراسات قليلة، وهذا ما أدى إلى تسليط الضوء على مثل هذه الدراسة بكون أن الخطاب النقدي المعاصر مازال ميدانا بكرا وهو أحوج لمثل هذه الدراسات، ولعل هذا السبب في العزوف عن مثل هذه الدراسات، ما ردّه إلاّ إلى هذه التجارب النقدية العربية التي مازالت في مرحلة تلقي موجة التيارات النقدية العربية فكيف لها أن تهتم بمثل هذه الدراسات وهي لا زالت في مرحلة التقبل والتجريب فالكل يغني بلحنه ويتلقف هذه الإصدارات الغربية دون التّفطن إلى ما أثارته من جعجعة وتوتر على مستوى الخطاب النقدي العربي التي ضرب النقاد من خلالها عرض الحائط [1]

ويواصل الناقد في معرض كلامه عن مثل هذه الدراسات، دراسة مستثناة وهي دراسة الناقد التونسي عبد السلام المسدي (المصطلح النقدي) 1994، هذه الدراسة التي اعتمد عليها يوسف وغليسي في دراسته لما لهذه الدراسة من محاولة في إرساء نظرية للمصطلح النقدي حيث يقول الناقد في معرض كلامه : << وقد يكون كتاب عبد السلام المسدي (المصطلح النقدي) 1994 – استثناء – في هذا المجال إذ يشكل تأسيسا (معرفيا لغويا ونقديا حقيقيا) لعلم المصطلح النقدي، يحيط بالقضية من مختلف أركانها، ويفجر الإشكالية من بؤرها المركزية ... >>[2]، حتى أنه يجيب عن هذه الدراسة للمسدي بأن حجمها الصغير هو الذي لم يتح لها التوسع في أدغال هذا المصطلح، كما لا يستثني الناقد دراسة الناقد " عزت محمد جاد" في تسليط الضوء عن مثل هذه الدراسة في طرح ه النقدي الموسوم بنظرية

[1] – ينظر: المرجع السابق، ص : 13.

[2] – المرجع نفسه، ص : 13.

المصطلح النقدي إلاّ أنه يرى بأن << هذه الدراسة رغم قيمتها العلمية إلا أنها تميزت بضرب من الثرثرة النقدية في طرح بعض المفاهيم النقدية أو المصطلحات ومثال ذلك:

التكعيبية، السريالية، الدّادية ...الخ كذلك يرى أن هذا الناقد غيَّب بعض الأسماء النقدية اللامعة من أمثال:" عبد الملك مرتاض" وسعيد يقطين" وحميد لحميداني" وكمال أبوديب" و"سعد مصلوح" و"سعيد علوش...">> [1]. ولعل هذه الثغرات التي أخذها من أمثال هذه الرؤى النقدية هي التي جعلت من الناقد ينحو هذا المنحى النقدي من شتى جوانبها والتأريخ لها بأطر زمانية، والتي تربعت منذ سبعينيات القرن الماضي إلى بدايات القرن العشرين.

- وصف الخطة أو الإستراتيجية المتبعة في الدراسة:

لقد اتبع الناقد وغليسي إستراتيجية للكشف عن سبر أغوار هذه القضية النقدية، التي سلّط عليها الضوء رغبة منه في محاولة تغطية جميع جوانب هذه الإشكالية، وعليه سنقوم نحن بعرض هذه الإستراتيجية مفصلة بهدف الدراسة المتّبعة في كل خطوة، وقبل ذلك لابدّ أن نشير إلى أن الناقد قد قام بتخصيص باب لهذه الإشكالية من وجهتها النظرية، في حين خصص البابين المتبقيين للطرح التطبيقي لهذه القضية. وهذا الجدول الآتي يوضح لنا إستراتيجية الناقد المتبعة في هذا الطرح: [2]

-الفصل النظري (الباب الأول).

الفصـــل	محتـــــــواه	الهـــــــد ف
ف 1 – ماهية المصطلح	– مفهوم المصطلح(لغة و اصطلاحا) – المصطلح و مرادفاته الدلالية – علم المصطلح . وظائف المصطلح . – الحقل المصطلحي و العائلة	– التعريف بماهية المصطلح . تتبع حفريات هذه الكلمة على المستوى العربي و الغربي . – محاولة التأصيل لهذه الكلمة

[1] – المرجع السابق ، ص:13.

[2] – ينظر: المرجع نفسه،ص : 05 –06

	المصطلحية. – هجرة المصطلح و سلم التجريد الاصطلاحي. . مفهوم الإشكالية...إشكالية المصطلح. – جدلية المنهج و المصطلح ... و عبارة (الخطاب النقدي العربي الجديد).	– أهمية المصطلح كذلك تطرق إلى إستراتيجية البحث المصطلحي. – تطرق أيضا إلى علاقة المصطلح بالمنهج المصطلح ⟺ المنهج
ف 2 معايير المصطلح و آليات الاصطلاح	– معايير الحد الاصطلاحي – آليات صياغة المصطلح: الاشتقاق المجاز ، الإيحاء ، التعريب ، النحت ، وآليات أخرى كالوضع و الترجمة.	– التعريف بمشروعية المصطلح. . التعريف بطرق توليد المصطلح و ترتيبها بحسب الأهمية . أي تقديم آلية عن أخرى بحسب اقتضاء الحال وفقا لمعايير محدد.

– القسم التطبيقي (الباب الأول + الباب الثاني):[1]

الباب	الفصل	المحتوى	الهدف من الدراسة
ب 2 المصطلح النقدي الجديد و إشكالية الدلالة (دراسة في الحقول المصطلحية)	ف –1 الحقل البنـــيوي	البنيوية الشكلانية . البنية . المحايثة . الآنية . البنيوية التكوينية . البنيوية الموضوعاتية . الموضوع و الموضوعية . التكرار و أشكاله	تتبع الجانب التاريخي لهذا الحقل . رصد أهم المصطلحات و كيفية نقلها إلى الساحة النقدية العربية . الوقوف على أهم المشاكل التي تعرضت لها لهذه المصطلحات في هجرتها من وطنها إلى الوطن العربي.
	ف 2 الحقل الأسلوبي	الأسلوب . الأسلوبية . الدائرة الفيلولوجية . الكلمة . الموضوع . الاستبدالية . التركيبية . الانزياح	التعريف بهذا الحقل و تتبع تاريخه . أي أنه قام بتتبع كل الطرق التي اتبعها في الحقل البنيوي.

[1] – ينظر: المرجع السابق ، ص : 05–06 –07– 08.

	ف 3 الحقل السيميائي	أولا . السيميائية السيمولوجيا . تعريفات سيميائية أنواع العلامة تثليثات بيرس – جوليا كريستيفا . التداخل الفضائي – التشاكل . ثانيا: . الشعريات . السرديات	– رصد أهم مفاهيم هذا الحقل – دراسة أهم المصطلحات و إظهار أهم المشاكل.
الباب الثاني	ف 4 الحقل التفكيكي	. التفكيكية . التفكيكية الغذامية و مبدأ تفسير الشعر بالشعر . مركزية اللوغوس . الاختلاف و اللااختلاف . الأثر . الكتابة.	التعريف بهذا الحقل على الصعيد الغربي. . وصف وجوه تلقي الخطاب العربي لهذا الحقل . تتبع العائلة المصطلحية لهذا الحقل . أبرز أهم الإشكاليات التي تلقت هذه المصطلحات في هجرتها
ب 3 المصطلح النقدي الجديد و إشكالية الحد الاصطلاحي	ف 1 آليات الاصطلاح (دراسة في فقه المصطلح)	. المصطلح المشتق . المصطلح المجازي . المصطلح الإيحائي . المصطلح المعرب . المصطلح المنحوت	– لقد اتخذ الناقد من هذه الآليات . الاشتقاق . النحت . التعريب .....الخ آليات بحث صنف من خلالها المصطلح ... بيّن نسبة وروود هذه المصطلحات في خطابنا النقدي العربي.
	ف 2 إشكاليات الحد الاصطلاحي (دراسة	. التعريب و إشكالية رسم الحروف . المعيار اللغوي و إشكالية الاصطلاح اللانحوي	تبيين كيفية تعامل النقاد مع هذه المعايير المورفولوجية و مدى انعكاسها على الخطاب النقدي العربي

	مورفولوجية)	. الدلالة الاصطلاحية و إشكالية الصيغة الصرفية . ترجمة المصطلح وإشكالية السوابق و اللواحق إشكالية (الياء) بين الصفة والنسبة والمصدر الصناعي .	. إظهار ما مدى وقوع الخطاب النقدي في مثل هذه الإشكاليات.

الجدول: (02)

من خلال إطلاعنا على هذه الإستراتيجية، نرى أن الناقد قد عدّ خطة محكمة لاقتحام هذه القضية ومعالجة إشكالياتها، حيث استهل الدراسة النظرية لهذه القضية النقدية بتعريف جامع في ما يخص ماهية المصطلح، بمفهومه كعلم أو كمصطلح كما بيّن لما لهذا العلم من وظائف عديدة، تلعب دورا هامّا في ربط حبل الصلة بين الثقافات والحضارات حيث يعدُّ المصطلح جواز سفر بين هذه الأمم أو الناطق الرسمي لكل أمة بعينها، كما لم يغفل جانب التأصيل لهذه الكلمة – المصطلح – بحيث ورودها بدلالات أو بإشارات في تراثنا العربي برغم حداثتها في الفكر النقدي، قد تخللت هذه الدراسة النظرية آليات بحث مصطلحي تبنّها الناقد في طرحه النقدي انطلاقا بما يسمى بالحقل المصطلحي والعائلة المصطلحية، كذلك من بين الآليات المعتمدة هجرة المصطلح وسلم التجريد الاصطلاحي؛ أي كيفية وصول المصطلحات النقدية إلى الساحة النقدية العربية، واصفا لهذه الهجرة من ظروف مصاحبة للمصطلحات، وكذلك وصف سلم التجريد الذي يرتقي عليه المصطلح من مرحلة تقبل وتفجير واستقرار وثبات.

كما كان للناقد وقفة عند مصطلح الإشكالية، حيث رصد مجموعة من التعريفات لهذا المصطلح وصولا إلى جدلية المنهج والمصطلح حيث يرى بأن المصطلح والمنهج هما وجهان لعملة نقدية واحدة لا يمكن الفصل بينهما إلاّ على سبيل الدراسة.[1]

أما الفصل الثاني فقد خصه بمعايير أو الشروط التي تشرع للمصطلح وتجعله مقبولا في ساحة الممارسة ذاكرا أهم المواصفات التي لابدّ أن تتوفر في المصطلح حتى يقذف به في حلبة الاستعمال بتعبير عبد السلام المسدي، وكما كانت للناقد وقفة مع آليات التوليد الاصطلاحي، كما يقرها فقه اللغة العربية، من اشتقاق وإيحاء ومجاز وتعريب ونحت وترجمة ووضع، وهذه الآليات بالضبط اعتبرها الناقد آلية من آليات البحث المصطلحي في الجانب التطبيقي، حيث أقر وجوه تقديم أو تأخير آلية عن أخرى بحسب الأهمية المقتضاة، ودرس المصطلح وفقا لهذه الآليات تحت عنوان دراسة في الحدود (فقه المصطلح) .

أما على الصعيد التطبيقي فقد وظّف الناقد آليات البحث المصطلحي التي ذكرها في الجانب النظري وهي الحقل المصطلحي والعائلة المصطلحية، وحين طبّق هذه الآلية على الحقول أو بتعبير آخر عن المناهج النقدية الغربية، تحت عنوان دراسة في إشكالية الدلالة فقد تعرض إلى الحقل البنيوي وعائلته المصطلحية، كذلك الحقل الأسلوبي والسيميائي وصولا إلى التفكيكي، ليقف على أهم المشاكل التي صادفت تلقي هذه المناهج من قبل الممارسة النقدية العربية، هذا على مستوى المفاهيم أو الدلالة التي تخص هذه المصطلحات،أما إذا انتقلنا للكلام عن حدود المصطلحات فقد خصص الناقد الباب الثالث من دراسته هذه إلى أهم الإشكاليات التي صادفت المصطلح النقدي الجديد، فالفصل الأول قصره على المصطلح وفقا لآليات الاصطلاح، كالمصطلح المشتق والمصطلح الإيحائي والمعرب والمنحوت ...الخ في حين تحدث في الفصل الثاني عن الدراسة المورفولوجية للمصطلح الجديد من إشكاليات

[1] – ينظر: يوسف وغليسي،إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص : 57.

في رسم الحروف أثناء تعريبها، وإشكالية السوابق واللواحق أثناء نقل المصطلح إلى اللغة العربية، وكذلك إشكالية الدلالة الاصطلاحية وإشكالية الصيغة الصرفية وإلى غير ذلك من الإشكاليات المورفولوجية الخاصة بالمصطلح، وفي الأخير ختم دراسته بخاتمة حوصلت أهم النتائج المتوصل إليها بعد البحث.

وفي الأخير وبعد إنهائنا لهذه الرحلة الوصفية التي تتبعنا من خلالها مواطن ورود المصطلح وبيان مكانته في أعمال هذا الناقد يظهر لنا جليا:

- أن المصطلح النقدي قد شغل حيّزا كبيرا في أعمال هذا الناقد ، كما نستطيع أن نقول أيضا أن المصطلح كان له الحظ في المتون الأدبية في الممارسة النقدية لهذا الناقد وذلك ما مثله كتاب ثورة اللغة الشعرية عند كلامه عن مصطلح البنية، لكن حظ المصطلح في هذه الممارسات كان قليلا.

- لقد شغل المصطلح النقدي أيضا حيّزا كبيرا في الممارسات النقدية عبر المتون النقدية، فنستطيع أن نقول أنه شغل الحيّز الكبير من حجم هذه الممارسات النقدية المجملة لدى هذا الناقد.

الفصل الأول :الجهود النقدية في دراسة المصطلح النقدي عند يوسف وغليسي

أولاً : المصطلح بين المفهومية و العلمية

1 – مفهوم المصطلح

2 – علم المصطلح – المفاهيم والإشكالية

ثانيا : المصطلح النقدي بين المفهومية والإشكالية

1– مفهوم المصطلح النقدي

2 – مفهوم مصطلح الإشكالية

ثالثا : آليات صياغة المصطلح النقدي

1. المصطلح بين الحقل المصطلحي والعائلة المصطلحية

2. المصطلح بين الهجرة المصطلحية و سلم التجريد الاصطلاحي

3. المصطلح بين المشروعية الاصطلاحية وآليات الصياغة

4. ثنائية المنهج والمصطلح

أولا: المصطلح بين المفهومية والعلمية

إن التطور الذي تعرفه الدراسات اللغوية في هذا العصر يتطلّب رَسم حدود فاصلة بين الحقول المعرفية" و<< هي حدود لا يمكن رسمها إلاّ بوضع مصطلحات تميز كل حقل عن غيره، فقط يجب أن يكون هذا شاملا لجميع جوانب هذه الدراسة أو تلك ؛ أي يجب أن يمثّل الصورة العاكسة لهذه الدراسة ...>> [1]

وعليه فإن لكل علم مصطلحاته التي تميزه عن غيره من حقول العلوم والمعرفة <<فالمصطلح يعتبر من الأسس الرئيسية التي يبنى عليها صرح أي علم من العلوم أو أي فن من الفنون، فهو ليس مجرد لفظ وإنما هو مفتاح يقود إلى مفهوم علمي أو إلى نسق معرفي>> [2].

وبما أن لكل علم مصطلحاته، فإن حقل النقد الأدبي كغيره من الحقول المعرفية قد تميَّز عن غيره بمصطلحاته الخاصّة. فقد خاض الباحثون والدارسون واجتهدوا في كل ما يخص المصطلح وقدّموا له تعريفات ومفاهيم ودرسوا نظرياته وصلاته بالعلوم والحقول المعرفية، ونجد في طليعة هؤلاء الباحثين ، الناقد يوسف وغليسي الذي أولى اهتماما بهذه القضية، والتي خص بها إشكالية المصطلح النقدي في الخطاب النقدي العربي الجديد (أي الخطاب المؤرخ له بسبعينيات القرن العشرين إلى يومنا هذا) .

وعليه يجدر بنا أولا أن نرى كيف نظر الناقد لهذه الكلمة (المصطلح) عامة والمصطلح النقدي خاصة؟ وكيف قارب هذه الكلمة في مفهومها وعلميتها بكونها قد انطوت تحت اسم العلمية والتي يمثلها "علم المصطلح"؟.

---

[1]– بن مرعمر بوخضرة، إشكالية معالجة المصطلح في الترجمة، مجلة (مقاليد)، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، ع 1 جوان2011، ص: 25– 26.

[2]– محي الدين محسن،نقل المصطلح اللساني في مطلع القرن العشرين، دارا الهدى، المينا،مصر، (دط)، 2000 ص:8.

1 -مفهـــــوم المصطـــــلح:

إن الناقد وغليسي كغيره من الباحثين قد تطرق لكلمة مصطلح وقاربها مقاربة لغوية واصطلاحية، ولكن نرى الناقد هنا قد أحاط بكل ما يتعلق بهذه الكلمة، حيث تقصى دلالتها في المعاجم العربية، ثم بحث عن دلالتها في القاموس اللغوي الأوربي بما فيها دلالتها عند اليونان وفي مختلف الحقول المعرفية الأخرى وعليه سنعرض هذه المقاربات التي اتبعها الناقد في طرحه النقدي .

1-1- المقاربة اللغوية للمصطلح (المعجمية والصرفية):

قام الناقد بتتبع حفريات هذه الكلمة في الكثير من المعاجم العربية ورأى بأن جل المعاجم العربية تُجمع بأن دلالة هذه الكلمة قد اشتقت من (صلح) وهو من الصُّلح ضد الفساد، ومنها الصّلاح والصلوح ، حيث أورد "ابن فارس" في معجمه، << أن الصاد واللام والحاء أصل واحد يدُل على خلاف الفساد >> [1]

ويشير الناقد إلى إشكالية في شأن هذه الكلمة و دلالتها و << هو ذلك القفز على التّحول الصوتي الواضح للكلمة من (الصلاح) إلى (الإصلاح) إغفال بين لعلاقة هذا المصدر بذاك فكيف حدث هذا التّحول...؟ >> [2]. ولتتبع هذه الإشكالية التي أشار إليها الناقد فقد سعى إلى مقاربتها مقاربة صرفية حيث يرى بأن الميزان الصرفي لهذه الكلمة (مصطلح) هو كونها << مصدراً ميميا للفعل اصطلح مبني على وزن المضارع المجهول يَصْطَلِحُ بإبدال حرف المضارعة ميما مضمومة وردّ فعله الماضي (اصطلح) على صيغة الفعل المضارع (افتعل) بمعنى أصله هو (اصَّلَحَ) >> [3] فمن هنا نرى أن الناقد قد بنى موقفه هذا

---

[1]- ابن فارس، معجم مقاييس اللغة تحقيق وضبط: عبد السلام هارون، دار الفكر، (د ت)، ج 3، ص :303.

[2] - يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص: 21.

[3]- المرجع نفسه، ص: 21.

من القاعدة الصرفية المتفق عليها في اللغة العربية حيث تقع تاء (افتعل) بعد ضاد أو ظاءٍ أو طاءٍ فحتما يحدث قلباً لتلك الحروف طاء كما في " اصطبر" "اضطرب" "اطَّرد" .

ولكي يقرب الناقد الخلاف بين هذين الصوتين المتجاورين المختلفين أقرّ أنه <<بإمكاننا القول (صْلح) أو (اصْطلح) وذلك لسهولة النطق واقتصاداً للجهد حين النطق القياسي بـ (اصْلح) >>[1]، وعليه فإن الاصطلاح هو مصدر للفعل اصْطلح وهو يعني <<اتفاق طائفة على شيء مخصوص>>[2].

ومن خلال ما تقدم فإن دلالة كلمة مصطلح في كلتا الحالتين (الصلاح والاصطلاح) تعني الصلح ضد الفساد فإن << هناك تقارب دلالي بينهما فإصلاح الفساد بين القوم لا يتم إلاّ باتفاقهم>>[3].

1-2 المقاربة الاصطلاحية:

حين أراد الناقد أن يقارب هذه الكلمة اصطلاحيا، رأى أنه لابدّ من تضييق أو إسقاط الدلالة اللغوية على نطاق ميداني معين وهو لا يختلف عن غيره من الباحثين في استحضار مقاربة الجرجاني لهذه الكلمة وهي<< عبارة عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما يُنقل عن موضعه الأول وإخراج اللفظ من معنى لغوي إلى آخر لمناسبة بينهما ، وقيل: الاصطلاح: إخراج الشيء من معنى لغوي إلى معنى آخر لبيان المراد ، وقيل الاصطلاح لفظ معين بين قوم معينين >>[4]. فالناقد يرى أن الدلالة اللغوية تجتمع مع الدلالة الاصطلاحية في كلمة (مصطلح) وهذان الدلالتان قد توحدتا وذلك من طرف اتفاق الجماعة على أمر مخصوص في ميدان معين، ولعلّ ما يوضح رأي الناقد أكثر ما ذهب إليه "

---

[1] – ينظر: المرجع السابق، ص: 21.

[2] – شوقي ضيف وآخرون، المعجم الوسيط،مجمع اللغة العربية ،القاهرة،ط4، 2004،ص:520.

[3] – عبد السلام المسدي، اللسانيات وأسسها المعرفية، الدار التونسية للنشر والتوزيع، ط 2، 1989، ص: 24..

[4] – الشريف الجرجاني، كتاب التعريفات، مكتبة لبنان، بيروت(دط)، 1985، ص: 29.

الشاهد البوشيخي" في قوله: << هو اللفظ الذي يسمى مفهوما معيناً داخل تخصص ما وهو الذي يجمع مضافا إلى علم ما أو موصوفا بعلم ما فيقال مصطلحات فلسفية ومصطلحات بلاغية، ومصطلحات الطب والهندسة، وغيرهما وهو أيضاً الأكثر دورانا على الألسنة>> [1].

كما نجد أن الناقد وغليسي قد صاغ لنا مفهوما عامّاً للمصطلح بلغة حديثة أو بمصطلحات لسانية حديثة حيث يرى أنّ المصطلح << علامة لغوية خاصة، تقوم على ركنيين أساسين لا سبيل إلى فصل دالها التعبيري عن مدلولها المضموني، أو حدّهما عن مفهومهما أحدهما: الشكل(forme) أو التسمية (Dénomination)، والآخر المعنى (sens) أو المفهوم (Nation) أو التصور (concept)... يوحدهما التحديد أو التعريف (Définition)، أي الوصف اللفظي للمتصور الذهني >>[2] .

إن المتأمل في هذا التعريف،يرى أن الناقد قد أعطى بعداً لسانيا سيميائيا في تعريفه للمصطلح وذلك من خلال استحضاره لمفهوم العلامة لكل من "دي سوسير" وبيرس"، حين أقام تعريف للمصطلح على ركنيين أساسين وهما (الشكل) و(المفهوم) والذي يقابله لدى سوسير (الدّال والمدلول) ولكن الناقد يضيف شيء مهم ويؤكد عليه وهو خصوصية هذه العلامة أي هنا إشارة للاصطلاح الخاص المتفق عليه بين أهل تخصص علمي ما. ويشير أيضا إلى العلاقة التي تربط المصطلح بمفهومه وكما تشير أيضاً إلى أحد مبادئ دستور التشريع المصطلحي التي نصّ عليها مكتب تنسيق التعريب بالرّباط.

وليس بعيداً عن هذا التعريف، نجد أيضاً مصطفى الشّهابي يدلي بتعريف حديث للمصطلح حيث يرى بأنّ << الاصطلاح يجعل للألفاظ مدلولات جديدة غير مدلولاتها اللغوية

[1] – الشاهد البوشيخي، مصطلحات النقد العربي لدى الشعراء الجاهليين والإسلاميين، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 1430، 2009، ص: 62.

[2] – يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص: 27.

الأصلية"، بل هو أشبه للتفرقة ما بين ما أسماه بالمدلول اللغوي للمصطلح ومدلوله الاصطلاحي >> [1].

وللإحاطة أكثر والإلمام بمدلول هذه الكلمة (مصطلح) نجد الناقد أيضاً قد تتبع دلالتها على الصعيد الغربي. فرأى أن هذه الكلمة (مصطلح) قد وظّفت في اللغات الأوربية بكلمات قريبة في النطق والرسم من طراز (terme) الفرنسية و(terme) الإنجليزية وَ(termine) الإيطالية وَ(Termino) الإسبانية وفي مجملها قد اشتقت من الكلمة اللاتينية (terminus) بمعنى " الحد " أو " المدى " أو " النهاية [2].

ولكن دلالة هذه الكلمات << تحولت من الدلالة المادية إلى الدلالة المعنوية الاصطلاحية، وما يميزُ المصطلح عن بقية الكلمات العادية هو دلالته المحددة الواضحة >> [3] والحدّ في لسان العرب من: << حدد: الحدّ: الفصل بين شيئين لئلاّ يختلط أحدهما بالآخر ولئلاّ يتعدى أحدهما على الآخر، و جمعه حدود... ومنتهى كل شيء: حدّه... وحدّ الشيء من غيره يحده حدّا، وحدد: ميّزه ، حدّ كل شيء منتهاه لأنه يرده ويمنعه عن التمادي >> [4] فالمصطلح إذن ليس لديه الحق في العدول مثل الكلمات العادية.

وبالإضافة إلى ذلك يضيف الناقد بأن هذه الكلمة قد تنازعتها الدلالات العُقدية والجغرافية والمنطقية والاقتصادية والقانونية والآلية والهندسية...[5]

وهذا المخطط يوضح دلالة هذه الكلمة (مصطلح) في الحقول المختلفة:

---

[1] – أحمد مطلوب، معجم النقد العربي القديم، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان ، 2001، ص: 01.

[2] –ينظر: يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص: 22.

[3] – ينظر: محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، دار غريب، القاهرة،(د ط)، 1993، ص: 09-10.

[4]– ابن منضور، لسان العرب، مج 3، مادة(حد)، ص: 140.

[5] – يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص: 22.

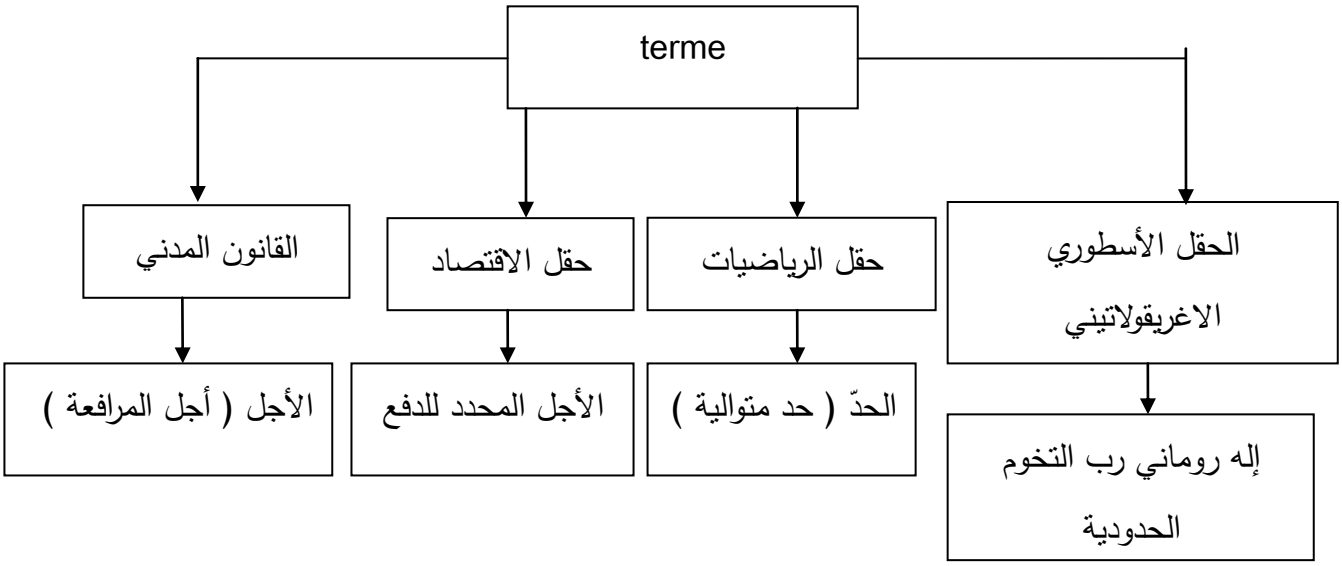

– مخطط يوضح دلالة كلمة مصطلح في بعض الحقول العلمية المختلفة

الشكل:(02)

وكما يُصيغ لنا محمود فهمي حجازي تعريفا اصطلاحيا يعتبر بأنه أفضل تعريف أوربي للمصطلح حيث يقول : << الكلمة الاصطلاحية أو العبارة الاصطلاحية مفهوم مفرد أو عبارة مركبة استقر معناها أو بالأحرى استخدامها وحدد في وضوح، وهو تعبير خاص ضيّق في دلالته المتخصصة وواضح في أقصى درجة ممكنة، وما يقابله في اللغات الأخرى، ويرِد دائما في سياق النظام الخاص بمصطلحات فرع محدد فيتحقق بذلك وضوحه الضروري>> [1].

إن الملاحظ لهذا التعريف الأوربي للمصطلح ومقارنته بتعريف الناقد وغليسي يرى أن التعريف الأوربي يتجاوز الكلمة الواحدة إلى العبارة المركبة، وكذلك يشتركان في الخصوصية وفي عدم فصل المصطلح عن المفهوم، فنستطيع أن نقول أنهما قريبان في الدلالة، مختلفان في صيغة التعريف، وهدفهما واحد وهو الخصوصية والوضوح والدّقة، كما يرى الناقد وغليسي أن هناك تباين بين الدلالتين الغربية والعربية المعبرة عن دلالة المصطلح، فهو يذهب مذهب أستاذه عبد الملك مرتاض عندما رأى << أن المصطلح في أصله يعني اتفاق

[1] – عزت محمد جاد، نظرية المصطلح النقدي، الهيئة المصرية العامة للكتاب،(دط)، 2002، ص: 25.

أناس على تخصيص لفظ ما لحقل معرفي ما، يليق بالدلالة التي يودون الانتهاء إليها...

فكأن الاصطلاح أو المصطلح بهذا المفهوم في اللغة العربية يعني الاتفاق

والمواضعة...ونلاحظ أن مفهوم المصطلح في اللغة العربية لا يتطابق مع مفهومه في

اللغات الأوربية من حيث الاشتقاق والمعنى ولكنه يطابقه من حيث الوظيفة والدلالة >> [1].

وهذا المخطط يوضح لنا ما ذهب إليه مرتاض ووغليسي:

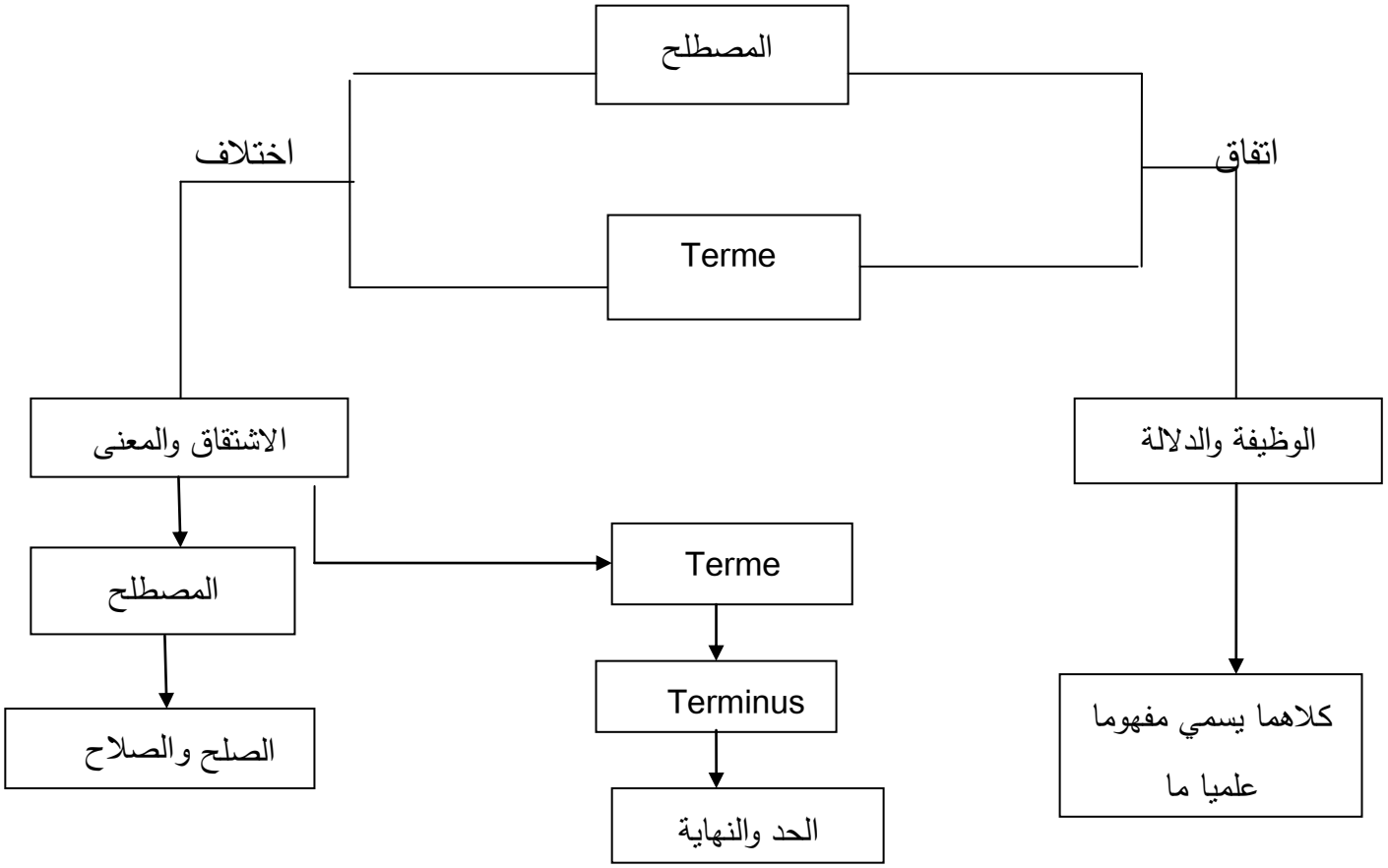

– مخطط بياني يوضح الجذر الاشتقاقي لكلمة مصطلح ودلالتها اللغوية الغربية والعربية لدى عبد الملك مرتاض

الشكل:(03)

[1] .– عبد الملك مرتاض، نظرية النص الأدبي، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، ط 2، 2010، ص: 19.

– يرى عبد الملك مرتاض في شأن المصطلح (terme):

أن في العربية مشتق من المصلحة لتروعه إلى تحقيق منفعة، في حين أنه في اللغات العربية مشتق من الحد لنزوعه إلى تحديد المفاهيم.

2 – علم المصطلح/ المفاهيم والإشكالية:

كنّا قد رأينا في المبحث السابق مفهوم المصطلح عامّة وعند وغليسي خاصة، حيث رأى بأن هذه اللفظة هي عبارة عن علامة لغوية ذات شقين (الشكل والمفهوم) يوحدهما التعريف اللفظي الذي يعكس صورتهما، و << بما أن المفهوم يعتبر المنطلق الرئيسي في العملية الاصطلاحية فبواسطته تبنى المعارف فمن هنا لم يعد البحث قاصراً على المصطلح فقط أو المفهوم لكن على العلاقة القائمة بينهما وهذه هي مهمة علم المصطلح>>[1] .

وعليه يمكن أن نطرح إشكالاً في هذا الصدد، كيف نظر الناقد وغليسي لهذا العلم وما هي أهم الإشكاليات التي تطرق لها ؟. فكل هذه الأسئلة سنلتمس لها أجوبة من خلال هذه الوجهة النقدية التي أمّنها علينا الناقد في هذه الوريقات.

وإذا بحثنا عن نسبة هذا العلم (علم المصطلح) إلى أي الحقول العلمية ينتمي، فحتما سيجيبنا الدكتور محمود فهمي حجازي بأنه << حقل من أحدث حقول اللسانيات التطبيقية يتناول الأسس العلمية لوضع المصطلحات وتوحيدها >>[2]، كما أن الناقد وغليسي لم يعط تعريفا خاصا لعلم المصطلح بل ذهب مذهب علي القاسمي في تعريفه لهذا العلم، << بأنه العلم الذي يبحث في العلاقة بين المفاهيم والمصطلحات اللغوية التي تعبر عنها، فهو علم مشترك بين علوم اللغة والمنطق والإعلامية وحقول التخصص العلمي المختلفة>>[3].

فهو يرى أن هذا العلم قد تميّز بعدم الاستقلالية كغيره من العلوم ، بل هو علم منفتح على العديد من العلوم، فهو علم يقع في مفترق علوم شتّى [4]. فأمام هذا الانفتاح العلمي "

---

[1] – مليكة النوّي، المصطلح النقدي في العصر الحديث، مجلة مقاليد، جامعة قاصدي مرباح . ورقلة، ع2 10/09 مارس 2011 ، ص: 214.

[2] – محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، دار غريب، القاهرة،(دط) 1993، ص: 19.

[3] – علي القاسمي، مقدمة في علم المصطلح، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط 1، ط1987،2، ص: 17– 18.

[4] – يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص 28.

ربما يحُقّ لنا تسميته بعلم العلوم [1] وهي تسمية قد أطلقها عليه (علم المصطلح) الباحثون السفياتيّون.

2-1- نشأة علم المصطلح:

يقرُّ الناقد وغليسي كغيره من الباحثين بأن علم المصطلح هو علم حديث النشأة، وكان أول ظهوره في الفكر الأوربي حيث ظهرت هذه الكلمة (علم المصطلح) منذ نهاية القرن الثامن عشر ابتداءً من ألمانيا ثم انجلترا ثم فرنسا ليصل إلى النمسا حيث حمل لواء تطوّره الفعلي والحقيقي على يد المهندس النمساوي أوغين فوستر (1898. 1977) في ثلاثينيات القرن الماضي وهو مؤسس علم المصطلح المعاصر... والممثل الأساسي لمدرسة فينا وذلك بناءاً على رسالته الجامعية التي ناقشها 1931 حول التوحيد الدولي للمصطلحات في مجال الهندسة الكهربائية ...[2]

وبالإضافة إلى "فوستر" هناك من سعى أيضاً إلى تطوّر هذا العلم وهو جهود المدرسة السوفياتية والتي يتزعمها الروسي د.س، لوت D.S.Lotte (1889 - 1950). كما لا ننسى مدرسة (براغ التشيكيّة) والمنظمة الدولية للتقييس " أو ما يعرف اختصارا بـ (ISO)

أما على الصعيد العربي فمثلما كان لهذا العلم (علم المصطلح) روّادا ومدارسّا ومنَظّرين غربيين فإن الوطن العربي بدوره قد كان له روادا حملوا لواء هذا العلم وهم مجامع اللغة العربية بشتى مكاتبها وروّادها ومجلاّتها منها :" مجمع دمشق(1919) ومجمع القاهرة (1932) ومجمع بغداد (1947) ومجمع عمّان (1976) واتحاد مجامع العربية (1970) ومكتب تنسيق التعريب بالرّباط (1969) والمجلّة الرّائدة (اللّسان العربي) في دورها الريادي في هذا الشأن. [3]

---

[1]- المرجع السابق، ص: 28

[2]- المرجع نفسه،ص: 29- 30 .

[3] -ينظر: المرجع نفسه، ص: 30.

ويذهب الناقد إلى مقاربة هذا العلم (علم المصطلح) مقاربة لغوية مستندا على قاموس "لاروس الكبير" حيث يرى أن هذه المفردة قد تنقسم إلى شقين كما في الشكل الآتي[1]:

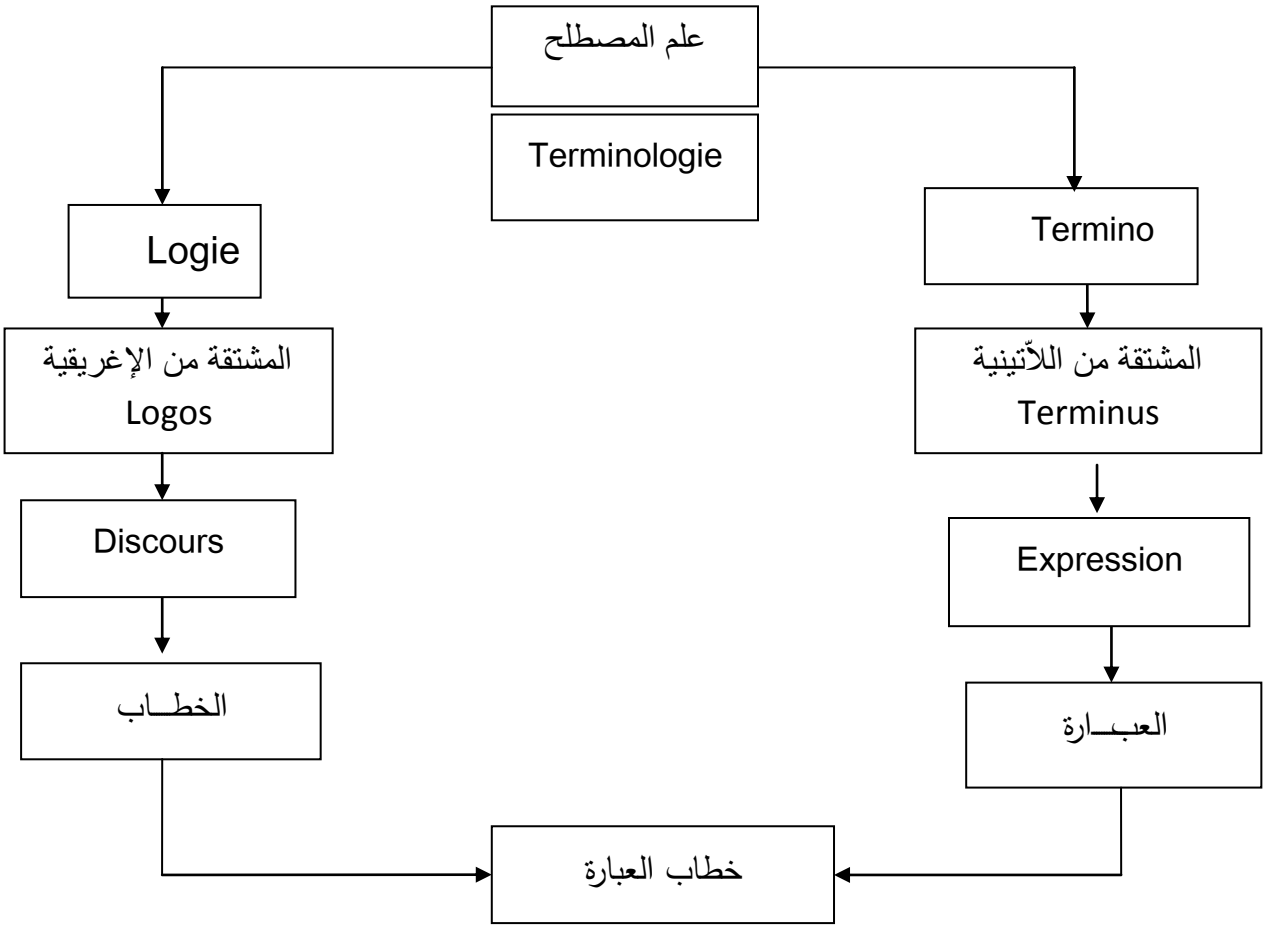

مخطط بياني يوضح الدلالة اللغوية لعلم المصطلح في قاموس لاروس الكبير

الشكل: (04)

فنرى من خلال هذا المخطط أن عبارة علم المصطلح، استنادا للاشتقاق اللاّتيني والإغريقي أصبحت تسمّى (علم العبارة) أو(خطاب العبارة)، وهذا نظرا لما اتّسم به هذا العلم في دراسة العلاقة بين المفاهيم العلمية والمصطلحات اللغوية التي تترجم مفاهيمها على حد

[1] – terminologie ‘ Grand Larousse.tome07, P 06 نقلا عن: المرجع السابق، ص :31 .

قول القاسمي[1]، وكما أن وغليسي يرجع استعمال هذه العبارة أولا إلى عام (1801) لدى أحد الباحثين والتي تدل على "تعسف المصطلحات المدرسية" (Abus des termes scolastique)، ثم استعملت عام 1971 بمعنى "بنك الكلمات" (La banque des mots)[2] وهذا حسب لاروس دائما.

ومن هنا يرى الناقد أن دلالة هذه العبارة الاصطلاحية (علم المصطلح) أصبحت " ذو دلالتين الأولى علم المصطلح والثانية تدل على المجموع الكلي للمصطلحات المستعملة ضمن موضوع مخصوص والناقد يرى أن هذه الدلالة الأخيرة دلالة ضيّقة بالنسبة إلى ما يعنيه لنا علم المصطلح [3].

أما عربيا فقد تنازعت هذه العبارة (علم المصطلح) العديد من الترجمات نذكر على سبيل المثال: " علم المصطلح" ، "مصطلحيات [4] "علم المصطلحات" " مصطلحات فنيّة " . الاصطلاحية[5] .

وبناء على معيار التّداول والشيوع يرى الناقد أن عبارة (Terminologie)هي الأكثر روّاجا وانتشارا في الاستعمال اللغوي، لكن الناقد ينبّه إلى شيء مهم وهو التعددية أو الترادفات على مستوى هذه العبارة (Terminologie) وهي تمثل إشكالية على مستوى هذاالحقل العلمي الجديد، ويرى الناقد هذه المترادفات قد وجدت على مستوى الخطاب الغربي. فما بالك إذ نقلت إلى التلقي العربي[6].

---

[1]– ينظر: علي القاسمي، مقدّمة في علم المصطلح، ص: 17– 18.

[2]– ينظر: يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي الجديد، ص: 31.

[3]– ينظر: المرجع نفسه، ص: 31.

[4] – محمد الديداوي، الترجمة والتواصل: دراسة تحليلية عملية لإشكالية الاصطلاح دور المترجم، المركز الثقافي العربي الدار البيضاء، ط1، 2000، ص: 47.

[5] – بسام بركة، معجم اللسانية، ، منشورات جروس، برس طرابلس، لبنان، ط1 1985، ص : 201.

[6] – ينظر: يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي الجديد، ص : 31– 32.

2-2-إشكالية التعددية الاسمية لـ (علم المصطلح):

لقد ذكر الناقد العديد من المصطلحات التي تتاخم وترادف عبارة (Terminologie) منها (Nomenclature) والتي تعني "ثبت اصطلاحي" أو " مسرد اصطلاحي"، كذلك ذكر مصطلح (Expression idiomatique) والتي تعني تعبير اصطلاحي[1]...

لكننا نحن في هذه الدراسة سنركز على مصطلح لطالما مثّل إشكالية كبيرة في مرادفة عبارة (Terminologie) وهو مصطلح (Néologie) ،كمانرى إشكالية أخرى وهي كثرة المقابلات المصطلحية لمصطلح (Néologie) على الصعيد العربي فقد تعددت واختلفت بين "نحت تعبيرجديد" لدى بسام بركة [2] وتوليد كلمة جديدة لدى مبارك مبارك[3] والمحدث لدى مجدي وهبة [4] والجدلغة لدى عبد الملك مرتاض.[5]

أما يوسف وغليسي فهو يؤصِّل لهذا المصطلح في تراثنا العربي، حيث اتخّذه بمثابة "المولدّ" لدينا في ثقافتنا العربية[6]. وذلك لما يعنيه مصطلح (Néologie) في العرف الغربي حيث يُعرف هذا المصطلح "بسيرورة" تشكيل الوحدات المعجمية" و << هذا يتم بوسيلتين اثنتين: ابتكار لفظ جديد لمعنى جديد (Néologie de forme) أو استحداث معنى جديد للفظ موجود من قبل (Néologie de sens) >>[7].

---

[1] – ينظر: المرجع السابق، ص: 32.

[2] بسّام بركة، معجم اللسانية، ص: 138.

[3] مبارك مبارك، معجم المصطلحات الألسنية، دار الفكر اللبناني، بيروت، 1995، ص: 195.

[4]– مجدي وهبة، معجم مصطلحات الأدب، مكتبة لبنان، بيروت، 1974، ص: 346.

[5]– عبد الملك مرتاض، النص الأدبي من أين وإلى أين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص: 98.

[6] – ينظر : يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص: 34.

[7] – Dictionnaire de linguistique, p 334 نقلا عن:المرجع السابق،ص: 34.

وعليه فإنه يفضّل ترجمة المصطلح بـ "علم التوليد اللغوي" [1]، ولكن هذه الترجمة لو إننا وضعناها على سلم التجريد الاصطلاحي لوجدناها تصنّف ضمن المرتبة الثانية أو ما يعرف بمرحلة التفجير، حيث إنها تميّزت بطول عبارتها، ولكن بالرغم من هذا فإن ترجمة وغليسي هي أقرب من الترجمات الأخرى يكفي أنه قدْ أكسبها صفة العلمية الواردة في مصطلح (Néologie) فقد اقترب من دلالة هذا المصطلح ليس كجد لغة مرتاض التي تميَّزت ببعض الغموض بكونها منحوتة.

وأمام هذه الترجمات التي تقترب حيننا للمصطلح (Néologie) وتبتعد حيننا آخر يشير الناقد إلى إشكالية كبيرة في مقابلة هذا المصطلح، "وهي تلك الوجهة النقدية التي ترجم بها الناقد عبد السلام المسدي مصطلح (Néologie)، إذْ خالف الجميع فيما يخص هذا المصطلح، حيث قام بنقله إلى "اصطلاحية" بل يجعله أيضا مقابلا " لعلم المصطلح" ويقابل (Terminologie) بمصطلحيه ثم يقوم بالتفري ق بينهما، حيث يرى أن الفرق بين علم المصطلح ومصطلحية العلم كالفرق بين القاموسيَّة والمعجمية[2].

وأمام هذه المقابلات التي سعى إليها المسدي، ردَّ عليه يوسف وغليسي بـتوعّمه هذا، وعن الزلل الذي وقع فيه خاصّة في مقابلة مصطلح النيولوجيا (Néologie) بـ (علم المصطلح) و ذلك وفقا للأسباب الآتية:

-إن المسدي لم يلتزم بالفرق الذي أقره في شأن التفريق بين علم المصطلح والمصطلحية، فهو في بعض الأحيان أو المواضع يعطفهما على بعضهما البعض .

-يرى الناقد أيضا أنه لا يمكن أن نساوي بين علم المصطلح والنيولوجيا في كون هذا الأخير هو علم سيرورة تشكل الوحدات الجديدة التي تتجاوز في حدها المصطلحات إلى

[1] – ينظر : المرجع السابق،ص: 34.

[2] – ينظر: المرجع نفسه، ص: 35.

الكلمات والتراكيب العادية فبالتالي لا نستطيع المساواة بينها وبين المصطلح وإلاّ فإننا نكون قد جرّدنا المصطلح من خصوصيّته التي تميّزه عن غيره من الكلمات العادية.

-إن إقرار عبد السلام المسدي بأن (اللكسيكولوجيا) وَ(اللكسيكوغرافيا) أي المعجمية والقاموسية، في اختلافهما عن بعضهما هما أساس التفرقة بين علم المصطلح والمصطلحية، لكن المسدي قد غفل عن شيء مهم وهو أنه لو أحلَّ محلْ النيولوجيا المصطلح الأجنبي (Terminographie) لكان أفضل [1].

وقد نُقلت هذه الثنائية (Lexicologie) و (Lexicographie) إلى الساحة العربية بالعديد من الترجمات منها: المعجمية والقاموسية [2]، علم المعاجم النظري، فن صناعة المعاجم...[3]

وإن كان هذا هو مصطلحا (اللكسيكولوجيا والليكسيكوغرافيا) فإننا الآن سننتقل إلى الحديث عن الثنائية المصطلحية الأخرى وهي (Terminologie) و (Terminographie) حيث أقرّ الناقد وغليسي بأن هذه الثنائية أن أول من نقلها إلى العربية "توفيق الزيدي" إلى (الاصطلاحية) و(المصطلحية). وأخص بالذكر مصطلح (مصطلحيّة)، ويعرّف الزيدي بهذين المصطلحين حين يرى << بأن الاصطلاحية تختص بالجانب النظري، وبمسألة الاصطلاح عامة، في حين المصطلحية تهتم بالمصطلحات جمعاً ودراسة ونشراً>>[4].

ولكن بالرغم من هذا الحكم على أسبقية ترجمة توفيق الزيدي لمصطلح (Terminographie) فإننا نجد قبل ذلك "محمد الشاوش" و ""محمد عجينة" في ترجمتهما لقول دي سوسير الآتي: << تمثل اللغة في نظر بعضهم إذا أرجعت إلى مبدئها

---

[1] – ينظر: المرجع السابق، ص: 36.

[2] – عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات، الدر العربية للكتاب، تونس، ليبيا،1984 ص: 207.

[3] –حلمي خليل،مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي، دار النهضة العربية ، بيروت ،(دط)،1997 ، ص : 13.

[4] – توفيق الزيدي، تأسيس الاصطلاحية النقدية العربية، مجلة علامات، جدّة، ج 8، م2 يونيو 1993، ص: 179، نقلا عن : يوسف وغليسي ، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد ، ص: 37 .

الأساسي (مصطلحية) أي قائمة من الكلمات موافقة لعدد مماثل للأشياء >>[1]، ولكن هذه الترجمة قد وردت مقابلا لمصطلح (Nomenclature).

أما بالنسبة إلى الناقد وغليسي فإنه قد اختار ترجمة هذين الثنائيتين على أن يكون علم المصطلح مقابلا لـTerminologie وفقه المصطلح" مقابلا لـ Terminographie ليدل بالأول على علم يتناول بنية المصطلحات ومدلولاتها وحفرياتها واشتقاقاتها المعجمية وتطوراتها إلى استقرارها الاصطلاحي، في حين أن الثاني يدل على الجانب التقني من النظرية الاصطلاحية، فهو يستهدف الصناعة المصطلحية التي تستمد وظيفتها من المفاهيم النظرية التي يختص بها علم المصطلح [2]، فنفهم من كلام الناقد أن علم المصطلح يمثل الجانب النظري وذلك إلى مدى تمثل مصطلح " علم " (Logie) للمفاهيم النظرية في حين يمثل فقه المصطلح الجانب التطبيقي، أيْ تطبيق تلك الأسس الواردة في الجانب النظري فتتحقق هنا الصناعة المصطلحية، وبالإضافة إلى هذه الاختيارات التي قابل بها وغليسي هذه الثنائية نجده في مقام آخر يبيّن لنا سبب اختيار المقابلين لمصطلحا (Terminologie) و (Terminographie) فقد قام بعملية إسقاط وقياس ليستمد منها حجة اختياره لهذا المقابل والموضحة كمايلي[3] :

الثنائية المُقاس عليها		**الثنائية المُقاسة**	
علم المعاجم	صناعة المعاجم	عم المصطلح	صناعة المصطلح
علم الشعر	صناعة الشعر	علم المصطلح	صناعة المصطلح
علم اللغة	فقه اللغة	علم المصطلح	فقه المصطلح

[1] – يوسف مقران، المصطلح اللساني المترجم (مدخل نظري إلى علم المصطلحات)، دار ومؤسسة، رسلان، سوريا دمشق، ط1، 2007، ص: 12.

[2]– ينظر: يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص: 39.

[3] – ينظر: المرجع نفسه، ص : 38 – 39– 40 .

من خلال هذا الجدول نرى أن الناقد قد أخدمن كل الثّنائيات المقاس عليها مصطلحا "علم" ليضيف إليه كلمة مصطلح ليعبر لنا عن مفهوم أو عبارة اصطلاحية وهي" علم المصطلح (Terminologie) ومصطلح فقه ليضيف لها طبعاً كلمة (مصطلح) لتعبّر أيضاً عن مفهوم "فقه المصطلح" (Terminographie)، فنرى هنا أن الناقد قد استمد هذه التسمية من ثلاث علوم، علم المعاجم، علم الشعر، علم اللغة، ليبيّن لنا مدى تلك الفروق التي نكتشفها نحن بين علم المصطلح وفقه المصطلح.

إن توظيف الناقد لكلمة عِلم وفقه في هذا المقام ما ردّه إلى ما تعنيه الأولى –علم– من أبعاد ودلالة بكون أن العلم **لغة** : هو المعرفة والدّراية، و **اصطلاحا** : هو إدراك الشيءْ على ما هو عليه[1]. أو تلك النظريات المجرّدة التي تسعى إلى التطبيق في الواقع، في حين أن مصطلح فقه هو مصطلح إسلامي بالدرجة الأولى وهو يعني **لغة**: الفهم والفطنة[2]، وأما **اصطلاحا**: فهو:<< التوصل إلى علم غائب بعلم شاهد >>[3] فهو أخص من العلم وهذا هو سر وسبب اختيار الناقد لهذا المصطلح بكون أن فقه المصطلح والذي يمثل الجانب التطبيقي لعلم المصطلح لا نتوصل إليه إلاّ من خلال علم المصطلح ، والذي يحمل في طيّاته بذور المفاهيم النظرية وهو يمثل العلم الشاهد، والفقه يمثل العلم الغائب وذلك بدلالة مصطلح فقه.

ويمثل الناقد لموقفه فيما يخص التمييز بين هذين الثنائيتين (علم المصطلح) و(فقه المصطلح) بـ كتاب الدكتور عبد السلام المسدي (قاموس اللسانيات) حيث يرى بأنه يتنازع

[1]– ينظر : الشريف الجرجاني، التعريفات، ص: 199.

[2] – المرجع نفسه، ص: 216.

[3] – سميح عاطف الزين، تفسير مفردات وألفاظ القرآن الكريم ، دار الكتاب اللبناني، مدرسة المكتبة بيروت، ط 2 1984 ص: 669، نقلا عن يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص: 40.

المفهومان معاً فمقدمته التي تمتد إلى غاية الصفحة السادسة والتسعين هي من صميم " علم المصطلح " أما متنه المتبقي فيقع في صلب" فقه المصطلح" [1].

وأخيراً نرى أن وغليسي في هذا المحور من دراستنا قد كان تركيزه الأساسي وهمه الوحيد هو السعي إلى وضع ثنائية مناسبة لعلم المصطلح، حتى ينقص من حجم البلبلة المصطلحية وذلك حين اختار مقابلة هذه الثنائية (Terminologie)بـ علم المصطلح Terminographie بـ فقه المصطلح وفقا لتبريرات علمية وللشروط المشروعية الاصطلاحية، فقد ترجم هذين الثنائيتين ببراعة وبرأي علمي مقنع مصحوب بالدليل العلمي وسعى إلى إزالة اللبس عن كل ما يتاخم ويرادف هذا العلم.

ثانيا: المصطلح النقدي / المفاهيم والإشكالية:

1- مفهوم المصطلح النقدي:

<< شغل المصطلح النقدي مكانة أساسية في حقل الدراسات النقدية المعاصرة غربية كانت أم عربية لما له من أهمية في تأطير مقاربة النصوص وعلمنة تحليلها، إذ لا يخلو أي منهج من عُدّة إجرائية (مصطلحية) ومفهوميه يستند إليها في بناء صرحه وتشييد بنائه >>[2]، ولهذا اهتم الدارسون بالمصطلح النقدي وبمناهجه وألّفُوا فيه كتبا تناولت ما يخص المصطلح والناقد وغليسي كغيره من النقاد الذين سلّطوا الضوء عن المصطلح النقدي وبالضبط إشكالياته في الخطاب النقدي العربي الجديد، فنراه قد قارب المصطلح النقدي من حيث << أنه رمز لغوي، مفرد، مركب أحادي الدلالة منزاح نسبيا على دلالته المعجمية الأولى

[1]- ينظر: يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص: 41.

[2] قادة عفاف، إشكالية ترجمة المصطلح السيميائي في النقد العربي المعاصر، مج مقاليد، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ع 2 ديسمبر، 2011، ص: 159.

يعبر عن مفهوم نقدي محدد واضح الدلالة، متفق عليه بين أهل هذا الحقل، أو يرجى منه ذلك >>[1].

إن الناظر لهذا التعريف يرى أن الناقد قد ربطَ الدلالة اللغوية لكلمة مصطلح بالحقل المعرفي، ألا وهو حقل النقد الأدبي، فنرى أن الناقد قد انتقل من دائرة عامة إلى دائرة خاصة، أو من دلالة المصطلح الواسعة إلى دلالته الضيقة ، فإسقاط مفهوم المصطلح على حقل النقد الأدبي، فقد ولّد لنا مفهوما للمصطلح النقدي، كما نستنتج من هذا التعريف مجموعة من المقاربات التي اتبعها هذا الناقد وهي مقاربة سيميائية لسانية، ومقاربة نحوية ومقاربة دلالية.

1-1- المقاربة السيميائية اللسانية:

إن الناقد وغليسي قد قارب المصطلح النقدي مقاربة سيميائية، وذلك بوصفه "رمز لغوي" فهو يحيلنا إلى العرف السيميائي وهذه إشارة إلى مفهوم دي سوسير للعلامة اللغوية، ألا وهو الرمز الذي يؤسس على الاتفاق الاجتماعي البسيط، هذا الرمز الذي هو عبارة عن الدال+ المدلول بالمفهوم السوسيري، أي صورة حسيّة والتي تمثل الشكل أو المصطلح كبنية والصورة الذهنية التي تمثل المفهوم، وباتفاقهما يولد ما يعرف بـ التعريف أو التحديد الذي يختص به كل مصطلح.

1-2- المقاربة الصرفية:

فقد ورد في تعريف وغليسي للمصطلح النقدي عبارة " مفرد أو مركب"، نفهم من هنا أن المصطلح، إما أن يكون مفردة واحدة أو اثنان أو ثلاثة في بعض الأحيان ، ولكننا نرى أن الناقد في تعريفه هذا قد تأثَّر بالتعريف الأوربي للمصطلح ، الذي يرى بأن الكلمة

[1]- يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص: 24.

الاصطلاحية أو العبارة الاصطلاحية مفهوما مفرداً أو عبارة مركبة... >> [1] كما تجدر الإشارة إلى أن هذا الجزء من التعريف هو شرط أساسي من شروط المشروعية المصطلحية والتي سيأتي الحديث عنها فيما بعد.

1-3- الأحادية الدلالية والانزياح النسبي:

يُصِّر الناقد في تعريفه للمصطلح النقدي على إعطاء دلالة واحدة لكل مصطلح بكون أن المصطلح ذو حدٍّ ومفهوم، فأحادية الدلالة تكون خاصة بالمفهوم، أي لابدَّ أن يكون لكل مصطلح مفهوم واحدْ، وذلك حين يؤكد في مقام آخر وبشكل دقيق، << أن المصطلح علامة لغوية خاصة تقوم على ركنيين أساسيين لا سبيل إلى فصل دالها التعبيري (الرمز) عن مدلولها المضموني... >>[2].

إننا نرى من كلام الناقد بأن أحادية الدّلالة للمصطلح الواحد هي شرط ضروري للمصطلح كي يؤدي وظيفته على أكمل وجه، ولا يقع في مزالق قد تشوِّهه وتخرجه عن أداء وظيفته الخاصة، وما يؤكد ذلك ما ذهب إليه أحد النقاد حين يرى << أن ميل المصطلح النقدي نحو الواحدية في المفهوم لهو دليل على سلامة صناعته أو بنائه، وأن ميل ولادته الطبيعية ستقرر منذ البدء مستلزمات استقراره في الفكر النقدي الأدبي، وإذا خرج عن هذه الواحدية نحو التعددية فإنه سيُولد مشوَّها لا نعرف له هوية معرفية حيث تبرز الأزمة في فهم المصطلح، ومن ثم تطبيقه في الدراسات النقدية، وهذا ما نلحظه في كثير من الأحيان في الكتابات النقدية الحديثة والمعاصرة... >>[3].

---

[1] – عزت محمد جاد، نظرية المصطلح النقدي، ص: 25.

[2] – يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص: 27.

[3] – عناد غزوان، أصداء دراسات أدبية ونقدية، منشورات اتحاد كتاب العرب، دمشق، 2000، ص: 142.

أما بالنسبة إلى الانزياح النسبي عن الدلالة المعجمية فنحن نعلم أن المصطلحات لا توضع ارتجالاً << فلا بدّ من وجود مناسبة أو مشاركة أو مشابهة كبيرة كانت أو صغيرة بين المدلول اللغوي للمصطلح ومدلوله الاصطلاحي ...>>[1].

1-4- الوضـــــوح والاتفـــــاق:

أراد الناقد من خلال هذا العنصر أن يؤكد على أهم معيار من معايير المشروعية الاصطلاحية، ألا وهو معيار الاتفاق من قبل أهل التخصص ما كحقل النقد الأدبي مثلا، على تسمية مصطلح وتخصيص مفهوم له فشرط بقاء المصطلح واستقراره هو الاتفاق، وبالإضافة إلى ذلك التعارف، فلابدّ أن يُعَرَّف المصطلح تعريفا واضحا وإلاَّ نأى عن ذلك والتعارف هو أساس قبول المصطلح وإلا أصبح لغزا لا يفهمه إلا واضعه>>[2].

هذا بالنسبة لمفهوم المصطلح النقدي، لكن هذا المصطلح قد شهد العديد من الإشكاليات عبر الممارسات النقدية العربية ، ومن هنا اتخذ الناقد وغليسي من هذه الإشكاليات نافذة للولوج إلى دراستها ومحاولة صياغة نظرية للمصطلح النقدي.

2 -مفهوم مصطلح الإشكالية:

قبل أن نتطرق لأهم الإشكاليات التي تعرض لها خطابنا النقدي العربي الجديد، لابدّ أن نقف على نقطة مهمة وهي التي جعل منها الناقد جزءاً من عنوان دراسته وهو مصطلح "الإشكالية،" فمن هنا نطرح إشكالا ماذا نعني بهذا المصطلح؟، كيف نظر الناقد له، ولماذا اختارهُ جزءاً من عنوان دراسته وما هي الإشكاليات التي رآها قد ثقلت كاهل الخطاب النقدي العربي الجديد؟ .

---

[1]- الأمير مصطفى الشهابي، المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث، ص: 60. نقلا عن: عبد العزيز شويط، المصطلح النقدي بين ابن المعتز في كتابه البديع و المز رباني في كتابه الموشح، مج مقاليد، جامعة ورقلة ع 2 ديسمبر 2011، ص: 75.

[2] - أحمد مطلوب، نحو معجم لمصطلحات النقد الحديث، (د ط)، (د ت)، ص: 80.

إن الناقد وغليسي استحضر أو بالأحرى قد استدعى هذا المصطلح (الإشكالية) ونقول استدعى لأنه قد وظّفه سابقا. [1]وظّف فيها هذا المصطلح ولكن الملاحظ أن وغليسي في دراسته السابقة قد وظّف هذا المصطلح بصيغة جمع المؤنث السالم (إشكاليات) في حين نراه الآن وفي هذه الدراسة قد وظّفها بصيغة المفرد (إشكالية)، ونحن لا نتفق مع الناقد في مثل هذا المنحى، فكيف يسِم دراسته الأخيرة بهذا اللفظ المفرد، في حين أن خطابنا النقدي، يعاني من العديد من الإشكاليات، فهي ليست إشكالية واحدة، والتي سيأتي الحديث عنها فيما بعد كما نرى أيضا سبب اختيار هذا المصطلح لوسمِ هذه المدونة هو ما ردّها إلاّ لتناسبها لما يعاني منه خطابنا النقدي الجديد، ولو أن الناقد قد صرّح بأنه قد تتبع مجموعة من التعاريف، وذلك أملا منه إلى خلع هذه التسمية المصطلحية عن خطابنا النقدي [2]، ولكننا نرى أن هذا المصطلح قد فرض نفسه في ظل هذه الظروف التي اتّسم بها خطابنا النقدي، فقد شاع في مختلف الدراسات المنهجية والمصطلحية، وتعددت الدراسات والكتب النقدية[3] التي اتخذت من هذا المصطلح عنوانا لرؤيتها النقدية، وحتّى إذا لم يورد مصطلح الإشكالية لفظا صريحا، فإن من خلال اطّلاعنا على بعض الدراسات نفهم ضمنيا مدى حلول روح هذا المصطلح (الإشكالية) في دراسة نقدية ما أو قد يوظف في بعض الدراسات بطريقة مجازية تترجم مضمون وفحوى هذا المصطلح، ونرى الناقد قد حشد مجموعة من التعريفات لهذا المصطلح، فهناك من قاربها مقاربة فكرية وكذلك من قاربها مقاربة لغوية وتأثيلية...الخ. ولكننا نرى أن هذا المصطلح << ذو بعد فلسفي وفكري، قد استعاره لويس ألتو سير (Louis Althusser) (1918-1991) من جاك مارتن (J

[1] – ينظر: يوسف وغليسي، إشكاليات المنهج والمصطلح في تجربة عبد الملك مرتاض النقدية.

[2]– ينظر: يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص: 52.

[3]– ومن ضمن هذه الدراسات: اللغة الثانية لفاضل ثامر، المرايا المحدبة والمرايا المقعرة لعبد العزيز حمودة، نظرية المصطلح النقدي لعزت محمد جاد... الخ.

(Martin للدلالة على مجموعة من الأفكار التي قد تختلف فيما بينها، ولكن تشكل وحدة فكرية أو نظرية تتيح للباحث أن يتناولها باعتبارها قضية مستقلة >>[1].

كما يرى الناقد ويجزم بأن هذا المصطلح هو << مصطلح حديث العهد بالقاموس العربي >>[2]، والآية على ذلك حين قاربه إبراهيم السامرائي لغويا وصرفيا << في كونه مصدرا صناعيا أقيم على مصدر آخر للفعل (أشكل) و(إشكال) وهذا المصدر الصناعي جديد في العربية المعاصرة... وهو غير كلمة (مشكلة، بل أن في الإشكالية) شيء من المشكلة ويراد بها ضرب من الوضع فيه إشكال وفيه وضعُ خاص، وإنك لا تجد هذه (الإشكالية) في العربية قبل خُمَيْس و ثلاثين سنة فهي جديدة >> [3]، ونظرا لعدم وجود هذه المفردة في عربيتنا إلاّ حديثا لعل هذا ما يكون سببا في ملائمة صفة مصطلح الإشكالية لمدونة الناقد من الذين سلّطوا الضوءْ على الخطاب النقدي العربي المعاصر، أي الذي تبنى هذه المناهج ذات الخلفية الايدولوجية والفلسفية المختلفة، وما يتناسب مع هذا المصطلح (إشكالية) في وصفه به و بكون هذا الأخير ذو جذور فلسفية أيضا.

وكذلك نرى الناقد قد اتفق مع ما ذهب إليه الجابري في تعريفه لمصطلح الإشكالية حيث يرى أنها << منظومة من العلاقات التي تنسجها داخل فكر معين . مشاكل عديدة مترابطة لا تتوفر إمكانية حلها متفرقة، لا تقبل الحل من الناحية النظرية إلا في إطار حل عام يمثلها جمعيا وبعبارة أخرى أن الإشكالية هي النظرية التي لم تتوفر إمكانية صياغتها فهي توتر ونزوح نحو النظرية، أي نحو الاستقرار الفكري وهذا الاستقرار النسبي لا يحصل إلا بتجاوز الإشكالية، ليس بقيام نظرية تحل المشاكل المكونة للإشكالية فمثل هذه النظرية لا

---

[1] – محمد عناني، المصطلحات الأدبية الحديثة، مكتبة لبنان، ناشرون، الشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان، (دط) 1996، ص: 79.

[2]– يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد ، ص: 51.

[3] – إبراهيم السامرائي، معجم ودراسة في العربية المعاصرة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط 1، 2000، ص: 48، نقلا عن : يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص: 51.

توجد. وإلاّ لم تكن هناك إشكالية وإنّما يتم التجاوز بنقد الإشكالية القائمة وتفكيكها بصورة تمكن من كسر بنيتها وتدشين قطيعة معها، وتفسح المجال بالتالي لميلاد إشكالية أو إشكاليات جديدة... >>[1].

إن هذا التعريف الذي قدّمه الجابري نلمس فيه بعض التطابق إلى ما يدعو إليه الناقد وغليسي في دراسته هذه، وذلك من حيث الأوجه الآتية:

– رأى الناقد بأن القضية النقدية الجديدة قد تنازعتها جملة من الرؤى المختلفة التي تقبل الآخذ والردّ والمتناقضة أحيانا...بمعنى أن الإشكالية قد تتفرع إلى مجموعة من الإشكاليات الثانوية...[2]

– إيمان الناقد أيضا أن بحثه هذا لا جدوى من حل مشكلة هذا المصطلح أو ذلك حلاً منفردا، أي أنه يدعو إلى تناسق الجهود الجماعية للحدّ من هذه المشاكل التي تخص المصطلح [3] و هذا تعزيز إلى ما دعا إليه الجابري في تعريفه لمصطلح الإشكالية وبالإضافة إلى ذلك يسعى الناقد من خلال هذه الدراسة << إلى إمكانية صياغة نظرية للمصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، بالوصف العلمي الذي يجعل النظرية عبارة عن إطار فكري يفسر مجموعة من الفروض العلمية ويضعها في نسق علمي مترابط...>>[4].

وبعد تطرقنا إلى سبب اختيار الناقد لهذا المصطلح (الإشكالية) وجعله جزءاً من عنوان دراسته، فلا بأس الآن أن نعرج على بعض وجوه هذه الإشكالية التي اتسم بها خطابنا النقدي العربي الجديد.

---

[1] – محمد عابد الجابري، إشكاليات الفكر العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 3، 1994، ص: 51.

[2] – ينظر : يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص: 52.

[3] – ينظر : المرجع نفسه، ص: 52.

[4] – المرجع نفسه، ص:52– 53.

لطالما كثرت واختلفت وتباينت الصيحات التي تشخص بعض الإشكاليات التي تميز بها خطابنا النقدي ، والناقد وغليسي كغيره من النقاد قد شخص أحوال هذا الخطاب مستنجدا ببعض الشهادات التي نقلها عن لسان بعض النقاد، من أمثال " رشيد بن مالك" ،"حميد لحميداني"، "عبد الملك مرتاض"، "عبد العزيز حمودة، "أحمد وهب رومية"...الخ. وعليه فإن الناقد يرجع أسباب هذه الإشكاليات إلى العديد من الأبعاد هي كما يلي:

- هناك من رأى أن هذه الإشكالية ذات بعد لساني * وذلك بانغلاق وعسر المصطلحات اللسانية، وبالتالي فإن هذا ينعكس على المصطلح النقدي الجديد بكون أن القاموس النقدي المصطلحي قد اتخذ من اللسانيات أرضية أساسية له .
- هناك من أرجعها إلى التعامل معها من منظور إطلاقي انبهاري أو ادعاء وتسرع غير مستوعب للظاهرة أو للعلم الجديد...[1]، حتى أن ترجمة المصطلح في الخطاب السيميائي مثلا قد اتسمت بالاضطراب والفوضى الناتجان عن التسرع في تبنى هذا التيار أو ذاك وعن غياب حقيقة في تمثل وفهم جوهر السؤال..[2].

أما عبد العزيز حمودة فإنه يرى << أن الأزمة ليست كما قد يتصورها البعض، أزمة مصطلح وترجمة ونقل إلى العربية، بل هي أزمة ثقافة . الثقافات التي أفرزت ذلك المصطلح. أزمة اختلاف حضاري بالدرجة الأولى... >> [3]، وإلى غير ذلك من الإشكاليات التي أدلى بها النقاد والباحثين العرب، وهي كثيرة ومبثوثة في الكتب النقدية التي سلّطت الضوءْ على مثل هذه القضية.

---

[1] – ينظر :عبد الله أبو هيف، النقد الأدبي العربي الجديد (في القصة و الرواية و السرد)، منشورات اتحاد الكتاب العربي ،2000، ص: 14.

[2] ينظر : رشيد بن مالك، مقدمة في السيميائية السردية، دار القصبة، الجزائر،2000، ص: 71– 72.

[3] – عبد العزيز حمودة، المرايا المقعرة، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، أغسطس، 2011، ص: 55.

هذا عن الشهادات التي أدلت بمدلولها في تشخيص حالة الخطاب النقدي العربي الجديد، أما عن وجوه هذه الإشكالية وتجلي صورها عبر المصطلحات فينقل لنا الناقد هذه الصورة كما يلي:

- أن المصطلح الأجنبي قد ينقل بمصطلح غربي مبهم الحدِّ والمفهوم.

وأن المفهوم الغربي الواحد قد ينقل بعشرات المصطلحات العربية المترادفة أمامه، أو أن المصطلح العربي الواحد قد يرد مقابلا لمفهومين غربيين، أو أكثر في الوقت ذاته، أو أن الناقد العربي الواحد قد يصطنع مصطلحا فيه كثير من التصرف زيادة أو انتقاصا في مقابله الأجنبي [1]وما إلى ذلك من المظاهر الإشكالية.

ثالثا: آليات صياغة المصطلح

من خلال اطّلاعنا على دراسة الناقد وغليسي، نراه قد اعتمد على مجموعة من الإستراتيجيات للخوض في سبر أغوار هذه القضية النقدية، وتأتي في مقدمة هذه الإستراتيجيات، إستراتيجية الحقل المصطلحي والعائلة المصطلحية ثم تليها الهجرة المصطلحية وسلم التجريد الاصطلاحي وبالإضافة إلى ذلك إستراتيجية المصطلح وفقا لمعايير المشروعية المصطلحية وآليات صياغته، ليصل في الأخير إلى أهم الإستراتيجيات التي أنبنى عليها البحث تمثلت في تلك الثنائية التي حمل لوائها المنهج والمصطلح.

[1] - ينظر : يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص: 55.

1- المصطلح بين الحقل المصطلحي والعائلة المصطلحية:

1-1- مفهوم الحقل المصطلحي

تأتي في مقدمة هذه الإستراتيجيات إستراتيجية الحقل المصطلحي والعائلة المصطلحية، والتي لم نعدها عند أي باحث عربي في دراسته إشكالية المصطلح، وحتى وإن وردت لدى الباحثين، فإننا نجدها مدروسة دراسة جزئية تخص حقل مصطلحي واحد كالحقل الأسلوبي أو الحقل السيميائي دون هذا الضبط القياسي، أو دون هذه العمومية في الطرح التي تخص شتى المناهج النقدية الجديدة، وهذا ليس بالجديد عن الناقد وغليسي فقد ألفناه في دراسة سابقة قد وظف فيها هذه الاستراتيجية، وذلك في إطار دراسة الحقل البلاغي والحقل الألسني المعاصر. وعن توظيف هذه الآلية يقول الناقد: << ... و ذلك بوصف الحقل المصطلحي المجال الاشتغالي للمصطلح أي المرجعية المنهجية والمعرفية التي تدور المصطلحات في فلكها وتستمد أصولها منها وتتحرك ضمن إطارها بحيث إن وظفت خارجها فقدت الكثير من فعالياتها >> [1] وعليه فإنه عند سماعنا لهذا المصطلح أي مصطلح (الحقل)، مباشرة يذهب ذهننا إلى ما هو متعارف عليه في علم الدلالة ضمن نظرياتها الدلالية وبالضبط "نظرية الحقول الدلالية"، والناقد أيضا قد اعترف بذلك بأنه قد استوحى هذه الآلية من الحقل الدلالي حيث يقول"فندرس" في هذا الشأن :<< فمثلما الحقل الدلالي يتكون من مجموعة من المعاني والكلمات المتقاربة التي تتميز بوجود عناصر أو ملامح دلالية مشتركة وبذالك تكتسب الكلمة معناها في علاقتها بالكلمات الأخرى، لأن الكلمة لا معنى لها بمفردها، بل أن معناها يتحدد ببحثها مع أقرب الكلمات إليها في إطار مجموعة واحدة >>[2].

---

[1]- ينظر: يوسف وغليسي، إشكاليات المنهج والمصطلح في تجربة عبد الملك مرتاض النقدية،ص: 47.

[2]- ينظر: كريم زكي حسام الدين، أصول تراثية في علم اللغة، ص: 294، نقلا عن: أحمد عزوز، أصول تراثية في نظرية الحقول الدلالية، منشورات اتحاد الكتاب العربي، دمشق، 2002،ص: 13.

فمن خلال هذا التعريف للحقل الدلالي الذي استوحى منه الناقد وغليسي نحدد من خلاله العلاقة بينهما، أو نسقط هذا الحقل الدلالي على الحقل المصطلحي فنرى ما يلي:

الحقل الدلالي ⟵ الحقل المصطلحي ويتمثل في المناهج النقدية (البنيوية – السيميائية – الأسلوبية...).

الكلمـــــات ⟵ المصطلحـــــات

وكذلك نستنتج من هذا التعريف لفندرس للحقل بعد إسقاطه على الحقل المصطلحي أن لابدّ لكل مصطلح أن يدرس ضمن حقله المصطلحي، فمثلا مصطلح "الانزياح" أو "التركيب" هي مصطلحات تابعة إلى الحقل الأسلوبي، فلا يصِحّ لنا دراستها ضمن الحقل السيميائي، وبالإضافة إلى هذا المثال هناك العديد من الإشكاليات التي وقع فيها نقادنا وباحثوننا في دراسة هذه الحقول المصطلحية والناجمة عن الخلط بين المناهج النقدية ومصطلحاتها.

وكما نرى ضمن هذه الإستراتيجية التي أقرها الناقد في دراسة المصطلح، بأنه قد التزم الأمانة العلمية بالرغم من أنه قد اصطنع هذا المصطلح (الحقل المصطلحي) في دراسته الأولى والذي يزعم بأنه قد استوحاها من الحقل الدلالي، إلا أنه في دراسته هذه يرجع السبق في استعمال هذا المصطلح –الحقل – إلى " ألان رأي" في كتابه علم المصطلح " أسماء ومفاهيم" حيث اصطنع المصطلح ذاته (Champ terminologique) وذلك طبعا بعد قراءته لهذا الكتاب مستوحيا إياه من المفهوم ذاته [1] وهو << اقتراح مستحدث قياسا على الحقل الدلالي، الحقل المعجمي وهي مصطلحات مستعملة في اللسانيات >> [2] وبالإضافة إلا ألان راي فيما يخص مرجعية التسمية، يذكر لنا الناقد شيء آخر وهو عبارة (الحقل

[1] – يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص: 45.

[2] – Alain Rey, La terminologie noms et notions, P 90 نقلا عن: المرجع نفسه ، ص: 45.

المصطلحي) تتقاطع مع ما يسميه الناقد " أحمد بو حسن" بـ (مرجع المصطلح ومرجعيته) أي المرجع صاحب المصطلح، والمرجعية أي ضمن المنظومة المنهجية التي ينتمي إليها المصطلح ومثال ذلك مصطلح التناص مرجعه هو: "باختين" . "جوليا كريستيفا" أما مرجعيته فهو الحقل الأسلوبي.

1-2-العائلة المصطلحية

أما فيما يخص هذه الآلية " فالناقد لا يدعي بأنه سباقا لها بل يذكر الناقد هنا المرجعية التي استمد منها هذا المفهوم، وهو معجم إنجليزي متخصص، وذلك << استنادا لمادة من مواده وهي (family terms) بمعنى مجموعة مصطلحات بينها نسب وقرابة (Kinship terms)[1]. >>

أما المرجع الثاني لهذه التسمية فقد استمده من المفهوم اللساني (للعائلة اللغوية) في علم المفردات [2]، أما المرجع الثالث فقد استمده من مفهوم (العائلة اللغوية) في الحقل الموضوعاتي للناقد " عبد الكريم ب و حسن " في دراسته الموضوعية حيث يرى أن <<الموضوع يتحدد بمجموعة المفردات التي تنتمي إلى عائلة لغوية واحدة، مثلما تتحدد (العائلة اللغوية) بالاستناد إلى ثلاث مبادئ: الأول: الاشتقاق والثاني الترادف والثالث هو القرابة المعنوية... >>[3].

---

[1]- ينظر: المرجع السابق، ص: 46.

[2]- ينظر: المرجع نفسه، ص: 46.

[3]- يوسف وغليسي، التحليل الموضوعاتي للخطاب الشعري كلام المنهج فعل الكلام، دار ريحانة للكتاب، حي البدر القبة الجزائر، 2007،ص: 34.

وهذا المفهوم أيضاً يتفق مع ما ذهب إليه فندرس في قوله بخصوص الحقول الدلالية << إن الذهن يميل دائما إلى جميع الكلمات وإلى اكتشاف عرى جديدة تجمع بينها. فالكلمات تتثبت دائما بعائلة لغوية >>[1].

إننا نرى هنا من خلال كلام فندرس، أنه مثلما يحدث عبر الكلمات في الحقول الدلالية يحدث أيضا عبر المصطلحات التي بينها قرابة فتُجمع في عائلة مصطلحية واحدة ، وقد ضرب لنا الناقد مثال على ذلك بـ « القرينة والرمز والأيقونة » هي علامات اصطلاحية تمثل عائلة اصطلاحية تنطوي تحت الحقل المصطلحي السيميائي[2].

إن هذه الإستراتيجية التي اتبعها الناقد بخصوص "الحقل المصطلحي والعائلة المصطلحية" تترجم لنا مدى وعي الناقد بتلك العلاقة الوطيدة التي تجمع بين المصطلح ومنهجه، فالناقد اتخذ من هذه الآلية النظرية للولوج إلى أعماق الخطاب النقدي العربي الجديد، أي الخطاب المؤرخ له ببداية سبعينيات القرن العشرين، فهو يسعى إلى التخفيف من حجم الإشكالية التي تخص المصطلح ومنهجه.

2- المصطلح بين الهجرة المصطلحية وسلم التجريد الاصطلاحي:

2-1- الهجـــــرة المصطلحيـــــة

لقد رأينا في المبحث الفارط آلية من آليات البحث المصطلحي، وهاهنا نواصل تقصي واستقراء بعض الآليات التي اعتمدها الناقد وغليسي في طرحه لهذه القضية المصطلحية ونحن نتفحص ونكشفي هذه المدونة وجدنا من ضمن هذه الآليات آلية ثنائية وهي تتمثل في "هجرة المصطلح والسلم الذي يرتقي عليه كي يستقر ويثبت في ساحة الاستعمال وربما

[1] – فندرس، اللغة، ص 333، نقلا عن : أحمد عزوز، أصول تراثية في نظرية الحقول الدلالية، منشورات اتحاد كتاب العرب،دمشق، 2002، ص: 13.

[2] – يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص: 46.

نتساءل عن سر عطفنا لهذين الآليتين المصطلح يتين، فنجيب بأن الهجرة وسلم التجريد الاصطلاحي، هُما آليتين مكملتين لبعضهما البعض، نستطيع أن نقول أن الهجرة المصطلحية هي الشق النظري لهذين الثنائيتين ليأتي سلم التجريد ليظهر لنا مصاحبات هذه الرحلة، ويتضح ذلك عبر المصطلح المهاجر.

وعليه يستوجب منا أولا أن نتناول الآلية الأولى وهي مصطلح الهجرة، لنرى كيف نظر الناقد لهذه الآلية وما هو المفهوم الأساسي لها؟.

لو تتبعنا الدلالة اللغوية لهذا المصطلح (**الهجرة**) في بعض المعاجم العربية نجدها تعني: الهجرة ..بالكسر والضم، الخروج من أرض إلى أخرى... والهجرتان، هجرة إلى الحبشة وهجرة إلى المدينة... >> [1] ، وبما أن الدلالة اللغوية لهذا المصطلح (الهجرة) هو الخروج من أرض إلى أخرى فهو يستدعي منّا إسقاط هذه الدلالة على الأدب العربي الذي كتب في المهاجرة الأمريكية ليترجم لنا حال بعض المهاجرين العرب من بلاد الشام طلبا للرزق والحرية وهروبا من بطشا لاحتلال الذي اتخذوا من القارة الأمريكية، شمالها و جنوبها مَهَاجراً لهم، ولقد سمي هذا الأدب الذي نطق به هؤلاء المهاجرين في الأرض البعيدة (الأدب المهجري)[2].

ولو عدنا إلى حقل النقد الأدبي فسنجد حتما أن هذا المصطلح (الهجرة) قد شاع في الدراسات النقدية الحديثة المعاصرة، ليُتَّخذ كآلية يدرس من خلالها المصطلح النقدي الوافد، والناقد وغليسي كغيره من النقاد قد وظف هذه الآلية أثناء بحوثه النقدية ، فنجد أول

[1] الفيروز أبادي، القاموس المحيط ، تحقيق,محمد نعيم العرقسوسي ,مؤسسة الرسالة ، بيروت – لبنان ، ط 8 ،2000 ص:495

[2] – ينظر: عبد المنعم خفاجي، دراسات في الأدب العربي الحديث ومدارسه، دار الجيل، بيروت، (دط،) (د ت)، ج 1 ص: 335.

استحضاره لهذه الآلية كان في مقال *له أثناء دراسته لهجرة المصطلح السيميائي من غريماس إلى رشيد بن مالك، إلاّ أنه في رسالته التي قدمها لنيل شهادة الماجستير لم يوظف هذه الآلية بهذا الاسم إلا على سبيل ذكر إحدى مرادفاتها ، كما نرى أيضا أن حقل النقد الأدبي قد استعار هذا المصطلح من الحقل الجغرافي والاجتماعي لمفهومه الهجرة ليخضعه في هذا المقام ليغدوا آلية اصطلاحية ناجعة في بحث المصطلح النقدي .

وكما تجدر الإشارة بأن الناقد لا يدّعي السبق في توظيف هذه الآلية، وإنما يصرّح بأنه قد سبقه إلى ذلك الناقد المغربي محمد بنيس، وغيره وذلك في قوله : << فقد سبقنا محمد بنيس إلى إشاعة هجرة النص، بدلا من التّناص ببراعة نقدية تترجمها تلك الشروط اللغوية والمعرفية التي قُيّد بها فعل الهجرة النصية >>[1]. وكذلك يشير أيضا إلى محمد السرغيني الذي اتبع بنيس والذي اصطنع عبارة (هجرة المصطلح بحرفيتها حيث أورد أشكالا مختلفة للهجرة المصطلحية كالهجرة في اللغة الواحدة [2] والتي فضّل الناقد وغليسي تسميتها << نزوحا مصطلحيا من حقل معرفي إلى حقول أخرى والهجرة من لغة إلى لغة أخرى >>[3].

وعليه فإن لهذه الرحلة مصاحبات شاقة تلازم المصطلح في مسيرته الهجرية وذلك عبر مفاهيم المصطلحات وحدودها، وعلى غرار هذا الحديث عن إثْر هذه المصاحبات يقدم لنا الناقد تعريفا للهجرة المصطلحية وذلك بقوله : << وهكذا تقتضي هجرة المصطلح أن تتبع المصطلح حين يهاجر من بيئة لغوية معينة (لها شروطها البنيوية ومواصفاتها الدلالية إلى مهاجر لغوي مغاير، فنلاحظ كيف تتغير ملامِحه حداً ومفهوماً نسبياً أو كلياً، وقد ينتقل

* – يوسف وغليسي، فقه المصطلح السيميائي (قاموس التحليل السيميائي للنصوص أنموذجا)، مج، الحياة الثقافية، تونس س 28، ع 147 سبتمبر 2003، ص : 221– 131.

[1] – يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص: 47.

[2] – ينظر : المرجع نفسه، ص: 47.

[3] – المرجع نفسه ، ص: 47.

المصطلح ذاته في اللغة الواحدة، ومن بلد إلى بلد فتتنوع حدوده وتختلف مفاهيمه وهذا ما نطلق عليه نزوحا مصطلحياً>> [1].

إن هذا التعريف الذي قدمه لنا الناقد للهجرة المصطلحية وما يصاحبها من تغيرات عبر الحدود والمفاهيم المصطلحية، هو الذي استنبط منه الناقد أهم الإشكاليات التي تصادف وتعتري مسيرة المصطلح النقدي أثناء هجرته، وكذلك الناقد في طرحه قد استنتج نوعان من الهجرة، وهي الهجرة الداخلية والهجرة الخارجية والتي يمكن أن نمثل لها بالمخطط الآتي:

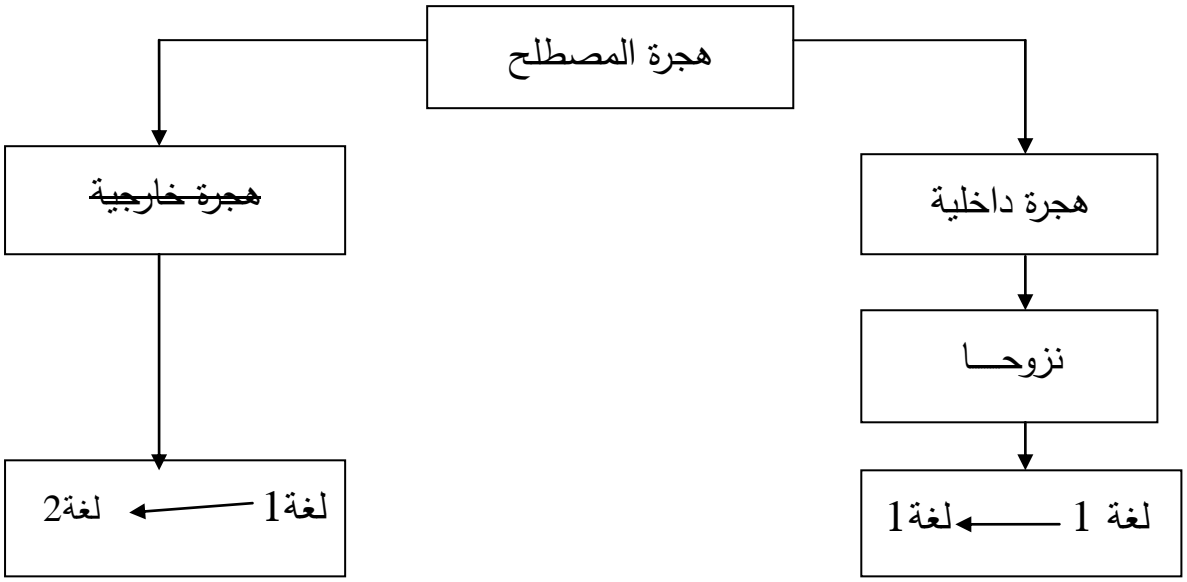

رسم بياني يوضح أنواع الهجرة المصطلحية عند يوسف وغليسي

الشكل:(05)

[1] – المرجع السابق ، ص:47.

2-2- سلم التجريد الاصطلاحي:

إن بخصوص هذه الآلية أي (هجرة المصطلح) فهي تعتبر آلية نظرية كما سبق الذكر، في حين تأتي الآلية الأخرى التي تقوم بترجمة الآلية الأولى، ليظهر جلياً على مستواها كيفيات استقبال المهاجر اللغوي للمصطلح المهاجر، وعلى غرار هذا يصف الآلية الثانية بقوله : << وحتى نقيس درجة وعي اللغة (أو بالأحرى وعي أهل اللغة) بالمصطلح الدخيل المهاجر إليها من لغة أخرى، ارتأينا أن نستعين بسلم يضبط هذا الوعي الاصطلاحي ويتقصى مراحله، صَممه بمهارة علمية فائقة الدكتور عبد السلام المسدي مستوحيا إياه من ممارسته الشخصية وشهاداته على ممارسات الآخرين، وقد سمّاه في سياقات مختلفة منها (قانون المراتب الاصطلاحية، مراتب التجديد الاصطلاحي,..الخ>> [1].

فمن خلال هذا التصريح الذي صرح به الناقد والذي يحمل في طياته آلية تطبيقية تسعى إلى دراسة المصطلح الوافد ضمن هذا السلم الاصطلاحي ، الذي استعان به من قبل أكبر هامات النقد في الوطن العربي وهو الناقد التونسي عبد السلام المسدي ، فنلاحظ هنا أن الناقد قد أحدث مزيجا مغاربيا في اتخاذ هذين الثنائيتين في البحث المصطلحي ، وذلك في استحضاره آلية الهجرة من الناقد المغربي محمد بنيس و محمد السرغيني في حين اتخذ هذا السلم الاصطلاحي من الناقد المسدي .

وخلاصة هذا السلم وهي أن كل مصطلح سواء كان مصطلحا علميا أو نقديا لابد أن يمر بهذه الرحلة الثلاثية، فهو شرط ضروري للمصطلح كي يصل إلى مرحلة الاستقرار والتداول في الاستعمال العلمي عموما والنقدي خصوصا، ويمكن لنا أن نمثل هذه المراحل كما يلي:

[1]- يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد،ص: 48.

– **مرحلة التقبل** : ويسميها وغليسي << بمرحلة التجريب، وفيها يغزو المصطلح وينزل ضيفا جديدا على رصيدها المعجمي >>[1].

– **مرحلة التفجير**: ويسميها وغليسي مرحلة الاضطراب، وفيها يتم تفجير المصطلح وفرقعته لفصل مدلوله عن داله وذلك استشعاراً بزوال الغربة القائمة بين المتصور والمدلول عليه والناطقين باللسان المتقبل ، مع بقاء هذه الغربة بينهم وبين اللفظ الدال عن ذلك المدلول لتأتي في المرحلة التالية لتنظر في هذا الأمر[2].

– **مرحلة التجريد**: هذه المرحلة التي أطلق عليها الناقد بمرحلة الاستقرار، أي المرحلة التي يثبت فيها المصطلح أو هي مرحلة التركز والاكتناز بتعبير عبد السلام المسدي ومنه تصبح تلك العبارة المطولة لفظ منفردا أو وحيداً [3]، << ومن هنا يستقر المصطلح 3الدخيل على مصطلح تأليفي أصيل >>[4]، ومنه فإن صياغة المصطلح النقدي في خطابنا العربي المعاصر تعرف فقرة نوعية باقتحام هذه السلسلة الثلاثية التي تتكامل فيها آلية النقل وآلية التفكيك ثم آلية التجريد[5]، وفي هذا المقام يستحضر لنا الناقد وغليسي مثالا لتموقع المصطلح عبر هذا السلم التجريدي، وهو مصطلح (Phonétique).[6] :

مرحلة التقبـــل ⟵ مرحلة التفجير ⟵ مرحلة التجريد

(Phonétique) ⟵ علم الأصوات الحديث) ⟵ (الصوتيـــات)

(الفونيتيك)

[1]– المرجع السابق، ص: 48.

[2]– ينظر: عبد السلام المسدي، المصطلح النقدي، ص: 49.

[3] – ينظر : المرجع نفسه، ص: 78.

[4] – يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص: 48.

[5] – ينظر: عبد السلام المسدي، المصطلح النقدي، ص: 65.

[6] – ينظر : يوسف وغليسي إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد ، ص : 48 .

وعلى غرار هذه المراتب الثلاثة التي صممها الناقد عبد السلام المسدي، يخالفه في هذا الشأن الناقد وغليسي معلِّقا على ذلك بأنه << ليس شرط أن يمر كل مصطلح مهاجر بجميع تلك المراحل، ورأى بأن المصطلح قد يقفز مباشرة إلى آخر مرحلة ويستقر عليها وهذا مرهون على الكفاءة الاستقبالية للغة المُهاجر إليها والمشتغلين بها. >> [1] وكما يشير الناقد بأن المسدي لم يشير إلى التنازع الاصطلاحي الذي قد يحدث بين مرحلتي التفجير والتجريد مستدلا على ذلك بالمثال السابق بأن بعض المؤسسات العالمية قد ثبت اختيارها على (علم الأصوات) مقابلا تجريديا للفونيتيك، فالتجريد ممكن أن يكون اختيارا ذاتيا محضا من قبل المسدي [2]. فالناقد وغليسي في هذا المقام يرى رأْيا آخراً والمتمثل في اختراق السلم التجريدي الذي صممه المسدي، وذلك حين رأى بأن المصطلح قد لا يعبر هذا السلم بشتى مراتبه بل نستطيع أن نصيغ بعض المصطلحات مباشرة من مرحلة التقبل إلى مرحلة الاستقرار، وقد بنى ذلك على رأي علمي وهو<< أن عبور المصطلح عبر سلم التجريد الاصطلاحي لابدّ أن يخضع بما يطلق عليه المشروعية المصطلحية >>[3]، أي معنى ذلك مراعاة الخصائص البنيوية والدلالية، أي مراعاة الحدْ والمفهوم المصطلحي في اللغتين المهاجر منها والمهاجر إليها[4].

فمن خلال ما تقدم بخصوص هجرة المصطلح وارتقائه على سلم التجريد الاصطلاحي، نرى أن الناقد وغليسي قد اخترق هذا القانون الذي سنّه المسدي فيما يخص المصطلح، وذلك بإرجاع المصطلح وضبطه بمعايير صياغة المصطلح، والتي وفقها يحدد مشروعية المصطلح وارتقائه من مرحلة التقبل إلى مرحلة الاستقرار والثبات ليغدو هذا المصطلح ذو حدٍّ واحد لمفهوم علمي واحد، كما نُصَّ عنه في قانون التشريع المصطلحي،

[1] – المرجع السابق ، ص: 49.

[2] – ينظر : المرجع نفسه، ص: 49.

[3] – المرجع نفسه ، ص: 49.

[4] – ينظر: المرجع نفسه ، ص: 49.

فكأن الناقد هنا يتّهم هذا القانون الذي أتى به المسدي بابتعاده بعض الشيءْ عن القوانين العلمية التي تضْبط المصطلح والتي سنرجئ الحديث عنها فيما بعد.

وعليه يمكن أن نعيد إدراج سلم التجريد الاصطلاحي وفقا إلى ما صممه الناقد وغليسي، وسعيه إلى سدْ تلك الثغرة التي تركها المسدي، أو التي أحدثت بعض الالتباس المصطلحي عبر سلم التجريد الاصطلاحي:

3- المصطلح بين المشروعية الاصطلاحية وآليات الصياغة:

3-1- المشروعية الاصطلاحية

لما كان المصطلح لفظا يطلق للدلالة على مفهوم معين عن طريق الاصطلاح (الاتفاق) بين الجماعة اللغوية على تلك الدلالة المرداة التي تربط بين اللفظ (الدال) والمفهوم (المدلول) لمناسبة بينهما [1]، فنرى هنا أن جوهر هذه العم لية هو الاتفاق، هذا الاتفاق الذي لابدّ له من أسس ومبادئ يوجب تحقيقها حتى نستطيع أن نولّد من خلالها المصطلحات التي غدت لغة اختزال لمختلف العلوم والمعارف، فهي خلاصات العلوم ورحيقها المختوم بتعبير الناقد وغليسي، أو هي تلك الرموز والشفرات أو المفاتيح التي نستطيع الولوج بها قي حقل من الحقول المعرفية.

<< فاللغة العربية كغيرها من اللغات لديها القدرة على استيعاب المفاهيم المستحدثة أياً كانت والتعبير عنها، بل هي بالتأكيد أقدر وأطوع لأسباب لغوية وحضارية وأدلة تاريخية واجتماعية.. . فحين توافرت لشعبها أسباب النهوض في العهود القديمة...واتّسعت العلوم

[1] - ينظر ،الشريف الجرجاني، التعريفات ، ص : 45.

والمعارف التي ذاعت إذ ذاك ولم تقَصِّر عن التعبير عن شيء منها. >>[1] و<< قد ارتضى المختصون لعلم المصطلح تعريفا له يتميز بالدقة فعرَّفوه بأنه الرمز اللغوي المحدد لمفهوم واحد، مؤكدين أنه يقوم على دعامتين، هما: الرمز اللغوي والمفهوم >>[2] ، وبما أن المصطلح قد ضبط بهذا المفهوم فلابدّ أنه يختلف عن غيره من الكلمات اللغوية، فبالرغم من هذا إلا أن الناقد وغليسي يسوق لنا مثال من أحد الباحثين الذين يساوون بين المصطلح والكلمة العادية، << إن المصطلح لا يخضع وصفه لأي مواصفات خاصة، بل إنه يخضع لما تخضع له الكلمات العادية في اللغة من سنن. >> [3]

إن من خلال هذا التعريف الذي يتجاهل الفرق الجوهري بين الكلمة والمصطلح، ويجعلهما في ميزان واحد، فقد اهتم علماء المصطلح ببيان المقصود بالرمز اللغوي الدال على المفهوم << ففرقوا بين ثلاثة أنواع من الرموز اللغوية وهي: - الكلمة – المصطلح – كلمة القاموس– (المنجز اللغوي)، فقالوا: إن الكلمة يمكن أن تأخذ عدّة معان أو ظلال غير محددة، و يمكن استخدامها في تسمية الأشياء، و تعتمد في ظهور معناها على السياق. أما المصطلح فرمز لغوي محدد لمفهوم معين، أي أن معناه هو المفهوم الذي يدل عليه المصطلح، و تعتمد درجة وضوح معناه على دقة موضوع المفهوم ضمن نظام المفاهيم ذات العلاقة.

---

[1] – علي توفيق الحمد، المصطلح العربي، شروطه وتوحيده، مجلة جامعة الخليل للبحوث، قسم اللغة العربية، ج امعة اليرموك، أربد، الأردن، م2 ،ع1، 2005، ص: 2.

[2] – المرجع نفسه، ص: 2

[3] –حمزة قبلان المزيني، المشكل وغير المشكل، قضية المصطلح العلمي، مج علامات، ج 8، م2 يونيو، 1993، ص: 24.

أما كلمة القاموس فغالبا ما تكون مصطلحا أو اسما يستعمل لاسترجاع المعلومات و فهرستها في نظام خاص، و يعتمد معناها على نظام المعلومات ذات العلامة وتستند هذه الأسماء إلى مسمّياتها المنفردة.[1]

وبما أن المصطلح قد يختلف على الكلمة اللغوية العادية، فإنه حتما قد خضع لمجموعة من المعايير والشروط من قبل اللغويين من جهة، ومجامع اللغة من جهة أخرى، وقد اختلفت هذه المعايير في تثبيتها لشروط قبول المصطلح.

وعليه وبما أننا سندرس رؤية وغليسي لهذه المعايير، فإننا نراه لا يختلف كثيرا في رؤيته لهذه المعايير فقد تتبع منهجا استقرائيا لدراسة هذه المعايير، حيث عرض لنا مجموعة من المبادئ للعديد من النقاد واللغويين، ذاكرا للمبادئ تارة وناقدا لها تارة أخرى،، ومن هؤلاء النقاد جميل صليبا حيث رأى وغليسي أن مبادئه غير كافية في تحقيق شروط المصطلح، و قد رفض مبدأ إعمال التراث ورأى بأن صليبا قد بالغ في ضرورة إيجاد مصطلح تراثي لمفهوم جديد ،[2] كما عرض لنا الناقد مبادئ الدكتور محمد رشاد الحمزاوي .

وبالإضافة إلى ذلك يستحضر لنا أيضا مبادئ أحمد حلمي هليل في معالجته للمصطلح الصوفي وترجمته للعربية والتي حصرها في أربعة مبادئ .[3]

هذا على مستوى الأفراد، أما على مستوى المعاجم اللغوية، فقد تتبع الناقد مبادئ المجمع العراقي والتي وجدها تحتوي على خمسة عشر مبدأ، والتي يراها الناقد لا تختلف كثيرا عن ما أقّرته (ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلح العلمي العربي)، التي نظمها مكتب تنسيق التعريب التابع للمنضمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في فيفري (1981

[1] – علي توفيق الحمد، المصطلح العربي شروطه وتوحيده، ص: 3.

[2] – ينظر : يوسف وغليسي ، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد،ص :71.

[3] – ينظر المرجع نفسه ، ص :72.

بالرباط) .[1] هذه المبادئ التي نشرت في الكثير من المؤلفات، فقد ذكرها القاسمي في كتابه مقدمة في علم المصطلح وقد بلغ عددها ثمانية عشر مبد أهي كما يلي : [2]

1 – ضرورة وجود مناسبة أو مشاركة أو مشابهة بين مدلول المصطلح اللغوي و مدلوله الاصطلاحي، ولا يشترط في المصطلح أن يستوعب كل معناه العلمي.

2 –وضع مصطلح واحد للمفهوم العلمي الواحد ذي المضمون الواحد في الحقل الواحد.

3 –تجنب تعدد الدّلالات للمصطلح الواحد في الحقل الواحد، وتفضيل اللفظ المختص على اللفظ المشترك.

4 –استقراء وإحياء التراث العربي وخاصة ما استعمل منه أو ما استقر من مصطلحات علمية وعربية صالحة للاستعمال الحديث وما ورد فيه من ألفاظ معربة.

5 –مسايرة المنهج الدولي في اختيار المصطلحات العلمية.

أ – مراعاة التقريب بين المصطلحات العربية والعالمية لتسهيل المقابلة بينهما للمشتغلين بالعلم والدارسين.

ب –عتماد التصنيف العشري الدولي لنضيف المصطلحات حسب حقولها وفروعها.

ج – تقسيم المفاهيم واستكمالها وتحديدها وتعريبها وترتيبها حسب كل حقل.

د –اشتراك المختصين والمستهلكين في وضع المصطلحات.

هـ –مواصلة البحوث والدراسات لتيسير الاتصال بدوام بين واضعي المصطلحات ومستعمليها

6 –ستخدام الوسائل اللغوية في توليد المصطلحات العلمية الجديدة بالأفضلية طبقا للترتيب التالي :التراث فالتوليد (بما فيه مجاز واشتقاق وتعريب ونحت).

[1] – ينظر :المرجع السابق، ص: 74 – 75.

[2] – علي القاسمي، مقدمة في علم المصطلح، ص: 107– 112.

7 -تفضيل الكلمات العربية الفصيحة المتواترة على الكلمات المعربة.

8 -تجنب الكلمات العامية إلا عند الاقتضاء بشرط أن تكون مشتركة بين لهجات عربية عديدة و أن يشار إلى عاميّتها بأن توضع بين قوسين مثلا.

9 -تفضيل الصيغة الجزلة الواضحة، وتجنب النافر والمحظور من الألفاظ.

10 -تفضيل الكلمة التي تسمح بالاشتقاق على الكلمة التي لا تسمح به.

11 -تفضيل الكلمة المفردة لأنها تساعد على تسهيل الاشتقاق والنسبة والإضافة والتثنية والجمع.

12 -تفضيل الكلمة الدقيقة على الكلمة العامة أو المبهمة ومراعاة اتفاق المصطلح العربي مع المدلول العلمي للمصطلح الأجنبي، دون تقيد بالدّلالة اللفظية للمصطلح الأجنبي.

13 -في حالة المترادفات أو القريبة من الترادف تفضل اللفظة التي يوحى جذرها بالمفهوم الأصلي بصفة أوضح.

14 -تفضيل الكلمة الشائعة على الكلمة النادرة أو الغريبة إلاّ إذا التبس معنى المصطلح العلمي بالمعنى الشائع المتداول لتلك الكلمة .

15 -عند وجود ألفاظ مترادفة أو متقاربة في مدلولها ينبغي تحديد الدلالة العلمية الدقيقة لكل واحدة منها، أو انتقاء اللفظ العلمي الذي يقابلها ، فيحسن عند انتقاء مصطلحات من هذا النوع أن تجمع كل الألفاظ ذات المعاني القريبة أو المتشابهة الدلالة وتعالج كلها في مجموعة واحدة.

16 -مراعاة ما اتفق المختصون على استعماله من مصطلحات ودلالات خاصة بهم ، معربة كانت أو مترجمة.

17 -التعريب عند الحاجة، وخاصة المصطلحات ذات الصيغة العالمية كالألفاظ ذات الأصل اليوناني أو اللاتيني أو أسماء العلماء المستعملة مصطلحات ، أو العناصر والمركبات الكيماوية.

18 – عند تعريب الألفاظ الأجنبية يراعي ما يأتي:

–ترجيح ما سهل نطقه في رسم الألفاظ المعربة عند اختلاف نطقها في اللغات الأجنبية.

–التغيير في شكل، حتى يصبح موافقا للصيغة العربية ومستساغا.

–اعتبار المصطلح المعرب عربيا، يخضع لقواعد اللغة ويجوز فيه الاشتقاق والنحت وتستخدم فيه أدوات البدء والإلحاق مع موافقته للصيغة العربية.

–تصويب الكلمات العربية التي حرفتها اللغات الأجنبية واستعمالها باعتماد أصلها الفصيح.

–ضبط المصطلحات عامة والمعرب منها خاصة بالشكل، حِرصا على صِحة نطقها ودقة أداءها.

بعد عرض هذه المبادئ يعلق الناقد وغليسي عليها << بأنها قد ألمت شتات الواقع الاصطلاحي العربي، حيث يرى أن بوسع هذه المبادئ أن تشكل دستور التشريع الاصطلاحي العربي >> [1].

ولكن وأنى لنا بهذا الواقع العربي،؟ فبالرغم من وجود هذه المبادئ إلاّ أن نقادنا لم يحترموا هذه المبادئ الخاصة بالقضية الاصطلاحية خاصة استقبالهم للمصطلح الجديد الوافد على حقل النقد الأدبي.

وعلى غرار هذه الشروط والمبادئ التي نراها شروط أساسية لابدّ أن يتّصف بها المصطلح العلمي عامة، والنقدي خاصة، والتي اختلفت تارة واتفقت تارة أخرى. نرى الناقد وغليسي قد اتبع نمطاً مصطلحيا في رؤيته لهذه المبادئ حيث قام باختزال هذه المبادئ في خمسة معايير، بحيث لم تُخِل بأي شرط من شروط صياغة المصطلح، فهو يقدم المعيار في شكل مصطلح مختزل، ثم يقدم المفهوم، والمخطط الآتي يوضح ذالك :

[1] – يوسف وغليسي ،إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد ، ص : 77 .

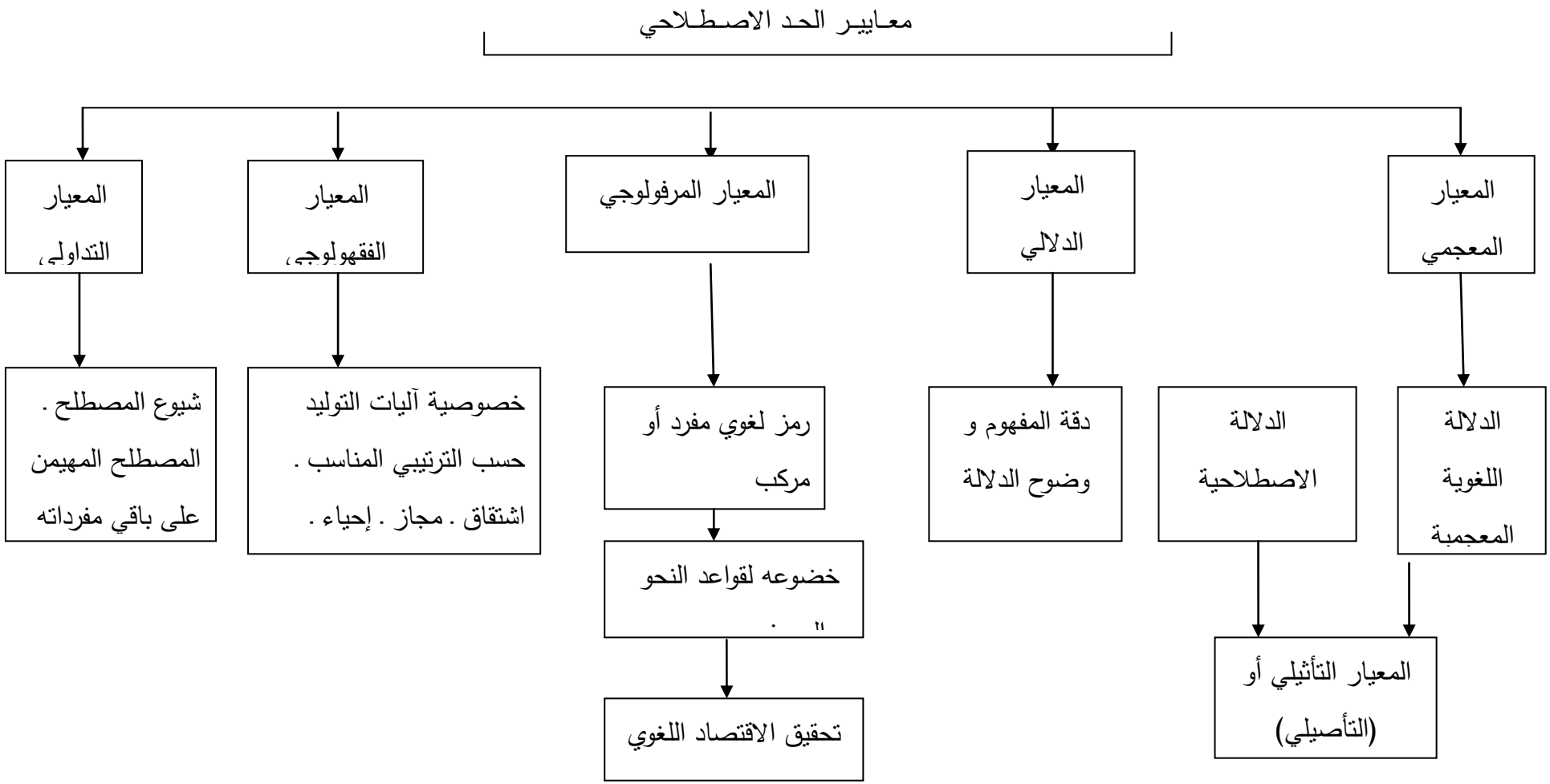

مخطط يوضح معايير المشروعية المصطلحية عند يوسف وغليسي

الشكل:(06)

من خلال هذا المخطط نرى بأن هذه المعايير التي من شأنها أن تمثل مرجعية شرطية لصياغة المصطلح، والتي يراها الناقد شرط ضروري لابد أن يتوفر في كلمة ما حتى يطلق عليها هذه الصفة (مصطلح) في حين نراه يركز على المعيار الأخير وهو المعيار التداولي، لما لهذا المعيار من صدى على مستوى الممارسة العلمية بصفة عامة، والنقدية بصفة خاصة، حيث << أن هذه المعايير لو توفرت في المص طلح، يبقى معيار التداول هو الركيزة الأساسية لذياع صيت مصطلح ما، على غيره من المصطلحات التي تتقاسم معه سلم الاختيار أو الاستبدال >> [1]، حيث يقول المسدي : << المصطلح يُبتكر فيوضع ويُثبت ثم يقذف به في حلبة الاستعمال فأما أن يروج فيثبت، وإما أن يكسد فيختفي، وقد يدلى بمصطلحين أو أكثر لمتصور واحد فتتسابق المصطلحات الموضوعة وتتنافس في سوق الرّواج ثم يحكم التداول للأقوى فيسبقه ويتوارى الأضعف >> [2].

بعد أن عرّجنا على إحدى آليات البحث المصطلحي التي اعتمد عليها الناقد في طرحه النقدي والمتمثلة في معايير المشروعية المصطلحية ، التي تتيح للمصطلح أن يفرض وجوده ويحظى بالقبول في ساحة التداول والاستعمال، نعرج الآن على آلية أخرى، والتي من خلالها يصاغ المصطلح وفقا للمعايير الأنفة الذكر، ألا وهي آليات الصياغة الاصطلاحية.

3-2 آليات الصياغة الاصطلاحية:

<< من المعلوم جدا أن الغربيين في اللحظة الحضارية الآنية يستنبتون العالم بلغاتهم ويخترعون المخترعات، ويمطرون العالم يوميا بمئات المصطلحات والألفاظ الجديدة >> [3].

---

[1] – المرجع السابق ، ص :78.

[2] – عبد السلام المسدي، المصطلح النقدي، ص: 15.

[3] – أحمد شعلان، جهود مكتب تنسيق التعريب من قضايا اللغة العربي ة والتعريب من خلال ثلاثين سنة، مجلة اللسان العربي، الرباط، ع 44، ديسمبر، 1997، ص: 71، نقلا عن الموقع:
.www.international.org/formus/showthread.php 21 h22;10/03/2013 آليات الوضع المصطلحي في اللغة العربية ، فريد أمعظيشو.

وأمام هذا الوضع تجد اللغة العربية نفسها << مضطرة إلى مواكبة هذا التطور العلمي وهذه المبتكرات اللغوية مصطلحيا >>[1].

فبالتالي ليس لها بُد سوى أن تتأقلم مع هذا الزخم الحضاري المصطلحي، وهذا لا يتأتى إلا من خلال قيام رجالات هذه اللغة بتوليد مصطلحات كي تترجم لها هذه المفاهيم العلمية الوافدة من ثقافة الآخر، ومنه فإنه يطلق على هذه العملية " بالوضع المصطلحي " والذي يعرفه " أبو البقاء الكفوي " ت (1094) هـ <<الوضع بأنه تعيين اللفظ للمعنى بحيث يدل عليه من غير قرينة >>[2]. وعليه فإن هذا الوضع أو التوليد الاصطلاحي يمثل شكلا من أشكال التنمية اللغوية والذي يتم وفق آليات طرق تبناها فقه اللغة العربية،ومن هذه الطرق "الاشتقاق" ،"الترجمة" ، النحت" ،الإحياء" ،"المجاز" و"التعريب"...الخ

وبما أن هنا دراستنا قد خصصناها لأحد النقاد الجزائريين الذين طرقوا الباب في هذه القضية المصطلحية واعتبر هذه الآليات جزءا من المفاهيم الأساسية المتعلقة بالمصطلح العلمي عامة والنقدي خاصة، وعليه يمكننا أن نطرح سؤالا في هذه القضية، وهو كيف نظر الناقد وغليسي لهذه الآليات؟ وكيف رتبها بحسب الأولوية؟، كما نرى أن الناقد قد ألحق بهذا الجانب النظري أو المعرفي فيما يخص هذا الشأن ببعض الجوانب التطبيقية، حيث تناول في مثل هذا القبيل آليات الصياغة المصطلحية وفقا للخطاب النقدي العربي الجديد ومن هنا قد نتساءل إلى أي مدى طبق النقاد العرب هذه الآليات وفق إستراتيجية موحدة في نقل المصطلح النقدي الوافد من ثقافة الآخر؟ وكيف نظر وغليسي لهذه القضية وفق جانبها التطبيقي، وهل كانت له رؤيا جديدة أم أنه قد اتبع مسار النقاد الذين سبقوه؟ ، وعليه سنتناول في هذا الشأن هذه الآليات وفقا لهذه الرؤيا الوغليسية.

---

[1] – الموقع السابق

[2]– الكفوي، الكليات، تح ، عدنان درويش ومحمود المصري، ومن منشورات وزارة الأوقاف السورية، ط 2،1982 ،ص:32.

إن أول ما يجدر الحديث عنه قبل أن نتطرق إلى هذه الآليات، يقدم لنا الناقد وغليسي رؤية القاسمي في ترتيب هذه الآليات بحسب أولوياتها، وقد اختار القاسمي هذا الترتيب الاشتقاق، الاستعارة المجاز،التعريب والنحت كما لا ننسى آلية أخرى قد أقربها مؤخراً، وهي آلية: التراث أو الإحياء [1]

وكذلك يقدم لنا وجهة أخرى وهي رؤية "أحمد مطلوب" في معجم النقد العربي القديم حيث يصرح من هذه الوسائل: الوضع و الاقتباس و الاشتقاق والترجمة والمجاز والتوليد والتعريب[2]، في حين يرى الناقد وغليسي بأن الوضع هو عبارة عن توليد لفظي،والمجاز هو نوع من التوليد المعنوي وأن الاشتقاق لا يتم إلا بوجود القيا س[3]، كما يرى بأن تقدم آلية عن أخرى إنما هو قرار نسبي حيث أن في بعض الأحيان تتقدم آلية عن أخرى، وهذا يفرضه وضع المصطلح وما يقابله في اللغة الأخر ي[4]. ويبدوا هذا الشيء هو السبب في نشوب إشكالية المصطلح، وأكبر دليل على ذلك ما نراه موجودا على مستوى الخطاب النقدي الجديد في تكريس آلية التعريب في استقبال المصطلحات الوافدة، وهذا ربما راجع إلى سهولة هذه الأداة، وكما هو مقر لدى الباحثين، وعليه فقد أورد الناقد ترتيب هذه الآليات كالآتي:

1. الاشتقاق، 2. المجاز، 3. الإحياء، 4. التعريب، 5. النحت، في حين يذكر آليات أخرى " كالوضع" و"الترجمة" [5] .

ومن خلال مقارنتنا بين آليات الوضع المصطلحي التي تناولها الناقد في مدونة إشكاليات المنهج والمصطلح في تجربة عبد الملك مرتاض النقدية، وبين هذه المدونة التي

---

[1]– علي القاسمي، لماذا أهمِل المصطلح التراثي، ضمن (المناظرة)، الرابط، س 4، ع 6، 1993، ص: 38.نقلا عن :يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص:79 .

[2] – أحمد مطلوب، معجم مصطلحات النقد العربي القديم، ص: 06.

[3] – يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص: 80.

[4] – ينظر :المرجع نفسه ، ص :08 .

[5] – ينظر المرجع نفسه ، ص:80– 84–85–87 .

نحن بصدد دراستها: نراه في المدونة الأولى قد ذكر أو رّتب الآليات كما يلي: الاشتقاق النحت ، المجاز ،الترجمة ،التعريب،القياس[1]، بينما في المدونة الثانية فخلاف ذلك: الاشتقاق المجاز ،الإحياء،التعريب،النحت،الترجمة،الوضع.

ففي الأولى لم يذكر الإحياء بالرغم أنه قد كان مُنصٍّ عنه منذ سنة 1981 في حين أنه أنجز هذه المدونة سنة 1995، كذلك قد أعاد النظر وقام بدمج القياس مع الاشتقاق وذلك حين نقد أحمد مطلوب، وعدّه للقياس بأنه آلية، وإنما القياس يرِدُ مع الاشتقاق ويلازمه.

- الاشتقاق:

مما لا شكَّ فيه أن اللغة العربية هي لغة اشتقاقية بالدرجة الأولى بامتياز ، ويأتي هنا الناقد وغليسي ليعرج لنا عن هذه الآلية، وكما هو معروف عنه في هذه الدراسة بأنه قد اتبع منهجا وصفيا تاريخيا ، حيث تتبع مفهوم هذه الآلية في عدد كثير من المؤلفات، ولعل أهم تعريف للاشتقاق هو الذي ورد في مزهر السيوطي في شرح التسهيل << الاشتقاق أخذ صيغة من أخرى، مع اتفاقهما معنى ومادة أصلية، وهيئة تركيب لها، ليدلَّ بالثانية على الأصل بزيادة مفيدة، لأجلها اختلفا حروفا وهيئة كضارب من ضرب، وحَذِرُ من حَذِرَ >>[2] . كما أن الناقد قد أوفى حق هذه الآلية حيث رصد لنا أيضا تعريفات أخرى للاشتقاق التي حمل لوائها أهم جباهذة اللغة العربية منها " الجرجاني " [3] و" ابن جني "، ويرى الناقد أن هذه التعاريف تتقارب مع بعضها البعض في مقصدها وتركيزها على نوع من الاشتقاق وهو "الاشتقاق العام"المعروف لدينا و ذلك بقوله: << من اللازم أن نشير إلى هذه المفاهيم

---

[1] – ينظر: يوسف وغليسي، إشكاليات المنهج والمصطلح في تجربة عبد الملك مرتاض النقدية، ص : 20- 22- 26- 27.

[2]– السيوطي، المزهر في علوم اللغة و أنواعها، شرح و تعليق : محمد جاد المولى بك ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البحاوي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1987، ج1، ص: 346.

[3] – ينظر: الجرجاني، التعريفات، ص: 43.

المتعلقة بالاشتقاق (حين يذكر مجرد من أي وصف إنما تتعلق بضرب رئيس من الاشتقاق هو ما سماه القدامى بالاشتقاق الصغير) ويسميه المحدثين بالاشتقاق العام <<[1]. ويرى الناقد أن ابن جني أول من خاض في الاشتقاق حيث قسّمه إلى ضربين: اشتقاق صغير (أصغر) وكبير (أكبر)، << أولهما أن تأخذ أصلا من الأصول فتقراه فتجمع معانيه، وإن اختلفت صيغته ومبانيه>>[2]، والثاني << أن تأخذ أصلا من الأصول الثلاثية فتعقد عليه وعلى تقاليده الستة معنى واحد، تجمع التراكيب الستة وما يتصرف من كل واحد منها عليه>>[3]وهذا الأخير الذي أصبح يلقب بالقلب والإبدال.

ويرى الناقد منذ ذلك الوقت أصبحت المؤلفات العربية القديمة والحديثة تعج بكثير من التقسيمات للاشتقاق متضاربة ومتداخلة فيما بينها، ومن هنا ظهرت العديد من التقسيمات *[4] ذكر منها الناقد في دراسته هذه، والتي تكاد تذهب بأهمية الاشتقاق في الصياغة الاصطلاحية، لكن الناقد هنا يصّر على نوع واحد من الاشتقاق وذلك الذي يسمى بـ الاشتقاق الصغير،أو الاشتقاق الصرفي، أو " العام " أو " الاشتقاق التوليدي" بتعبير عبد السلام المسدي والذي يعرفه المسدي بقوله: <<هو ذلك التقولب الصرفي المظهري في نطاق المادة الواحدة >>[5] وعن هذا النوع أيضاً يرى علي القاسمي << أن هذا النوع من الاشتقاق، (الأصغر أو الصغير) هو الأكثر إنتاجية وفاعلية في النمو المصطلحي>>[6].

كما يرفض الناقد الأنواع الأخرى من الاشتقاق مستندا في رأيه بما يراه المسدي أيضا في هذا القبيل حيث يرى أن الاشتقاقين الكبير والأكبر(القلب والإبدال) الذين يتردد الدكتور

---

[1] – ينظر: يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص: 81.

[2] – ينظر: ابن جني،الخصائص، تح محمد علي النجار، المكتبة العلمية المصري، (د ت) ، ج 2 ص: 134.

[3]– ينظر : المرجع نفسه، ص: 134.

[4] – ينظر : يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص: 81 – 82 .

[5] – عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات، ص: 32.

[6]– علي القاسمي، مقدمة في علم المصطلح، ص: 98.

عبد السلام المسدي في تصنيفها ضمن باب الاشتقاق فما كان في يوم طريقة ناجعة في وضع المصطلحات.[1]

وكما يصرح الناقد وغليسي بأن هناك إجماع على أن هذا الضرب من الاشتقاق يؤدي دورا رئيسيا في تشكيل المصطلح واللغة عموما، من خلال الاتكاء على ما لا حصر له من صيغ معيارية قابلة للقياس عليها [2]، ويرى الناقد أيضا بالإضافة إلى تمييز هذا النوع من الاشتقاق في الصياغة المصطلحية، هناك ما زاده خصوبة وثراء وهو ذلك << الانفتاح الذي أقرّه دستور التشريع اللغوي وهو جواز الاشتقاق من "أسماء الأعيان و "المعربات" "الأسماء والجامدة" ووضع أوزان قياسية جديدة لكثير من المشتقات .لم تذكرها المعاجم القديمة، وإباحة ما شاكل ذلك من القضايا التي كانت من المحظورات اللغوية بغية الضرورة العلمية الملحة،و بالإضافة إلى ذلك استمرار القياس حتى على السماع المعدود، وذلك نظرا إلى ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب ... >> [3]، وهنا أظهر الناقد العلاقة الوطيدة بين القياس والاشتقاق والتي تستوجب وجود الأول لكي يستمر الثاني.

وهكذا فنحن نتفق مع الناقد في إعطائه الأولوية إلى الاشتقاق عامة والاشتقاق الصغير خاصة،

2- المجاز:

مما لا شك فيه بأن المجاز هو استعمال اللفظ في غير ما وضع له ونقله من معناه الأصلي إلى معنى اصطلاحي، كما يرى وغليسي << أي نقله من دلالاته المعجمية الأصلية أو الوضعية أو الحقيقية إلى دلالة علمية (مجازية أو اصطلاحية) جديدة على أن تكون

[1] – ينظر : يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص : 83.

[2] – ينظر: المرجع نفسه، ص: 83.

[3] – المرجع نفسه، ص ،83.

هناك مناسبة بين الدلالتين >>[1] ، فمن هنا فالكلمة يحدث لها توسع لغوي ويجعل لها معنى جديداً، فبالتالي يرى وغليسي بأن << الكلمة عندما تتحول من الحقيقة إلى المجاز وبشكل مطّرد، فقد تتحول الكلمة المجازية إلى كلمة حقيقية فإنها تكسب معنى حقيقيا جديداً، ومن هنا تتحول هذه الكلمة إلى مصطلح .>>[2]، فقد بنى رأيه هذا عن رأي ابن جني بقوله : << المجاز إذا كثر لحق بالحقيقة >>[3]، فمن هنا يغدو المجاز من أخصب الآليات التوليدية رجوعا إلى فعاليته في التوسيع الدلالي و هو يقوم على تحوير معنى كلمة مأخوذة من متن اللغة العربية وإكسابها دلالة جديدة غير دلالتها الأصلية دون مساس بنيتها الشكلية الدالة >>[4] ويذهب عبد السلام المسدي في تبيين علاقة المجاز بالمنظومة الاصطلاحية في أن موضع المجاز قد يولج إلى صميم وضع المصطلحات العلمية من حيث << إن مكمن المجاز استعداد اللغة لانجاز تحولات دلالية بين أجزاها يتحرك الدال فينزاح عن مدلوله ليلابس مدلولا قائما أو مستحدثا، وهكذا يصبح المجاز جسر العبور تمتطيه الدوال بين الحقول المفهومية >>[5]إذا يتم التحول الدلالي، حسب رأي عبد السلام المسدي وفق أنماط حيث << يتعامل المجاز مع التواتر فينتج النقل، و يقترن النقل مع اللفظ الفني، فيوضع المصطلح عندئذٍ يكون المجاز سبيل الرصيد اللغوي العام إلى الرصيد الخاص المعرفي الذي هو رصيد المصطلحات العامة >>[6]، هذا بالنسبة إلى مفهوم هذه الآلية، أما فيما يخص تسميتها فقد أشار الناقد إلى شيء مهم وهو ذلك << الخلط في إطلاق مفهوم المجاز على حدود أخرى، كالاستعارة التي تعتبر أقل شهرة في إطلاقها كآلية من آليات الصياغة

---

[1] – المرجع السابق، ص ،84.

[2] – ينظر : المرجع نفسه ، ص:84 .

[3] – ابن جني، الخصائص، ج2، ص: 447.

[4] – زهيرة قروي، مفهوم المصطلح وآليات توليده في اللغة العربية، مقال شبكة ضفاف الإبداع، 27 سبتمبر 2009. http/www.almaktaba.net ،بتاريخ:2013/09/18

[5] – عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات، ص: 44.

[6] – المرجع نفسه، ص: 44– 45.

المصطلحية، ويرجع الناقد هذا بسبب إلى ترسبات الدرس البلاغي، الذي يعد المجاز استعارة في قيام العلاقة بين المعنى الوضعي والمعنى المجازي على قرينة المشابهة [1].

وكذلك ينفي الناقد مصطلح التطور الدلالي كمرادف لمصطلح المجاز بل عدّه تعريفاً له في كون هذا الأخير يعتبر آلية خصيّة من آليات الصياغة المصطلحية، كما أن الناقد في الأخير ينبّه إلى شيء ينبغي تجنّبه والوقوع في شركه، وهو المبالغة في إقحام هذه الآلية وتوظيفها دون حيطة وحذر[2].

3- الإحياء:

<< الإحياء هو انبعاث اللفظ القديم ومحاكاة معناه العلمي الموروث بمعنى علمي حديث يضاهيه >> [3] ونظرا للتطور الذي يشهده العصر الحديث في شتى المجالات، جعل المصطلحات تتوافد من كل حدب وصوب، فسارع بعض اللغويين إلى التراث لاستيعاب المصطلحات الأجنبية معتمدين في ذلك على ما يعرف بالإحياء، وذلك وفقا لما أقرت به ندوة (توحيد منهجيات وضع المصطلح العلمي العربي سنة 1981)، فقد حرصت حرصا جما على هذه الوسيلة الاصطلاحية وجعلها على رأس الوسائل كلها ولكن الناقد وغليسي هنا يستدّل بقرار الندوة التي نظّمتها كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط عام 1991

<< حيث جعلت دعوة الندوة الأولى محل مساءلة علمية عنوانها (المصطلح التراثي بين الأعمال والإهمال)،حيث حذّر كثير من المشاركين فيها من مغبة الانزلاق القومي والحماسة المفرطة والجري المتسرع وراء تلك الدعوة التراثية >> [4]. فمن خلال عنوان هذه

---

[1] – ينظر: يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص: 84.

[2] – ينظر : المرجع نفسه ، ص :85 .

[3] – عبد السلام المسدي ،الازدواج والمماثلة في المصطلح النقدي، مقالة، ع 24،1993 ، ص : 44 ، نقلا عن : المرجع السابق ، ص: 85.

[4]– ينظر: يوسف وغليسي،إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص: 85.

الندوة نفهم أنها لم تنفي استعمال المصطلح التراثي في مواجهة المصطلح الأجنبي الوافد، بل تسعى إلى محاولة عدم التعويل عنه إلاّ في الضرورة القصوى، إلاّ أن هناك اختلاف بين الباحثين فهناك من يسعى لتكريس هذه الآلية، وهناك ممن وقف ضدّها وشككوا في صلاحية المصطلحات التراثية لأن تقابل المصطلحات الحديثة، ورأوا فيها تضليلا لمفهومي المصطلح التراثي والمصطلح الأجنبي على السواء حيث دعا عبد القادر الفاسي الفهري إلى << الابتعاد عن استعمال المصطلح المتوفر القديم في مقابل المصطلح الداخل، لأن توظيف المصطلح القديم لنقل مفاهيم جديدة من شأنه أن يفسد علينا المفاهيم الواردة والمفاهيم المحلية على حد سواء، ولا يمكن إعادة تعريف المصطلح القديم وتخصيصه إذا كان موظفا >>[1].

وليؤكد الناقد وغليسي رأيه في كيفية إعمال المصطلح التراثي يستدعي لنا رؤية " أحمد المتوكل" في التعامل مع المصطلح التراثي حيث يرى << بأننا عندما نكون بصدد التعريب عن طريق المصطلحات القديمة، أمام مصطلحين دالين عن مفهومين ينتميان إلى نسقين مفهومين مختلفين، ويتم هذا الضرب من التعريب عبر عمليتين أساسيتين اثنين: إفراغ المصطلح القديم من المفهوم الذي يدل عليه، وشحنه بالمفهوم الدال عليه المصطلح الحديث >>[2]، فالناقد هنا يرى أن نجاح المصطلح الإيحائي، إنما يتم بمدى إفراغه من حمولته المعرفية القديمة، وملئه بما يحل عليه في المفهوم الحديث، فبالتالي إذا طبق هذا الإجراء فإن هذا ينقص من حجم إشكالية نقل المصطلح الحديث عن طريق المصطلح الإيحائي ، وهو مرهون بتوقف حياة المصطلح الإيحائي المفرغ من مضمونه القديم لينوب عليه المفهوم الحديث ومصطلحه، وهنا تعدو آلية الإحياء آلية ناجعة.

[1]– ينظر: مولاي علي بوخاتم، مصطلحات النقد العربي السيميائي، الإشكالية الأصول والامتداد منشورات اتحاد الكتّاب العرب، دمشق،2005، ص: 84.

[2]– يوسف وغليسي،إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد،ص :86 .

فالناقد وغليسي في الأخير يظهر موقفه من هذه الآلية، بأنه يسلم بسلامة هذه الآلية الإحياء– إن وظّفت بشيء من الحيطة والحذر الشديدين.

4 – التعريب:

<< ويطلق في اللغة العربية على معاني التبيين والتهذيب وتلقين العربية وإحلال اللفظ العربي محلّ اللفظ الأجنبي، يقول ابن منظور المصري (...) قال الأزهري: الإعراب والتعريب معاً هما واحد وهو الإبانة، ... وعرّب منطقة،أي تتفوه به العرب على مناهجها نقول عرّبته العرب وأعربته أيضاً وأعرب الأعتم وعرب لسانه، بالظّم عروبة أي صار عربيا... والتعريب أن يتخذ فرساً عربياً... >> [1].

ويعتبر التعريب من وسائل نمو اللغة العربية وأحد مظاهر تطورها وليست اللغة العربية فقط وإنما هو << ظاهرة لغوية عالمية لا تكاد تسلم منها لغة من اللغات فهي تندرج ضمن مفهوم (الاقتراض) حيث تتبادل اللغات الأخذ والعطاء ويستعير بعضها من بعض كلمات جاهزة تؤدي مفهوما معيناً في لغاتها الأصلية يصعب أداءه بغير أصوات تلك الكلمات، وإذا حاولت لغة ما أن تنقل ذلك المفهوم الوافد بمعجمها المحلي،ربما أضاعت جانبا معتبرا من المعنى، فكان لزاما عليها أن تحافظ على المعنى باقتراض الحروف الأجنبية المعبرة عن ذلك المفهوم، مع شيء من التحوير الصوتي،الذي تقتضيه اللغة المنقو ل إليها>>[2] .

من خلال كلام الناقد يعني أن الكلمات المستعارة من لغة أخرى لا تبقى على حالها، وإنما يتم تطويعها وفق القواعد العربية الصرفية والصوتية...الخ. ومعروف منذ القديم قد

[1] – الموقع: www.internationalorg/formus/show: Lhrea dphp 21:15/10/03/2013
فريد امعضيشو، آليات الوضع المصطلحي في اللغة العربية.

[2]– يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص: 87.

تطرق فقهاء العربية وأفاضوا في بحث هذه الظاهرة، حيث ينقسم التعريب إلى ثلاث عناصر أساسية (المعرب والدخيل والمولد).

<< فالمعرب هو الاسم الأعجمي المتفوه به على منهاج العرب والذي يخضع لتغيرات جعلته على نمط منهاجهم >>[1].

<< أما الدخيل فهو كلمة أجنبية دخلت العربية ولم تندمج في بنيتها، بل ظلت محافظة على خصائصها الصوتية >> [2] .

– المولد: << هو كل لفظة تعطي معنى جديد غير المعنى الذي كانت تسمى به في اللغة العربية قديما مثل السيارة >> [3] .

وهذا ما قابله يوسف وغليسي بالمصطلح الأجنبي (Néologie) وبالضبط " علم التوليد اللغوي " الذي أشرنا له سابقا، وحتى لا نطيل الكلام في عمومية هذه الظاهرة ننتقل الآن إلى واقع هذه الظاهرة وعدّها كوسيلة لصياغة المصطلح النقدي الجديد الوافد من ثقافة الآخر ،فالناقد وغليسي كغيره من النقاد يرى بأن هناك تباين بين النقاد في تقبل هذه الآلية فهناك من أقرّ بها ورآها ضرورية ولا خوف على العربية منها بكون أن اللغة العربية تكون حيّة بمقدار بما فيها من الدخيل الأجنبي [4] .<< فهو من أساليب تنمية اللغة، ودلالة سعتها واستيعابها >>[5].

---

[1] – المرجع السابق،ص :88.

[2] – المرجع نفسه، ص: 88.

[3] –محمد طبّي، وضع المصطلحات، طبع المؤسسة الوطنية العمومية للفنون المطبعية، الجزائر، (د ط) 1998، ص: 15.

[4] – ينظر: يوسف وغليسي،إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد،ص: 83.

[5] – محمد بن إبراهيم أحمد، فقه اللغة،مفهومه، موضوعاته، قضاياه، دار ابن خزيمة، المملكة العربية السعودية، الرياض ط1، 1425 هـ، ص: 272.

أما الطرف الثاني فيدعو إلى الحرص والتفطن إلى توظيف هذه الآلية في صياغة المصطلح، وذلك حفاظاً على نقاوة العربية وسلامتها من العجمة والرطانة، << و دعا إلى تجنب التعريب إلاّ عند الضرورة القصوى >>[1] . وذلك متوقفا على شروط حددها أحمد مطلوب كما يلي[2]:

1. الاقتصاد في التعريب. 2. أن يكون المعرّب على وزن عربي من الأوزان القياسية والسماعية. 3- أن يلاءم جرس المعرب الذوق العربي وجرس اللفظ العربي. 4- أن لا يكون نافرا عمّا تألفه اللغة العربية.

أما الناقد وغليسي فإنه يرى أن << التعريب هو شر لابدّ منه في مجال التنمية اللغوية والوضع الاصطلاحي، إذ هو أسهل الوسائل وتضيق السبل ويتعذر نقل المعرفة من لغة أخرى >>[3].

نفهم هنا من خلال كلام الناقد أن لابدّ لنا من صياغة المصطلح النقدي وفقا لهذه الآلية إلا في الضرورة القصوى حيث تضيق السبل أمامنا، فهو لا يفتح الباب على مصراعيه لهذه الآلية بل في مقام آخر يجعلها آلية موقوتة وذلك وفقا لاستدعائه لسلم التجريد الاصطلاحي حيث يقابل آلية الاشتقاق والمجاز بمرحلة " التجريد " والاستقرار في حين يجعل آلية التعريب مقابلا لمرحلة التقبل والتجريب، وهذا إن دلّ على شيء فإنّ ما يدل على إصرار الناقد على الاحتراس في توظيف هذه الآلية وتأخير استحضارها، ويقدم عنها آلية الاشتقاق والمجاز اللتان تكونان قريبتين لاستقرار المصطلح المقابل للمصطلح الوافد.

- النحت:

[1] - أحمد مطلوب، معجم مصطلحات النقد العربي القديم، ص: 6.

[2] - ينظر: المرجع نفسه، ص: 7.

[3] - ينظر: يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص: 90.

النحت في اللغة << هو مصدر الفعل نحت ينحت نحتاً أي شقّه وبراه،وهذّبه >>[1].

وقال ابن فارس << النون والحاء والتاء كلمة تدل على نجر شيء وتسويته بحديدة. ونحت النجار الخشبة ينحتها نحتاً، والنحيتة: الطبيعة، يريْدون الحالة التي نحت عليها الإنسان كالغريزة التي غرز عليها، وما سقط من المنحوت نحاته >>[2]. وفي التنزيل: ﴿وتنحتون من الجبال بيوتا فارهين ﴾[3].

أما اصطلاحا فهو: << أن يؤخذ من كلمتين فأكثر كلمة واحدة، أو هو استخراج كلمة واحدة من كلمتين أو أكثر >>[4]. مثل ذلك: << "عبشميّ". نسبة لعبد الشمس، وحيعَلَ" نسبة إلى حيّ على الفلاح... وإلى غير ذلك من الأمثلة المبثوثة في الكتب العربية واللغوية التي تناولت هذا اللون من ألوان التنمية اللغوية كما يجعله بعض الدارسين صنفا من أصناف الاشتقاق ويسمونه الاشتقاق الكبّار >>[5] . وهو << إما "اسمي" (كـ جلمد من جلد) و إمّا " فعلي " (كـ بسملَ من قال: بسم الله)

وأمّا " نسبي " (كـ عبدري نسبة إلى عبد الدار) وإمّا "وصفي(كـ صَهْلَق: صفة للرجل الشديد الصوت>>[6] .

ولا نطيل الكلام فيما يخص مفهوم النحت وأقسامه وإلى غير ذلك من الخصائص التي تخص هذه الآلية، بل نعرج مباشرة إلى الآراء المعاصرة التي نظرت إلى هذه الآلية على تباين وجهاتها، << فقد اختلفت وجهات نظر اللغويين العرب بشأن نجاعة آلية النحت

---

[1] – محمد بن إبراهيم أحمد، فقه اللغة، مفهومه، موضوعاته، قضاياه، ص 269.

[2] – ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ج 5، ص: 404.

[3] – سورة الشعراء،الآية:149

[4] – محمد بن إبراهيم أحمد، فقه اللغة، مفهومه، موضوعاته، قضاياه، ص: 269 – 270.

[5] – الموقع: www.internationalorg/formus/show: Lhrea dph 21h22/10/03/2013 فريد امعضيشو آليات الوضع المصطلحي في اللغة العربية، ص: 4.

[6] – محمد بن إبراهيم أحمد، فقه اللغة, مفهومه، موضوعاتها، قضاياه، ص: 274 – 275.

هذا في تطوير اللغة العربية مصطلحيا بحيث ذهبت طائفة منهم إلى أن العربية عرفت النحت منذ القديم وأفادت منه في وضع كثير من ألفاظها الوظيفية، وألحّت على أهمية استخدام هذه الآلية، لاسيما في نقل المصطلحات الأجنبية المشتملة على الصدور واللواحق ورأى دارسون آخرون كثُر أن العربية لغة اشتقاقية وليست إلصاقية، وأن إفادتها من النحت قليلة، ونادوا بعدم التوسع في استخدامه في وضع المصطلحات >>[1] .

وما يؤكدّ ذلك أن الناقد يوسف وغليسي يرى بأن هناك << شبه إجماع لدى الباحثين المعاصرين على ضرورة تحاشيه – النحت – قدر المستطاع خلال الفعل الاصطلاحي واللغوي عامة، حيث يبدوا قرار المجمع العلمي العراقي مكملا لموقف مجمع القاهرة الزاهد في النحت >>[2] مدعِّماً رأيه بمجموعة من آراء الناقد واللغويين من أمثال: علي القاسمي " وجيهة السطل " و"شحادة الخوري" ، " عبد السلام المسدي "... حيث يرى " أحمد مطلوب ": عدم جواز النحت إلاّ عند العثور على لفظ عربي قديم واستنفاذ وسائل تنمية اللغة من اشتقاق ومجاز واستعارة لغوية وترجمة، على أن نلجئ إليه إلاّ عند الضرورة القصوى و أن يراعي فيه اللفظ المنحوت الذوق العربي وعدم اللبس[3].لأن في التوظيف غير المطلوب دلالية النحت بحسب رأي وغليسي دون الذوق السليم قد يقود إلى الاصطدام بكلمات هجينة غريبة تتعلق مفاهيمها دون هوامش طويلة تشرحها، بعد أن تعيدها إلى أصولها ، وساعتها تغدو الجملة الاصطلاحية الطويلة أهون شرّعلى المفهوم وأرحم بالمتلقي العربي من المصطلح المفرد المنحوت من كلمات شتى [4].

---

[1]– الموقع: www.internationalorg/formus/show: Lhreadphp 21h22/10/03/2013 فريد امعضيشو آليات الوضع المصطلحي في اللغة العربية.

[2] – يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص: 93– 94.

[3] – ينظر: أحمد مطلوب، معجم مصطلحات النقد العربي القديم،ص:07.

[4] – ينظر : يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص: 4.

ففي كلام الناقد هنا دعوة صريحة إلى عدم فتح الباب على مصراعيه لهذه الآلية، كذلك مراعاة الذوق السليم في التعامل معها إن وظفت كما يدعو الناقد أيضا إلى مرادفة المصطلح المنحوت بعبارة تشرحه في الهامش لتظهر لنا أصل الكلمات،لأن عدم مراعاة هذه الشروط قد يؤدي حتما إلى الغموض وانغلاق لمفهوم المصطلح المنحوت، وهذا ما يتنافى مع تعريف المصطلح الذي يتّصف بالدقة والوضوح.

وبالرغم من محاولة استبعاد آلية النحت في التنمية اللغوية عموما والصياغة المصطلحية خصوصاً،نرى الناقد في مقام آخر يتّخذ من النحت موقفا معتدلا ويراه << بأنه الوسيلة الأساس في نقل المعرفة من جمل لغوية طويلة إلى كلمات مفردات مقتضبات . وبالنظر إلى النحت من حيث قدرته الاختزالية الكبيرة (لاسيما حين تمتزج هذه القدرة بالوضوح)،ويمكن القول أنه أداة اصطلاحية بامتياز >>[1]. ويدعم الناقد رأيه أيضاً في هذا الموقف المعتدل بمجموعة من أراء الباحثين من أمثال: إبراهيم أنيس، والدكتور "حامد صادق قنيبي"، والدكتور "محمد ضاري حمادي" والذين يتّفقون في عدم غلق الباب أمام هذه الآلية، وعدّها آلية ناجعة في تسيير الاختصار والتوليد الجديد للكلمات تحقيق مبدأ الاقتصاد اللغوي، وذلك طبعا إذا حققت معايير أوشروط توظيفه،هذه الشروط التي يراها وغليسي << قد غابت على أذهان الباحثين الذين تحاشوا استعمال هذه الآلية – النحت – بالإضافة إلى إجماعهم على عدم قياسه لقلة ما ورد منه>>[2]. ومن جملة هذه المعايير ما يلي:

–ألاّ يقل عدد حروف الكلمة المنحوتة عن أربعة حروف، ربما كي لا تلتبس بكلمة أخرى تحمل الحروف نفسها، لكنها كلمة مفردة أصيلة مجردة.

[1] – المرجع نفسه، ص: 95.

[2] – المرجع نفسه، ص: 96.

-أن يكون لكل كلمة من الكلمات المنحوتة منها معنى يختلف عن معنى الكلمة الأخرى، تجتمع المعاني في الكلمة المنحوتة، أن ننحت الكلمات الأكثر تداولا واستعمالا.

-أن تبقى حروف المنحوت على ترتيبها بعد النحت.

-أن تشتمل كل كلمة منحوتة على حرف أو أكثر من حروف الذّلاقة (ف، م، ن، ب، ر) تطبيقا لقانون لغوي معروف يشمل الكلمات الرباعية والخماسيّة الأصل.

-التحقق من الائتلاف المطلوب في النسيج الصوتي للكلمة المنحوتة، بالحذر من الوقوع في تنافر الحروف، إذ لا يستساغ اجتماع حرفين متنافرين في كلمة عربية (مثل: الصاد والجيم والهاء والعين العين والخاء، الجيم والقاف، الطاء والجيم، النون بعد الراء، الزاي بعد الدال).

-أن تؤدي الكلمة المنحوتة حاجات العربية من إفراد وتثنية ونسبة وإعراب.

-أن يكون على وزن عربي، قدر الإمكان، كأن تكون على وزن (فَعْلَلَ) أو (تَفَعْلَلَ) إذا كانت فعلاً[1] .

وبالإضافة إلى هذه الآليات هناك آليات أخرى، لم يفرد لها الناقد عنوان خاص، نظراً لعدم أهميتها في مجال التوليد الاصطلاحي (كالوضع) مثلاً، وكذلك آلية الترجمة والتي تتخذ شكلان في عملية الصياغة المصطلحية إمّا عن طريق الاشتقاق وإمّا عن طريق التعريب لذلك لم يتوسع الناقد في الحديث عنها.

إن من شأن هذه الآليات التي اتبعها الناقد وفقا لهذا الترتيب: الاشتقاق ، المجاز الإحياء، التعريب النحت...، أن تساعد على الحدّ من إشكالية المصطلح وذلك حتماً إذا

[1] – ينظر : المرجع السابق، ص: 96.

طبقت في ظل حروف موحدّة فنرى الناقد أعطى الأولوية إلى آلية الاشتقاق والمجاز والإحياء بينما يترك التعريب والنحت إلاّ في حالة الضرورة القصوى.

4- ثنائيـــة المنهـــج و المصطلـــح

قبل أن نشرع في تفسير هذه الثنائية الجدلية، لا بأس أن نقف قليلا على حدود كلمة المنهج بعد أن كانت لنا وقفة مع حدود المصطلح،ولو أننا تتبعنا كلمة المنهج في اللغة العربية لأجابتنا جلّ القواميس القديمة أن دلالة المنهج لا تخرج عن إطار الطريق الواضح البيّن، << فالنون والهاء والجيم أصلان مبنيان،الأول النهج، والطريق نهج لي الأمر أوضحه وهو مستقيم،المنهاج والمنهج والطريق أيضاً والجمع المناهج والآخر الانقطاع>>[1]، حتى أن كلمة منهاجا وردت في القرآن الكريم حيث يقول تعالى: <<ولكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا >> [2] ومنه فإن << التشبث بالشرعة المنهجية إنما يجيء خوفاً من الوقوع في الظّلال عن الحق وإتباع الأهواء لذلك كانت حاجاتنا إلى المنهج كحاجتنا إلى طريق بيّن واضح مستقيم نسلكه في سبيل البحث عن غايتنا في هذه الحياة، وعليه فإن المنهج في حياتنا يعني بمثابة الفلسفة التي تتكيف بها مع معطيات الواقع الكوني>> [3].

أما إذا أسقطنا هذه الدلالة والتي تشترك جميعها في الطريق الواضح أو النهج والسبيل المتبع للوصول للهدف المنشود، على الحقل العلمي والمعرفي عامة والأدبي خاصة نجد مجموعة من التعاريف التي خاضها أو قاربها الباحثين والدارسين في شتى العلوم والمعارف والبحوث العلمية ونسوق أهم تعريف اصطلاحي معاصر للدكتور محمد عابد الجابري حيث يقول: << المنهاج العلمي هو جملة العمليات العقلية التي يقوم بها العالم من بداية بحثه حتى

[1] – ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ج 5، ص: 361.

[2] – سورة المائدة، الآية: 48.

[3] – يوسف وغليسي، مناهج النقد الأدبي، دار جسور، الجزائر، ط2، 2009، ص: 4.

نهايته من أجل الكشف عن الحقيقة والبرهنة عليها >>[1]، وبما أن مجال دراستنا هنا النقد الأدبي فلابدّ لنا من تسليط الضوء عن تلك المناهج النقدية التي قاربت النصوص الأدبية مقاربات مختلفة، والناقد وغليسي كغيره من النقاد قد عقد جزءاً تحدث فيه عن المنهج في دراسته المخصصة بأستاذه عبد الملك مرتاض،عنها حيث تناول مصطلح المنهج لغويا واصطلاحيا في حين تحدث عن المنهج النقدي في الدراسات العربية وذلك حين سلط الضوء عن المنهج النقدي وما يلابسه من مصطلحات أخرى، مثال: التيّار، المذهب، المدرسة الاتجاه...، ومعايير يضبط بها المنهج، وخروجه بقناعة بأن المنهج يختلف عن غيره من هذه المصطلحات المتاخمة له، والتي سبق وأشرنا إليها في التمهيد.

نعود الآن للحديث عن المنهج النقدي،فنرى باحثا آخر يعرّف المنهج النقدي << بأنه الطريقة التي يعالج بها النص الأدبي وتتم هذه المعالجة في ثلاث مستويات هي: – النظرية الأدبية، الأدوات الإجرائية، الجهاز الاصطلاحي>>[2]، فنرى أن هذه المستويات الثلاثة تقترب من معايير الضبط المنهجي التي خصّ بها يوسف وغليسي المنهج النقدي وهي الرؤية المهيمنة، الشمولية،الاستقلالية، الآليات الإجرائية، فمن خلال هذه المعايير والمستويات الخاصة بالمنهج النقدي، نستنتج أن للمنهج النقدي جانبان، جانب مخفي وجانب مرئي، فالجانب المخفي تمثله النظرية الأدبية والرؤية المهيمنة والتي تنطلق من أساس فلسفي يفسر الظاهرة الأدبية، وهي أساس العملية النقدية، وكيف لا وأن << النقد هو إيغال في الفلسفة والانطولوجيا في رؤية العالم وتفسير وجوده >> [3].

---

[1] – محمد عابد الجابري، تطور الفكر الرياضي والعقلانية المعاصرة، دار الطليعة، بيروت، ط 2، 1982، ص: 1، نقلا عن :يوسف وغليسي، في الخطاب النقدي عند عبد الملك مرتاض، ص: 18

[2]–عبد الحميد هيمة، النص الشعري بين النقد السياقي والنقد النسقي ، قراءة في إشكالية المنهج في النقد العربي المعاصر,جامعة ورقلة، م مقاليد ع2 ديسمبر، 2011، ص: 83.

[3] – إبراهيم رماني،أوراق في النقد الأدبي،دار الشهاب، باتنة، ط1 ،1985 ص: 91.

أما الجانب الثاني فهو جانب مرئي والذي يمثله الجانب الإجرائي والتطبيقي والذي يتجلى من خلال الأدوات الإجرائية من تحليل ومقارنة وإحصاء،وبالإضافة إلى هذ هـ- المصطلحات – هذه الأخيرة و التي بدورها تحدد هوية المنهج وذلك قياسا على القاعدة المصطلحية العامة، لكل علم مصطلحاته، فإن أيضا لكل منهج مصطلحاته التي تميزه عن غيره ، والتي من خلالها تتحقق استقلالية المنهج، ولعل هذا ما يتوافق مع ما ذهب إليه نور الدين السدْ في تحديد علاقة المنهج بالمصطلح، حيث يقول: << إن كل اتجاه نقدي مهما كان لابدّ أن ينطلق من مبادئ فكرية وأسس معرفية، تحدد ذلك طبيعة المفاهيم والمصطلحات التي يرتكز عليها الناقد في دراسته النظرية والتطبيقية >> [1].

وبما أننا قد قصرنا دراستنا هذه على رؤية الناقد وغليسي لهذه الثنائية، فنراه في هذا المقام قد اتخذ هذه الثنائية الجدلية (المنهج والمصطلح) مطية في دراسته المصطلحية في تشخيص الإشكالية الواقعة على عاتق الخطاب النقدي العربي الجديد، فإن هذه الثنائية بمثابة آلية بحث قد اعتمد عليها الناقد للولوج إلى أعماق هذه الخطاب النقدي، فنحن نرى اليوم ونسمع ونقرأ بأن أصابع الاتهام قد وجّهت في شأن إشكاليات الخطاب النقدي العربي إلى إشكالية المصطلح << فهي تعتبر أساس لكل خلل وانحراف وضبـط منهجي >> [2]. ويرى وغليسي << بأن بين المنهج والمصطلح علاقة قرابة وثيقة يجدر بالناقد وصلها إنهما صنوان ليس في وسع أحدهما أن يستغني عن الآخر أثناء الفعل النقدي، دون ذلك يهتز الخطاب النقدي ويذهب ريحه ويفشل في القيام بوظيفته >>[3] .

نرى الناقد من خلال هذا التصريح بأنه انطلق من مبدأ وصل المصطلح بمنهجه حيث أننا نراه في الباب الخاص بدراسة إشكالية الدلالة في الحقول المعرفية أو الحقول

[1] – نور الدين السد، الأسلوبية وتحليل الخطاب، ج 1، ص: 91.

[2]– خلدون الشمعة، المنهج والمصطلح، مدخل إلى أدب الحداثة، منشورات اتحاد الكتاب العربي دمشق، 1979، ص: 49.

[3] – يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص: 56..

النقدية ...(الحقل البنيوي ، الحقل الأسلوبي ، السيميائي ، التفكيكي) قد انطلق في البداية بدراسة المنهج والذي يقابله مصطلح (حقل) حيث استنبطها من تلك الثنائية التي اعتمدتها في الجانب النظري، والذي أعدّها أيضاً آلية من الآليات فبين " الحقل المصطلحي " والعائلة المصطلحية " وجدلية المنهج والمصطلح علاقة اشتمال، وهذا إن دلّ على شيء فإنه يدلّ على إيمان الناقد القاطع بوصل المصطلح بمنهجه أو بحقله ضمن عائلة مصطلحية تنطوي تحت اسم الحقل المصطلحي العام، الذي ينتمي إليه، ونراه في هذا الصدد يعرف بالمنهج وخلفياته ومرجعياته الفكرية وأعلامه ثم ينتقل إلى الدراسة المصطلحية أي دراسة المصطلح وفقا لهذا الحقل، فالإشكالية بالنسبة للناقد وغليسي هي إشكالية واحدة سببها عزل إحدى طرفي العملية النقدية، وهما (المنهج والمصطلح)، فأي خلل في المنهج أو مصطلحه وذلك حين يقول :<< لا يمكن معالجة القضية الاصطلاحية منفردة بذاتها ولذاتها ومفصولة عن القضية الأم (إشكالية المنهج) >> [1]. ولتعزيز هذا الإيمان المطلق بعدم التسليم بفصل إشكالية المصطلح عن منهجه، فإن الناقد قد انطلق من مجموعة من الفرضيات التي اختبرها طيلة دراسته هذه، ومن بين هذه الفرضيات ما يلي: [2]

- يرى الناقد أن المصطلح وثيق الصلة بمنهجه وتطبيق منهج بمصطلحات وافدة من إطار منهجي مغاير أمارة من أمارات عدم التحكم في المنهج.
- المنهج ذو جهاز مصطلحي محدد ومتكامل دلاليّاً، لكنه جهاز مرن وشفاف يسمح بالانفتاح النسبي على شتى المجالات المعرفية، ومن بين الفرضيات أيضاً:
- ائتلاف الحقول المصطلحية المختلفة وتعايشها بيسر داخل المدرسة الواحدة، دليل على وجود نزعة منهجية تهجينية ترقيعية تلفيقية.

[1] – المرجع السابق، ص 57.

[2] – ينظر : المرجع نفسه :ص:58 .

-تداخل الحقول المصطلحية في مرجعياتها الأجنبية الأولى يكافئ تداخلا في النظريات المنهجية التي تنظّم تلك الحقول.

إن هذه الفرضيات التي استخلصها الناقد من الواقع النقدي للحركة النقدية العربية والتي انطلق منها في تشخيص حالة الخطاب النقدي، هي بمثابة الأعراض التي كشفت للناقد الدّاء الذي يعاني منه هذا الخطاب، فبالتالي سعى الناقد إلى عدم فصل هذين الثنائيتي

الفصـــــــل الثانـــــــي:

إشكالية التعددية المصطلحية للمصطلح النقدي عند يوسف وغليسي

أولا : إشكالية التعددية

المصطلحية في الحقل البنيوي

-1- لمحة عن الحقل البنيوي

-2- أسباب التعددية المصطلحية

-3-مصطلح البنية والبنيوية

- ثانيا:إشكالية التعددية المصطلحية في الحقل الأسلوبي

-1- لمحة عن الحقل الأسلوبي

-2- مصطلح الأسلوب والأسلوبية

-3- مصطلح الانزياح

ثالثا: إشكالية التعددية المصطلحية في الحقل السيميائي

-1- لمحة عن الحقل السيميائي

-2-مصطلح السيميولوجيا والسيميائية

-3-مصطلح الشعرية

رابعا: إشكالية التعددية المصطلحية في الحقل التفكيكي

-1- لمحة عن الحقل التفكيكي-2- مصطلح التفكيكية -3-مصطلح التناص.....

كنا قد أسلفنا الذكر في الفصل الفارط عن أهم المفاهيم الأساسية التي تطرق لها الناقد وغليسي في تسليطه الضوء عن قضيّة المصطلح عامة، والمصطلح النقدي خاصة لتسير بنا سفينة البحث إلى محطة أخرى من محطّاته، ونحن نتصفّح ونقرأ ونكتشف في مدوّنة هذا الناقد وجدنا أن من أهم الإشكاليات الأساسية والبارزة في خطابنا النقدي العربي الجديد هي إشكالية التعددية المصطلحيّة ، هذه التعددية التي تكون على مستوى الحد المصطلحي ؛أي تعدد المصطلحات للمفهوم العلمي الواحد،أو على مستوى المفاهيم ؛ أي تعدد المفاهيم العلمية للمصطلح العلمي الواحد، هذه الإشكالية التي اختار لهَا الناقد وغليسي إستراتيجية لمعالجتها وذلك اعتمادا على التصنيف المنهجي والمصطلحي والتي كنّا قد أشرنا لها سابقا ،حين اتخذ هذا الناقد من ثنائية المنهج والمصطلح نافذة للولوج إلى أعماق الخطاب النقدي العربي واستنباط ودراسة أهم الإشكاليات الواقعة على عاتقه والتي حمل جريرتها المصطلح النقدي، حين ارتأى الناقد أن يقسم مادة الخطاب النقدي بحسب الحقول المنهجية والمصطلحية فقد سلط الضوء على المنهج البنيوي، وأهم العلاقات المصطلحية التي عانت من هذه الإشكالية (التعددية)، وكذلك فعل مع الحقل الأسلوبي والحقل السيميائي والحقل التفكيكي.

كما أننا نرى الناقد قبل أن يتعرض إلى دراسة المصطلحات يسبقها بمعالجة نظرية لكل حقل مصطلحي، فنراه قد تطرق إلى التعريف بكل حقل مصطلحي (منهج نقدي) وبنشأته وبمرجعيته الغربية وبأعلامه، ثم يعرض لنا وجوه تلقي هذا الحقل على المستوى الخطاب النقدي العربي، ليصل في الأخير إلى استنباط المصطلحات على مستوى هذا الحطاب ليعرج على دراسة إشكالية أهم المصطلحات من كل حقل نقدي، وإن دلّ هذا على شيء فإنه يدل على إيمان الناقد القاطع بعدم فصل المصطلح عن منهجه النقدي.

- أوّلاً: إشكالية التعددية المصطلحية في الحقل البنيوي:

1- لمحة عن الحقل البنيوي(المنهج البنيوي):

قبل أن نتطرق إلى إشكالية المصطلح في هذا الحقل النقدي لا بأس أن نقف قليلا عن التعريف به، يقول "بياجيه" في مطلع كتابه " البنيوية ": من الصعب إيجاد ميزة للبنيوية لأنها تتخذ أشكالا متعددة لتقدم لنا قاسما مشتركاً واحداً [1] << فضلا على أنها متجددة باستمرار>>[2] ، << فهي تستمد روافدها من ألسنية دوسوسير، أنثروبولوجية ليفي ستراوس ونفسانية بياجيه وجاك لاكان وحفريات ميشال فوكو التاريخية والمعرفية وأدبيات رولان بلوت>>[3] .وكما نعلم أن البنيوية كمنهج نقدي قد كانت ل ها خلفيات ومرجعيات متعددة منها ما كانت لغوية ومنها ما كانت معرفية. << وإذا كان مصطلح البنيوية structuralisms في ذاته أولاً وأساساً، هو العنوان الجامع الذي أبدعه العالم اللغوي الكبير رومان جاكبسون (1896-1982)(RJacobson) عام 1929 لوصف الأعمال النظرية لحلقة براغ اللغوية >> [4]، فهذا يعني أن البنيوية لم تكن سوى تتويجا لجهود ألسنية سابقة[5] ويأتي على رأس هذه الجهود:

- جهود فرديناند دي سوسير:

تتمثل هذه الجهود في << النموذج اللغوي السوسيري الذي ميّز بين الكلام " Parole" واللغة "Langue" بوصفها نظاماً وهي بالتالي تقدم نموذجاً لتحليل الأعمال الفنية

---

[1]- ينظر: جان بياجيه، البنيوية، (تر)،فرحات منيمنه وبشير أوبيرى،منشورات عويدات، بيروت، باريس، ط 4، 1985،ص: 07.

[2] - أديث كرزويل، عصر البنيوية من ليفي إلى فوكو، (تر): جابر عصفور، أفاق عربية، بغداد، 1985، ص: 246.

[3]- يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص: 111.

[4]- ديفيد بشبندر، نظرية الأدب المعاصر وقراءة الشعر، (تر): عبد المقصود عبد الكريم، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة 1996،ص: 53.

[5] - ينظر: يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص: 111.

نشأ في مناهج علم اللغة المعاصر...>> [1]، هذا العلم المؤرخ له منذ صدور الكتاب السوسيري الشهير "cours de linguistique générale" [2]*عام 1913، والذي أحدث نقله نوعية في تاريخ علم اللغة حين هجر مؤلفه الدراسات اللغوية التاريخية في شكلها المعروف (بالنحو المقارن) الذي انشغل بدراسته وتدريسه ردحاً من الزمن ثم انشغل عنه بالدراسات الوصفية المتّكئة عن النسق اللغوي الآني والذي أفرز لنا مجموعة من الثنائيات الجديدة من طراز (اللغة والكلام) و(الدال والمدلول) و(الآنية والزمانية) و(الوصفية والتاريخية) وغيرها من الرؤى الألسنية التي شكلت المهد الفكري للمنهج البنيوي،هذا الأخير الذي ترعرع في أحضان الفكر الشكلاني [3] حيث يرى الناقد وغليسي واستناداً إلى "فيكتور ايزليخ" بأن أكثر الدراسات تخصصا في هذا الشأن تقر بأن البنيوية هـ ي<< النتيجة النهائية للتنظير الشكلاني>>[4] .

- **الشكلانيون الروس (formalistes rosse)** (1915- 1930):

حتى لا نطيل الحديث في شأن نشأة هذه المدرسة البنيوية سنقف قليلا عند هذه العناصر المؤسسة لها، فتطلق هذه التسمية (الشكلانيين الروس) عن ائتلاف تجمُّعين علميين روسيين شهيرين هما:" حلقة موسكو" (1915-1920) وجماعة الأوبوياز"

---

[1] – بسام قطوس، دليل النظرية النقدية المعاصر، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، ط1، 2004، ص: 121.

[2]– ينظر: يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص: 120,

*وقد ورد في هامش هذه المدوّنة، ص: 120، بأن كتاب دي سسوسير (cours de linguistique générale) قد ترجم إلى معظم لغات العالم، اليابانية(1928)، الألمانية(1931)، الروسية (1933)، الإسبانية (1945)، الإنجليزية(1959)، البولونية(1961)، الايطالية (1967)، العربية (1984 ـ 1987)، وقد ترجم بخمسة ترجمات عربية في كل من لبنان وتونس ومصر والعراق والمغرب وقد كانت هذه الترجمات مختلفة عن بعضها البعض في عنوانها ومتنها اختلافا يسيء بالخاتمة المأسوية للاصطلاح العلمي العربي.

[3] – ينظر: المرجع نفسه، ص: 119.

[4] – فيكتور ايزليخ، الشكلانية الروسية، (تر)، الولي محمد ،المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، بيروت، ط 1، 2000 ص: 66.

– ينظر أيضا: عبد الله محمد الغذامي، الخطيئة والتكفير، ص: 12 حيث يصف "الشكلانية" هي في الحقيقة بنيوية مبكرّة"

Opoyaz (1916) ومن روافد البنيوية أيضا "حلقة براغ" Cercle de Prague (1926 – 1948) و قد تابعت هذه الحلقة إنجازات الشكلانية الروسية وقدمت أطروحتها حول اللغة عام 1929. بالإضافة إلى ذلك هناك أيضا رافداً آخر وهو جماعة Tel quel; (1960)[1].

ويضيف الناقد وغليسي أيضا روافد أخرى للبنيوية وهي على شكل حلقات لغوية "كحلقة كوبنهاغن" (1931) وحلقة نيويورك (1934)[2].

بعد هذا العرض التاريخي والمعرفي لنشأة البنيوية لا بأس أن نقف قليلا عن مفهوم هذا الاتجاه والذي << يشتق وجوده الفكري والمنهجي من مفهوم (البنية) أصلا وعلى ضوء هذا المفهوم فإن الجزء لا قيمة له إلا في سياق الكلْ الذي ينتظمه >>[3]، كما يرى" روجيه غارودي "<< بأن المقولة الأساسية في المنظور البنيوي ليست هي مقولة الكينونة بل مقولة العلاقة والأطروحة المركزية للبنيوية وهي توكيد أسبقية العلاقة على الكينونة وأولوية الكل على الأجزاء فالعنصر لا معنى له ولا قوام إلا بعقدة العلاقات المكونة له>>[4].

من خلال هذا المفهوم المتعلق بالبنيوية يرى الناقدروغليسي بأن هذا المفهوم يتقاطع مع المفهوم الماركسي للإنسان (الفرد هو مجموعة علاقاته الاجتماعية) ومن هنا نستنتج بسبب صياغة "روجيه غارودي "عنوان كتابه بـ البنيوية فلسفة موت الإنسان والذي يرى فيه أن البنيوية فلسفة لا إنسانوية، فبالتالي بمعادلة بسيطة وبعملية إسقاط هذا الكلام الفكري على المنهج البنيوي، نرى أن هذا الأخير يتعامل مع النصوص الأدبية بتغي يب الخصوصية الفنيّة للنص الواحد في مفرداته وتمييزه ويذوبها في غمرة اشتغاله بالكليات[5].

---

[1] – ينظر: يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص: 112 –113– 114 – 115.

[2] – ينظر: المرجع نفسه، ص: 117.

[3] – المرجع نفسه، ص: 117.

[4] – روجيه غارودي، البنيوية فلسفة موت الإنسان ،(تر):جورج طرابيشي،دار الطليعة بيروت، ط3، 1985، ص:13.

[5] – ينظر: يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص: 117.

وعموما فإن البنيوية منهج نقدي داخلي يقارب النصوص مقاربة آنية محايثة تتمثل النص بنية لغوية متعالقة ووجودا كليًّا قائما بذاته [1].

أما إذا انتقلنا إلى الحديث عن تلقي البنيوية في الوطن العربي فإننا نجد جل الباحثين يؤرخون لها بمنتصف السبعينيات من القرن الماضي كما أنهم اختلفوا في الاعتداء بأهم وأول كتاب تبنى الممارسة البنيوي الحقة.

أما الناقد وغليسي فهو يرى بأن بداية السبعينيات من القرن الماضي هي فاتحة عهد النقد العربي بالبنيوية ويؤرخ لها بكتاب الناقد التونسي حسين الواد" (البنية القصصية في رسالة الغفران)فهو أول الحصاد للبنيوية [2]، وحتى لا نطيل الحديث في هذا الشأن ننتقل الآن إلى الجزئية التي سنعالجها في بحثنا هذا وهي جزئية المصطلح وسنذكر قبل ذلك أهم المؤلفات العربية التي تبنّت هذا الاتجاه النقدي بمختلف آلياته واتجاهاته منها كتاب الناقد "كمال أبو ديب " "في البنية الإيقاعية للشعر العربي" 1974 ومن ثم كتابه اللاحق "جدلية الخفاء والتجلي" 1979، وكتاب محمد رشيد ثابت (البنية القصصية ومدلولها الاجتماعي في حديث عيسى بن هشام) 1975، و كتاب ابراهيم" زكريا مشكلة البنية" 1976، وكتاب صلاح فضل" نظرية البنائية في النقد الأدبي" 1978...الخ[3]

أما بالنسبة لتلقي البنيوية في وطن كالجزائر فإن الناقد وغليسي يرى بأنه قد تأخر في تلقيه لها إلى بداية الثمانينات مع الجهود النقدية القيّمة للدكتور عبد الملك مرتاض تضاف

[1] – ينظر: المرجع السابق، ص: 117.

[2] – ينظر: المرجع نفسه، ص: 118.

[3] – ينظر: المرجع نفسه، ص: 119.

إليها جهود بنيوية أخرى على الصعيد الفلسفي كتلك التي قام بها الدكتور "عمر امهيبل" في كتابه "البنيوية في الفكر الفلسفي المعاصر"[1].

والآن وبعد هذا العرض الموجز عن كل ما يخص الاتجاه أو الحقل البنيوي من حيث الخلفيات والمرجعيات، ومن مبدأ وصل المنهج بالمصطلح ننتقل الآن إلى هدفنا المنشود من هذه الدراسة، لنرى كيف نظر الناقد وغليسي لإشكالية تلقي المصطلح البنيوي عبر الكتابات النقدية العربية ؟.

نرى الناقد وغليسي في دراسته هذه قد قسّم المدرسة البنيوية بمفهومها النقدي إلى ثلاث اتجاهات بنيوية شكلية وبنيوية تكوينية وبنيوية موضوعاتية،حيث اختار لكل منها موقعاً على زوايا المثلث الدلال ي (الدال والمدلول والمرجع) حيث قابل البنيوية الشكلانية بزاوية الدوال، والبنيوية الموضوعاتية قابلها بزاوية مرجعية العلاقة الدلالية وسياقاتها الاجتماعية[2]، ويمكن أن نمثل لها بالشكل الآتي:

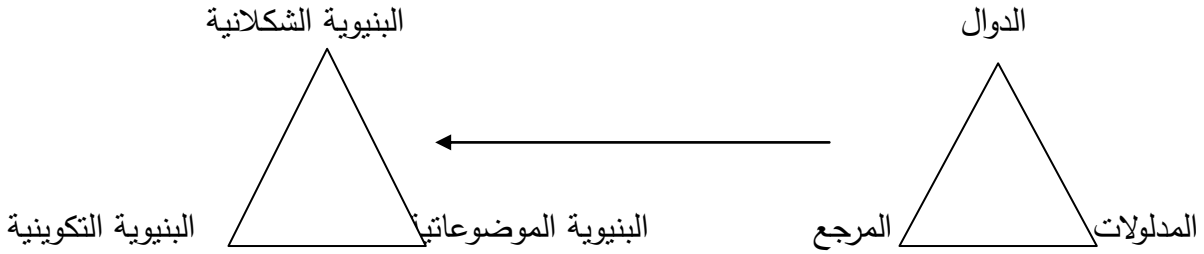

رسم تخطيطي يوضح تموقع الاتجاهات البنيوية على زوايا المثلث الدلالي لدى وغليسي

الشكل:(07)

[1] – ينظر: يوسف وغليسي، النقد الجزائري المعاصر من اللانسونية إلى الألسنية، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية الجزائر،2002، ص: 122.

[2] – ينظر: يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص: 120.

وبالإضافة إلى هذا التصنيف للاتجاهات البنيوية فقد سعى الناقد إلى دراسة مجموعة من المصطلحات التي تخص كل اتجاه من هذه الاتجاهات، لكننا نحن في دراستنا هذه سنقتصر عن المصطلحات الأكثر شيوعاً فاخترنا من البنيوية الشكلانية ، مصطلح " البنية والبنيوية "،ومن البنيوية التكونية اخترنا مصطلح هذا الاتجاه بالضبط البنيوية التكونية.

2- البنيوية الشكلانية:

2-1 مصطلح البنية (structure) و البنيوية (structuralisme):

نرى الناقد وغليسي في دراسته لمصطلح البنيوية (structuralisme) والذي يحمل عنوان لاتجاه نقدي لا طالما اختلفت وتعددت تسمياته على مستوى الكتابات النقدية العربية نراه يتطرق إلى مصطلح البنية ويحدد مفهومه واظهار إشكالية تلقي هذا المصطلح على المستوى العربي، ثم يقوم بتشخيص أو بإسقاط هذه الإشكالية على مصطلح (structuralisme)، ليصل في الأخير إلى تفضيل مصطلح محدد وفقاً لمعايير محددة.

إن القارئ لكتاب " جان بياجيه " سيجد أن مصطلح (البنية) قد شغل مجموعة من الحقول المعرفية المختلفة منها: حقل الرياضيات، والتي وردت باسم المجموعة (Group) والتي يراها بأنها << أقدم بنية عرفت ودُرست >> [1] كما أنه قد نشأ في علم النفس موازياً لفكرة الجشطالت أو الإدراك الكلي>>[2].

أما إذا بحثنا عن مفهوم هذا المصطلح في حقل اللسانيات الحديثة ومعها النقد البنيوي فإن الناقد وغليسي يرى بأننا مُدينين لدي سوسير الذي كان يعبر عن ذلك بمصطلح النسق أو النظام (système) ولم يكن يصدع بمصطلح البنية (structure) على حد قول بياجيه[3] وكذلك جل الباحثين الذين أجمعوا على أن دي سوسير في نظامية استعماله اللغوي

[1]- ينظر:جان بياجيه ،البنيوية ،ص :08.

[2] - صلاح فضل، مناهج النقد المعاصر، دار الاتفاق، القاهرة، ط1، 1997، ص: 91.

[3] - ينظر: يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص: 120.

قد سمّى (نسُقاً) وما سمّاه خلفه (بنية) [1]، ولكن الملفت للانتباه هو ما ذهب إليه الناقد وغليسي والذي لم يتوصل إليه على حدّ إطلاعنا. أي ناقد عربي، وهو حين ينفي هذا الكلام الذي يثبت عدم وروود أو استعمال دوسوسير لمصطلح (البنية) في كتاباته مثبتاً رأيه بالدليل المصحوب بفقرة من محاضرات دوسوسير التي وردت في هامش مدونته صفحة مئة وعشرين [2]* .

ويرى أن هذا الإجماع المطلق تنفيه (محاضرات) دوسوسير ذاتها، إذا تصطنع بحرفية واضحة مصطلحي البنية (structure) والبناء (construction) في سياق استثنائي من المؤسف ألاّ ينتبه إليه عامة الباحثين [3]، والناقد وغليسي ليظهر لنا الأصل التأثيلي لهذا المصطلح، نراه قد تتبع الدلالة اللغوية أو المعجمية لمصطلح البنية في أصله الفرنسي واللاّتيني فرأى بأن (structure) بالرسم الفرنسي والإنجليزي الموحد أو (structure)اللاتينية، والبناء (construction) مع الرسم الموحد أيضاً مع فارق في النطق أو(construction اللاتينية) كلتيهما تمتدان إلى الفعل الفرنسي Détruire بمعنى تنضيد المواد (Empiler des matériaux) أو التأسيس والبناء والتشييد (Bâtir)[4].

أما مفهوم مصطلح البنية في معناه الأصلي << فهي نسق من العناصر أو الوحدات المنتظمة فيما بينها تنظيما داخليا ومن حيث هي شبكة من العلاقات القائمة المتفاعلة فيما

---

[1] – ينظر: المرجع السابق،ص :120 .

[2] – ينظر: المرجع نفسه، ص: 120.

* وردت هذه الفقرة في هامش مدونة يوسف وغليسي، ص: 120، حين قال: استعمل مصطلح البنية لدى دوسوسير في مبحث متعلق بالإلصاق والقياس (Agglutination e Analgie) حيث قال: غالبا ما نستعمل مصطلح البناء والبنية في معرض تشكيل الكلمات ولا ضير أن نستعيد الفقرة بحرفيتها في أصلها اللغوي (On emploie souvent les termes de construction et de structure à propre de la formation des mots : cours de linguistique générale P : 258.)

[3]– ينظر: المرجع نفسه، ص: 120.

[4]– ينظر: المرجع نفسه، ص: 121.

بينها تفاعلا حركيا، لأن البنية ليست ساكنة، بل هي دائمة الحركة وهي بذلك تسعى جاهدة – أعني البنية– إلى تحقيق انغلاقها الذاتي >> [1].

إن الناظر لهذا التعريف يجده قد بني على ثلاث خصائص للبنية التي أوردها وخصّها بها "جان بياجيه" وهي كما يلي [2]:

-الكلية: (la totalité) :التي توحي بذلك التماسك الداخلي الذي يحدث على مستوى العناصر المكونة للبنية.

-التحويلات (latransformation): ومعناها أن البنية ليست ساكنة سكونا مطلقا إنما هي خاضعة للتحوّلات الداخلية [3]فهي دائمة التحول والتغيير.

-الضبط الذاتي: (l'autoréglage) :إن الميزة الأساسية الثالثة للبنية هي أنها تستطيع أن تضبط نفسها،هذا الضبط الذاتي الذي يؤدي إلى الحفاظ عليها.

ومن هذه الخصائص التي خصّ بها جان بياجيه مصطلح البنية، يرى وغليسي بأن سوسير كان يمثل نظام اللغة بلعبة الشطرنج ويقارب بينهما، فكما أن قطعة لعبة الشطرنج ليس لها قيمة في ذاتها إلاّ إذا كانت في موقعها على الرقعة، فإن هذا ينطبق أيضاً على قيمة الكلمة في النظام اللغوي بالنسبة إلى مقابلتها مع الكلمات الأخرى...[4]

وكما يؤصل الناقد لمفهوم البنية أو النظام في تراثنا العربي وذلك حين شبّه النظام اللغوي لدى "سوسير" بمصطلح النظم لدى الجرجاني في "دلائل إعجازه" حين قال وغليسي: << لا فرق بين (نظم) الجرجاني و(نسق système) دوسوسير من هذه الناحية

---

[1]– بشير تاوريريت، محاضرات في مناهج النقد الأدبي المعاصر، دار الفجر للطباعة والنشر، قسنطينة،الجزائر،ط 1 2006، ص: 13.

[2] – جان بياجيه، البنيوية، ص: 9– 11– 10.

[3]– بشير تاوريريت، محاضرات في مناهج النقد الأدبي المعاصر، ص: 12.

[4] ينظر: يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص: 121.

فكلاهما يؤدي مفهوم (البنية) هنا، حيث يتحدد مفهوم العنصر بشبكة العلاقات التركيبية التي تنتظم هذا العنصر مرتبطا بالعناصر الأخرى في الشبكة ذاتها >> [1].

وبعد هذا العرض لمفهوم مصطلح(structure)، ننتقل الآن إلى مقابلات هذا المصطلح على الصعيد العربي لترى كيف نظر وغليسي لهذه الإشكالية،وماهي المقابلات العربية التي فابلت هذا المصطلح على مستوى الحد والمفهوم؟.

- مصطلح البنية: (structure) [2]

الترجمـــة	**المترجم ومرجع الترجمة**
تركيب – بنية	محمد علي الخولي معجم علم اللغة النظري، معجم مصطلحات علم اللغة الحديث ص: 87.
هيكل– بنية	عبد السلام المسدي، الأسلوبية و الأسلوب، ص: 204...
البناء – التركيب	محمد عنابي، معجم المصطلحات الأدبية الحديثة، ص: 104.
الهيكل	حسين الواد، البنية القصيصة في رسالة الغفران، ص: 87.
بنيان	جوزيف ميشال شريم، دليل الدراسات الأسلوبية،ص: 161.
تركيب – نظم – بناء	مبارك مبارك، معجم المصطلحات الألسنية، ص:272.

الجدول: (03)

من خلال هذا الجدول الذي يبين لنا البدائل الاصطلاحية العربية للمصطلح الغربي (structure) نستنتج أن المصطلح المركزي قد ترادفت أمامه العديد من الترجمات وهي (البنية، التركيب، البنيان، النظم، الهيكل...).

[1] – ينظر: المرجع السابق، ص: 122.

[2] – ينظر المرجع نفسه،ص: 122 –123 .

ويرى الناقد وغليسي ونحن معه في هذا الرأي بأن مصطلح البنية قد كان أكثر شيوعا في الاستعمال، كما يضيف أيضا أن هناك إشكالية أخرى في استعمال هذه البدائل ومثال ذلك حين يستعمل ويترجم ناقدا ما مصطلح (structuralisme)و(contraction) وينقل الأولى إلى **البنية** والثاني إلى **البناء** لكنه في حالة صياغة مصطلح هذا الاتجاه structuralisme ينقله إلى **الهيكلية** نسبة إلى هيكل، فنرى أن هذه الترجمة لا تتناسب مع ترجمة اسم هذا الاتجاه، فهي لا تراعي الدلالة اللغوية لهذا الجذر وإنما تحيد بها إلى معنى آخر فلو أنه ترجمها إلى البنيوية لكان أنسب [1] وبالإضافة إلى ذلك نرى الناقد وغليسي في هذا الصدد قد عالج مصطلح البنية ثم انتقل إلى مصطلح structuralisme لكننا نحن في هذه الدراسة سندمج هذين المصطلحين حتى لا يكثر التكرار لأن ما سيقال عن البدائل الاصطلاحية لمصطلح (structure) سيقال أيضاً عن مصطلح (structuralisme) بكون أن هذا الأخير قد اشتُق من المصطلح الأول، ولكن الشيء الملفت للانتباه هو أن الإشكالية التعددية التي وقعت على عاتق مصطلحstructuralisme،كانت بأضعاف مضاعفة بالنسبة إلى تلقي مصطلح (structure) وهذا طبيعي لأن هذا المصطلح (structuralisme) قد حمل عنوان لاتجاه نقدي قائم بذاته في حين يمثل مصطلح (structure) جزءاً منه.

ومن خلال قراءتنا لمدونة هذا الناقد وجدناه يؤصّل لهذا المصطلح (structure) في الاستعمال العربي، في حين قد نفى غيره من الباحثين ورود هذه اللفظة في تراثنا العربي وحتى وإن وجدت فإنها توجد بهيئات اصطلاحية أخرى لا تحمل دلالة المصطلح الغربي (structure) << وقد تصوره اللغويون العرب على أنه الهيكل الثابت للشيء فتحدث النحاة عن البناء مقابل الإعراب، كما تصوره على أنه التركيب والصياغة ومن هنا جاءت تسميتهم (للمبني) للمعلوم أو(المبني) للمجهول >>[2].

[1] – ينظر: المرجع السابق، ص: 123.

[2] – صلاح فضل، النظرية البنائية في النقد الأدبي، دار الشروق، القاهرة، ط1، 1998، ص: 120.

وأمام هذا النفي لورود مصطلح بنية في تراثنا العربي يؤكد لنا الناقد وغليسي بورودها فيه، مشيراً بأنه قد سبقه إلى ذلك الدكتور أحمد مطلوب في تحديد مفهوم (البنية) في معجمه " مصطلحات النقد العربي القديم " حين قال: وبنية الكلام: صياغته وصيغ ألفاظه رصف عباراته، وإلى ذلك ذهب قدامة، فقال: ((بنية الشعر إنما هو التشجيع والتقفية،فكلما كان الشعر أكثر اشتمالا عليه كان أدخل له في باب الشعر وأخرج له عن مذهب النثر)). وقال: ((فبنية هذا الشعر على أن ألفاظه مع قصرها قد أشير بها إلى معان طوال ...[1] وقد أضاف الناقد وغليسي أيضا بأن " إدريس الناقوري " قد أشار إلى مفهوماً آخر للبنية لدى " قدامة بن جعفر " وكذلك ثعلب وابن طباطبا" وابن قتيبة " [2].

أما إذا عدنا إلى عرض إشكالية التعددية لمصطلح (structuralisme) نرى أن الناقد وغليسي يعرض لنا مجموعة من المقابلات العربية له والموضحة في الجدول الآتي [3]

مصطلح : structuralisme[4]

الترجمة العربي	المترجم ومرجع الترجمة
البِنيوية (بكسر الباء غالبا	هي أكثر الترجمات تواترا وأشيعها استعمالاً، ومن الصعب إحصاء أماكن وذكرالنقاد واللغويين الذين تبنّوها نذكر منهم: عبد الكريم حسن،عبد الله الغذامي جابر عصفور،مرتاض سابقا.
البُنيوية (بضَمّ الباء)	– محمد التونجي، المعجم المفصل في الأدب ج1 ص: 195
البناوية	– الراجي التهامي الهاشمي, معجم الدلائلية، ط2 ص: 247.
البنيانية	– أقدم مستعمليها ريمون طحّان في كتابه الألسنية العربية، ص: 12.وكذلك ميشال زكرياء الألسنية ص: 291...

1 – أحمد مطلوب، معجم مصطلحات النقد العربي القديم، ص:130.

2 – ينظر: يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص: 126.

3 – المرجع نفسه، ص: 127– 126.

4 –ينظر :المرجع نفسه ،ص:128–129.

البنائية	– استخدمها صلاح فضل، نظرية البنائية في النقد الأدبي، ص: 13.
البنيوانية	– علي زيعور، مذاهب علم النفس، ص: 169.
المذهب البيني	– جميل صليبا في معجمه الفلسفي، ص: 128.
البِنَويـــة	– عبد الرحمان حاج صالح، في مجلة مدخل إلى علم اللسان الحديث (02) مجلة اللسانيات، الجزائر مج1، ع2،1971، ص: 38-37. المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات، ص: 130. -ورابح بحوش، في البنية اللغوية لبردة البوصيري، ص: 152.كذلك عبد الملك مرتاض، في كتابه تحليل الخطاب السردي، ص: 8،9،1 كما يشيع أيضاً في الكتابات التونسية، مثل توفيق بكار.
الهيكليـــــة	حسين الواد في البنية القصصية في رسالة الغفران، ص: 15. – عبد السلام المسدي والذي يراوح بينها وبين البنيوية في كتابه: الأسلوبية و الأسلوب، ص: 204.
الهيكلانيـــــــــة	– حسين الواد في مناهج الدراسات الأدبية، ص: 45-32
المنهج الهيكلاني	-حسين الواد في مناهج الدراسات الأدبية، ص: 61.
الستوركتورالية	– قد استعمل هذه الصيغة المعربة الثقيلة عبد العزيز بن عبد الله في هذا التركيب structuralisme أي التركيبة، مج اللسان العربي، ع 23، 1984، ص: 165.
التركيبيـــة	– وقد استعملت وحدها حينا ومترادفة مع أحد الاستعمالات السابقة حينا آخر، كل من وجدي وهبة ومعجم مصطلحات الأدب، ص: 540. ومحمد علي الخولي، معجم علم اللغة النظري، ص: 270.
المنهج الشكلي	– أوردة تمام حسان في سياق وأوردة محمد رشاد الحمزاوي، المصطلحات اللغوية الحديثة، ص: 265.

الجدول:(04)

من خلال هذا الجدول الذي يحمل لنا البدائل الاصطلاحية التي قابلت هذا المصطلح الأجنبي،نستنتج أن الناقد وغليسي قد وظّف آلية الإحصاء ليظهر لنا حجم الإشكالية التي . اعترضت المصطلح الغربي structuralisme في هجرته إلى الوطن العربي،فنرى أن الناقد قد سال وجال بين الكتب النقدية والمعاجم والقواميس اللسانية بمختلف أقاليمها العربية (مشرقا ومغربا) لينقل لنا أكبرعدد منا لمقابلات العربية لهذا المصطلح الأجنبي،فوجد أن عددها يتجاوز الأربعة عشر مصطلحا مقابلاً لمصطلح أجنبي واحد، وهي كالآتي:(البِنيوي،البُنيوية، البنيانية، البنائي، الستوركتورالية الوظيفية المنهج الشكلي) << وإذا أضفنا إلى هذا الكم استعمالات أخرى مشتقة من هذه الأصول الأربعة عشر سنجد ما يلي:(المذهب البنيوي، المنهج البنيوي، النظرية البنيوية، المذهب التركيبي، المنهج الهيكلاني). رأينا أن العدد قد قارب العشرين مصطلحاً (19 ترجمة بالتحديد) >> [1].

- أسبابا التعددية المصطلحية لمصطلحStructuralisme

يرى الناقد وغليسي بأن وراء التعددية المصطلحية عامة ومصطلح البنية خاصة أسباباً قد أدت إليها وهي كالآتي:

- ا

لتلقي الفردي أو الذاتي للمصطلح الغربي، دون مراعاة الجهود الفردية لبعضها البعض مما يؤدي إلى التشتت وعدم الانسجام في تلقي المصطلح.

- ا

لنزعة الإقليمية لتلقي المصطلح الغربي والتعصب للأنا الفردي أو القبلية اللغوية فالتونسي يتعصب للهيكلية والمصري يتعصب للبنائية، واللبناني يتعصب للبنائية والجزائري للبنوية.

[1] - المرجع السابق، ص: 130.

ا –

لنزعة الذاتية للنقاد العرب وعدم الاستقرار على مصطلح واحد فالناقد العربي قبل أن يحلم بالتنسيق الاصطلاحي مع زملائه فهو بحاجة إلى أن يَحْسم مسألة التنسيق مع ذاته وفي هذا المجال ينقل لنا الناقد مثا ل على ذلك، وهو الناقد عبد الملك مرتاض المعروف بالتجول والتغيير وعدم الاستقرار حتى على مستوى المناهج النقدية، وهنا يستحضره الناقد وغليسي لعدم استقراره لمصطلح واحد، فقد تبنى البنيوية أولاً ثم عدل عنها إلى البِنوية وذلك حرص منه على نقاوة اللغة العربية وعدم إصابتها باللحن، وبالإضافة إلى مرتاض أيضاً الناقد صلاح فضل [1]

– معايير الرفض والقبول للمقابلات العربية لمصطلح (Structuralisme):

– معايير الرفـــــض:

إن رفض الناقد وغليسي لبعض المقابلات العربية لمصطلح Structuralisme ردّها إلى اعتبارات ثلاث منها الابتعاد عن المعنى القريب لدلالة المصطلح أو عدم ملائمة المصطلح للمفهوم الدلالي لمصطلحStructuralisme أو لغرابة هذه الاصطلاحات.

إن الناقد وغليسي قد رفض بعض المصطلحات لهذا الاعتبار لأنه رآها لا تحقق معايير الصياغة الاصطلاحية وبالضبط المعيار المعجمي ومن أمثلة ذلك: مصطلح (المنهج الشكلي) والذي تبناه تمام حسان في سياق مخصوص والتي يراها وغليسي بأنها توحي بوصف المنهج وليست ترجمه له كما أن عبارة (المنهج الشكلي) يبدو أنها أقرب إلى مفهوم مصطلح Morphologie منه إلى Structuralisme [2].

[1] – المرجع السابق، ص: 131.

[2] – المرجع نفسه، ص: 131.

كما نضيف نحن بأن عبارة المنهج الشكلي تمثل أساس من أسس البنيوية ولا نستطيع أن نساوي بينها وبين البنيوية الشكلانية، فالبنيوية كمدرسة أو كمنهج هي أعم من الشكلانية، وما يقال أيضا عن مصطلح المنهج الشكلي يقال أيضا عن مصطلح الوظيفية هذه الأخيرة التي تمثل ترجمة لاسم مدرسة لسانية تبنّها اللساني " أندري ما رتينيه " المتفرعة عن تأملات حلقة براغ ومفهومها للوظيفة اللغوية، فوغليسي يرى هذا المصطلح – الوظيفية– هو ترجمة لاسم مدرسة لغوية تسمى fonctionnalisme [1].

أما على اعتبار الاشتغال الدلالي فيرى وغليسي بأن مصطلح **التركيبية** والذي استعمله " مجدي وهبة " وأحمد الخولي" وبسام بركة " هو أدنى إلى مفاهيم التركيب المختلفة syntaxe، syntagme منها إلى البنيوية كما أن مصطلح (التركيب) هو أحق بالمصطلح الفرنسي (santaxe) فلا يصح أيضا أن نترجم مصطلح (structure) بمصطلح (التركيب).

أما للمقابل العربي (**ستروكتورالية**) والتي استعملها عبد العزيز بن عبد الله والذي اتخذ من آلية التعريب كآلية لنقل هذا المصطلح فالناقد يرى أنه لا حاجة لنا بالتعريب في هذا المجال، كما أن إقحام آلية التعريب في هذا الموضع الاصطلاحي أدى إلى ثقل في نطق هذا المصطلح، كما أن الناقد عبد العزيز بن عبد الله لم يكتف بتعريب هذا المصطلح بل أضاف مصطلح آخر هو التركيبية [2].

أما مصطلح (**الهيكلية**) و(**الهيكلانية**) و(**المنهج الهيكلاني**) فقد اشتهرت هذه الترجمة لدى النقاد التونسيين، وكما نرى أن هذه المقابلات قد وصلت إلى ثلاث صيغ مقابل مصطلح واحد، كما أننا مع الناقد وغليسي إلى ما ذهب إليه في كون أن هذا المصطلح مشغولا دلاليا في حقل من الحقول المعرفية وهو حقل العلوم الطبيعية وذلك استنادا إلى ما

[1] – المرجع السابق، ص: 131.

[2]– المرجع نفسه، ص:131 .

ذهب إليه في كلامه عن مقابلة مصطلح structuralisme بهيكل- الهيكل-في كل كتابات عبد السلام المسدي وحسين الواد، حين يقر الناقد وغليسي واستنادا إلى الدلالة المعجمية أو اللغوية لدلالة هيكل، حيث تدل في معجم الوسيط على << العظيم أو الطويل أو الضخم أو هي الدعامة التي تركب فيها أجزاء المحرك >>[1]، كما تدل على البناء ... وبيت الأصنام كما في اللسان [2].

وأمام هذا الاشتباه بين مصطلح بنية وهيكل نستدعي استحضار المعنى اللغوي للمادة (بنى) فقد وردت في لسان العرب بالدلالات الآتية << (بنى البناء البناء بنيا وبناء بنى مقصور بنيانا وبنية و بناية)، و(البناء: المبنى والجمع أبنية وأبنيات جمع الجمع) (و البنية والبُنية ما نبنيه وهو البنى والبُنى...) يقال: بِنْية، وهي مثل رِشوة ورشا كأن البنية الهيئة التي بنيَ عليها مثل المشية والركبة والبنيان: الحائط >>[3].

من خلال هذا الكلام نفهم أن هناك فرق بين البناء والبنية فالبنية هي صفة دالة على الهيئة التي ينتظم البناء وفقهما - العناصر/ المواد دخل البناء وتجمع على بِنى و بُنى وبنيات) أما البناء فهو الشيء المبني... (...) فكأنه موصوف ويجمع على أبنية و أبنيات [4] ولكي يبرز وغليسي رفضه لمصطلح (الهيكلانية) كمقابل عربي (structuralisme) نراه قد استحضر مفهوم البنية والبناء، هذا الأخير له معنى قريب في الدلالة اللغوية من مصطلح هيكل، لذلك نسعى لإزالة هذا اللبس حيث ذهب مذهب يمنى العيد في كون << أن الهيكل بالنسبة إلى البينة هو كنسبة الهيكل العظمي إلى جسم الإنسان فهو بالتالي عبارة عن العناصر المكونة لهذه البنية في حدود وظائف هذه العناصر الداخلية، فالكلام عن الهيكل هو كلام عن هذه الوظائف، وفي هذه الحدود دون التطرق إلى الدلالات والمعاني أو القيمة

[1] - شوقي ضيف وآخرون، المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، القاهرة، ط4، 2004، مادة (هكل) ص: 520،.

[2] - ابن منظور، لسان العرب، ج6، ص: 344 (هكل).

[3] - المرجع نفسه، ج1، ص:258 (بنى).

[4] - ينظر: يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص 124.

التي من المفترض أن تحملها هذه البنية أو التي توحي بها، التي تولدها مقاربة لا تقف عند حدود النظرة الهيكلية للبنية مثل الناظر فقط هي هيكل البنية هو كمثل المهندس الميكانيكي الناظر إليه السيارة دون أن يكون معنيا بمسألة من سيستخدم هذه السيارة وكيف ولأية غاية >>[1].

إذن من خلال استحضار الناقد لإشارة يمنى العيد نفهم أن هناك فرق كبير في الدلالة بين الهيكل والبنية وذلك بأن الهيكل ينصرف إلى الشكل الخارجي، ونستطيع أن نقول أنه قريب من مفهوم البناء أما بالنسبة للبنية فهي تختلف عليه، فليست البنية فقط تمثل الشكل الخارجي وإنما تتعدى إلى ذلك العلاقات الداخلية التي تربط أجزاء هذا البناء.

فمن هذا المنطلق ووفقاً للمعيار المعجمي والدلالي يرفض الناقد وغليسي مصطلح الهيكلية والهيكلانية وما تابعها كمقابل عربي للمصطلح الأجنبي (structuralisme) لاشتغاله دلاليا من ناحية، حيث أنه مقابل لمصطلح (armature) المستعمل في حقول معرفية مختلفة (الهيكل العظمي) armature osseuse وبابتعاد دلالته اللغوية عن مصطلح (structuralisme) من ناحية ثانية [2] .

- مـــــبررات القبـــــول:

أما إذا انتقلنا إلى الحديث عن المصطلح التعبيري السائد كمقابل للمصطلح الأجنبي (structuralisme) نجد مصطلحا (البِنيوية والبنوية) والذي يعتبر الناقد عبد الملك مرتاض من أهم النقاد الذين تراوحت كتاباتهم بهذه الثنائية وقد فسر الناقد وغليسي في مقام سابق[3] ما يخص المصطلح من إشكاليات (النسبة) والمصدر الصناعي.

---

[1] – ينظر: يمنى العيد، تقنيات السرد الروائي في ضوء المنهج البنيوي، دار الفارابي، بيروت، ط 1، 1990، ص: 193-194.

[2]– ينظر: يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص: 124.

[3] – ينظر: يوسف وغليسي، إشكالية المنهج والمصطلح في تجربة عبد الملك مرتاض، ص: 302 – 304- 305.

ومن المعلوم أن " البنيوية " هي المصطلح الشائع للمقابل الأجنبي (structuralisme) الذي يدل على المنهج المعروف في تاريخ النقد الأدبي، وهي نسبة غير قياسية إلى كلمة بنية لأن النسبة القياسية إلى بنية هي (بِنيّي) ويستعمل كثير من المحدثين في الميادين العلمية كلمة (بنيوي)، وترى اللجنة جواز قبولها على أساس أنها منسوبة إلى بنيات جمعا. حيث صوّت المجمع على ذلك بالأكثرية [1].

أما الدكتور "صلاح فضل" صاحب كتاب (البنائية)، فقد رأى بأن مصطلح (البنيوية) << اشتقاق صائب لولا أنه يجرح النسيج الصوتي للكلمة بوقوع الواو بين ضرتيها، بما يترتب على ذلك تشدق حنكي عند النطق، وهذا ما جعلنا نعدل عن هذه التسمية ونفضل عليها (البنائية) لسلاستها وقرب مأخذها ... >> [2] ولكن الناقد وغليسي يرد على صلاح فضل ولا يوافقه الرأي، لأنه يرى بأن البنائية مشتقة من (البناء) الذي يقابله المصطلح الأجنبي (construction) لا من البنية التي هي مقابل صائب لكلمة (structure) والتي ينحدر منها (structuralisme) وعليه فإن المصطلح الذي يقترحه صلاح فضل (البنائية) لا يستجيب لدلالة المصطلح الأجنبي، وإنما هو مقابل لمصطلح آخر هو (constructivisme) وذلك وفقا للمعيار المورفولوجي[3].

وبخصوص مصطلح بنيوية نجد أول من استعمله "عبد الرحمان الحاج صالح" بوعي لغوي كبير حيث كتب سنة 1971 في مجلته الرائدة "اللسانيات"مناهج بنيوية، مشيراً في الهامش بأنه اتبع رأي يونس بن حبيب في النسبة إلى (بنية) قياساً إلى (ظبية)، قد اتبعه في ذلك الأستاذ "رابح بحوش" والأستاذ عبد الملك مرتاض الذي عرف بإصراره على توظيف هذا المصطلح كمقابل للمصطلح الأجنبي (structuralisme)، وعدوله عن المقابل بنيوية بعد

[1] – ينظر :مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق،المجلد،52الجزء الثاني،أفريل1977،ص:495.نقلا عن:المرجع السابق:333.

[2] – صلاح فضل، النظرية البنائية،دار الشروق،القاهرة،ط1، 1998، ص: 17.

[3] – ينظر: يوسف وغليسي،إشكالية المنهج والمصطلح في تجربة عبد الملك مرتاض النقدية، ص: 304– 303.

أن تبناها في العديد من كتبه، ومنذ سنة 1995 في كتابه (تحليل الخطاب السردي)، أبى هذا الناقد إلاّ أن يرسى على هذا المقابل – بنيوية – وذلك حين رأى (بأن البنيوية) لحن لغوي، و(البنائية) تحريف معرفي [1]، وكما يقول في موضع آخر من كتبه لقد شاع في الاصطلاح النقدي المعاصر استعمال (بنيوي)، وهو مرفوض نحويا كما نصّ ذلك سيبويه في باب الإضافة ومن أجل ذلك اقترحنا (البنوية) حتى لا نلحن ومن أراد أن يكسر العربية فشأنه ما أراد، لكن لا يحق له أن يفرض علينا الخطأ [2].

من خلال ما تقدم من حديث عن المصطلح الأجنبي (structure) و(structuralisme) وما يقابلهما عربيا بمصطلحات عديدة، نرى أن الناقد وغليسي بالرغم من أنه يقر بأن النسبة (البنيية) هي النسبة الأصح من حيث القياس اللغوي، وأن (البنوية) أيضا نسبة سماعية صحيحة وخفيفة، لكن نراه يُرجح كفة المعيار التداولي أو الشيوع في اختيار المقابل العربي البنيوية كمصطلح شائع وموافق للمصطلح الأجنبي (structuralisme)، فنراه في هذا المقام قد خالف أستاذه مرتاض الذي يرجح المعيار اللغوي الصرفي أو المر فولوجي، نفهم من هنا أن المصطلح الأقوى في هذه المقابلات هو المصطلح الأكثر شيوعا، وهذا يتوافق مع ما ذهب إليه الناقد عبد السلام المسدي حين رأى من أنه << قد يدلى بمصطلحين أو أكثر لمتصور واحد، فتتسابق المصطلحات الموضوعة وتتنافس في سوق الرواج، ثم يحكم التداول للأقوى فيسبقه ويتوارى الأضعف >>[3]. وعليه فإن مصطلح البنوية أو غيرها من المقابلات الأخرى كالهيكلية فقد توارت وقد برز أو أضحى مصطلح البنيوية هو المصطلح السائد في الاستعمال وذلك تطبيقا لقاعدة ربّ خطأ مشهور خير من صحيح مهجور.

[1] – ينظر:المرجع السابق، ص : 304.

[2] – ينظر: المرجع نفسه ، ص :305 .

[3] – عبد السلام المسدي، المصطلح النقدي، ص: 15.

3- مصطلح البنيوية التكوينية:

كنا قد أشرنا في النقطة الماضية إلى مفهوم الاتجاه البنيوي بصفة عامة، ثم درسنا إشكالية التعددية المصطلحية لمصطلح (structuralisme) التي تتميز به البنيوية الشكلانية لنواصل الآن مع إحدى زوايا المثلث الدلالي وهي (البنيوية التكوينية): والتي اخترناها كنموذج لنسلط الضوء من خلالها عن إشكالية التعددية المصطلحية، وقبل أن نعرج على دراسة هذه الإشكالية، لا بأس أن نقف قليلا عن مفهوم هذا الاتجاه.

من المعلوم أن البنيوية اللسانية أو الشكلية قد ألقت نقدا اتجاهَ إفراطها على غلق النص على محيطه الخارجي، حيث انجرت وراء الدوال وبناها الشبكية وقصّرت في حق المدلولات الخارجية، وقد رأى بعض النقاد والمفكرين في هذا الاتجاه، بأنه اتجاها عقيما أوقف البنيوية على مشارف الإفلاس المنهجي, << ولعل من أبرز من نقد البنيوية وتناقضاتها الفيلسوفان الفرنسيان "جان بياجيه" و"روجيه غارودي" >> [1] هذا الأخير الذي يرى بأنه لا يمكن لهذا الاتجاه أن يعطي ثماره إلاّ من خلال تكامله مع المنهج التكويني، [2] ومن هنا جاءت البنيويةِ التكوينية أو التوليدية على يد "لوسيان غولدمان" (Lucien Goldman) (1913-1970) لتنفتح الروح في مختلف البنيات النصية التي أقبرتها البنيوية تحت سلطة العقلانية وذلك من خلال اتكاءها على رواسب المادية الجدلية في طيفها الفلسفي... فقد حاول غولدمان من خلال المزاوجة بين النزعتين البنيوية والاجتماعية وبتحويلهما إلى تركيبة منهجية بل معرفية أيضا جديدة هي البنيوية التكوينية [3]، هذه النظرية التي تقف على

---

[1] - بسام قطوس، دليل النظرية الأدبية النقدية المعاصرة، ص: 134.

[2] - ينظر: روجيه غارودي، البنيوية، ص: 13.

[3] - ينظر: بشير تاوريريت، محاضرات في مناهج النقد الأدبي المعاصر، ص: 41 - 42 .

مفهومين متكاملين لا غنى لإحداهما عن الآخر،هما :الفهم (compréhension)، والشرح (Explication)، حيث يتناول الفهم بنية النص في ذاته أي البنية الصغرى أو البنية النصية، بينما يقوم الشرح بوضع هذه البنية ضمن بنية أكبر هي البنية الاجتماعية المحيطة بالنص [1]. ومن هذا التصور المنهجي الجديد يصير النص تعبيراً عن رؤية العالم (visiondumonde)و التي هي ليست وقائع فردية إنما هي أحداث اجتماعية ترفد رؤى الفئة الاجتماعية التي تنتمي إلى صاحب النص[2].

أما إذا انتقلنا إلى الحديث عن رواج البنيوية التكوينية في خطابنا النقدي العربي، فسنجد طائفة من النقاد العرب قد هولوا العالم بالبنيوية التكوينية تنظيرا وممارسة، ويأتي في مقدمة أولئك النقاد، الناقد المغربي، محمد بنيس في كتابه "ظاهرة الشعر المعاصر بالمغرب مقاربة بنيوية تكوينية (1979)، ويمنى العيد "معرفة النص" دراسات في النقد الأدبي الصادر عام 1983، وفي مقابل ذلك حميد لحميداني "الرواية المغربية ورؤية الواقع الاجتماعي دارسة بنيوية تكوينية"، الصادر عام 1984، وبالإضافة إلى ذلك توجد أسماء أخرى من طراز: جمال شحيد، سعيد علوش...الخ[3]

هذا كل ما يخص مفهوم هذا الاتجاه، لتسير بنا سفينة البحث إلى موطن آخر من مواطن هذا الاتجاه البنيوي لنسلط الضوء عن مبتغانا من هذه الدراسة، وهو إشكالية تلقي مصطلح البنيوية التكونية (structuralisme génétique).

[1] – ينظر: يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص: 146.

[2] – المرجع نفسه، ص: 147– 146.

[3] – ينظر: بشير تاوريريت، محاضرات في مناهج النقد الأدبي المعاصر، ص: 64.

والناقد وغليسي في هذا الشأن قد تتبع هذه الإشكالية على مستوى خطابنا العربي، فمن خلال إطلاعنا على مدونته النقدية، وجدنا هذا الكم الهائل من هذه المقابلات العربية الموضحة في هذا الجدول الآتي[1]:

1- مصطلح (structuralisme génétique) :

المقابل العربي	المترجم ومرجع الترجمة
البنيوية التوليدية	صلاح فضل، مناهج النقد المعاصر، ص:51. جابر عصفور، عصر البنيوية، ص: 273. سعيد علوش، معجم المصطلحات الأدبية المعاصرة ص: 134.
البنيوية التو الدية	نهاد التكرلي، اتجاهات النقد الفرنسي المعاصر، ص:64
البنيوية الدينامية	استعملها سمير حجازي كما استعمل إلى جانبها البنيوية التولي دية، اتجاهات النقد الأدبي المعاصر، ص: 140.
المنهج الهيكلاني التوليدي	والذي اصطنعه حسين الواد، في مناهج الدراسات الأدبية، ص: 61.
الهيكلية الحركية	يصطنعها رشيد ثابت (البنية القصيصة ومدلولها الاجتماعي، ص: 5.
البنيوية التركيبية	وردت كعنوان لكتب جمال شحيد البنيوية التركيبية
البنيوية الجدلية	جورج طرابيشي، في ترجمة كتاب روجيه غارودي (البنيوية، فلسفة موت المؤلف) ص: 113.
النقد الجدلي الجديد	حميد لحميداني، الرواية المغربية ورؤية الواقع الاجتماعي، ص: 11.
البنيوية الماركسية	عبد العزيز حمودة، المرايا المحدبة، ص: 178.
الواقعية البنيوية	يمنى العيد، في معرفة النص، ص: 71.

[1]- ينظر: يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص: 147 -148-149.

البنيوية التكونية	وقد كانت أكثر شهرة وذياعا في الاستعمال ولا يحتاج إلى حصر مستعمليها من أمثلة محمد بنيس...

الجدول:(05)

من خلال هذا الجدول الذي أورده الناقد وغليسي في مدونته والذي حمل لنا مجموعة من المقابلات العربية للمصطلح الأجنبي structuralisme génétique، نستنتج أن الناقد قد اتبع آلية الإحصاء، التي تساعده على جمع أكبر عدد ممكن من هذه المصطلحات العربية المترجمة والتي يراها قد قاربت الخمسة عشر مصطلحا وهي (البنيوية التوليدية البنيوية التوالدية، البنيوية الحركية، البنيوية الجدلية، البنيوية الواقعية البنيوية الماركسية البنيوية التكونية، البنيوية الدينامية، الهيكلية الحركية والمنهج الهيكلاني التوليدي...)[1].

كما نستنتج أيضا وأمام هذا العدد الكبير من المقابلات العربية للمصطلح الأجنبي أن هذا التلقي تعوزه روح التنسيق والتوحيد، حيث إننا نرى حقا أن المصطلح أي البنيوية التكوينية قد كان ذو حد واحد لمفهوم علمي واحد لدى الغرب في حين تقابله المعادلة العربية بـ 1=14 !! وهذا راجع طبعاً إلى التعصب الذاتي والإقليمي في صك المصطلحات الوافدة.

نرى الناقد وغليسي في هذا المقام، وسعيا منه إلى دراسة هذه الإشكالية والتخفيف من عبئها على كاهل الخطاب النقدي العربي، نراه دائما كعادته يعود إلى المعنى التأثيلي أو الاشتقاقي للمصطلح وبالضبط مصطلح (génétique) في حين أن البنيوية قد تطرقنا لها سابقا، فيقول الناقد: وبالنظر إلى حفريات الكلمة الدالة على المصطلح الأجنبي (génétique) نجدها تمتد إلى العائلة الهندوأروبية (gens) التي تدل على فعل الميلاد والنشأة (nature) أو فعل التوليد أو التناسل (engendre) مثلما يدل امتدادها الإغريقي

[1] – المرجع السابق، ص: 147.

(genos) على: الميلاد (naissance) أو النسب العائلي (famille) السلالة (race)، على نحو ما يظهره القاموس التأثيلي[1].

ومن هذا المنطلق التأثيلي،يرفض الناقد وغليسي جميع المقابلات العربية الواردة في الجدول الفارط ماعدا ثلاث مصطلحات وهي (البنيوية التكوينية والبنيوية التوليدية والبنيوية التوالدية)، لكنه بعد هذا الاختيار أوالتفضيل نرى الناقد وحرصا منه على توحيد المصطلح وتفضيل المصطلح الأنسب للتعبير عن المفهوم الأجنبي لمصطلح **structuralisme génétique** يستبعد مصطلحا (التوليدية والتوالدية) وهذا دائما مراعاة منه إلى إحدى المبررات وهو الاشتغال الدلالي والمجالي، وهو أن مصطلحا التوليدية والتوليد قد كانا مشتغلين في الحقل اللساني لإحدى المدارس اللسانية الكبرى وهي مدرسة النحو التقليدي (Grammairegénérative) للساني الكبير " نعوم تشو مسكي"، ويرى وغليسي بأن أفضل مصطلح مناسب نستطيع أن نقابل به المصطلح الأجنبي (structuralisme génétique) هو مصطلح (البنيوية التكوينية)، وذلك وفقا لاعتبارين اثنين هما:

– **حسب معيار التداول أو الشيوع** : ويتمثل في مدى تحقيق ورواج هذا المصطلح عبر الممارسات النقدية العربية، حيث حقق شيوعا ورواجا كبيرا عن غيره من المصطلحات العربية الأخرى، فنرى أن الناقد كعادته يعطي الأولوية لهذا المعيار في المفاضلة بين المصطلحات.

–**أما الاعتبار الثاني** فيربطه الناقد بمقابل آخر وهو: **الدينامية** التي فضّل سمير حجازي مقابلتها بـ مصطلح (génétique) حيث فضّلها عن (التوليدية) ونقد من خلالها "جابر عصفور" بدعوة أن ترجمتهـ ترجمة واقعة فقط عن المعنى القاموسي وليس المعنى الباطني المستوحى من عمق النظرية، لأن في مفهوم غولدمان للأثر الأدبي الهامة تعدّ تعبيراً عن

[1] – المرجع نفسه، ص: 149.

رؤية معينة للعالم تظهر في عصر معين تعبر عن موقف معين لبعض الجماعات البشرية، إن لحركة التاريخ وهذا يعني أنه لا يعتبر بنيات الأثر حقيقة جامحة بل تبدوا كقوة دينامية مضمرة في داخل الجماعات البشرية، ولهذا ترى أن المعنى الدال لمصطلح (structuralisme génétique) هو البنيوية الدينامية عوضا عن البنيوية التوليدية التي شاعت في بحوث النقاد والدارسين [1]

أما وغليسي يرُد عن هذه الترجمة ويحل محلها (التكوينية) مقابل (génétique) في كون هذه الأخيرة (التكوينية) بوسعها أن تقوم بكل تلك الوظائف دفعة واحدة، من خلال محافظتها على تداولية المصطلح من جهة وتنوب عن مصطلحات أخرى، تقف إلى جانبه على محور استبدالي واحد (كالدينامية و الحركية) وذلك لاحتوائها على عنصر الحركة [2].

وما يؤكد ترجيح الناقد لهذا المصطلح (التكوينية) هو نبشه عن حفرياته في المعاجم العربية، أو ما يدعى بـ "ذاكرة المصطلح" لدى الغذامي [3] ليجد في لسان العرب ما يدلّ على ذلك بـ << أن التكون: التحرك، يقول العرب لمن تشنوه: لا كان ولا تكون، لا كان: لا خُلِقَ، ولا تكون: أي مات...>>[4].

إذن نفهم من خلال هذين الاعتبارين أن الناقد يفضّل مصطلح البنيوية التكوينية وفقاً لمعيارين معاير الشيوع أو التداول والمعيار التأثيلي أو المعجمي ولو أننا وضعنا هذا المصطلح على سلم التجريد الاصطلاحي، الذي صممه عبد السلام المسدي وأعاد النظر فيه وغليسي كما أشرنا سابقاً فستكون هجرة هذا المصطلح كما يلي:

---

[1]- ينظر: المرجع السابق، ص: 150.

2 – ينظر: يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص: 150.

3 – عبد الغذامي، الخطيئة والتكفير، ص:158

4 – ابن منظور، لسان العرب، مج13،مادة (كون)،ص: 324.

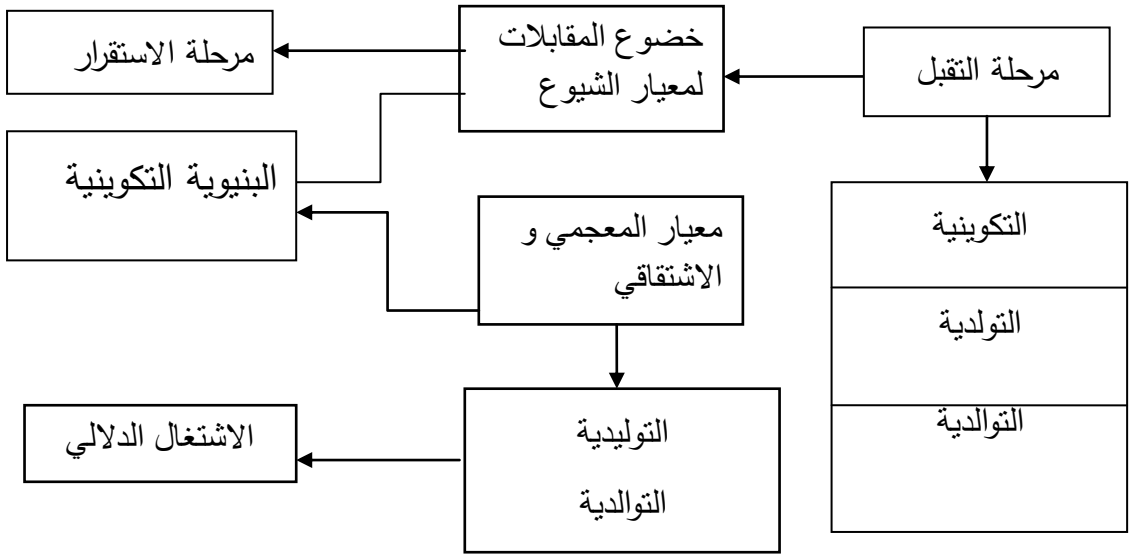

رسم بياني يوضح مراحل هجرة مصطلح البنيوية التكوينية إلى الوطن العربي لدى يوسف وغليسي

الشكل:(08)

نرى من خلال هذا المخطط أن الناقد وغليسي، قد قابل في مرحلة تقبل المصطلح المقابل الأجنبي بأربع مصطلحات (التوالدية، الدينامية، التوليدية ،التكوينية) ثم عند خضوع هذه المصطلحات إلى معايير الصياغة المصطلحية، بالضبط المعيار الدلالي والمعجمي والتداولي، وبخصوص هذه المرحلة ينبغي أن ننبه إلى شيء، بأن وغليسي سابقا، قد نقد عبد السلام المسدي بكون أنه قد غيب ولم يذكر الظروف التي تصاحب المصطلح في مرحلة التفجير، ليخضع هذه المقابلات إلى المعايير المصطلحية، والتي من خلالها يصوغ المصطلح "المفضل" الذي يقابل مرحلة الاستقرار، فنراه من هذا المنطلق قد رفض المقابل العربي (التوالدية – التوليدية) لاشتغالهما دلاليا بالحقل اللساني، ورفض الدينامية وفقا لمعيار الشيوع الذي فرض مصطلح التكوينية كمقابل للمصطلح الأجنبي (structuralisme génétique).

كما ينبغي أن نضيف بأن الناقد لم يبرِّر سبب رفضه للمقابلات الأخرى (البنيوية التركيبية، البنيوية الماركسية، البنيوية الحركية...)لا لشيء، وإنما هي تعتبر مصطلحات

ذاتية بعيدة عن الدلالة الأصلية للمصطلح الأجنبي،وهي ذو نزعة إقليمية (كالمنهج الهيكلاني التوليدي) الذي عرفت به الكتابات التونسية، أو أنها ذات نزعة فلسفية مذهبية أكثر منها لغوية (كالبنيوية الماركسية).

ثـانيًا: إشكالية التعددية في الحقل الأسلوبي

1- لمحة عن الحقل الأسلوبي:

نحن نعلم أن منذ مطلع القرن العشرين بدأت ثورة فكرية في شتى مجالات المعرفة الإنسانية، نشأ عنها اهتمام متزايد بعلم اللغة واللسانيات، وقد كان من نتائج هذا الاهتمام بروز علم جديد يبحث في لغويات النصوص المنطوقة والمكتوبة، عرف هذا العلم "بعلم الأسلوب" أو "الأسلوبية" وعليه فإن الأسلوبية هي وليدة علم اللغة الحديث الذي أسسه "فرديناند دي سوسير" والتي كانت أفكاره بمثابة الأرضية التي انطلق منها تلامذته للوصول إلى ما يسمى بـ" الأسلوبية" وعليه فإننا لا يمكننا إغفال<< أن النشأة الأولى للأسلوبية انطلقت انطلاقة لسانية >>[1].

وكما يجمع الدارسون على << أن الميلاد الحقيقي للأسلوبية يعود إلى بداية القرن العشرين مع تلميذ دي سوسير، شارل بالي charl Bally (1865-1947) الذي أسس هذا العلم في كتابه مبحث في الأسلوبية الفرنسية (traité de stylistique française) سنة 1909>>[2].

وبعد هذا التاريخ خطت الأسلوبية خطوات نوعية بتفاعلها مع مناهج البحث الحديثة العلوم اللسانية وتقاطعها مع حدود علمية أخرى كالبلاغة وفقه اللغة، والنقد الأدبي وعلم العلامات... حيث ظهر بعد بالي طائفة من الأسلوبيين الذين اشتقوا لأنفسهم طرقا متعددة، حيث ظهرت مجموعة من الاتجاهات الأسلوبية تختلف حسب نظرة كل باحث لأقانين

[1] – أحمد يوسف، القراءة النسقية، سلطة البنية ووهم المحايثة، الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان، ط 1، 2007، ص: 377.

[2] – يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص: 175.

العملية الإبداعية ومن هنا تشعبت واختلفت هذه الاتجاهات من باحث إلى آخر [1]. ونذكر من هذه الاتجاهات الأسلوبية ما يلي: [2]

-**الأسلوبية التعبيرية** (أسلوبية اللغة) ورائدها شارل بالي.

-**الأسلوبية الأدبية (أسلوبية الكاتب)** ويمثلها: لويس بيدزر.

-**الأسلوبية البنيوية:** ويمثلها رومان جاكبسون وميشال ريفاتير.

-**الأسلوبية الوظيفية** ورائدها: رومان جاكيسون.

وحتى لا نطيل الحديث في شأن هذا الحقل ننتقل مباشرة إلى إشكالية التعددية المصطلحية لهذا الحقل النقدي والذي اخترنا منه مصطلح (الأسلوب والأسلوبية): (style et stylistique). ومصطلح (الانزياح): (Écarte) لنرى كيف نظر الناقد وغليسي لهذين المصطلحين في هجرتهما إلى الوطن العربي، وما هي معايير التفضيل التي تبناها الناقد وغليسي؟ وما هي آلية الصياغة المصطلحية التي رآها الناقد مناسبة لصياغة هذين المصطلحين.

2- (style et stylistique):

نرى أن هذين المصطلحين المعطوفين على بعضهما البعض قد اتخذ منهما الناقد ثنائية لمعالجتهما وفقا لورودهما وهجرتهما إلى الوطن العربي، ولعل ما لفت انتباه وغليسي لمثل هذا العطف (الأسلوب والأسلوبية) مارده إلى ورودهما عبر ثلاث كتب عربية أو معربة ربما كان أولها كتاب الدكتور « Grahm hough الموسوم بـ (style and stylistics) 1969، الذي نقل إلى العربية عام 1985 ثم الكتاب العربي الرائد (الأسلوب والأسلوبية)

[1]- ينظر: المرجع السابق، ص: 176.

[2]- ينظر: بشير تاوريريت، محاضرات في النقد الأدبي المعاصر، ص: 178 – 179 – 180.

1977 للدكتور عبد السلام المسدي، وكذلك كتاب الأسلوب والأسلوبية لـ "بيار غيرو" والذي ترجُم من طرف منذر عياشي[1].

ونرى الناقد قبل أن يتطرق إلى إشكالية التعددية المصطلحية لهذه الثنائية، نراه ينقل لنا مجموعة من المفاهيم الخاصة بالأسلوب والأسلوبية لدى مجموعة من النقاد الغربيين من أمثال: غريماس الذي يرى بأنه لا يمكن تعريف الأسلوب سيميائيا، فأما الأسلوبية على حد قول الناقد بأنه لا يصفها بالعلمية، وإنما يجعلها تابعة للبلاغة [2]. كذلك ينقل لنا الناقد تعريفات أخرى للنقاد الغرب من أمثال: " جيرارجينجمبر" وجون ديبوا ورولان بارت وجورج مولينيه والتي يراها وغليسي بأنها اشتركت في تعريفها للأسلوب بكونه ميزة فردية يختص بها كل كاتب بعينه، والتي تظهر جلية ومميزة في كتاباته [3].

وما يؤكد كلامه ، ما ورد على لسان جورج موليينه << هي طريقة متميزة وفريدة، خاصة بكاتب معين >>[4].

أما الأسلوبية في التنظيرات الغربية، فهي تمثل ذلك الجسر الذي يربط اللسانيات بالنقد الأدبي، كأنه تعبيد لطريق عتيق شقته البلاغة القديمة حيث إن البلاغة (Rhétorique) عند "غيرو" هي أسلوبية القدامى في حين أن الأسلوبية هي بلاغة حديثة تحت شكلها المزدوج، علم للتعبير ونقد للأساليب الفردية [5].

وعليه نفهم من خلال هذا الكلام أن الأسلوبية هي علم مزدوج يأخذ من الألسنية الدراسة العلمية للغة أوصفة العلم، ويأخذ من النقد الأدبي الصفة المنهجية في كون أن النقد

[1] – ينظر: يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص: 181.

[2] – ينظر: المرجع نفسه، ص: 181.

[3] – ينظر: المرجع نفسه ،ص 182.

[4] – جورج مولينيه، الأسلوبية، تر بسام بركة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط 1، 1999، ص: 66.

[5] – ينظر: يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص: 182.

الأدبي يعتمد على البلاغة في حين جاءت الأسلوبية لتغطي ذلك النقص الذي تركته البلاغة والنقد الأدبي، وذلك بإدخال صفة العلمية انطلاقا من وجهتها الألسنية واعتمادها على اللغة في دراسة الأسلوب من جهة الاهتمام بالجانب الكتابي

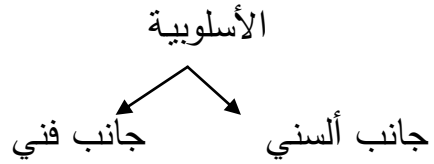

أما إذا انتقلنا إلى الحديث عن هذا المصطلح وهجرته للوطن العربي فينبغي أن نطرح سؤالا كيف هاجر هذا المصطلح حدًا ومفهوما إلى الكتابات العربية؟ ومتى تم ذلك وما هو حجم الإشكالية الناجمة عن تلقي هذا المصطلح في الوطن العربي ؟ كيف نظر الناقد وغليسي لهذه الإشكالية؟

يرى وغليسي بأن هذا المصطلح (stylistique) قد انتقل إلى العربية بتسميات قليلة متقاربة، لا تتجاوز عدد أصابع اليد الواحدة كما رأى بأن هناك مقابل شائع يفوق غيره من المصطلحات الأخرى في الاستعمال والتداول، ولا بأس أن نعرض هذه البدائل الاصطلاحية لمصطلح الأسلوبية، كما رآها الناقد وغليسي، لنرى كيف تم نقل هذا المصطلح بحده ومفهومه، موضحا في الجدول الآتي[1] :

- مصطلح (stylistique)

المقابل العربي	المترجم ومرجع الترجمة
الأسلوبية	- استعملها عبد السلام المسدي في كتابه "الأسلوبية والأسلوب" كما استعملها جل الباحثين فهي لا تحصى ولا تعد مواقع هذا المصطلح في خطابنا النقدي العربي.

[1]- ينظر:المرجع السابق، ص: 182-183.

الأسلوبيات	– سعد مصلوح، الأسلوب دراسة إحصائية لغوية، ص: 156. – رابح بحوش،البنية اللغوية لبردة البوصيري، ص: 7.
علم الأسلوب	– استعملته جل الكاتبات المصرية كذلك معجم مصطلحات علم اللغة الحديث، ص: 88– المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات، ص: 132.
علم الأساليب	استعمل في جل الكتابات اللبنانية. – بسام بركة، معجم اللسانية، ص: 194. – مبارك مبارك، معجم المصطلحات الألسنية، ص: 272.
علم الإنشاء	– عزة آغاملك (الأسلوبية من خلال اللسانية، مج، الفكر العربي المعاصر، ع88، آذار، 1986، ص: 8.

الجدول :(06)

نرى من خلال هذا الجدول، والذي يعكس لنا حجم تلقي مصطلح (stylistique) على مستوى حد هذا المصطلح أوبنيتة لنرى أن هذا المصطلح قد قوبل لدى التلقي العربي بـ ستة حدود أو بنيات، في حين يمثل مصطلح الأسلوبية النسبة الكبيرة أو الشائعة في الاستعمال العربي، وقد ذكرنا سابقا تلك الكتب التي حملت عنوان هذا المقابل.

ولكننا نرى الناقد في هذا المجال لم يذكر مبررات رفض المصطلحات البدائل الأخرى، وإنما اقتصر فقط على الحديث عن مواطن ورودها، ولم يناقش أو يتطرق إلى مبررات رفضه لها، بل اكتفى بالحديث عن المقابل المصطلحي الأكثر شيوعا، ولعل ذلك ما ردّه إلاّ إلى انخفاض حجم هذه المقابلات العربية لمصطلح (stylistique) ورجاحة المعيار الشيوعي أو التداولي واصطفائه لمصطلح الأسلوبية كمقابل مناسب للمصطلح الأجنبي. إلاّ أننا نجده فقط في موضع واحد يقدم لنا نقدا لمحمد عناني في مبالغته في مقابلة المصطلح الأجنبي بـ "علم الأسلوبية"، حين يراه بأنه أطنب في هذه التسمية، حيث أن صيغة المصدر

الصناعي يراها كفيلة لاكتساب مصطلح ما صفة العلمية، فلا داعي إلى إضافة مصطلح علم فهي من باب المبالغة[1].

أما إذا نظرنا إلى المقابلات الأخرى، فنرى الناقد وغليسي قد أعطاها تصنيفا إقليميا حيث نرى أن المقابل العربي **(علم الأسلوب)** قد انتشر في جل الكتابات المصرية، ولعل أهم ممثل لهذه التسمية هو الناقد صلاح فضل، بحيث أن هذه الصيغة قد وردت كعنوان لإحدى كتبه[2].

أما المقابل العربي **(علم الأساليب)** فقد انتشر في جل الكتابات اللبنانية، فقد ورد بصيغة الجمع (الأساليب) خلافا للكتابات المصرية التي اختارت لفظة مفردة مسبقة بلفظة علم ونرى لو أنهم أطلقوا عليها: أسلوبيات لكانت أفضل من هذا الجمع المسبوق بالصادرة "علم".

– أما المقابل العربي **(أسلوبيات)** فقد وردت لدى "رابح بحوش" وسعد مصلوح" الذي يبرز اختياره لهذا المصطلح في كتابه "في البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية أفاق جديدة"<< وأما إيثارنا مصطلح الأسلوبيات اللسانية مقابلا للمصطلح الإنجليزي (Linguistic stylistic)، واستبدالنا إياه بمصطلحين شائعين على اختلاف في الدرجة بينهما، هما (علم الأسلوب، الأسلوبية). أما إيثارنا إياه على الأول فلأنه أخص وأطوع في التصريف وأما وجه إيثاره على الثاني فلأنه جاء على سنة السلف في صك المصطلحات الشبيهة كالرياضيات والطبيعيات، ولأنه يتسق في هذا المبدأ مع مصطلح اللسانيات >>[3]. وكذلك نجد هذا المقابل العربي لدى رابح بحوش اقتداءً بأستاذه عبد الرحمان الحاج صالح

---

[1] – ينظر: المرجع السابق، ص: 183.

2 – صلاح فضل، علم الأسلوب مبادئه و إجراءاته، دار الشروق، القاهرة، ط1، 1998.

3 سعد مصلوح، في البلاغة العربية وعلم الأسلوبيات اللسانية أفاق جديدة, لجنة التأليف والتعريب، جامعة الكويت (دط)، 2003، ص: 21.

وبالمقارنة بين هذا الحد الاصطلاحي (stylistique) أو بالمصطلحات الواردة في الحقول النقدية الأخرى، نرى أن هذا المصطلح، إشكاليته هي إشكالية مفاهيم، أكبر منها مشكلة حدود، لأن ما نلاحظه من خلال هذه المقابلات بأنها قريبة في الصيغة أو البنية وبالإضافة إلى ذلك أن عددها قليل بحيث لا يتجاوز أصابع اليد الواحدة.

أما بالنسبة للمفاهيم فنرى وغليسي قد صاغ لنا مجموعة من التعاريف الخاصة بمصطلح (stylistique) لدى النقاد العرب، لنرى كيف نظر الناقد لهذه التعاريف وهل هي متقاربة أو مختلفة؟ وما مدى موافقتها للمفهوم الأجنبي؟ وسنعرض هذه التعاريف أو المفاهيم كالآتي[1]:

الناقد	مفهوم الأسلوبية مع مرجع ورودها
عبد السلام المسدي	<< هي علم لساني يعنى بدراسة مجال التصرف في حدود القواعد البنيوية لانتظام جهاز اللغة >> أو هي << علم هدفه البحث عن الأسس الموضوعية لإرساء علم الأسلوب >> علاقة الأسلوبية بالبلاغة هي امتداد للبلاغة ونفي لها في نفس الوقت . ينظر: الأسلوبية والأسلوب ص: 56- 36- 52.
صلاح فضل	علم الأسلوب هو وريث شرعي للبلاغة العجوز التي أدركها سن اليأس وحكم عليها تطور الفنون والآداب الحديثة بالعقم، ينحدر من أصلاب مختلفة يرجع إلى أبوين فتيين هما:علم اللغة الحديث ،والألسنية،إن شئنا
	أن نطلق عليها تسمية أشد توافقا مع دورها في أمومة علم الأسلوب، من جانب وعلم الجمال الذي أدى مهمة الأبوة الأولى من جانب آخر. - ينظر: علم الأسلوب مبادئه وإجراءاته، ص: 3.
عدنان بن ذريل	هي علم لغوي حديث يبحث في الوسائل اللغوية التي تكسب الخطاب العادي أو الأدبي خصائصه التعبيرية أو الشعرية فتميزه عن غيره ...إنها تتقرى الظاهرة الأسلوبية المنهجية العلمية اللغوية، ويعتبر (الأسلوب) ظاهرة في الأساس لغوية

1- ينظر: يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص: 148.

	ندرسها في خصوصها وسياقاتها. ينظر: عدنان بن ذريل، اللغة الأسلوب، منشورات اتحاد كتاب العرب ص: 140
نور الدين السد	بينما يرى نور الدين السد: << أن الأسلوبية هي الوجه الجمالي للألسنية: إنها تبحث في الخصائص التعبيرية والشعرية التي يتوسلها الخطاب الأدبي، ترتدي طابعا علميا تقريريا وصفيا للوقائع وتصنيفها بشكل موضوعي ومنهجي >> كما عقد أيضا جزءًا من كتابه في التمييز الدقيق بين البلاغة والأسلوبية. ينظر: الأسلوبية وتحليل الخطاب، ج1، ص: 16.

إذن نرى من خلال هذا الجدول أن الناقد وغليسي قد اختار لنا في هذا المقام عينات لهذه التعاريف العربية المشهورة، في تجسيدها لمفهوم الأسلوبية، حيث نرى من خلال هذه التعاريف أن وجهة نظر هؤلاء النقاد العرب للأسلوبية قد اختلف ت، فهناك من نظر لها من الناحية المنهجية وهناك من نظر لها من الناحية الوظيفية، وهناك من نظر لها أيضًا من الناحية العلمية، إلا أن الملاحظ عن هذه التعاريف أن تشترك في كون الأسلوبية هي (علم لساني) + (الجانب الفني) أما بالنسبة لتقسيمات أو أنواع الأسلوبية فنجد هناك اختلاف بين النقاد العرب، حيث قسمها "عدنان بن ذريل" إلى ثلاث اتجاهات كبرى وهي على التوالي (أسلوبية التعبير) والتي عُنيت بالتعبير اللغوي و(الأسلوبية التكوينية) والتي عنيت بظروف الكتابة و(الأسلوبية البنيوية) والتي عنيت بالنص الأدبي وجهازه اللغوي [1].

وكذلك الناقد "محمد عزام" الذي قسمها أيضا إلى ثلاث أقسام هي: (الأسلوبية التعبيرية) و(الأسلوبية الفردية أو أسلوبية الكاتب) و(الأسلوبية البنيوية) [2].

أما نور الدين السد فقد قسمها إلى ثلاث أقسام (الأسلوبية التعبيرية) و(الأسلوبية الفنية) و(الأسلوبية البنيوية) و(الأسلوبية الإحصائية) ويضيف أسلوبية من نوع آخر

1- ينظر: عدنان بن ذريل، اللغة والأسلوب، منشورات اتحاد كتاب العرب، دمشق، 1980، ص: 140.

2 – ينظر: محمد عزام، الأسلوبية منهجا نقديا، ص: 77، نقلا عن: يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص: 185.

وهي(السيميائية الأسلوبية) ووصفها بأنها أسلوبية تركيبية أو تكاملية [1] هذه الأخيرة التي نقده فيها الناقد وغليسي والذي يرى من خلال هذا النوع الأخير أن نور الدين السد قد سعى إلى موت الأسلوبية وذلك بذوبانها في غمرة المنهج السيميائي الساعي إلى التسلط على سائر العلوم الصغرى[2].

وكذلك الناقد عبد الملك مرتاض الذي يقسّم الأسلوبية إلى قسمين وهما: "الأسلوبية التاريخية" "الأسلوبية الوصفية" التي يرى الناقد وغليسي، لو أنه أطلق على الأولى (التاريخية) بالأسلوبية التكوينية لكان أشيع وأفضل من التاريخية، هذه الأخيرة التي يرى مرتاض بأن السؤال عن موضعها يكون بصيغة لماذا الكاتب؟ أما الأسلوبية الوصفية التي تجيب عن سؤال آخر كيف يكتب الكاتب؟ [3].

لكن وغليسي يرى أن مرتاض قد أخلط المفاهيم في وجهته النقدية مستدلا بذلك أن الجواب الأخير مثلا تستطيع أن تجيب عليه الأسلوبية التاريخية بمفهوم مرتاض والتي تشمل من قبل النقاد الآخرين، بالأسلوبية التكوينية وأسلوبية أدبية وأسلوبية الفرد... كما أن السؤال المنسوب إلى الأسلوبية الوصفية تستطيع أن تجيب عنه أسلوبية أخرى والتي يسميها غيرو: الأسلوبية الوظيفية[4].

من خلال ما تقدم من هذه المفاهيم والتقسيمات الخاصة بالأسلوبية نرى أن هذه المفاهيم العربية قد اقتربت من بعضها البعض لكنها اختلفت في بعض المسائل، لكن الناقد وغليسي يرى بأن هذه المفاهيم العربية في استعمالاتها الأسلوبية، قد راوحت بين الوصف العلمي والوصف المنهجي للأسلوبية ونقصد بذلك أن هذه الأخيرة هي نتيجة تلاحم قسم

1- ينظر: نور الدين السد، الأسلوبية وتحليل الخطاب، ج1، ص: 60.

2 - ينظر: يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص: 186.

3 - ينظر: المرجع نفسه، ص: 186.

4- ينظر: المرجع نفسه، ص: 186.

علمي لساني في المنهج النقدي ليتولد لنا هذه الأخيرة، إذن هناك من اعتبر من الأسلوبية علم وذلك بأخذها صفة العلمية من اللسانية من جهة وأخذها صفة المنهجية النقدية من جهة أخرى.

ومما يؤكد أن الأسلوبية ليست علما مستقلا ولا منهجيا نقديا خاصا، ما يستحضر هلنا وغليسي من شهادات علمية، وه و ما ذهب إليه محمد الهادي الطرابلسي: حين رأى << أن التحليل الأسلوبي يختلف باختلاف مداخل التحاليل، فقد يكون المدخل بنيويا بمعنى أن الانطلاق فيه يكون من مباني المفردات والتراكيب الجمل وأشكال النصوص، وهندسة الآثار، أو دلاليا ينطلق فيه من صور معاينة الجزئية وموضوعاته الفردية وأغراضه العالية مقاصده والعامة وأجناسه المعتمدة، كما قد يكون المدخل بلاغيا ينطلق فيه من الظاهرة الأسلوبية أو مجموعة الظواهر المستخدمة كما قد يكون المدخل إليه من باب التقني فتعتمد فيه المقارنة أو الموازنة أو تقنيات المقايسة والإحصاء [1].

وأخيراً يرى وغليسي أن الأسلوبية ليست منهجا قائما بذاته مستوفيا لضوابطه المنهجية وقد رأينا أيضا من قبل أنها ليست علما مستقلا الاختصاص، فكأنها إذن ممارسة علمية تستعين في تحليلها للنص الأدبي بآلية منهجية مستمدة من علوم ومناهج أخرى (علم الدلالة) (علوم البلاغة) (البنيوية) و(الإحصاء)..[2].

كما عثرنا في مدونة الناقد على إشكالية أخرى من إشكاليات التعددية المصطلحية لكن هذه المرة تخص تلك العبارة التاريخية الشهيرة التي صارت لزاما على أي بحث أسلوبي أن يوظفها في تناوله للدرس الأسلوبي، خاصًة إذا تعلق الأمر بأسلوبية الفرد، تلك العبارة التي صدع بها العالم الفرنسي "جورج بيفون" (George Buffon) (1788,1707) يوم

1- محمد الهادي الطرابلسي، تحاليل أسلوبية، ص: 08، نقلا عن: يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص: 186.

2- ينظر: يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص: 187.

استقباله في الأكاديمية العلمية الفرنسية سنة 1753 حين عرَّف الأسلوب الكلامي في صلته اللازبة بالذات المكتملة وهي (Le style est l'homme même) [1].

هذه العبارة بالرغم من بساطتها إلا أنها نقلت إلى العربية بطرق وكيفيات مختلفة تكاد تفقد معناها الجوهري، ولمعرفة هذه المقابلات سنقوم ببسطها في الجدول الآتي كما تطرق لها وغليسي: [2](Le style est l'homme même)

ترجمتها بالعربية	المرجع واسم المترجم
الأسلوب هو الإنسان نفسه	مجدي وهبة، معجم مصطلحات الأدب، ص: 542. عدنان بن ذريل، اللغة والأسلوب ص: 168.
الأسلوب هو الرجل نفسه	عبد الملك مرتاض،الأمثال الشعبية، ص: 116. صلاح فضل، مناهج النقد المعاصر، ص: 107.
الأسلوب هو الرجل	محمد عزام، الأسلوبية منهجا نقديا، ص: 23+07. .
الأسلوب هو الإنسان عينه	عبد السلام المسدي، الأسلوب والأسلوبية، ص: 67.

الجدول :(07)

نحن دائما إذا ورد كلاما أو موضوعا عن الأسلوب أو الأسلوبية، نستحضر هذه العبارة التاريخية لصاحبها "بيفون" ونقول بأن(الأسلوب هو الرجل) وذلك اقتداء بنقادنا العرب الذي نقلوا لنا هذه العبارة والتي يرى وغليسي بأن هذه الترجمة لا ترقى إلى مفهوم واحد للعبارة الأصلية فالناقد هنا قام بإحصاء هذه الترجمات والتي بلغت أربع ترجمات مقابل عبارة

[1] – ينظر: المرجع السابق، ص: 189.

[2] – ينظر: المرجع نفسه، ص: 190– 189.

واحدة أي (1=4). كما نراه يعيب عن هذه الترجمات في عدولها عن الترجمة الأصلية وذلك وفقا لمعايير لغوية ونحوية وبلاغية صرفية: حيث يرى بأن هذه الترجمات قد اشتركت في شيء واحد وهو [1] :

– فقرها أو إهمالها إلى حرف الربط أو الإضافة الماثل في العبارة الفرنسية:
(« de » laproposition) وذلك استنادا إلى الدرس النحوي الفرنسي حيث يدل هذا الحرف على التميز والتخصيص (Epithète) مثلما يدل على المكمل السبب (وربما المفعول لأجله مع بعض التجاوز) أي (complément circonstanciel de cause) معنى ذلك أنه له وظيفة دلالية صارت ملغاة في هذه الترجمات العربية *[2].

كذلك رأى الناقد بأن الترجمة رقم ثلاثة الواردة في الجدول أقصت أداة التوكيد (même) (نفسه– عينه) إقصاء كليا... وتدرج هذا الأداة في النحو الفرنسي، ضمن النعت النكرة (Adjectif indéfini) والذي يفيد في حالة مجيئه بعد الضمير والاسم ، دلالات التشخيص والتدقيق والتوكيد والإطلاق. وهذا الإقصاء يلغي وظيفة نحوية لها دلالاتها في هذا السياق [3].

– في الترجمة (1–2–4) تم استعمال التوكيد المعنوي لكن هذا التوكيد كان قد وظف مختلف في لفظه (نفسه عينه). ومعلوم أن هذين اللفظتين قد استعملهما النحو العربي استعمالاً مشابها، حيث تتشابهان في معنى (إعرابًا واستعمالاً) كما يحق للمتكلم أن يؤكد بأحدهما أو بهما معا (مع اشتراط تقديم النفس عن العين) وفي اجتماعهما يسمى توكيد النفس توكيد أول و توكيد العين توكيد ثاني [4]. وعليه فإن النحو العربي يميز بين:

---

[1] – ينظر: المرجع السابق،ص: 190.

[2] – ينظر: المرجع نفسه، ص: 190.

* يستثني الناقد وغليسي بخصوص حرف الربط الفرنسي (de) الدكتور محمود عباس الذي تفطن لهذا التقصي ر، حيث صحح الترجمة بقوله: (إن الأسلوب هو من الرجل نفسه) ينظر: يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح، ص: 190.

[3]– ينظر: المرجع نفسه، ص: 190.

[4] – ينظر: المرجع نفسه، ص: 191–190.

– التوكيد من الدرجة الأولى (نفسه) وهذا ما قد رفضه وغليسي في ترجمة هذه العبارة الأجنبية لأنه لا يراد به المطابقة والرفع المطلق، للمجاز عن الذات المؤكدة، من هنا لا يجوز أن تؤكد به الأسلوب بالإنسان نفسه، لأنه يستحيل أن نطابق مطلقا بين الأسلوب والإنسان، بكون أن صدور الأسلوب عن صاحبه لا يقوم دليلا عن تواجدهما ... [1]

وإنما فضل الناقد وغليسي التوكيد بعينه في ترجمة هذه العبارة، وذلك وفقا لما يراد بمعنى هذه اللفظة في إزالة الاحتمال عن المؤكد وإبعاد الشك عنه وتمكينه وتقويته وحسن تعليليه ما شاكل ذلك من الدلالات ... التي لا تخلو من المجاز... وهذا النوع يراه وغليسي قريب من التوكيد (التأكيد) البلاغي منه إلى التوكيد النحوي [2]، ومنه فقد فضل الناقد الترجمة التالية (الأسلوب من الإنسان عينه).

يضيف الناقد أيضا نقطة مهمة ظهرت على مستوى الترجمتان (1–2) وهو مقابل كلمة (Homme) بالرجل، ومن هنا فإن هاتان الترجمتان قد أقصت حق المرأة وأسلوبها [3]

وهذا ما أدى بالناقد وغليسي إلى الحفر في دلالة هذه الكلمة، فعثر في أحد المعاجم الفرنسية التأثيلية من << أن هذه الكلمة (Homme) تشتق من الجذر الهند أوربي (Ohyem) بمعنى الأرض (terre) و كذلك تشتق من الكلمتين الإغريقيتين (Khlhon) بمعنى الأرض و (Thtonls) بمعنى النفق (souterrain) وتمتد إلى الكلمة اللاتينية (Humus) بمعنى أرض أيضًا ومنها كلمة (Hominis)المرادفة للكلمة الفرنسية (Homme) التي تطلق على مخلوق ناشئ على الأرض في مقابل الآلهة السماوية، وتطلق على الرجل والمرأة سواءْ [4].

[1] – ينظر: المرجع السابق، ص: 191.
[2] – ينظر: المرجع نفسه، ص: 191.
[3] – ينظر: المرجع نفسه، ص: 191.
[4] – ينظر: المرجع نفسه، ص: 191.

أما في معاجمنا العربية فلم تسمعنا أبدا أن كلمة رجل تطلق على المرأة أيضا، بل أنها اقتصرت فقط على الرجل، كما وردت في "لسان العرب" وقاموس المحيط" [1].

فالناقد وغليسي يرى أنه من التعسف والشطط أن ننقل كلمة (homme)الواردة في عبارة بيفون إلى الرجل في ترجمتها العربية.

وعليه فإن الناقد يرى أن صحة هذه الترجمة تتوقف على نقل هذه اللفظة (homme): إلى الإنسان الكفيلة بالدلالة على الرجل والمرأة معا، ومن هنا فإن الناقد وغليسي يترجم هذه العبارة إلى (Le style est de l'homme même) إلى (الأسلوب هو من الإنسان عينه)[2].

وأخيرا نرى أن الناقد وغليسي قد سعى جاهدا لتصحيح ترجمة هذه العبارة، لما شابها من أخطاء لغوية في ترجمتها من قِبل نقادنا العرب، وذلك وفقا لمعايير علمية حيث راع في ترجمتها المرجعية اللغوية والبلاغة للغة الأجنبية، فنستطيع أن نقول بأن وغليسي قد سعى إلى حد كبير في التقليل من حجم هذه الإشكالية الخاصة بهذه العبارة التي أفرزت لنا المعادلة الآتية 1=4 لتصبح لدى وغليسي :1=.1

3 -إشكالية التعددية المصطلحية لمصطلح الانزياح (Écarte)

يستهل يوسف وغليسي كلامه عن مصطلح الانزياح بالإشارة إلى حجم تعدده على المستوى الغربي والذي يراه يقارب العشرين عددا، هذا التعدد الذي حاول من خلاله التماس عذرا لإشكالية تعدد هذا المصطلح على الصعيد الغربي.

ومن هذه المصطلحات الغربية التي تعبر عن مفهوم مصطلح الإنزياح (l'ecart)

[1] – ينظر: المرجع السابق، ص: 192.

[2] – ينطر: المرجع نفسه ،ص :204.

ما يلي: " << Transgression, Abus, distorsion, Incorrection, Violation Infraction, subversion, Altération, Aberration, Déformation, Scandale…"[1]

ويرى الناقد أن الغرب قد محضوا مصطلحين اثنين للتعبير عن مفهوم الانزياح وهما (écarte Déviation) أي الإنزياح والانحراف وذلك حين قال << وعلى استكثارهم من الحدود الاصطلاحية التي تعبر عن مفاهيم متداخلة حينا ومتقاربة حينا آخر فإنهم مجمعون ضمنيا على اختيار كلمتي (écarte, Déviation) مصطلحين مركزيين في تداول هذا المفهوم ... >>[2].

وقد تتبع الناقد دلالة هاذين المصطلحين في المعاجم الغربية فرأى << أن اللغة الفرنسية قد عرفت الكلمة الاسمية (écarte) في القرن الثاني عشر وفعلها (écarter) في القرن الموالي وهو مشتق من الكلمة اللاتينية العامية (Exquartare) بمعنى الفسخ أو التقطع أو التقسم إلى أربعة، أو حتى الطريق المتفرع إلى أربعة اتجاهات أو المسافة الفاصلة بين الأشياء أو الأشخاص >>[3] وقد انفرد به في الاستعمال، اللغة الفرنسية.

أما المصطلح الثاني (Déviation) فيعتبر مصطلحا مشتركا بين اللغة الإنجليزية والفرنسية وهو يعني على حد قول الناقد كلمة مشتقة من الكلمة اللاتينية المتأخرة (Déviation) بمعنى الانحراف عن الطريق حيث (via) هي ظرف مكان (Ablatif) معناه: عن طريق، أو بطريق، أو في طريق [4].

---

[1]– ينظر :المرجع السابق، ص:192.

[2] – المرجع نفسه، ص: 204.

[3]– المرجع نفسه، ص: 204.

[4] – المرجع نفسه، ص: 204.

ولو أننا دققنا في الدلالة اللغوية لهذين المصطلحين (الانحراف والانزياح) سنجد من خلالها أن المعنى الأقرب لدلالة هذا المصطلح في الحقل الأسلوبي هو (الانحراف) فالمعنى المادي للانحراف يشترك مع المعنى الاصطلاحي أو المعنوي في انحراف الأسلوب واختراق المعايير اللغوية، وهذا طبعا حسب الدلالة المعجمية الفرنسية.

كذلك اعتمادا على قاموس غريماس وكورتيس، يرى الناقد وغليسي أن مفهوم الانزياح في الحقل الأسلوبي إنما هو يعود إلى دوسوسير في تمييزه بين اللغة والكلام حين رأى دوسوسير أن الكلام ما هو إلاّ إنزياحات فردية للغة التي يصنعها مستعملو اللغة وهو على مستوى الدلالة العمومية لمفهوم الانزياح، في حين يكمن المفهوم الخاص للانزياح في الاستعمال الضيق للغة أو في الاستعمال الخاص للغة ونقصد هنا اللغة الأدبية التي تعتبر إنزياحات بالنسبة إلى اللغة المعيارية اليومية.

وبالإضافة إلى ذلك فقد تعرض الناقد وغليسي لمفهوم الانزياح لدى العديد من النقاد الغربيين منهم "بيار جيرو"، "لويس سبيدزر"، "جون كوهين ميشال ريفاتير وهنريش بريش.

فيرى أن بيار جيرو قد ربط مفهوم الأسلوب بالانزياح حيث عدّ << الأسلوب هو إنزياح (Ecarte) بالنسبة إلى معيار (Normes) [1]، في حين عدّ سبيدزر من الانزياح مقياسا رئيسيا في تحديد السمة الأسلوبية المميزة التي ينفرد بها كاتب عن آخر [2]

أما جون كوهين فقد عزز هذا المفهوم . المقياس في كتابه "بنية اللغة الشعرية" حيث أفاض في الحديث عن الانزياح اللازب بالأسلوب باعتبار هذا الأخير انزياحا فرديا وكيفية في الكتابة مقصورة على شخص واحد [3] أما ريفاتير (M, riffaterre) فقد رفض فكرة ربط

---

[1] – La statistique, P 106. نقلا عن: يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد ص: 206.

[2] – ينظر: يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص: 206.

[3] – ينظر: المرجع نفسه، ص: 206.

مفهوم الانزياح بالانحراف عن المعيار اللغوي بكون أن المعيار يعتبر حجة ضعيفة وغير كافية لإظهار مفهوم الانزياح وبالإضافة أيضا إلى غموض ماهية المعيار من جهة أخرى مستدلا بذلك لأن ما يقوم به الكتّاب والقرّاء لا يقف على معيار مثاليا فلو أن هذه الإجراءات تقف على معيار محددا لما اختلفت وجوه التأثير لدى القرّاء والمتلقين في تلقيهم للنصوص [1]، كما استبدل ريفاتير كلمة المعيار كدليل أساسي لتحديد مفهوم الانزياح بمعيار آخر أُطلق عليه "بالسياق" (Contexte) حيث إن " السياق الأسلوبي" هو نموذج لساني مقطوع بواسطة عنصر غير متوقع، والتناقض الناتج عن هذا التداخل هو المنبه الأسلوبي ومثال على ذلك العبارة الآتية: "سالت الأودية حيوانات مفترسة" فالمتلقي حين يتلقى هذه العبارة (سالت الأودية) يتوقع في هذا السياق أن يكون كلاما مناسبا لسياقه الأول، ولكن هنا يحدث خرق لهذا السياق وذلك بتوظيف عبارة (حيوانات مفترسة) ومن هنا يظهر جليا موقف ريفاتير من مفهوم الانزياح بربط المتلقي وفقا للمنبه السياقي وكسره لنموذج المعيار الذي يراه يحدّ من حيوية الانزياح وتظل هذه العملية عند ريفاتير رهينة القراءة النموذجية ...[2]*

وبعد هذا العرض لمفهوم الإنزياح لدى أعلامه في الغرب ننتقل إلى وجوه تلقي هذا المصطلح على الصعيد العربي، لنرى كيف نظر الناقد لهذا الشأن ؟ وما هو حجم الإشكالية التي تلقت هذا المصطلح أثناء هجرته إلى الوطن العربي؟ وما هو موقف الناقد من هذه الهجرة كما قد أشرنا في البداية إلى حجم الإشكالية والإسهاب المصطلحي الذي تميز به

---

[1]– ينظر: ميخائيل ريفاتير ، معايير التحليل الأسلوبي، تر وتعليق حميد لحميداني، منشورات دراسات سال النجاح الجديدة، ط5، 1993، ص: 51.

2 – ينظر:المرجع نفسه، ص: 56.

* و القارئ النموذجي عند ريفاتير هو مجموع القراءات، فلا وجود لقارئ بذاته يسمى بهذا الاسم وإنما يوجد قارئ يمثل حصيلة لمتوسط ردود أفعال القرّاء اتجاه نص معين، و يشير ريفاتير إلى أنه قد استعمل من قبل مصطلح القارئ المتوسط (lecteur moyen) الذي أسيئ فهمه فلم يجد التخلي عنه منذ سنة 1950.

مصطلح الإنزياح لدى الغرب، ليؤكد لنا الناقد بان "عبد السلام المسدي" كان سبّاقا إلى استجماع المصطلحات التي شاعت على مستوى الاستعمال الغربي[1]:

-الانزياح (Ecart) والتجاوز (Abus)عند فاليري

-الانحراف (Déviation) عند سبيدزر

-الاختلال (Distortion) عند رينيه ويلك و أوستن وارين

-الإطاحة (Subvertion) عند بايتار

-المخالفة (Infraction) عند تيري

-الشناعة (Scandale) عند بارت

-الإنتهاك (Viol) عند كوهين

-خرق السنن (Violation des normes) واللحن (Incorrection) عند تودوروف

-العصيان (Transgression) عند أراغون

-التحريف (Altération) عند جماعة "مو" (« Mu » V).

إن الناظر لجميع هذه المصطلحات يجدها جميعا تشترك في خروجها عن النمط المعياري المستعمل في اللغة العادية والشائعة، كما يرى الناقد وغليسي أن هناك من النقاد العرب من ترجم هذه المصطلحات بوجود بعض الاختلافات عن ما ذكره المسدي ومن هؤلاء النقاد الناقد المصري "صلاح فضل" حيث عدل عن بعض ترجمات المسدي لهذا المصطلح[2] الموضحة كما يلي[3]:

عبد السلام المسدي	صلاح فضل
المخالفة	الكسر

[1] – عبد السلام المسدي، الأسلوب والأسلوبية، الدار العربية للكتاب، الإسكندرية، ط2، دت، ص: 101– 100.

[2]– ينظر: يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص: 209.

3– ينظر: صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، سلسلة عالم المعرفة، 19، ص: 63,

الشناعة	الفضيحة
العصيان	الجنون
اللحن وخرق السنن	الشذوذ

وعلى ما ذكره المسدي وصلاح فضل، يضيف الناقد وغليسي بعض المصطلحات المترجمة لدى الغرب منها مصطلح: التشويه المتناسق (Déformation cohérent) الذي يقترحه "ميرلوبونتي" لمصطلح (Ecarte) ومصطلح (Aberration) الدال عن المروق والظلال والاضطراب ... ومصطلح المجاز (Figure) الذي اصطنعه "تودوروف" وديكرو في معجميها الموسوعي [1].

ويرى الناقد بأن مصطلح الإنزياح قد عرف تعددا كبيرا على مستوى ترجمته لدى الغرب،أي أنه شهد تنوعًا وتواترًا في موطنه الأصلي ، فما بالك إذا هاجر إلى موطن آخر كالوطن العربي مثلاً، وفي شأن هذه الهجرة المصطلحية لمصطلح الإنزياح ، ينسب الناقد وغليسي الريادة والأسبقية إلى الناقد عبد السلام المسدي في نقله لهذا المصطلح بمرجعيته المنهجية الغربية إلى اللغة العربية [2].

وهذا الجدول سيوضح لنا وجوه تلقي أو ترجمة مصطلح (Ecarte) لدى النقاد العرب بمختلف أقطارهم:

1 – ينظر: يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص: 209.

[2] – ينظر: المرجع نفسه، ص: 210.

3-1-مصطلح (Ecarte) (Déviation): [1]

المقابل العربي	المترجم ومرجع الترجمة
الإنزياح	- أحمد ويس، الإنزياح و تعدد المصطلح، مج، عالم الفكر، الكويت، م 5، ع3، يناير, مارس، 1997، ص: 65. - عبد الملك مرتاض، شعرية القصيدة قصيدة القرّاء، ص: 129،17...الخ
الانحراف	- شكري عياد، مدخل إلى علم الأسلوب، ص: 45-3-36. - صلاح فضل, بلاغة الخطاب و علم النص, ص: 58..الخ
العدول	- التهامي الراجي الهاشمي معجم الدلائلية، ص: 165,. - عبد السلام المسدي، الأسلوب والأسلوبية، ص: 62.....
الفارق	- مبارك مبارك، معجم المصطلحات الألسنية، ص: 292. - سعيد علوش، معجم المصطلحات الأدبية المعاصرة، ص: 93.
البعُد	- محمد بنيس، ظاهرة الشعر المعاصر في المغرب العربي، ص: 517. - شكري المبخوت و رجاء سلامة، الشعرية (مترجم، ص: 89.
البعيد	يمنى العيد، مج الآداب، بيروت، س 42، ع, 09 أوت، سبتمبر، 1994، ص: 60.
الشذوذ	مجدي وهبة وكامل المهندس، معجم المصطلحات، العربية في اللغة والأدب، ص: 209.
الفجوة	- محمد عناني، معجم مصطلحات علم اللغة الحديث، ص: 31.
التجاوز	- عبد السلام المسدي، الأسلوب و الأسلوبية، ص: 162.
الاتساع	- توفيق الزيدي، أثر اللسانيات في النقد العربي الحديث، ص: 86.
المجاوزة	- أحمد درويش، جون كوهين، النظرية الشعرية (بناء لغة الشعر، اللغة العليا) و(تر) تقديم أحمد درويش، ص: 350.

الجدول:(08)

[1]- ينظر: المرجع السابق، ص: 210.

هذا الجدول يمثّل بعض وجوه تلقي مصطلح (Ecarte) (Déviation) لدى النقاد العرب التي قام بإحصائها الناقد وغليسي، ولكن قبل التعليق عن هذه المقابلات، لا بأس أن نشير إلى إشكالية أخرى، أشار إليها الناقد وغليسي، وهي إشكالية المزاوجة بين البدائل الاصطلاحية في الاستعمال النقدي[1]، وهذا النوع من الاستعمال العربي قد زاد من حجم الإشكالية المصطلحية على الصعيد العربي ، وقبل أن نعرض رؤية وغليسي في المفاضلة بين هذه البدائل واختياره للمصطلح الأنسب للمقابل الأجنبي ، لا بأس أن نقف على رؤيته النقدية اتجاه هذه الترجمات المتعددة.

يرجح الناقد وغليسي كما سبق الذكر أن عبد السلام المسدي كان أول من نقل هذا المصطلح بمرجعيته العربية إلى الوطن العربي ، وكما يرى أن عبد السلام المسدي لم يختر مصطلح الانزياح [2]<< لأنه قد رأى أن مصطلح (Ecarte) عسير الترجمة لأنه غير مستقر في متصوّره ...و عبارة الإنزياح ترجمة حرفية للفظة (...) على أن المفهوم ذاته قد يمكن أن يصطلح عليه بعبارة التجاوز ، أو يحي له لفظة عربية استعملها البلاغيون في سياق محددة وهي عبارة العدول ...>> [3].

نرى من خلال ما ورد على لسان عبد السلام المسدي في نقله لمصطلح (Ecarte) الإنزياح أنه قد اختار مصطلحين للمفهوم العلمي الواحد وهما: (التجاوز – العدول) كما أنه قد نقله عن طريق آلية من آليات الصياغة المصطلحية وهي آلية " الإحياء".

أما بالنسبة لمعايير الاصطلاح فنراه قد فضل أورجّح المعيار الفقه اللغوي، ولم يراعي المعيار الشيوعي أو التداولي بالرغم من أن المسدي قد صرح في مقام آخر ، يدعو إلى أولوية هذا المعيار حين قال : << بأن المصطلح يُبتكر فيوضع ويُثبت ثم يقذف به في حلبة

[1]– ينظر: المرجع السابق،: ص: 214– 213.

[2]– ينظر: يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص: 210.

[3] – عبد السلام المسدي، الأسلوبية والأسلوب، ص: 162.

الاستعمال ، إما إن يروج فيثبت وإما أن يُكسد فيختفي ، وقد يدلي بمصطلحين ، أو أكثر لمتصور واحد فتسابق المصطلحات الموضوعة (...) ثم يحكم التداول للأقوى فيسبقه ويتوارى الأضعف >> [1]، لأن ما يقرر حياة المصطلح هو الاستعمال وليس الوضع [2].

كما نرى وغليسي قد صنف شيوع مصطلح الإنزياح تصنيفا إقليميا حين رأى بأن مصطلح (الإنزياح) قد شاع في الدراسات المغربية، ومن الباحثين الذين وظفوا هذا المصطلح (الإنزياح) والذين سبق ذكرهم في الجدول الأول: عبد الملك مرتاض ، عدنان بن ذريل، حميد لحميداني... الخ وغيرهم من الدارسين المغاربة ، في حين رأى بأن مصطلح الانحراف قد شاع لدى عامة الكتابات النقدية المشرقية والمصرية بدرجة خاصة [3].

ونحن نرى أن الناقد في اختياره لهذا التصنيف الإقليمي لشيوع مصطلح (الإنزياح) والانحراف ما ردّه إلاّ للاستعمال الأولي لهذين المصطلحين في مهدهما الفرنسي والإنجليزي. وقد سبقنا الذكر في شأن هذين المصطلحين، بحيث أن المغاربة قد ترجموا عن الفرنسية والتي اشتهرت كتاباتها بتوظيف مصطلح (Ecarte) كمقابل لمصطلح الإنزياح في حين اقتصرت الكتابات الإنجليزية على مصطلح (Déviation) كمقابل لمصطلح الانحراف.

فالناقد وغليسي قد ذهب مذهب "أحمد ويس" في تصنيفه لمصطلح (الإنزياح والانحراف) على مستوى توظيفهما (استعمالها لدى النقاد المغربيين والمشرقيين) حيث يصرح أحمد ويس << إن ما ينبغي ملاحظته هنا هو ما يغلب على هؤلاء الذين استعملوا الإنزياح

1 – عبد السلام المسدي، المصطلح النقدي، ص: 15.

2– علي القاسمي ، لماذا أُهمل المصطلح التراثي، ضمن (المناظرة): نقلا عن يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص: 79.

3– ينظر: يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص: 211–210.

هو اعتمادهم ثقافة فرنسية استقاءً أو ترجمة، على حين مال إلى الانحراف في الغالب أولئك الذين غلبت عليهم المصادر الإنجليزية...>> [1].

ويضيف الناقد وغليسي إلى هذه الإشكالية، إشكالية أخرى وهي إشكالية تعدد المصطلح على مستوى الناقد الواحد، أو عدة مواطن فهناك من النقاد من يمثل لمفهوم الإنزياح بثلاث أو أربع مصطلحات، وبترجمة خاطئة، لا تقترب من مفهوم مصطلح الإنزياح، أو كأن يزاوج بين المصطلحين- الإنزياح -والانحراف، أو قد يجمع بين مصطلحين، ويستحضر لنا الناقد بعض النماذج النقدية التي وقعت في مثل هذه الإشكالية من أمثال الناقد عبد المطلب وعبد السلام المسدي، وعدنان بن ذريل [2].

وأمام هذا التعدد المصطلحي الذي يقترب حينا من مفهوم مصطلح الإنزياح (Ecarte) ويبتعد حينا آخر، نجد الناقد وغليسي يعرض لنا رؤية مرتاض النقدية ونقله لمصطلح الإنزياح وتوظيفه في كتاباته حيث إن مرتاض يؤثر تسمية المفاهيم، بأسمائها إذ يصطفي الإنزياح وكفى به اصطلاحا للدلالة على المروق غن المألوف في نسج الأسلوب بخرق التقاليد المتواضع عليها بين مستعملي اللغة، فكأن الإنزياح خرق للقواعد المدرسية المعيارية للأسلوب (...) والغاية من وراء الاستعمال الإنزياحي هي توتير اللغة لبعث الحياة والجدة الرشاقة والجمال (...) وما إلى هذه المعاني التي تنتج عن تحريف أسلوبي عن موضعه [3].

1- أحمد ويس، الإنزياح من منظور الدراسات الأسلوبية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 2005، ص: 56.

2 - ينظر: يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص: 213.

3 - عبد الملك مرتاض، شعرية القصيدة . قصيدة القراءة تحليل مركب لقصيدة أشجان يمانية، ط 1، دار المنتخب العربي بيروت، 1994، ص: 130.

ويرى الناقد وغليسي أن مرتاض بالرغم من أنه لم يسلم هو أيضا من استعمال كلمات اصطلاحية تدور في فلك المفهوم ذاته مثل: العدول، الخرق، التوتير، الانحراف، الانتهاك التدمير، التهديم ، الفرق، البعد واللحن [1].

كما أن مرتاض من خلال الفقرة الواردة في كتابه شعرية القصيدة، قصيد ة القراءة يصرح بأن مفهوم الإنزياح قد تعامل معه البلاغيين العرب القدامى تحت مصطلحات مختلفة كالتقديم والتأخير والاختصاص والالتفات [2]،

إذن يظهر من خلال كلام الناقد نزعة تأصيله لمصطلح الإنزياح بحيث ورد في الدراسات البلاغية القديمة لكن بالرغم من هذا إلاّ أن الناقد مرتاض يؤثر استعمال مصطلح الإنزياح (Ecarte) كمقابل للمفهوم الفني للأسلوب، وما يؤكد ذلك قول الناقد وغليسي في هذا الشأن <<... ثم يعرض للمصطلح مرة أخرى في ملحق اصطلاحي بكتابه (قراءة النص) ليفضل مصطلح (الإنزياح) على صنويه (العدول) و(الانحراف) بمسوغين أساسيين.

افتقار العدول إلى قوة مفهومية وخلفية معرفية، بل هو مجرد أداة لقراءة نحوية (الانحراف)، غير متداول سيميائيا، بل هو متداول في المعاني المادية [3].

3-2- معايير تفضيل المصطلح لدى يوسف وغليسي:

بعد أن عرض لنا الناقد وغليسي هذه المجموعة من المقابلات العربية التي ترجمت هذا المصطلح، مع استعانته بدراسة الدكتور "أحمد ويس"، الذي نراه يحصي لنا مجموعة من المقابلات العربية التي بلغت ستين مصطلحا عربيا في مواجهة هذا المفهوم الأجنبي مما يضفي على هذا المشهد المصطلحي العربي، دهشة وورعا ويجعل القارئ ضائعا بين هذا

1 – ينظر: يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص: 215.

2 – ينظر: عبد الملك مرتاض، شعرية القصيدة . قصيدة القراءة، ص: 134-130.

3 ينظر: يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص: 215.

الركام المصطلحي الذي بات يهدد أمن واستقرار هذا المصطلح، ومن ثم ينعكس على الحقل النقدي الذي ينطوي تحته.

وللحد من هذه التعددية ومحاولة من الناقد أن يقلص من حجم هذه المقابلات نراه قد أسقط العديد من المصطلحات ونفى عنها الكفاءة المفهومية لمصطلح الإنزياح وذلك طبعا لاعتبارات مختلفة، كما فضّل مصطلحا مناسبا لمقابلة هذا المفهوم الغربي.

وقبل أن نتطرق للمصطلح المفضل لدى الناقد، لا بأس أن نقف قليلا على مسوغات رفض البدائل الاصطلاحية العربية لمصطلح (Ecarte) الأجنبي:

- معايير الرفـــــــــض:

المصطلح المرفوض	معيار الرفـــض
الشناعة –الحماقة – الفضيحة – الجنون العصيان – الشأن – الشذوذ	المعيار المرضي اللاأخلاقي
	يرى الناقد أن هذهالمصطلحات ذات دلالات مرضية محمول أخلاقي سلبي كما يرى "أحمد ويس" أنها تسيء إلى لغة النقد فهي ليست مؤهلة بأن تكون مصطلحا نقديا ولسنا في موضع اضطرار كي نقبلها [1].
الاستطراد – مزج – الأضداد – الابتكار . الانحناء – نقل المعنى – الاتساع	– الابتعاد عن دقة المفهوم
	ابتعاد هذه المصطلحات عن دقة مفهوم مصطلح الإنزياح فهي مصطلحات مائعة [2].
الاختلاف – الخلق – الأصالة – التغريب – المفارقة – التباين – العدول	الاشتغال الدلالي
	هذه المصطلحات يرى الناقد وغليسي بأنها قد كانت مشغولة في حقول أدبية ونقدية أخرى خارج الحقل الأسلوبي [3] بالتالي

1 ينظر: أحمد ويس، الإنزياح من منظور الدراسات الأسلوبية، ص: 59.

2- ينظر: يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص: 217.

3- ينظر: المرجع نفسه، ص: 218- 217.

– الإغراب الغريب – الغرابة	فإن هذه المصطلحات لا تحقق لنا مبدأ وصل المصطلح بمنهجه أو حقله الذي جعله الناقد آلية من آليات البحث المصطلحي.

إن هذه المسوغات أو الاعتبارات المختلفة التي بنى عليها الناقد وغليسي مبدأ الأفضلية للمصطلح الذي يقابل ويُجسد لنا مفهوم الإنزياح (Ecarte)، كانت هي التي مهدت الطريق للناقد لاختيار المصطلح المفضل.

كما نرى أن جل النقاد قد شاعت في كتاباتهم ثلاث مصطلحات تترجم لنا مفهوم الانزياح وهي : العدول، الانحراف، الانزياح، لكن وغليسي نراه قد فضل مصطلح (الإنزياح) وذلك بقوله: << وعلى أن الانحراف لا يخلو أيضا من دلالة أخلاقية سلبية فأنه مرفوض بقوة التداول، لذلك يظل إلى جانب (الانزياح) في تقديرنا أمثل وأفضل بالنظر إلى المسوغات الآتية [1].

يرى الناقد وغليسي بأن الانحراف بالرغم من أنه لا يخلو من دلالة أخلاقية سلبية إلا أن معيار الشيوع والتداول قد جعله يضاهي مصطلح الانزياح في الاستعمال، وبالرغم من أن معيار الشيوع والتداول له الدور الكبير في شيوع مصطلح وذيوعه في حقل نقدي ما، إلاّ أن الناقد لم يعتد بمعيار الشيوع فقط بل نراه يرجع إلى المعيار اللغوي والمعجمي ليختار على أساسه المصطلح الأفضل أوالمناسب للمعنى المعجمي [2] وقد ذكر لنا الناقد حجج وأسباب اختياره وتفضيله لمصطلح الانزياح وهي كالآتي:

– ينفي الناقد وغليسي المجاوزة في استعمال مصطلح الانزياح بجانب الانحراف لأن ذلك يوقعنا في دائرة المشترك اللفظي وقد انطلق من الإشكالية الموجودة على مستوى الكتابات

1– ينظر: المرجع السابق، ص: 218.

2– ينظر: المرجع نفسه، ص: 218.

الأسلوبية الفرنسية التي تستعمل كلمتي (Ecarte)و(Déviation) في الوقت ذاته ممثلا لنا بيار جيرو حين اصطنعهما معا في جملة واحدة [1].

ويرى الناقد أنه ليس من اللائق أن تترجما معا بالمشترك اللفظي (انحراف)، بل الأمثل أن نترجم الأول(Ecarte) بـ (الإنزياح) والثاني(Déviation) بالانحراف [2].

ويرد الناقد وغليسي عـلى من قام بترجمة مصطلح *(Dis placement) بالانزياح، وعدّ مصطلح الإنزياح مصطلح ذو بعد سيكولوجي (نفسي) بأنه اعتبار واتهام خاطئ لمصطلح الإنزياح لأن الناقد يرى أن أكثر المتخصصين في علم النفس ينقلون هذا المصطلح الفرويدي إلى الإزاحة لا الإنزياح[3].

ونجد من ضمن المسوغات التي انطلق منها الناقد في تفضيله لمصطلح الإنزياح ، هي تلك النزعة التأصيلية أو استنادا للمعيار اللغوي للغة المنقول عنها (الفرنسية) ،حين رأى الناقد أن الكلمتين الفرنسيتين (Ecarte) و(Déviation) يشتقان من فعلين يندرجان في نطاق ما يمسى بالأفعال ذات الضميرين بالصيغتين الفعليتين (s'écarter)و (se dévier) ومعلوم أن الصيغة الفرنسية التي تفيد أن الفاعل يقوم بالفعل حول ذاته، فمن هنا يصبح فاعلا ومفعولا في الوقت نفسه [4] ومنه فإن هذا المفهوم اللغوي يتحقق في صيغة المطاوعة العربية (انفعل) ومن هنا يرى وغليسي سبب تنازع مصطلح الانحراف مع مصطلح الإنزياح، إذْ يصبح كلاهما خروجا تلقائيا للكلام عن المعيار اللغوي لحاجات نفسية وجمالية حفية (..)

---

[1]– ينظر: المرجع السابق، ص: 218.

[2]– ينظر: المرجع نفسه، ص: 218.

* ومن النقاد الذين ترجموا مصطلح (Dis placement) بالانزياح . إزاحة صبحي الدين صبحي في ترجمته لكتاب نورثروب فراي، تشريح النقد، كذلك هي ترجمة منير البعلبكي الكلمة بإزاحة وانزياح في المورد، وردت هذه الإشارة في كتاب أحمد ويس، الإنزياح في الدراسات الأسلوبية، ص: 57.

[3]– ينظر يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص: 218.

[4]– ينظر: المرجع نفسه، ص: 218.

وهذا ما لا نجده في مصطلح العدول، والذي يرى الناقد بأن يصاغ بالانعدال أفضل والذي يعني الاعوجاج ومن هنا يكون قريب من مفهوم الإنزياح[1] .

ولعل هذا الرؤية الوغليسية تتفق مع ما ذهب إليه أحمد ويس، في تفضيله أيضا مصطلح الإنزياح بدل العدول والانحراف، حين استمد هذا الأخير على المعيار اللغوي في جانبه الصوتي << ...وإذا صح أن جرس اللفظ يمكن أن يكون له تعلق بدلالته فإن تشكيل " الإنزياح" الصوتي وما فيه من مد من شأنه أن يمنح اللفظ بعدا إيحائيا يتناسب ومع ما يعنيه في أصل جذره اللغوي من التباعد والذهاب، حقا أن الانحراف والعدول يتضمن كل واحد منهما مدّا يبدو أنه مدا لا يتلاءم وما تعنيه الكلمة من معنى، ثم إن الفعل منهما يفتقر إلى ذلك ال +مد الذي ينطوي عليه . انزاح .(..) وإذا كان الأمر نفسه موجودا في الانحراف فليس موجودا في عدلَ من العدول [2].

كما يضيف الناقد وغليسي في شأن رفضهم لمصطلح الانحراف، حين رأى بأن هذا المصطلح ، فضلا عما يثيره من استفزاز أخلاقي فإنه أيضًا قد خرج عن مجال استعماله في الحقل الأسلوبي إلى حقول أدبية أخرى أو غير أدبية أيضا [3]، فهو بالتالي يقع ضمن مسوغات الرفض لدى الناقد ، لاعتبار أخلاقي من جهة ولاعتبار اشتغاله الدلالي من جهة أخرى . وهذا تأكيدا لمقولة << المشغول لا يشتغل في جانب من جوانبها >>[4]

ويفضل وغليسي مصطلح الإنزياح وذلك أن دلالته لم تستهلك في حقول معرفية أخرى بخلاف الانحراف والعدول.

---

[1]- ينظر: المرجع السابق، ص: 219.

2- أحمد ويس، الإنزياح من منظور الدراسات الأسلوبية، ص: 57-56.

[3] - ينظر: يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص: 219.

[4]- ينظر: أحمد ويس، الإنزياح من منظور الدراسات الأسلوبية، ص: 63.

وأما إذا انتقلنا إلى الحديث عن آلية الصياغة التي فضلها وغليسي في هجرة المصطلح الغربي (Ecarte) إلى خطابنا العربي فقد فضل آلية الترجمة، في حين أنه رفض بعض المصطلحات التي تحمل ضمن طياتها نزعة تأصيلية، أي رفض المصطلح الإيحائي (العدول).

وأخيرًا وبعد تحليلنا لهذا الوجهة النقدية للناقد وغليسي يمكن أن نستنتج هذه النتائج الآتية:

إن أول ما يظهر لدى وغليسي في شأن هذا المصطلح (الانزياح) هو وجود هذه الإشكالية التعددية على المستوى الغربي لكنّ ها بعدد قليل مقارنة بما هي عليه في خطابنا النقدي العربي فنستطيع أن نصوغها كما يلي:

-في الخطاب الغربي استعمل حوالي عشرين مصطلحا، ولكن قد ستعمل مصطلحان فقط في حين أن الخطاب العربي قوبل مصطلح (Ecarte) و (Déviation) بـ ستين مصطلحا.

-وصف هجرة هذا المصطلح (Ecarte) إلى الوطن العربي حين رأى بأن هناك نزعة تأصيلية لدى النقاد العرب فراحوا يصوغون العديد من المقابلات العربية (التراثية) كالعدول مما أوقعهم في شرك المشترك اللفظي.

-فضّل وغليسي مصطلح الإنزياح كمقابل للمصطلح الغربي (Ecarte) وذلك وفق تحكيمه لآليات الصياغة المصطلحية ومشروعية صياغة المصطلح التي ذكرها في الجانب النظري، ففي مصطلح الإنزياح ل م يحكم معيار الشيوع خلافا لعبد السلام المسدي بل راع معيار المعجمي وذلك بوجود المشابهة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي، كما راع دقة المفهوم الغربي وبمقابلته بالصيغة المناسبة ومن هنا فقد اختار آلية الترجمة الدقيقة.

ثالثا: إشكالية التعددية المصطلحية في الحقل السيمائي

1- لمحة عن الحقل السيميائي:

لقد كان لظهور علم السيمياء أصول فلسفية ولسانية << كما أنها علم موغل في القدم أيام الفكر اليوناني القديم مع أفلاطون وأرسطو اللذان أبدايا اهتماما بنظرية المعنى >>[1] إلاّ أن ظهوره الحقيقي كان منذ نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين منذ ظهور الثورة اللسانية التي حمل لوائها اللغوي فرديناند دي سوسير<<فنحن نعترف مبدئيا بأنه أول علماء

السيميائية تألقا فقد كانت نظرته للغة مؤسسته إلى حد كبير على فحص العلامة اللغوية>>[2] في حين ضمن محاضرات إشارة إلى الميلاد هذا العلم الجديد والذي لاتشكل الألسنية إلاّ جزءا منه حين رأى << أن اللغة نظام من الإشارات (system of signe) التي تعبر عن الأفكار ويمكن تشبيه هذا النظام بنظام الكتابة أو الألفباء المستخدمة عند فاقدي السمع والنطق ، أو الطقوس الرمزية أو الصيغ المهذبة أو العلامات العسكرية أو غيرها من الأنظمة ولكنها أهمها جميعا ويمكننا أن نتصور علما موضوعه دراسة حياة الإشارات في المجتمع، مثل هذا العلم يكون جزءا من علم النفس الاجتماعي، وهو بدوره جزء من علم النفس العام وسأطلق عليه علم الإشارات sémiologie (وهي لفظة مشتقة من الكلمة الإغريقية (sémion) = الإشارة، ويوضح علم الإشارات ماهية مقومات الإشارات وماهية القواعد التي تتحكم فيها ولماذا كان هذا العلم لم يظهر إلى الوجود إلى حدّ الآن ، لم يكن التكهن بطبيعته وماهيته ولكن له حق الظهور إلى الوجود فعلم اللغة هو جزء من علم الإشارات العام (...) ويحتل هذا العلم مكانة محددة بين كتلة الحقائق الأنثروبولوجية....>>[3].

---

[1]- ينظر: بشير تاوريريت، محاضرات في مناهج النقد الأدبي المعاصر، ص: 10.

[2] - المرجع نفسه، ص: 114.

[3]- فرديناند دي سوسير، علم اللغة العام، (تر) يؤئيل يوسف عزير، مراجعة مالك يوسف المطلبي، دار الآفاق العربية، بغداد، 1985، ص: 34.

وعليه فإن" دي سوسير" اعتبر الألسنية جزء من السيمولوجيا لأنها تتجاوز العلامة اللغوية إلى غيرها من العلامات الأخرى ، ليأتي بعده رولان بارت وينقض هذه المتراجحة حين رأى أن السيمولوجيا هي جزء من الألسنية << عن قناعة منه بأن العلامات الغير لغوية لا تكتمل هويتها كما يتحدث عنها لغويا ، أي قبل أن تصبح علامات لفظية (verbaux) وراح ينقل تلك المتراجحة إلى الشكل العكسي الجديد (الألسنية > السيمولوجيا) مجسدا ذلك في كتابه (نظام الموضة) >> [1].

وأمام هذا الاختلاف السوسيري والبارتي في قضية علاقة اشتمال هذين العلمين ، نجد عالما أمريكيا هو "سندرس بيرس" والذي << يرى عددًا من الدارسين أن تاريخ السيمولوجيا بوصفه علما يبدأ مع بيرس الذي درس الرموز ودلالتها وعلاقاتها >> [2]، إلاّ أن الناقد وغليسي يرجع تنبأ دوسوسير بهذا العلم مؤخرًا ، في حين أن هذا العلم كان موجودا لدى بيرس في الفكر الأمريكي فهذا ما ردّه إلاّ إلى عدم معرفة دوسوسير وإطلاعه على صنيع ندّه بيرس في أمريكا منضافاإليه التباعد المكاني وعسر الحال الثقافية في ذلك الوقت [3]. ومما يثبت أولوية السيمولوجيا إلى بيرس تلك الشهادات التي أقر بها معظم السيميائيون بالفضل العلمي لبيرس في تحقيقه لاستقلالية هذا العلم [4]. كما لا يفوتنا أن ننبه بأن هذا العلم السيميولوجيا قد ظهر أيضا تحت مسمى (sémiologie) وأحيانا (sémiologie) ابتداء من سنة 1752 ضمن المجال الطبي بمعنى الدراسة النسقية للأعراض (symptômes) المرضية [5].

وكما عرف هذا العلم (السيميولوجيا) تطورا كبيرا مع تظافر جهود أقطاب السيميائية من أمثال: يلمسليف بنفنيست تروبوسكوي وبارت غريماس وايكو ... وظهرت تيارات

[1]– يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص: 224.

[2]– صلاح فضل، النظرية البنائية، ص: 345.

[3]– يوسف وغليسي إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص: 224.

[4]– ينظر: المرجع نفسه، ص: 225.

[5]– ينظر: المرجع السابق، ص: 226.

سيميائية مختلفة ومتعاقبة تنطلق في أساس دراستها من إمبراطورية العلامة التي تقدم نفسها علمًا شموليا يتسلط على سائر العلوم [1] كما تعززت هذه الجهود السيميائية وظهرت ثمارها منذ سنة 1969، حيث تأسست الجمعية الدولية للسيميائية التي تولى ، أ ج غريماس أمانتها العامة، حيث تعقد مؤتمرات وملتقيات من حولها ، وتصدر مجلة قصصية (sémiotica). كذلك صدر سنة 1979 قاموسان سيميائيان متخصصان أحدهما لجوزيت راي دوبوف والآخر أعقد وأضخم في المادة والمعالجة كان لجوليان غريماس وجوزيف لورناس. (sémiotique dictionnaire raisomé de la théorie du langage) والذي ترجم عنوانه ترجمات متعددة، حيث استعصى على الباحثين العرب ترجمته بصيغة واحدة [2].

أما على المستوى العربي فقد ظهرت السيميائية في وقت متأخر نسبيا ، فظهرت في فترة الثمانينيات، وعقدت لها العديد من الملتقيات والمجلات وصدر لها العديد من القواميس ومن الأسماء السيميائية التي لاح نجمها في الوطن العربي نذكر منهم: محمد مفتاح، عبد الفتاح كليطو ومحمد الماكر في المغرب، ويضاف لها مجهودات عبد الغذامي في السعودية عبد الملك مرتاض ورشيد بن مالك " وعبد القادر فيدوح" وحسين خمري في الجزائر وكما لا ننسى مجهودات صلاح فضل في كتابه شفرات النص دراسة سيميولوجية للنص والقصيدة [3]

وبعد هذه الوقفة التاريخية والاستقصائية الخاصة بظهور هذا العلم ، الذي مثّل حقلا من الحقول النقدية الحداثية ، لا بأس أن نعرج الآن إلى دراسة إشكالية المصطلح السيميائي لنرى كيف غادر حدّا ومفهوما إلى الوطن العربي ؟ وكيف نظر وغليسي لهذه الإشكالية ؟.

أولا ينبغي أن نشير إلى أن دراستنا ستقتصر على مصطلحين ضمن هذا الحقل النقدي وهما: مصطلح السيميائية والسيمولوجيا ومصطلح الشعريات أو الشعرية.

---

[1]- ينظر: المرجع تفسه، ص: 226.

[2]- ينظر: المرجع نفسه، ص: 226.

[3]- ينظر: بشير تاوريريت، محاضرات في النقد الأدبي المعاصر، ص: 137- 136.

2- مصطلح السيميائية والسيمولوجيا:

يشير الناقد وغليسي إلى إشكالية كبيرة واقعة على عاتق المصطلح السيميائي وبالضبط السيميائية (sémiotique) والسيمولوجيا (sémiologie) وهو أن الكتابات السيميائية الغربية يتجاوز أو يتداخل عبرهما المصطلحان تداخلا مريعا مما جعلهما حدّان(sémiotique) و sémiologi) لمفهوم واحد، في حين أن هناك فروق جوهرية بينهما وقد اصطحب لنا دليلا ثقيلا وهو القاموس الموسوعي لتودوروف وديكرو حيث ورود هذان المصطلحان بصيغة العطف والتخيير (السيميائية) أو (السيمولوجيا) هي علم العلامات [1].

لكن الناقد وغليسي يفرق بين هذين المصطلحين استنادا إلى قاموس جورج مونان ، بكون أن السيميائية (sémiotique) معطى ثقافي أمريكي يحيل إلى مفاهيم فلسفية شاملة بحيث تتجاوز العلامات اللغوية إلى غيرها من العلامات الغير لغوية بينما (السيمولوجيا) معطى ثقافي أوروبي هو أدنى إلى العلامات اللغوية والمجال الألسني عموما ، فالأولى أعتق تاريخا وأوسع موضوعا من الثانية [2].

ويرى وغليسي بأن هذه الإشكالية واقعة على عاتق الخطاب الغربي ، لأن علماء العلامات في مجملهم كثيرا ما يرادفون بين المصطلحين ويتساهلون في استبدال أحدهما بالآخر حتى << أن غريماس حين سألته جريدة العالم (Le monde) الباريسية سنة أربع وتسعين وتسعمائة وألف عن سرّ التسمية المزدوجة أجاب بأن مثل هذا الأمر هم من صميم الخصومات العقيمة، وذكر أنه وقع الاتفاق سنة ثمان وتسعين وتسعمائة وألف بين ياكسبون وسطروس وبنفنست (Benivenste)، وبارت وهو شخصيا على اصطناع مصطلح

[1]- ينظر: يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص: 227.

[2]- ينظر: المرجع نفسه، ص: 228.

(السيميائية) (sémiotique, semiotics) بيد أن مصطلح (sémiologie) بحكم تغلغله في الثقافة الأوربية لم يكن من اليسر نسيانه، وإذن إبعاده من الاستعمال >> [1].

وعليه ومن خلال هذا التصريح الذي ورد على لسان غريماس يظهر لنا إشكالية هذين المصطلحين ، السيميائية والسيميولوجيا متجذرة في الفكر العربي مما أدى إلى إذكاء لهيب المواجهة الاصطلاحية العربية لهذين المصطلحين الذين أحصى لنا وغليسي مقابلاتهم الواردة على مستوى الخطاب النقدي السيميائي العربي الموضحة في الجدول الآتي [2]:

1-1- مصطلح (sémiologie):

المقابل+ العربي	اسم المترجم ومرجع الترجمة
سيميولوجيا سيميولوجية	صلاح فضل، نظرية البنائية: 445. شفرات النص: 6 مناهج النقد المعاصر: 115. عبد الله الغذامي، الخطيئة و التكفير, 12. عبد الملك مرتاض، مجلة (تجليات الحداثة)، ع2، 1993، ص:15- 224...الخ
سيمولوجيا علم السيمولوجيا	محمد عزام- الأسلوبية منهجا نقديا- ص: 114. عبد العزيز بن عبد الله- مجلة (اللسان العربي)، ع23- 1985- ص: 166.
ساميولوجيا	محمود السعران- أوردة الحمزاوي في (المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية)، ص: 262.
سيمياء	-أنطوان أبي زيد، ترجمة كتاب (السيمياء) لبيار غيرو، 1984. -بسام بركة، معجم اللسانية، ص: 186.
علم السيمياء	عبد الرحمان الحاج صالح و آخرون، المعجم الموحد للمصطلحات اللسانية، ص: 129.
السيمائية	-خلدون الشمعة، المنهج و المصطلح، ص: 151.

[1]- عبد الملك مرتاض, نظرية النص الأدبي، ص 162.

[2]- ينظر: يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص: 229.

السيميائية	–جوزيف، ميشال شريم،دليل الدراسات الأسلوبية، ص: 161.
السمائية	–عبد العزيز بن عبد الله، اللسان العربي، ع23، 1985، ص: 166.
السيميائيات	–مبارك حنون، دروس في السيميائيات، الدار البيضاء، 1987.
سيامة	– بسام بركة، معجم اللسانية، ص: 186.
علم الرموز	–علي القاسم و آخرون, معجم مصطلحات علم اللغة الحديث، ص: 82. فايز الدابة، علم الدلالة العربي، ص: 8.
علم العلامات	– سعيد علوش، معجم المصطلحات الأدبية المعاصرة، ص: 55. – عبد السلام المسدي، الأسلوبية و الأسلوب، ص: 182.
العلامية	– المسدي، قاموس اللسانيات، ص: 186.
العلاماتية	– محمد عبد المطلب، العلامة و العلاماتية، القاهرة، بيروت، 1988.
علم العلاقات	محمد السعران، أوردة الحمزاوي في المصطلحات اللغوية الحديثة، ص: 262.
علم الدلائل	–عبد الحميد بورايو، ترجمة مدخل إلى السيميولوجيا دليلة مرسلي أخريات، و: 11. القرمادي الشاوش، عجينة ترجمة (دروس في الألسنية السابقة) دوسوسير ص: 37.
علم الدلالة	– الحاج صالح و آخرون, المعجم الموحد لمصطلحات اللسانية، 129. محمد البكري، مجلة (العرب و الفكر العالمي)، ع1، شتاء 1988، ص: 71 +
الدلائلية علم الدلالة اللفظية	–التهامي الراجي الهاشمي، معجم الدلائلية ضمن (اللسان العربي)، ع 24 1985، ص: 148. – الحاج صالح و آخرون، المعجم الموحد ...129.
علم السيمانتيك دراسة المعنى حالة سكرونية	– تمام حسان، أورده الحمزاوي، السابق ص: 262.
الأعراضية	يوسف غازي، مجيد النصر، ترجمة (محاضرات في الألسنية العامة لدوسوسير)،

الجدول : (09)

-مصطلح (sémiotique) [1]

المقابل العربي	اسم المترجم و مرجع الترجمة
سيميائية	-المسدي، قاموس اللسانيات، 186. - فاضل ثامر، اللغة الثانية، ص: 15-07. - رشيد بن مالك، قاموس مصطلحات التحليل السيميائي، ص: 417...الخ
سيمائية	عبد الملك مرتاض ، قراءة النص ،ص: 333. التحليل السيميائي للخطاب الشعري،ص: 08. عزة آغاملك، مجلة الفكر، العربي المعاصر، ع38، آذار، 1986، ص: 87.
سيميائيات	-سعيد بنكراد، ترجمة كتاب، (التأويل بين السيميائيات و التفكيكية) لايكو. - فريد الزاهي، ترجمة (علم النفس) لكريستيفا، ص: 19-15.
سيمائيات	عبد الملك مرتاض، تجليات الحداثة، ع04، يونيو 1996، ص: 23.
سيميّات	سعيد بنكراد، نقلا عن المصطلح النقدي للمسدي، ص: 109.
سمونيفة	- القاسمي و آخرون، معجم مصطلحات علم اللغة الحديث، ص: 82.
سيمياء	- محمد مفتاح، في سيمياء الشعر القديم. -لطيف زيتوني، معجم مصطلحات نقد الرواية، ص: 209..
علم السيمياء	- الحاج صالح و آخرون، المعجم الموحد، 129 - عادل فاخوري، علم الدلالة عند العرب، 05.
السيميوتيكا	-عبد الملك مرتاض، تجليات الحداثة، ع2، 1993- 17-15.
السيميوتيكية	-عبد الملك مرتاض، النص الأدبي من أين وإلى أين،ص: 21.
علم الرموز	- بسام بركة، معجم اللسانية، 186. مبارك مبارك، معجم المصطلحات الألسنية، 262.
الدلالية	سامي سيودان، في دلالية القصص وشعرية السرد، 64,39-32-27-11.
الدلائلية	- محمد البكري، العرب والفكر العالمية، بيروت، ع1، شتاء 1988، ص: 70. المبخوت وبن سلامة، ترجمة الشعرية لتودوروف 91.

[1] - ينظر: المرجع السابق، ص: 231.

الدلائليات	– محمد معصتم، ترجمة عودة إلى الخطاب الحكاية، لجيرارجينيت: 231.
علم الأدلة	– الحاج صالح، وآخرون، المعجم الموحد، 129.
علم الدلالة	– محمد الناصر العجيمي، في الخطاب السردي: 21..
علم الدلالات	– محمد عزام، الأسلوبية منهجا نقديا، 29.
علم الدلالة اللفظية	–الحاج صالح و آخرون، المعجم الموحد، 129.
الدلائلي	التهامي الراجي الهاشمي، معجم الدلائلية، (اللسان العربي) عدد 25– 245.
علم السيميولوجيا	–صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، 22.
العلامية	– عبد السلام المسدي الأسلوبية و الأسلوب: 181.
علم العلامات	– مجدي وهبة، معجم مصطلحات الأدب، 507.
السيميوطيقا	– محمد مفتاح، تحليل الخطاب الشعري: 10. – عبد العزيز حمودة، المرايا المحدبة: 288.
السيماطيقا	– سمير حجازي، قاموس مصطلحات النقد الأدبي المعاصر، ص: 90.
نظرية الإشارة	–سمير كرم، ترجمة (الموسوعة الفلسفية)، ص: 335.
الإشارية	– عبد الملك مرتاض، النص الأدبي من أين و إلى أين:21.

الجدول(10)

قبل أن نبدأ بالتعليق على ما عالجه لنا يوسف وغليسي في شأن هذه المقابلات العربية لمصطلح (sémiologie) لا بأس أن نشير إلى أنه من خلال هذا الواقع المصطلحي المحصى من قبل الناقد في تعاطي نقدنا العربي لهذين المصطلحين نلاحظ أنه يمكنا استنتاج ثلاث أصناف للتلقي العربي، ولعل هذا يلتقي م ع ما ذهب إليه صلاح فضل في حديثه عن المنهج السيميولوجي حين قال :<< والقضية الأولى التي تواجهنا فيما يتصل بالسيميولوجيا في قضية المصطلح، وذلك لتعدد المصادر الثقافية في إطلاق الكلمات الدالة على هذا العلم (...) أما النقاد والباحثون العرب فهو يتوزعون على ثلاث اتجاهات بعضهم يُؤثر مصطلح سيميولوجيا وله مبرراته ذلك لمحاولة الغرب من مصادرة الفكر النقدي الحديث

لصياغة مصطلحاتها ... ومنهم من يعتمد على المصادر الإنجلوسكسونية فيفضل كلمة (السيميوطيقا) وخاصة أنها تمضي على نفس النسق التي كانت تمضي عليه عمليات التعريب ... أما الاتجاه الثالث فهو يبحث في التراث العربي ذاته على الكلمات المناظرة والتي يمكن أن تؤدي بشكل تقريبي للدلالة اللغوية المطلوبة في العلم الحديث ، ويقع على السيمياء ويشتق السيميائية >> [1].

وعليه يمكن أن نصف هذا المصطلحات الواردة في الجدول إلى ثلاث أصناف بحسب آليات الصياغة التي اتبعها الناقد العربي في مواجهة المصطلح الغربي (sémiotique); (sémiologie):

-مصطلحات معربة عن سيميولوجيا دوسوسير:

المصطلح السوسيري	آلية الصياغة	المقابل العربي
Sémiologie	التعريب	سيميولوجيا سيميولوجية سيمولوجيا علم السيمولوجيا ساميولوجيا

- مصطلحات معربة عن سيميوتيكا بيرس:

المصطلح البيرسي	آلية الصياغة	المقابل العربي

[1] - صلاح فضل، مناهج النقد المعاصر، ص: 116-115.

Sémiotique	التعريب	السيميوتيكا السيميوتيكية السيميوطيقا السيماطيقا

مصطلحات مترجمة وتراثية (sémiologie – sémiotique) :

المصطلح الغربي	آلية الصياغة	المقابل العربي
Sémiologie Sémiotique	الترجمة	علم الرموز – الرموزية علم العلامات – العلامية العلاماتية – علم العلاقات علم الدلائل – علم الدلالة – الدلائلية علم الدلالة اللفظية علم الإشارات الأعراضية دراسة المعنى في حالة سيكر ونية
Sémiologie Sémiotique	التراث الإيحاء	سيمياء –علم السيمياء – السيميائية . السيمائية – السماتية . السيميائيات . سيامة . – سيميائية سيمائية سيميائيات سيميائيات ..الخ

إن هذه التصنيفات المصطلحية تمثل المقابلات العربية لمصطلح السيمولوجيا والسيميائية والتي بلغ عددها ستة وثلاثون مصطلحا

كما لا ننسى أن هقد سبق للدكتور "عبد الله بو خلخال" بإحصاء هذه المقابلات العربية لمصطلح السيمولوجيا، والتي بلغت عنده تسعة عشر مصطلحا وذلك في مداخلته السيميائية في البحث اللساني العربي الذي قدمه ضمن ملتقى السيميائية والنص الأدبي المنعقد بجامعة، عنابة، ماي، 1995 [1]. ليزداد العدد عند الناقد وغليسي ليصل إلى حوالي ستة وثلاثين مصطلحا، ومن هنا يتأزم الوضع النقدي العربي أمام هذه المعادلة المشوهة التي أصبحت تساوي (2= 36) بعد أن كانت لدى الغرب (2=2)، هذا على مستوى الحدود، أما على مستوى المفاهيم فحدث ولا حرج ، وطبيعي بأن هذا الكم الهائل من المقابلات العربية سيُؤثر حتما على المفاهيم مما يؤدي إلى تداخل الحدود والمفاهيم فيما بينها، ومن هنا تنجم البلبلة والفوضى عبر الممارسات النقدية [2] وأكبر دليل على ذلك كما يرى وغليسي هو ترجمة هذا المصطلح الغربي:(Sémiologie, sémiotique) بـ :

- **علم الدلالة ومشتقاته:** هذا العلم الذي عهدنا به يدرس المدلولات أو المعنى فمن الغريب أن نجده في هذا المقام لدى مجموعة من نقادنا وباحثينا العرب منهم "عبد الرحمان الحاج صالح" الذي قابل المصطلح الغربي بـ علم الدلالة اللفظية ، علم الأدلة وبصيغة الجمع لدى محمد عزام بـ علم الدلالات، و نرى وغليسي قد بدأ بـهذا المقابل العربي . "علم الدلالة" . عن سائر البدائل الأخرى ربما راجع إلى فضاعة هذا الخطأ الشنيع الذي ارتكبه نقادنا في الخلط الحدودي والمفاهيمي في ترجمة مصطلح (السيميولوجيا)، لكن وغليسي في هذا المقام يحمّل مسؤولية هذا الخلط المفاهيمي والحدودي عبر المصطلح السيميولوجي إلى وجود هذه الإشكالية على مستوى الخطاب الغربي حين ينقل لنا وغليسي الدليل الملموس الذي ورد في كتاب برنارتوسان حيث يرى أن هذه الإشكالية تستمد جذورها من المفاهيم الغربية الفرنسية

[1]- ينظر: رابح بوحوش، المناهج النقدية وخصائص الخطاب اللساني، دار العلوم للنشر و التوزيع، عنابة الجزائر، د ط 2010، ص: 166.

[2]- ينظر: يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص: 233.

ذاتها، فالعامة في فرنسا تخلط بين المفهومين [1]، مستدلا في ذلك على ما رآه برنارتوسان في قوله :<< الخطاب الصحفي يخلط دائما بين مصطلحي (دلالة) يقصد المترجم (sémiotique) وعلم العلامات (sémiologie)، وفي بعض الأحيان لا ندرك الاختلافات الموجودة بين المصطلحين، إلاّ أن الاختلاف بسيط، نعلم أن العلامات بهدف (كذا) ، دراسة العلاقات بين الدلالة والمدلولات ... والدلالة لا تهتم إلا بالمدلولات ودلالات اللغات ومختلف أشكال التعبير والتواصل >>[2].

ولكن وغليسي في هذا المقام في إشارته للخلط المفاهيمي والحدودي الموجود عبر مستوى الخطاب الغربي راجع فقط إلى سعي الغربيين إلى اكتساب علم الدلالة أهمية كبيرة وذلك نظرا على حد قول غريماس :<< يجب أن نعلم أن علم الدلالة كان دوما فقير الصلة بالألسنية >>[3]، كما يرى الناقد أن المدرسة الفرنسية تؤرخ لميلاد السيميائية بـ 1966، وذلك حين صدر الكتاب السيميائي للرائد " جوليان غريماس" والذي لم يجعل السيميائية عنوانا له بل " علم الدلالة" وهو كتاب علم الدلالة البنيوي والذي علّق عليه ناشره في صفحة غلافه الأحمر من الطبعة الجديدة بأنه (أول في علم الدلالة منذ بريال ، لقد كان المؤسس للمدرسة الفرنسية السيميائية وذلك ردّا لاعتبار هذا العلم البالي – علم الدلالة – الذي أسسه الفرنسي بريال (M. Bréal) سنة 1983 مقابلا لعلم الأصوات ومكملا له بتجديده وتكييفه المنهجي مع معطيات الألسنية الجديدة ، ولكن بالرغم من صدور هذا الكتاب بهذا العنوان إلا أنه استبدل سنة 1970 بالسيميائية[4]

[1] –ينظر: المرجع السابق، ص: 234.

[2]– برنارتوسان، ماهية السيميولوجيا، ص: 19، نقلا عن المرجع السابق، ص: 234.

[3]– AG.greimas:sémantique structurale, Nouvelle édition ,DUF, paris,1986,p 06 نقلا عن: يوسف وغليسي إشكالية المصطلح،ص:235

[4] – ينظر:المرجع نفسه، ص:235.

فمن خلال ما تقدم وعلى المستوى المفهوم المصطلحي ، وإن كان علم الدلالة قد احتوته السيميائية في الجانب المدلولاتي للعلامة اللسانية إلا أنه لا نستطيع أن نجعله مقابلا له لأن علم الدلالة هو جزء من السيميائية ولا يصح أن نرادفه به

أما على مستوى بنية المصطلح – علم الدلالة – (sémantique) ومصطلح السيميائية (sémiotique) فيرى علي بوخاتم << أن السيمانتيك (sémantique) علم المعاني هو الأصل الكلمة الإغريقية (séma) أي علامة أو دليل ، أو الرمز ، انتقل على يد مبتكرة العالم الفرنسي بريال (M. Béreal) حينما ترجم المصطلح عن اللغة الإنجليزية، وعليه فالمزاوجة والمراشقة, بين اللفظين(sema)(semeion) غير مقبولة،لأن ميشال بريال حدد مجال السيمانتيك في دراسة اللغة من حيث الدلالة وحسب>>[1].

والناقد وغليسي في تمييزه بين علم الدلالة والسيميائية،نراه قد ركز على الجانب المفاهيمي،وقد تتبع الجانب التأثيلي لاشتقاق هذين المصطلحين،فيرى أن الباحثين الذين اختاروا مصطلح السيمانتيك مقابلا لمفهوم السيميولوجيا،نراهم قد نزعوا هذا المصطلح من علم الدلالة وأطلقوا عليه أسماء أخرى من أمثال:علم المعنى، علم الدلالات،والدلالية وعلم المعاني،علم الدلالاتية،علم السيمياء.مما زاد على الطين بلة على مستوى الممارسات النقدية العربية والدي أوقع الباحث والقارئ العربي في مغبة هذه المصطلحات الفضيعة وأدّى هذا الاختلاط بين علم السيمياء وعلم الدلالة على مستوى الحد والمفهوم.

ولا نطيل الحديث عن هذا المقابل الذي أسهب وغليسي الحديث عنه، علّه ينقص من حجم البلبلة التي وقعت على عاتق المصطلح السيميائي .ونواصل الآن مع البدائل الاصطلاحية الأخرى التي رفضها الناقد وغليسي وفقا لمعايير لغوية ومعرفية،كمقابل للمصطلح السيميولوجيا وفي سياق حديثه عن هذه البدائل نجد بديل اصطلاحي أورده الباحث تمام

[1]– ينظر:مولاي علي بوخاتم ، مصطلحات النقد السيمياوي ،الإشكالية والأصول والامتداد، اتحاد كتاب العرب،2004،2003، ص:31.

حسان " **وهو دراسة المعنى في حالة سيكرونية**، هذا المصطلح الذي ضرب عرض الحائط ويهمل شرط أساسي من شروط تعريف وصياغة المصطلح هو (لفظ مفرد أو مركب)، وزيادة على هذا نستطيع أن نقول بأن هذه العبارة الطويلة – إن صح التعبير – بأنها لا زالت في مرحلة التفجير بتموقعها على سلم التجريد الاصطلاحي، إذن نرى من خلال ما رأى وغليسي أن هذه الترجمة مرفوضة وذلك لعدم ملائمتها للتعريف الدقيق للمصطلح.

أما المقابل العربي(**علم العلاقات**) والذي يراه وغليسي بأنه لا يحقق الدقة والوضوح لمصطلح(سيميولوجية)لأنه واسعا وعاما وفضفاضا،فلا يصلح أن يقابل هذا العلم (سيميولوجيا) [1]

رفض وغليسي أيضًا المقابل العربي (**علم السيمانتيك**) والذي يراه الناقد قريب إلى علم الدلالة منه إلى السيميولوجيا [2].

ونظيف نحن إلى ما قال ه الناقد، صحيح أن هذا المقابل علم السيمانتيك أقرب إلى علم الدلالة منه إلى علم السيمياء ، وحتى وإن قابل مصطلح "علم الدلالة" إلاّ أننا نرى أن هناك إطناب كبير في إردافه بلفظة علم حيث أن مصطلح سيمانتيك كاف لأداء هذا الغرض، لأننا حينما رفكك هذا المصطلح في شكله الغربي و الإنجليزي بالضبط نجده يتكون من ثلاث وحدات في المنطق الإنجليزي ، وهي الوحدة الم عجمية (Lexème) séma والتي تعني في اليونانية المعنى أو الدلالة ومن لاحقتين هما: ic الدالة على النسبة والبعد المنهجي والمعرفي و s الدالة على الجمع وكلاهما مورفيمان[3] .

[1] – ينظر المرجع السابق، ص : 237.

[2]– ينظر: المرجع نفسه، ص: 237.

[3] ينظر: رابح بحوش، المناهج النقدية وخصائص الخطاب اللساني، ص: 183.

أما البديل العربي الآخر المصاغ من المصطلح البيرسي (sémiotique) والذي أورده سمير حجازي بـ **السيماطيقا** في سياق ترجمته لمصطلح (système sémiotique) بـ (نسق سيماطيقي)وقد يبدو من قوله في ذات السياق وهي عبارة سيمانطيقية، أنه حاول أي يجري السيماطيقا على نسق السيمانطيقا، في سياق هذا الكلام[1].

ويرى المسدي أن بعض هذه الاجتهادات الفردية قد تذهب إلى إلباس المصطلح الدخيل بصياغة لا يبرز شذوذها عن المألوف ... هو ورود اللفظ في تركيبة صوتية تقر قلب الكاف إلى قاف وتمسك عن تحويل التاء إلى طاء فتأتي صياغة (التحليل السيمونطيقي للنصوص) ومن ذلك يرد المصطلح في بنية صوتية على غاية من الهج نة في أصواتها وتقاطعها على ما رأيناه مع سمير حجازي يقوله (نسق سيمانطيقي)[2].

أما المقابل العربي: الدلائلية و ما يتبعها من علم الأدلة علم الدلائل ، الدلائليات ...) فقد امتازت به الكتابات المغاربية بمختلف أقطارها[3] تونس ، المغرب، الجزائر، خلاف إلى ما ذهب إليه الدكتور رابح بحوش والتي اقتصرها فقط على الكتابات التونسية [4]، في حين نجدها لدى الجزائري الحاج صالح تحت اسم علم الأدلة ...الخ. وقد وردت لدى محمد مفتاح بـ الدلائلية وكذلك الناقد محمد البكري ، الذي يراه أشد المتشيعين لمصطلح "الدلائلية" الذي اقترحه منذ نهاية السبعينيات،حين ترجم مقال "جوليا كريستيفا" بـ " الدلائلية علم نقدي" ، حين يرى أن ميزة هذا اللفظ بأنه متجانس مع دال ومدلول ودليل وتدلال (seuoisis) كما أن جِدّته تجعله يحمل دلالات جديدة خلافا للسيمياء التي تعيقها حمولات تراثية تقليدية ...[5]

[1]– ينظر: يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص: 237.

[2] –ينظر: عبد السلام المسدي، المصطلح النقدي، ص: 103.

[3]– ينظر: يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص: 237.

[4]– ينظر: رابح بحوش، المناهج النقدية وخصائص الخطاب اللساني، ص: 153.

[5] – ينظر: يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص: 237.

ومن هنا فقد رفض وغليسي هذا المقابل العربي الدلائلية... مستندا في ذلك إلى رأي مرتاض من جهة وعبد السلام المسدي من جهة أخرى.

إذن نرى أن هذه الكتابات العربية التي ترجمت مصطلح السيمولوجيا قد اشتقت اللفظ من مادة دلّ وقابلت مصطلح (sémion) و(sema) بـ الدليل، وهو الشيء الذي اشمأز منه الناقد عبد الملك مرتاض ، ورفض مقابلة (signe) بالدليل، وذلك حين رأى بأن الدليل هو أقرب إلى البرهان منه إلى السمة أو العلامة، وهذه الدلائلية ليست سوى مصطلح يفتقر إلى تأسيس من الوجهتين اللغوية والمعرفية جميعا [1] وفي هذا المقام أيضًا نرى عبد السلام المسدي يرفض هذا المقابل العربي المشتق من مادة (دلّ– دلالة)، << وقد رأينا عبارات: علم الأدلة، وعلم الدلالات ، الدلائلية كبدائل اقترحت وقد أحلت هذه المصطلحات مصطلحات علوم اللسان في غير موطنها ، لأن مادة الدلالة بمشتقاتها قد تكرست لعلوم المعنى (...) فكأن لاستعمال مادة الدلالة للتعبير عن الساميوتيك إخراج اللغة وإدخال للضيم على بيان ألفاظها >> [2].

ولا يبتعد كثيرا عن هذا الرأي الناقد عبد الله الغذامي في شأن المقابل العربي الدلائلية حيث يقول : <<...وهذا تعريب أكاد أميل إليه لولا تقاربه مع مصطلح (علم الدلالة) تقاربا يوشك أن يبلغ حد الالتباس ولذا فإنني أستخدم على كره مصطلح (سيميولوجي) منتظرًا مولد مصطلح عربي يحل محلها معطيا بكل ما تتضمنه من دلالات..>> [3].

إذن نفهم أخير من خلال رأي وغليسي وعبد السلام المسدي ومرتاض والغذامي، أنهم قد رفضوا هذا البديل الاصطلاحي. (الدلائلية) وما تابعها ، والمشتق من جذر دلّ وذلك اعتبارا للمعيار الاشتقاقي أو التأثيلي الغربي الدّال على لفظ السمة أو العلامة في اشتقاقه

[1]– ينظر: المرجع السابق، ص: 238.

[2]– ينظر: عبد السلام المسدي، المصطلح النقدي، ص: 112.

3 – ينظر: عبد الغذامي، الخطيئة والتكفير، ص: 45.

للمصطلح السيميائي (sémiologie) أو (sémiotique) في دلالاته المكرّسة الدالة عن هذا الاتجاه النقدي.

أما **مصطلح الأعراضية** الذي ورد في ترجمة (يوسف غازي ومجيد النصر لكتاب دي سوسير محاضرات في الألسنية العامة، ما ردّه إلاّ لربط مصطلح السيمولوجيا بدلالته في الحقل الطبي حيث استعمل مصطلح (sémiologie) وأحيانا (sémiologe) ابتداء من سنة 1752 ض‌من المجال الطبي بمعنى الدراسة النسقية للأعراض (symptômes) المرضية مرادفا لمصطلح آخر (symptô–matologie) تجمعها شعبة طبية واحدة ، تستدل على الأعراض بأعراضها البادية منها والخفية >>[1].

إذن نفهم من خلال كلام وغليسي ورفضه لهذا البديل المصطلحي – الأعراضية –. بأنه قد تجاوز هذه الدلالة المنحصرة في الحقل الطبي المادي، وانتقل بها إلى مجال الألسني واللغوي فدلالة هذا المصطلح الأعرضية لا تعدو سوى أن تكون نقطة واحدة من بحر السيمولوجيا إذن هنا دعوة لإحدى شروط صياغة المصطلح ، وهو مناسبة المعنى المعجمي للمعنى الاصطلاحي أي وجود علاقة تشابه بينهما.

– أما بالنسبة للبديل الاصطلاحي "**علم العلامات**" وما يتبعها من العلامية ، العلاماتية، علم العلامة والتي يتبناها كل من عبد السلام المسدي ، سعيد علوش ، سمير حجازي ، عز الدين إسماعيل ، مجدي وهبة... وهذه المقابلات لم يتطرق لها وغليسي بالتحليل ، لكننا ضمنيا نلمس بأن وغليسي قد ذهب مذهب أستاذه مرتاض في رفضه إلى مقابلة لفظ (signe) بالعلامة، وإنّما خصص لها العلامة مقابل (marque) بينما خص لفظ (signe) لمصطلح

[1]– يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص: 225.

السمة بالرغم ما فيها من تشابه في المعنى >> [1]، إلاّ أنه يؤثر السمة لطائفة من الأسباب منها [2] :

– إن العلامة استعملت في الفكر النحوي العربي بمعنى لاحقة تلحق فعلا من الأفعال ، واسما من الأسماء دون الحروف، فتستحيل من حال إلى حال أخرى ، ولعل اصطناع ذلك المصطلح النحوي في المفاهيم السيميائية ، على عهدنا هذا قد ي زيد هذا الأمر اضطرابا والتباسا.

يبدو أن اصطناع مصطلح سِمة أدنى ما يكون إلى ما يطلق عليه السيميائيون الغربيون مصطلح (signe) من مصطلح العلامة (marque) الذي ربما انصرف للمعنى المادي فتمحّض له.

– إن إطلاق لفظ (سمة) على مفهوم (signe) تارة أخرى ، عوضا عن مصطلح العلامة سيحل لنا مشكلة أخرى من مشاكل المصطلحات، لان العلامة أقرب للمفهوم (marque) [3].

ويرى الغذامي في قضية ترجمة عبد السلام المسدي للمصطلح السيميولوجي بعلم العلامات[4]، << بأنه تعريب سليم ولا اعتراض عليه، لولا أنني وجدت مشكلة النسبة إليه حيث استعصى عليّ أن أقول مثلا تحليلا علاماتيا ، بدلا من تحليل سيميولوجي ووجدت ا لإفراد غامضا الدلالة فيما لو قلت (تحليلا، علاماتيا)، كما يفعل المسدي في كتابه...>>[5].

---

[1]– ينظر: مولاي علي بوحاتم، الدرس السيميائي المغاربي، دراسة وصفية نقدية إحصائية في نموذجي عبد الملك مرتاض ومحمد مفتاح، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (دط)، 2005، ص: 124.

[2]– ينظر: عبد الملك مرتاض، مائة قضية...قضية، مقالات ودراسات تعالج قضايا فكرية ونقدية ، متنوعة، دار هومة الجزائر، (دط)، 2012.

3– ينظر: المرجع نفسه، ص: 378–377.

4 – ينظر: عبد السلام المسدي، الأسلوبية والأسلوب، ص: 178.

5 – ينظر: عبد الله الغذامي، الخطيئة والتكفير، ص: 45.

أما إذا انتقلنا إلى المصطلح التراثي الذي قوبل وفقه المصطلح الأجنبي (sémiologie) فنجد مجموعة من البدائل المصطلحية وهي: **علم السيمياء ، السيميائية السماتية،السمياء سيامة...** هذا المصطلح الذي تستطيع أن نقول بأنه قد هاجر إلى الوطن العربي عن طريق مقابلته بمصطلح قد ورد في تراثنا العربي. وقد سبق وقلنا بأن عبد الملك مرتاض هو الذي كان من أكبر النقاد حرصا في استعماله ويرى وغليسي << أن كل هذه الاستعمالات تعود كلها إلى الثلاثية المعجمية (سما) (سوم) (وسم) حيث تتيح لنا الأولى السمو بمعنى العلو والرفعة أو التنويه والتوضيح والتعريف بالعلامة (التسمية) ، والثانية السومة والسيمة والسيما والسيمى والسيمياء بمعنى العلامة ، والثالثة السمة والوسم والوسام والميسم ... بمعنى (الأثر) [1]، ويعزز لنا وغليسي كلامه إلى ما ذهب إليه المسدي في شأن هذه الثلاثية المعجمية بقوله: << فإذا بحثنا عن السلك الرابط بين أطراف المادة اللغوية في مخزونها القاموسي ، برزت لنا حصيلة التقليبات المعجمية في صورها الثلاث ، فإذا هي: الاسم من (س م و) والسمة من (و س م) والسيمياء من (س و م) >> [2] ودائما نرى الناقد وغليسي في مفاضلته أو ترجيحه للمصطلح يرجع إلى ذاكرة المصطلح بتعبير الغذامي أو إلى حفرياته ، حين نراه ينبش في أصول تراثنا ليجد خير دليل على ذلك ، هو ذلك الدليل الديني المبثوث في كتاب الله تعالى، وأحاديث رسوله الكريم . صلى الله عليه وسلم . في مثل قوله ﴿ ...حجارة من طين مسومة عند ربك للمسرفين...﴾ [الذاريات: 34.33] بمعنى معلمه (ببياض وحمرة) و قوله ﴿ ...من الملائكة مسومين ... ﴾ [آل عمران: 125] أي معلمين بعلامات وقوله : ﴿ ....تعرف بسيماهم ...﴾ [البقرة 273] علاماتهم التي يعرف بها الخير والشر ، وقوله ﴿ ... سيماهم في وجوههم من أثر السجود ...﴾ [الفتح: 39] أي علامات

1- ينظر: يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص: 38.

2 - عبد السلام المسدي، المصطلح النقدي، ص: 140.

آثار نورانية تغشى وجوههم وقوله: ﴿ ...والخيل المسومة... ﴾ [آل عمران: 14] أي الخيل الحسان المعلمة وقوله ﴿ . .يعرف المجرمون بسيماهم... ﴾ [الرحمان: 41] [1].

ومن خلال هذا النبش في تراثنا العربي من قبل هذا الناقد ينبه نا إلى لفتة عجيبة لمصطلح (سمة) بين اللسانين العربي والغربي حين يرى أن << من المصادفات الألسنية الطريفة أن تلتقي، هذه المادة المعجمية العربية صوتا ومعنى مع نظيرتها الأجنبية التي تؤول جميعها إلى النواة اللغوية اليونانية القديمة (séma) بمعنى علامة (signe) >> [2].

ولعل هذه المصادفة الطري فة نستطيع أن نصنفها أو ن ظيفها إلى آليات الصياغة المصطلحية من اشتقاق ومجاز إيحاء ... تحت اسم (آلية المماثلة) التي أطلقها عليه عبد السلام المسدي [3]. هذه الآلية التي يراها وغليسي نادرة الوجود في تماثل لغتين في موطن معين [4] << دون أن يكون في كل ذلك أي اقتران تاريخي ، فليس ما حصل في هذه اللغة بمستعار من تلك ولا الذي في تلك مأخوذ عن هذه ، وتحصل مثل هذه الظاهرة بين الألسنة البشرية، وتكون من محض الصدفة أن يتفق لفظان من لسانين متباعدين ، اتفاقا في الشكل والمعنى دون صلة تاريخية ، ويسمى اللسانيون هذه الظاهرة بالكلمات دون الأشباه أو إذا أردنا ترجمة العبارة الفرنسية قلنا الألفاظ ذات القرابة الوهمية >> [5].

إن هذه الآلية تعتبر آلية من آليات الصياغة المصطلحية حيث يصر الناقد وغليسي على الاصطلاح العربي بأن لا يضيع الفرصة .كهذه فهناك دعوة صريحة في كلامه ، وهو الاعتداد بهذه الآلية أو إعطائها الأولوية في نقل المصطلح الغربي إن وجدت لأنها تحيي لنا

1- ينظر: يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص: 238.

2- ينظر: المرجع نفسه، ص: 238.

3- عبد السلام المسدي، المصطلح النقدي، ص: 67.

4- ينظر: يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص: 239.

5- عبد السلام المسدي، المصطلح النقدي، ص: 104-103.

مصطلح تراثي من جهة وتحقق تواردًا ألسنيًا * من جهة أخرى فيما يخص تلقي المصطلح الأجنبي (sémiologie)[1]

ويواصل الناقد كلامه عن هذا المصطلح (السيمياء) كمقابل عربي للسيميولوجيا والسيميوتيكا ، فيرى أن نقادنا حين صاغوا مصطلح السيمياء فقد اختلفو ا فهناك من أطلق عليها " السيمياء" وهناك من أضاف إليها لفظة علم فأصبحت " علم السيمياء" [2] وبخصوص هذا الاختلاف نجد عبد السلام المسدي يرفض إضافة لفظة علم لهذا المصطلح ، ويرى أنها من باب الإطناب بحيث إن مصطلح السيمياء لوحده كاف لأداء غرضه ، وقد يحصل ألاّ يكتفي الاستعمال بلفظ الكيمياء أو الفيزياء على سبيل المثال فيؤ تي بلفظ العلم لتأكيد الهوية المعرفية للكلمتين، فيقال: علم الكيمياء وعلم الفيزياء >> [3].

وقد خالف وغليسي عبد السلام المسدي بخصوص هذا التركيب (علم+سيمياء) ورأى بأن إضافة لفظة علم لمصطلح السيمياء هو ضروري جدّا لاكتمال هذا المصطلح ، لأن مصطلح سيمياء غير مكتف بذاته لأداء صفة العلمية كما رأى أن الدليل العلمي الذي يبني عليه الناقد عبد السلام المسدي رأيه لم يكن حجة قوية [4] << بكون أن احتجاجه بمصطلح الكيمياء يفتقر إلى أسس ألسنية قوية ذلك أن ال غربيين أنفسهم حين اصطنعوا المصطلح الفيزيائي (physique) عمدوا إلى الكلمة الإغريقية القديمة (phusike) المشتقة التي تعني الطبيعة (Nature) ثم أضافوا إليها اللاحقة (ique) الدالة على العلمية ، في حين أنهم لم يضيفوا إلى مصطلح الكيمياء (chime)، لأنها كلمة دخيلة أقرضتها اللغة اللاتينية

[1] – ينظر: يوسف وغليسي, إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص: 239. * يقصد بالتوارد الألسني هي ترجمة يوسف وغليسي لمصطلح (les faux aims) والذي ترجمه عبد السلام المسدي الألفاظ ذات القرابة الوهمية و التي تأتي عن طريق تجريد المماثلة

2– ينظر: المرجع نفسه، ص: 239.

3– عبد السلام المسدي، المصطلح النقدي، ص: 108– 106.

4– ينظر: يوسف وغليسي، السابق، ص: 239.

(alchimia) في القرن ال 13 م عنة الكيمياء العربية (alkimia) التي قد تكون معربة بدورها من الكلمة الإغريقية المتأخرة (chemia) ولا يزال اللساني الفرنسي (Alchimie) والانجليزي (alchemy) يحافظان على (أل:AL) التعريف العربية في صدارة الكلمتين >> [1].

كما يضيف الناقد وغليسي دليلا عربيا آخر وهو الذي أورده ابن خلدون في مقدمته حيث يخص الفصل الثلاثين من الباب السادس الممحض للعلوم وأصنافها (علم الكيمياء الذي قد ينسب إلى الإمام جابرين حيان، فيسمونه عالم جابر ، بينما يجعل الفصل الذي قبله مخصصا (لعلم أسرار الحروف ، الذي استعمل استعمال العام في الخاص ، على حد تعبيره لأنه من تفاريع علم السيمياء[2].

ومن خلال هذا الدليل العلمي الوارد في الكتب الغربية والعربية الذي استحضره الناقد وغليسي ، نفهم من كلامه أن لفظة السيمياء لا تعني أكثر من العلامة، أما العلم الذي يحويها فهو علم السيمياء << أو بصيغة إفراغه في قالب المصدر الصناعي فقد تضاف إليه لفظ السيمياء الزائدة الاشتقاقية الدالة على التمحيض المعرفي فتصبح (السيميائية)>>[3].

وبالإضافة إلى هذه الإشكالية وانطلاقا من المقابل العربي (السيميائية) المفكك إلى (السيما) + (ية) تتواجد بصيغة أخرى تزاحم هذا المصطلح وهي التي أوردها مرتاض بعد عدوله عن الصيغة الأولى تتمثل في السيمائية المتفرع من السيمياء،والناقد وغليسي يتساءل عن سر عدول عبد الملك مرتاض من السيمياء إلى السيماء ومن السيميائية إلى السيمائية؟

إن الناقد وغليسي لم يقدم لنا سر ذلك التحول الذي حدث على مستوى كتابات مرتاض فيما يخص مصطلح السيمائية لكننا عثرنا في أحد كتب مرتاض عن هذا السبب ويتمثل في << أن السيمائية هي نطق أخف من ذلك الثقل الذي يحدث في نطق مصطلح

1- ينظر: المرجع السابق، ص: 239- 240.

2- ينظر: المرجع نفسه، ص: 240.

3- ينظر: عبد السلام المسدي، المصطلح النقدي، ص: 107.

السيميائية >>[1]. ويضيف أيضا << أن مفهوم السيميائية آت كما هو معلوم من تركيب (س و م) و الذي يعني << العلامة التي يعلم بها الشيء ما ، كالثوب أو الإنسان من كالوشم أو حيوان ما ، كمياسم القبائل العربية (...) و من هذه المادة جاء ل فظ السيماء >> بالقصر والسيماء » بالمد السمياء » (بإضافة ياء قبل الألف بعد الميم) و من اللفظ الأخير أخذوا منظرو السيميائية العرب المعاصرون مصطلحهم المعروف تحت عبارة << السيميائية >> بإضافة ياء الترعة أو المذهبية (....) فإن من الناحية اللغوية الخالصة يمكن أن نقول: << السيموية >> كما يمكن أن نقول << السيمائية >> بالإضافة إلى الإطلاق الثالث الطويل المعروف وهو الذي تعنت بها ح بلال الحنجرة في النطق ذلك وقد لاحظنا فيما نسمع من الجامعيين أساتذتا وطلابا أنهم ينطقون السيميائية ...>>[2]

وأمام هذا الاختلاف في صياغة مصطلح السيميائية والناتج عن الاختلاف الحاصل في صياغة هذا المصطلح استنادا لإحدى المواد المعجمية الأربعة السومة، السيمة، السيماء، السيمياء[3].ويرى وغليسي بأن هذه المواد الأربعة كلها تفيد العلامة ، وإن تغلبت الصيغة المقصورة (السيما) على سائر الصيغ في الاستعمال القرآني ، إلاّ أن الشاهد الشعري القديم (بيت أسيد بن عنقاء) الفزازي في مدح عميلة حين قاسمه وماله الذي كثير ما يحتج به أهل السيماء:

غلام رماه الله بالحسن نافعا له سيماء لا تشق على البصر

كما يروى أحيانا برواية مغايرة نسبيا: (له سماء لا تشق على البصر).

[1]– ينظر: عبد الملك مرتاض ، مفاهيم سيميائية بمصطلحات بلاغية، مجلة مخبر السيمياء وتحليل الخطاب، جامعة وهران،الجزائر، ع2، خريف، 2006، ص: 03.

[2]- ينظر: عبد الملك مرتاض، نظرية النص الأدبي، ص: 158–157.

[3]- ينظر: يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح النقدي العربي الجديد، ص: 241.

واستنادا للمعيار العروضي ، يرى وغليسي بأن الرواية الثانية (سيمياء) هي الرواية الصحيحة لأنها الوحيدة التي يستقيم معها وزن الطويل ، أما الرواية الأولى فهناك خلل عروضي واضح حيث ترد التفعيلة الثانية (مفاعيلن) أو بصورة في غاية التشويه (// 0/0/0) لا تخريج له في البدائل الإيقاعية[1].

أما بخصوص مفهوم هذا المصطلح فإن الناقد وغليسي وبالعودة إلى الاستعمال التراثي لعلم السيمياء في سياقات سحرية مخصوصة كما لدى مقدمة ابن خلدون .وهو الذي جعل بعض النقاد العرب يقومون بإحياء هذا المصطلح ، كما في الوقت ذاته وهناك من رفض ذلك خشية وقوع هذا العلم الحديث بالفراسة العربية القديمة وخرافات المعارف السحرية... حيث استعاضوا عن السيميائية وعلم السيمياء بالسيميولوجيا والسيميوطيقا وما شاكلها من الصيغ المعربة [2].

أما إذا انتقلنا إلى الحديث عن آليات صياغة المصطلح فقد سبق وأن أشرنا بأن هذا المصطلح الأجنبي بشكليه الفرنسي والإنجليزي (sémiotique– sémiologie) قد انتقل إلى الوطن العربي بطرق ثلاث عن طريق الترجمة وعن طريق الإحياء (التراث) وعن طريق التعريب الحرفي ، والتي يرى وغليسي << بأن إحياء (التعريب) هو قتل (للإحياء) العربي فترجمنا المصطلح الأجنبي (sémiologie) بالصيغة المعربة (سيميولوجيا) هي طمس للمصطلح الإحيائي الذي يقترحه آخرون (علم السيمياء) ، فكأن كلاّ (التعريب) و(الإحياء) يعمل ضد الآخر وعلى حسابه، في كثير من الحالات... >> [3].

وفي هذا المقام كنا قد رأينا في الفصل النظري بأن المعايير الاصطلاحية (العربية) أو فقه اللغة العربية عموما ، قد جعل من التعريب آلية اضطرارية نعود لها إلا للضرورة

[1] – ينظر:المرجع السابق،ص : 241

[2] – ينظر: المرجع نفسه، ص: 241.

3– ينظر: المرجع نفسه، ص: 472.

القصوى ، فهي آلية اضطرارية لا اختيارية.لكن وغليسي يرى بأن كثيرا من الجهود الاصطلاحية العربية قد حولت هذا الآلية إلى مخرج اختياري ، مما جعل كثيرا من النقاد العرب يلجئون إلى آلية التعريب وذلك من باب اللجوء إلى أخف الضررين ، حين الوقوع بين موقفين أو اختياريين أفضلهما مورفولوجيا هو أسوءهما دلاليا ، ساعتها يقتضي الحسم اللجوء إلى منطق أحلى الأمرين، أي أولوية التضحية بالنقاء اللغوي في سبيل توضيح المفهوم على التضحية بوضوح المفهوم في قبيل الحفاظ على نقاء اللغة [1].

ويتضح ذلك في جانب من جوانب التلقي العربي لمصطلح (sémiologie) بين علم السيمياء (عند من يعتقد بعربية هذه الصيغة والسيميولوجيا ، حيث يفضل كثيرون الصيغة المعربة لأنها أوضح مفهومًا من الصيغة العربية التي قد يلتبس مفهومها التراثي الخرافي وقد استمات في الدفاع عن هذه الصيغة ، صلاح فضل ، محمد عناني ، عبد الله الغذامي [2]. من باب أن << النقل أولى من الاشتقاق سيؤدي إلى الخلط، ونخشى أن يفهم القارئ العربي من السيميائية شيئا يتصل بالفراسة وتوسم الوجو هبالذات أو بربطها بالسيما وهي العلم الذي اقترن في مراتب المعارف العربية بالسحر والكيمياء بمفهومهما الأسطوري في العصور الوسطى >> [3].

كما يجدر أن نشير أيضا إلى أن المقابل العربي لمصطلح الأجنبي (sémiologie) (sémiotique) المصاغ عن طريق آلية التعريب ، قد تعددت أوجه تعريبه منها: (سيميولوجيا ، سيميولوجية ، سيمولوجيا ، علم السيميولوجيا) ويرجع يوسف وغليسي هذا الاختلاف في التعريب إلى اختلاف اللغات المعرب عنها واختلافهم في اختيار الحروف المعرب عنها مثل: (P, V, Q, U...) [4] مما دعا أحد اللغويين وهو إبراهيم السامرائي إلى

1- ينظر: المرجع السابق، ص: 460.

[2] – ينظر: المرجع نفسه، ص: 460.

[3]– صلاح فضل، النظرية البنائية، ص: 297.

[4] – ينظر: يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص: 474.

الحرص في نهاية الكلمات المعربة على التمييز بين العلم وبين ما ينسب إليه.كأن نقول مثلا : السيمولوجيا (sémiologie) بمعنى اسم العلم والسيميولوجية (sémiologique) بمعنى النسبة أو الصفة لكنه لم يجرأ احترام هذه الدعوة، وكثيرا ما قرأنا (السيميولوجية مقابلا للمعنى الأول اسم العلم) [1].

وأخير وبعد معالجة هذا المصطلح أو دراسة إشكالية تعددية مصطلح (sémiologie) لدى الناقد وغليسي نستنتج أن: الناقد لم يصرح باختيار أي مصطلح كمقابل للمصطلح الأجنبي السيميائي بصيغته الفرنسية والإنجليزية إلاّ أننا من خلال معالجتنا لهذه الدراسة نستنتج أن الناقد قد فضل المصطلح التراثي أو الإيحائي ، المستمد من التراث القرآني المشتق من المادة سيما والذي يحقق لنا تواردا ألسنيا مع المادة (séma) لدى الغرب أي استنادا للمعيار التأثيلي أو الإشتقاقي في المعاجم العربية الغربية ، إذن يرى الناقد أن المصطلح الإيحائي السيميائية أولى من كل المصطلحات الأخرى ، كمقابل للمصطلح الغربي (sémiologie, sémiotique) أما آثار هذه التعددية المصطلحية لهذين المصطلحين فهو ناتج من الاختلاف في ترجمة المصطلح (signe) فهناك من ترجمها بالعلامة وهناك من ترجمها بالسيمة وهناك من ترجمها بالدليل... الخ. مما أدى إلى تفاقم هذه الإشكالية أو انتشار فوضى مصطلحية على مستوى الخطاب النقدي العربي.

[1] – ينظر: المرجع السابق، ص: 474.

3-مصطلح الشعريـــــــــة(poétique):

لعل من المفاهيم النقدية التي طغت في السنوات القليلة الأخيرة على السطح مصطلح الشعرية والشعريات. ..الخ لتطغى على ميدان الساحة الأدبية وتتلقفها الأقلام بالدراسة والتحليل حينا والترجمة والتعريب حينا آخر.

ويأتي الناقد وغليسي على طليعة هؤلاء النقاد ليسلط الضوء على هذا المصطلح فنراه في مستهل دراسته يطرح العديد من التساؤلات التي تخص هذا المصطلح بكونه قد تاخمته مجموعة من المصطلحات ،حيث تساءل عن موضوع الشعرية وعن إطارها المنهجي أهي تتعلق بالشعر ؟ أو بالنثر ؟ أم بهما معا أو تتعداهما إلى غيرهما ، أهي نظرية للأدب أم هي مرادفة للمصطلح الأدبي ؟، كما نتساءل لماذا أدمج الناقد مصطلح الشعرية تحت الحقل النقدي السيميائي، وما مسوغات ذلك لماذا لا يدرجها ضمن المنهج البنيوي أو الأسلوبي؟

نحن نعلم أن الشعرية قد كان وجودها منذ مطلع النهضة اللسانية وبالضبط مع الفكر البنيوي في طوره الشكلاني، لكن الناقد وغليسي يصرّف هذا المصطلح (الشعرية) تحت حقل السيمياء كما أنه لم يحكم حكما عبثيا بل يقدم لنا دليلا على ذلك، وهي شهادات بعض النقاد العرب على هذه المسألة، فجُل النقاد البنيويين واللسانيين يعترفون بأحقية السيميائية للشعرية وفضلها عليها ، فيستدل الناقد وغليسي بقول : " تودوروف" حين قرر بصفة قطيعة أن كل شعرية مهما تكن تنويعتها . بنيوية ما دام موضوعها بنية مجردة هي الأدب وليس مجموع الوقائع التجريبية للآثار الأدبية[1].

[1]- T. Iodorov ; poétique EdDu seuil. 1968. P25 نقلا عن يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص: 271.

فتدوروف من خلال كلامه هذا نفهم من أنه <<قد اعترف بأن الشعرية تسهم في إبراز المشروع السيميائي العام الذي يوحد كل المباحث التي تمثل العلامة منطلقا لها >>[1].

لذلك يستحضر لنا وغليسي دليلا نقليا آخر وهو (معجم اللسانيات) لجون ديبوا والذي يرى بأن الشعرية يمكن أن تمثل قسما كبيرا من اللسانيات وهو بمثابة العلم الذي يتعدى في إجراءاتها المشكلات اللغوية إلى غيرها من العلامات الأخرى أو يتعلق بنظرية العلامات عامة (théorie des signe)[2]، ومما يزيد أيضا أو يدعم رأي وغليسي في وضع هذا المصطلح الشعرية تحت الإطار السيميائي ، هو أن السيميائية قد حملت طموحا واسعا سعت من خلاله لأن تكون العلم الشامل الجديد الذي يسطر على باقي العلوم ،فقد أحيت رميم علوم قديمة واستحوذت على علوم يافعة وتسلحت ببعض العلوم الأخرى ، كالفيزياء والكيمياء والفلسفة والمنطق واللسانيات... فكانت الشعرية هدفا لها كذلك <<[3]، حتى أن الناس في الغرب مختلفين على أن يدمجوها في السيميائية ويستريحوا ، كما فعلوا ذلك بالأسلوبية والبلاغة، وأن يتركوها مستقلة ولا زال التطاحن قائما في فرنسا [4]

أما فيما يخص مفهوم هذا المصطلح – الشعرية – لغويا وتأثيليا فإن الناقد يرفض رفضا قاطعا بوجود هذا المصطلح بصيغة المصدر الصناعي في تراثنا النقدي العربي القديم وحتى وإن وجِد فهو غير موجود بهذه الصيغة والمفهوم لدى العرب ، بل يسعى مصطلح الشعرية أن يكون مقابلا للمصطلح الغربي [5] والذي تتبع الناقد دلالته تأثيليا فوجد أن المصطلح الفرنسي (poétique) أو الإنجليزي (poetics) كلاهما ينحدر من الأصل اللاتيني (poetica) المشتقة من الكلمة الإغريقية (poietikos) بالصيغة النقدية التي

[1]– ينظر: المرجع السابق، ص: 271.

[2]– ينظر: المرجع نفسه، ص: 271.

[3]– ينظر: المرجع نفسه، ص: 271.

[4] –ينظر: المرجع نفسه، ص: 272.

[5]– ينظر:المرجع نفسه، ص: 272.

تداولها الفرنسيون خلال القرن السادس عشر، بمعنى كل ما هو مبتدع خلاق (inventif) أو بصفة الاسم المؤنث (poiètikè) المتداولة خلال القرن السابع عشر (...) بالمفهوم الذي خطه أرسطو في كتاب فن الشعر وكل ذلك مشتق من الفعل الإغريقي (poiein) بمعنى فعل أوصنع (faire) [1]، ولكن هذه الدلالة سرعان ما أخذت تتطور وتتضيق متخذة من (صناعة الشعر) مجالها الاستعمالي ، المحدود فمن دلالتها على الملكة والموهبة الشعرية أصبحت تدل على نظام التعبير الخاص بشاعر ما أو فن التأليف والأسلوب الخاص بالشعر[2]، و ذلك وفقا لمعجم لاروس.

وأما إذا بحثنا عن الدلالة الاصطلاحية لهذا المصطلح لدى الغرب ، فقد تعددت واختلفت وفقا لمنطلقات ووجهات نظر نقاد الغرب:

فمثلا "تزفيان تودوروف"(T. Todorov) يأتي على طليعة النقاد الغربيين الذين اقترن عنده مصطلح الشعرية بشكل واسع حيث شمل الشعر والنثر بكون هذين النمطين يجمعهما رابط الأدبية يقول تودوروف <<ليس العمل الأدبي في حد ذاته هو موضوع الشعرية ، فما تستنطقه هو خصائص هذا الخطاب النوعي الذي هو الخطاب الأدبي ... فإن هذا العلم الشعرية لا يُعنى بالأدب الحقيقي بل الأدب الممكن ...وبعبارة أخرى يعني بتلك الخصائص المجردة التي تصنع فرادة الحدث الأدبي أي الأدبية>>[3].

فالشعرية في نظر تودوروف لا تهتم بالأدب بقدر ما تهتم بتلك الخصائص التي تمنح فرداته وتمييزه عن سائر الخطابات الأخرى ، ذات الطابع الفلسفي أو التاريخي ذلك أن

[1] – ينظر: المرجع السابق، ص: 272.

[2] – ينظر: المرجع نفسه، ص: 272.

3– تزفيان تودوروف، الشعرية، (تر) شكري المبخوت ورجاء سلامة، دار توبقال، 1990، ص: 23.

العلاقة بين الشعرية والعلوم الأخرى التي لها أن تتخذ العمل الأدبي موضوعا هي علاقة تنافر >>[1].

كما يرى وغليسي بأن قاموس غريماس وكور تيس قد أورد مصطلح الشعرية للدلالة على دراسة الشعر وإما بإضافته للنثر وذلك استنادا إلى النظرية العامة للأعمال الأدبية التي تمتد إلى أرسطو والتي استفاد منها منظرو (علم الأدب) ... وفي وضع خصوصية هذا الشكل من النشاط الألسني بوضوح في الوقت نفسه ، وصار عندهم الحديث عن الشعرية مستوحيا للإحالة على أرسطو الذي استعمل هذا المصطلح بمفهوم << دراسة الفن الأدبي بوصفه إبداعا لفظيا >> [2].

أما جون كوهين (JeanCohen) فقد عرّف الشعرية بقوله: <<الشعرية علم موضوعه الشعر >> [3] لكنه قد ضمن كتابه نظرة غيره للشعرية والتي تشمل أنواع أخرى من الفن فيقول : << ثم أصبحت كلمة الشعر تطلق على كل موضوع يعا لج بطريقة فنية راقية ...كتب فاليري (valery) نحن نقول عن مشهد طبيعي أنه شعرية ونقول ذلك أيضا عن بعض مواقف الحياة >>[4].

لكن أهم شيء يميز شعرية كوهين هو ارتباطها بقضية الإنزياح في الشعر الذي << عدّه علم الإنزياحات اللغوية حيث يقوم مبدأ الانزياح اللغوي عنده على ثلاث مستويات كبرى المستو ى التركيب الصوتـي والدلالي حيث لم يكن التمييز بين الشعر والنثر إلاّ من خلال تظافر المستويين >>[5].

1- المرجع السابق، ص: 23.

2 -المرجع نفسه: ص:23

[3]- جون كوهين، النظرية الشعرية، (تر) أحمد درويش،،دار غريب، القاهرة، ط4، 2000، ص: 29.

[4]- المرجع نفسه، ص: 29.

[5] -بشير تاوريريت، رحيق الشعرية، ص: 71. نقلا عن: هدى أوبيرة، مصطلح الشعرية عند محمد بنيس، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة،2011، ص: 25.

ومن هذا المنطلق يتفق كوهين مع ابن طباطبا في قوله: << الشعر كلام منظوم بائن عن المنثور الذي يستعمله الناس في مخاطباتهم بما يخص به النظم >>[1]، فهو يقترح بأن يكون التمييز بين الشعر والنثر لغويا ، لأن لغة النثر هي لغة الطبيعة ولغة الشعر هي لغة الفن<< [2].

أما رومان جاكيسون: فتختلف شعريته عن غيره من النقاد، لأن شعريته كانت منطلقة من المبادئ اللسانية بكون أنه أحد أقطاب اللسانيات ، ويتحدد موضوع الشعرية لدى جاكبسون بسؤاله الشهير << إن موضوع الشعرية قبل كل شيء الإجابة عن السؤال التالي: ما الذي يجعل من رسالة لفظية أثرا فنيا ؟ >>[3] أي البحث عن المميزات والخصائص التي تكسب الخطاب الأدبي فنيته وجماله وتميزه عن أنواع الخطاب الأخرى ، كما يربط جاكيسون بين الشعرية واللسانيات، حين رأى بأن الشعرية هي فرع من اللسانيات له كفاءة في معالجة الوظيفة الشعرية في علاقتها مع الوظائف الأخرى للغة [4]، وذلك ما توضحه نظرية التبليغ القائمة على ستة عناصر تمثل الأطراف الأساسية في كل عملية تواصلية وكل عنصر من هذه العناصر تتولد وظيفة لغوية على هذا النحو الذي يبرزه المخطط الجاكبسوني[5].

---

[1] –محمد بن طباطبا العلوي، عيار الشعر، تحقيق وتعليق محمد زعلول سلام، نشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، ط 3 1984، ص: 09، نقلا عن خولة بن مبروك، الشعرية بين تعدد المصطلح واضطراب المفهوم، مع المخبر الأبحاث في اللغة و الأدب الجزائري، جامعة بسكرة، ع9.

[2]– ينظر: خولة بن مبروك، الشعرية بين تعدد المصطلح واضطراب المفهوم، مع المخبر الأبحاث في اللغة والأدب الجزائري، جامعة بسكرة، ع9.

3– رومان جاكيسون، قضايا الشعرية، (تر) محمد الوالي ومبارك حنون، دار توبقال، ط1،1988، ص: 24.

4 – ينظر: المرجع نفسه، ص: 30.

5– ينظر: يوسف وغليسي، إشكالية المصطح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص: 274– 275.

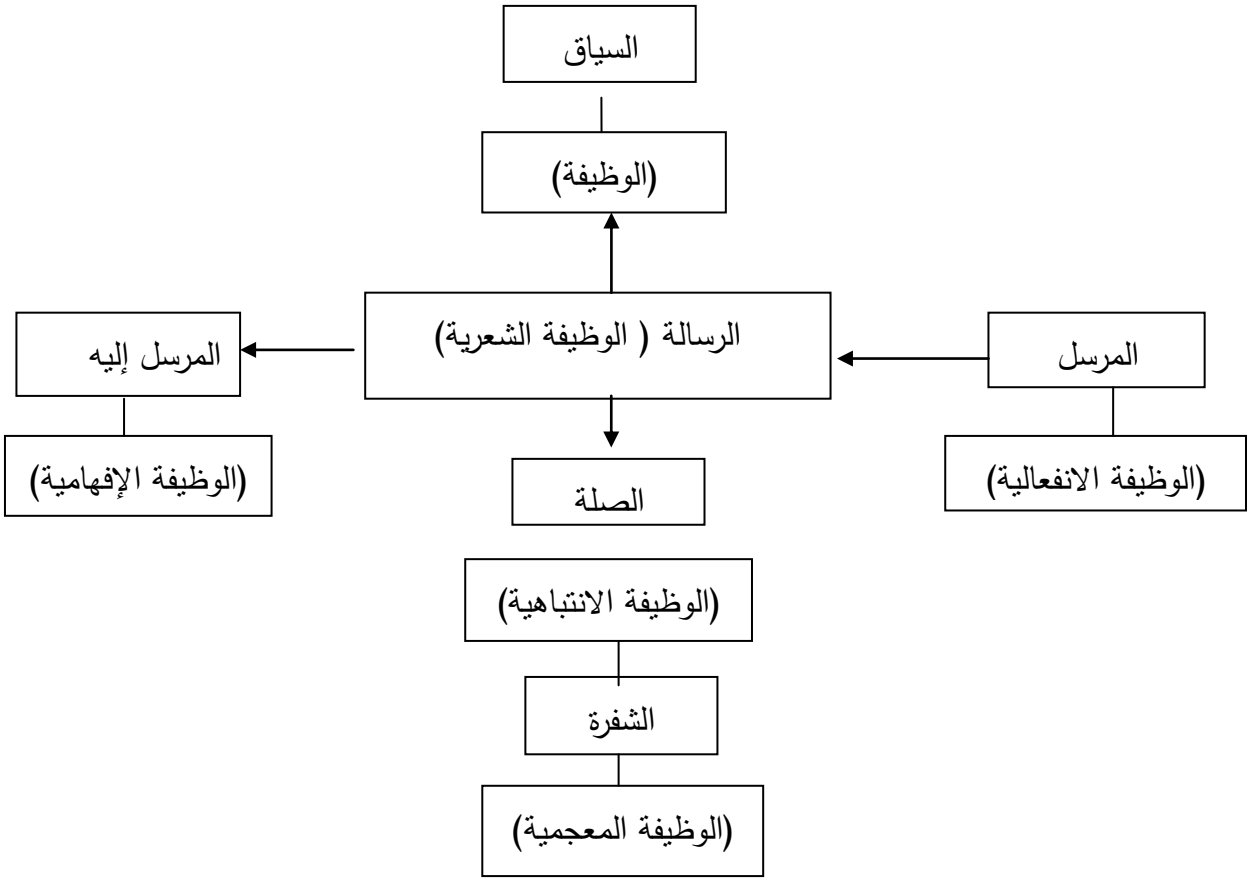

مخطط بياني يوضح مفهوم الشعرية لدى رومان جاكبسون

الشكل:(09)

ومعلوم بأن هذه الوظائف الستة لا تسود بدرجة واحدة في كل خطاب ، بل تختلف الوظيفة حسب تركيز الخطاب على إحدى العناصر الستة فمثلا تهمين الوظيفة الإفهامية في الخطاب اللغوي العادي، بينما تهيمن الوظيفة الشعرية في الخطاب الأدبي حين تركز الرسالة على ذاتها [1]، ومن هنا نجد أن جاك‌بسون يعرّف الخطاب الأدبي بأنه <<رسالة لغوية تغلبت عنها الوظيفة الشعرية >>[2].

[1] – ينظر: المرجع السابق،ص: 275.

[2]– ينظر: المرجع نفسه، ص: 275.

ومن هنا يظهر عمل الشعرية المتمثل في دراسة تلك الخصائص الأدبية التي تميز خطابا لغويا ما ، أو هي بتعبير جاكبسون نفسه الدراسة اللسانية للوظيفة الشعرية في سياق الرسائل اللفظية عموما، وفي الشعر خصوصا [1].

إذن من خلال ما تقدم نرى أن مصطلح الشعرية قد اختلف مفهومه لدى النقاد الغرب فالكل حسب توجهه ومنطلقاته، ولكن هذه المفاهيم مشتركة في صفة واحدة وهي أن مصطلح الشعرية ليس مقصورا على الشعر فقط، بل يتعداه إلى نظيره من الأعمال النثرية فلاحظنا أن تودوروف يرى بأن الشعرية هي وظيفة داخلية للأدب بحيث تشتغل على خصائص الخطاب الأدبي فهي لا تهتم بالأدب الحقيق ي ولكن بالأدب الممكن والمتوقع في حين أن كوهين قد نجده قد ربط الشعرية بالشعر وبالضبط بالانزياح فهو قد خالف غيره من النقاد.

أما جاكبسون فشعريته قائمة بذاتها في حقل اللسانيات من خلال دورة التخاطب في وظائف اللغة، حيث يخص الشعرية بـ الرسالة (النص).

وبعيدة عن هذه الاستعمالات الغربية لمصطلح الشعرية التي خصّت عوالم الشعر والأدب، يشير الناقد وغليسي إلى استعمالات أخرى شحنت مصطلح الشعرية بدلالات حسية وتحليلية مثل: قول بعضهم هذا المشهد شاعري، أو ملامح تلك المرأة شاعرية ، أو هذا لباس شاعري [2].

وهذه الأمثلة التي قدمها الناقد لا تدل إلاّ على أن دلالة الشعرية قد تجاوزت الشعر والأدب ولعل أكبر دليل على ذلك حينما يذكر لنا الناقد وغليسي بان رولان بارت قد اهتم بمثل هذا الشيء في كتابه (نظام الموضة) ، حيث خصص جزءا بعنوان "بلاغة الدال (شعرية اللباس)"[3]، كما يشير وغليسي بأن قبل بارت هناك كتاب (ميشال دوفران) (la

1- ينظر: المرجع السابق، ص: 275.

2- ينظر: المرجع نفسه، ص: 275.

3- ينظر: المرجع نفسه، ص: 275.

(poétique<< الذي وقفه على دراسة الشعرية بوصفها مقولة جمالية عامة يمكن أن توجد في الشعر والشاعر والطبيعة على السواء >> [1]

وأمام هذه الدلالة الواسعة لمصطلح الشعرية مقابلا للمصطلح الأجنبي (poétique) وقبل أن ننتقل إلى دراسة هجرة هذا المصطلح إلى الوطن العربي ، نشير إلى قضية مهمة أشار إليها وغليسي وهي وجود بعض المصطلحات التي لها علاقة كبيرة بالمصطلح الأجنبي (poétique) أو هي من نفس الجذر وهي: (poéticité) و(poétisme) (littérarité)، وهذه المصطلحات التي تتدانى من بعضها في الدلالة حيث يصعب التمييز بينها في لغتها الأصلية، فما بالك إذا هاجرت إلى لغة أخرى [2].

كما يرى وغليسي بأن مصطلح (poétisme)، بأن دلالته محدودة لا تتعدى مرجعية استعماله (المدارس الأدبية) ، والتي طواها أرشيف (تاريخ الأدب)فبالتالي لا تثبته على هذه الدلالة كي لا يثير لبسا مع مصطلح (poétique)[3].

وأما مصطلح (poéticité) فقليل الذكر كذلك ، ومن جملة من أشاروا إليه نذكر تودوروف الذي أورده في سياق حديثه عن كتاب جون كوهين (بنية اللغة الشعرية) الذي بدا له في مجموعهمتوقعا ضمن منظور الشعرية (poétique) التي لا تدرس القصيدة بما هي في ذاتها، ولكن بقدر ماهي مظهر للسمات الشعرية (poéticité) [4]ويرى الناقد أيضا أن هذا المفهوم يلتصق بمفهوم الأدبية في مجمل الكتابات الغربية ، حيث يرى بأن معجم غريماس وكورتاس يكتفي بإراد أحدهما معطوفا على الآخر (la littérarité ou la poéticité) أما

[1]– المرجع السابق، ص: 275.

[2] – ينظر: المرجع نفسه، ص: 275.

[3]– ينظر: المرجع نفسه، ص: 275.

[4] .Poétique de la prose, P 47 نقلا عن: يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد ص: 278.

مصطلح الأدبية (littérarité) فهو يشير إلى وضع سيميائي نوعي للنصوص الأدبية [1]، هذه الأخيرة التي شكلت محورا أساسيا في بحوث الشكلانيين الروس.

ويبقى أي حديث عن الأدبية مبتور إذا لم نشير إلى الفقرة التاريخية التي أوردها رومان جاكبسون سنة 1919، حين قال : << ليس موضوع علم الأدب هو الأدب ، بل الأدبية أي ما يجعل من أثر معطى أثرا أدبيا >>[2]

ويرى وغليسي حسب فيتال غادبوا (v. Gadboin) في قاموس اللسانيات ، بأن نسبة الأدبية إلى الأدب هي بمقام اللغة من الكلام عند دوسوسير بمعنى النظام الذي يشترك في الأعمال الأدبية المجردة [3]

نظرا لما تقدم فإن الشعرية (poétique) هي علم عام موضوعه الأدبية ، يروم القيام علما للأدب ، غايته استنباط الخصائص النوعية والقوانين الداخلية للخطاب الأدبي في شموليته الجنسية والكمية >>[4] أما الأدبية (littérarité)والسمات الشعرية (poétique) فيراهم وغليسي بأنهما متساويان ومترادفتان موضوعا للشعرية، لكنه يرى بأن المصطلح الثاني غالبا مع يقتصر على جنس الشعر ويصبح مرادفا لجماليات النص الشعري ، ومن هنا نضيف دلالته مقارنة بمصطلح الأدبية [5].

إذن نحن أمام ثلاث مصطلحات غربية تزاحم مصطلح (poétique) والذي سعى الناقد من خلالها أن يضبط كل مصطلح بمفهومه الخاص ، كي لا يقع لبس بينه وبين مصطلح الشعرية (poétique).

---

[1]– ينظر: المرجع السابق، ص: 278.

[2]– ينظر: المرجع نفسه، ص: 278.

[3]– ينظر: المرجع نفسه، ص: 278.

[4]– ينظر: المرجع نفسه، ص: 278.

5 – ينظر: المرجع نفسه، ص: 279.

ومن هنا لا يسعنا إلاّ أن نبحث عن وجوه تلقي الخطاب النقدي العربي لمصطلح الشعرية (وكيف نظر وغليسي لهذه القضية؟ وما مدى امتثال الكتابات النقدية العربية لهذا المصطلح الأجنبي؟ ما هو المصطلح المفضل لدى هذا الناقد وعلى أي أساس قد فاضله واصطفاه مقابلا لهذا المفهوم الغربي؟

ولكي نجيب عن هذه التساؤلات ما يسعنا إلا أن نعرض هذه المقابلات التي عثرنا عليها في مدونة الناقد، والموضحة في الجدول الآتي:

3-1- (poétique)[1]

المقابل العربي	المترجم ومرجع الترجمة
الشعرية	- حسن ناظم،مفاهيم الشعرية،ص:17 (بالخصوص) - عثماني الميلود، شعرية تودروف ص 69. - فاضل ثامر، اللغة الثانية، ص 101...الخ
الشاعرية	- سعيد علوش، معجم مصطلحات الأدبية المعاصرة ،ص 74 - عبد الله الغذامي، الخطيئة والتكفير، ص: 19
الشعريات	- محي الدين صبحي، نظرية النقد العربي، ص:194. - عبد الملك مرتاض الأدب الجزائري القديم, ص:14 ...الخ
الشعرانية	.- عبد الملك مرتاض, في نظرية الواوية, ص:312 +مجلة المنهل السعودية، ص:60، 540، عدد 517، يوليو، 1994، ص: 21.
الشعري	- مبارك مبارك، معجم المصطلحات الألسنية،ص:229. - جمال بوطيب ، مجلة عمان, الأردن, ع 79، كانون الثاني ، 02، ص- ص: 72...
الشاعري	.- إميل يعقوب و بسام بركة و مي شيخاني، قاموس المصطلحات

[1] - ينظر المرجع السابق ، ص:282-283.

	اللغوية و الأدبية، ص: 234.
فن الشعر	.– مجدي وهبة، معجم مصطلحات الأدب، 416.
القول الشعري	– . محي الدين صبحي, نظرية النقد العربي, ص: 149...
علم الشعر	– محمد عناني ، المصطلحات الأدبية الحديثة ، ص: 105 (من الدراسة).
الدراسة اللغوية للشعر	– علي القاسي و آخرون ، معجم مصطلحات علم اللغة الحديث ، ص: 69.
أدبية الشعر	– عبد الملك مرتاض، أ . ي, ص: 146.
نظرية الشعر	علي الشرع ، مجلة الأقلام العراقية ، ع 09،1989، نقلا عن مفاهيم الشعرية، ص: 15.
الإنشائية	.–عبد السلام المسدي ، الأسلوبية والأسلوب ، ط3، ص: 160+ قاموس اللسانيات، ص: 194.
علم الأدب	–. جابر عصفور ، ترجمة عصر البنيوية ،(اديث كرزويل)، ص: 283.
–التأليف أصول التأليف	–. محي الدين صبحي، نظرية النقد الأدبي، ص: 194.
نظرية الأدب	وردت دون نسبة في اللغة الثانية، ص: 101.
صناعة الأدب	عن اللغة الثانية، ص: 101.
الإبداع	– محمد خير البقاعي ، مجلة العرب والفكر العالمي, بيروت ، ع08، صيف 1988، ص:91.
الفن الإبداعي	– جميل نصيف التكريني، ترجمة (قضايا الفن الإبداعي عند دوستوفيسكي لباختين.

الأدبية	–سامح الرواشدة، فضاءات الشعرية، ص: 07. – رابح بحوش، البنية اللغوية، لبردة البوصيري, ص: 46.
الجماليات	– غالب هلسا، ترجمة (جماليات المكان) لباشلار.
علم النظم	– بسام بركة، معجم اللسانية، ص: 16
فن النظم	فالح الإمارة و عبد الجبار محمد علي ، في ترجمة أفكار وآراء حول اللسانيات والأدب نقلا عن مفاهيم الشعرية، ص: 16.
علم العروض العروض	– محمد علي الخولي، معجم اللغة النظري، ص: 218.
علم النظم و العروض	–عزة آغاملك، مجلة الفكر العربي المعاصر ، ع38، آذار 1986، ص: 87.
الماء الشعري	–عبد الملك مرتاض، أ . ي، ص: 146.
البوايتيك	–عبد السلام المسدي، المصطلح النقدي، ص: 86.
البويتيك	–عبد الملك مرتاض، النص الأدبي من أين و إلى أين؟، ص:
البويطيقا	– عبد السلام المسدي، الأسلوبية و الأسلوب، ص: 25.[1]

الجدول:(11)

مصطلح(Poéticité) [2]

السمة الشعرية	– عثماني ميلود، شعرية تودوروف، ص: 69.
الشعرية	– عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات، ص: 194. – عبد الملك مرتاض، في نظرية الرواية، ص: 312...الخ
الشاعرية	– سامي السويدان, ترجمة (نقد النقد) لتودوروف، ص: 1

الجدول:(12)

[1]– ينظر: يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص: 284– 285.

[2] –ينظر: المرجع نفسه، ص: 285.

من خلال هذا الجدول الذي يحمل كما كبيرا من المقابلات العربية للمصطلح الأجنبي (poétique) نستنتج أن الناقد قد أحصى أكبر عدد من هذه المقابلات حتى يضع الإشكالية على بساط بحثه ، ويظهر لنا مدى ضرورة إماطة اللثام عن هذا الرقم الذي يعكسه التلقي العربي لمصطلح (poétique) فيرى الناقد أن هناك اختلاف اصطلاحي رهيب ، بل اصطلاح عربي على الاختلاف ، لا ننسى ان الاصطلاح لغة يعني الاتفاق >> [1] حتى أن الناقد يرى بأن هناك انزياح عن المعادلة الغربية الذي يكون فيها أ=س أما عربيا فقد أصبحت أ=س (ن) حيث ن= 32. حاليا أنه مرشحا للزيادة

كما لا ننسى بان "ثامر عزي" "وحسين ناظم" [2]قد سبقا وغليسي إلى إحصاء عدد من المقابلات العربية لمصطلح (poétique) لكنهما مثلت ثلث العدد الذي أحصاه وغليسي حيث أحصى حسين ناظم عشر مصطلحات (الشعرية الإنشائية ، الشاعرية على الأدب الفن الإبداعي الإبداع فن النظم ، فن الشعر نظرية الشعر بويطيقا، بوتيك)[3] ويرجع صاحب المرايا المقعرة هذه التعددية المصطلحية إلى إبراز حالة الفوضى التي أوصلنا إليها عملية الانبهار بالحداثة وما بعد الحداثة العربيين>> [4].

ونرى وغليسي في مستهل معالجته لهذه الإشكالية الخاصة بمصطلح (poétique) نراه كعادته يصنف المصطلحات إلى مصطلحات مستهجنة ومصطلحات مقبولة ، ويرى بأن مصطلح (poétique) (الشعرية)قد تميز عن غيره من المقابلات العربية الأخرى ، بقدر من الكفاءة الدلالية والشيوع والتداول. ثم تأتي مصطلحات بعدها من طراز (الشاعرية والشعريات

[1] –المرجع السابق،ص: 287.

[2] –ينظر: حسن ناظم، مفاهيم الشعرية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء،ط1، 1994، ص: 18.

[3] –ينظر: المرجع نفسه، ص: 18.

[4]–عبد العزيز حمودة، المرايا المقعرة، ص: 157.

والانشائية) [1] وقبل أن نتطرق إلى تفاصيل هذه المصطلحات المرشحة للاستعمال نتساءل أولا، وكما عهدنا في الحقول الأخرى عن معايير رفض بعض المقابلات لدى وغليسي.

معايير رفض بعض المقابلات العربية للمصطلح الأجنبي (poétique) لدى وغليسي:

من ضمن هذه المقابلات التي رفضها وغليسي وفقا لمعايير علمية كالمعيار اللغوي أو المرفولوجي والدلالي نجد مما يلي:

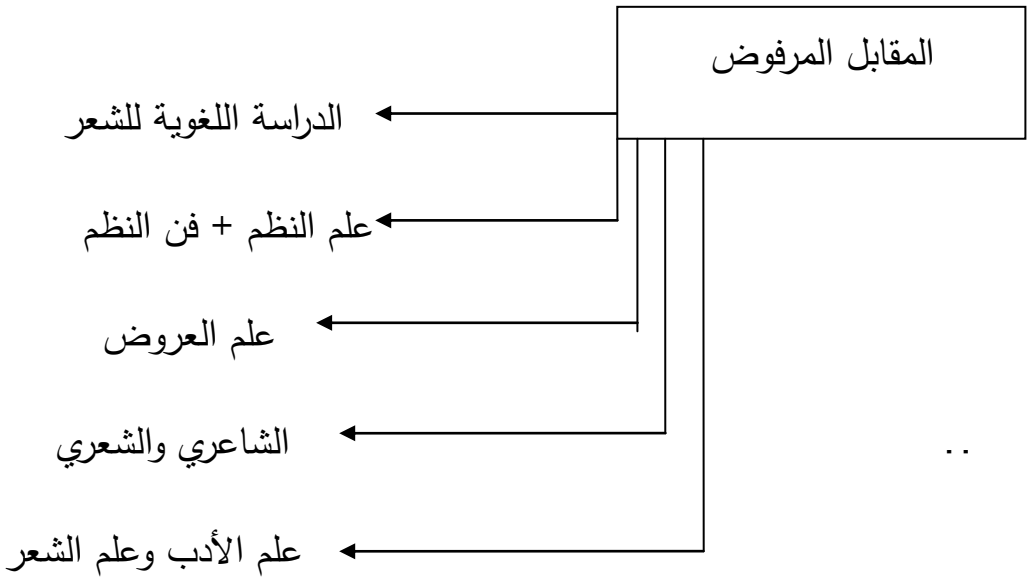

مخطط بياني يوضح المقابلات العربية المرفوضة لمصطلح الشعرية لدى وغليسي

الشكل (10)

و على هذه المقابلات العربية التي من شأنها أن تؤدي إلى مزاحمة أو إلى الخلط المفهومي بينها وبين المصطلح الغربي (poétique)فمنها ما كانت مصطلحات إيحائية تراثية لها دلالتها الخاصة في تراثنا النقدي ، ومنها ما كانت متعلقة بالجانب المرفولوجي وبالضبط في قضية الاشتقاق.

[1]– ينظر: المرجع السابق، ص: 287.

نجد مثلا مصطلح (الدراسة اللغوية) رفض الناقد هذه الترجمة لأنها لا تتوفر فيها شروط المصطلح، فهذه العبارة غير مؤهلة بأن تصبح مصطلح ، بل هي عبارة عن تعريف وترجمة حرفية ، ونستطيع أن نقول بأنها مازالت في مرحلة التفجير كما أنها تقتصر على الشعر فقط [1].

- أما مصطلح **(علم النظم وفن النظم وعلم العروض)**: رفض وغليسي هذه المقابلات والتي يراها لها علاقة بالشعر، والأسوأ من ذلك مصطلح علم العروض الذي ورد في معجم لغوي متخصص مقابلا (la poétique) وهو علم يبحث في الشعر وأوزانه وقوافيه وتفعيلاته[2]، فالناقد يسخر من هذا المقابل العربي ، الذي ليس له علاقة بحد ومفهوم مصطلح (poétique)، فهو مشغول بحقل آخر وهو حقل علمي عتيق يُسمى (العروض).
- أما المقابل الآخر وهو مصطلح **الشعري والشاعري**: "الشاعري" الذي ورد لدى " إميل يعقوب" وبسام بركة ومحمد الولي ومحمد العمري في ترجمة كتاب (بنية اللغة الشعرية لكوهين) ص: 219.
- أما "الشعري" فقد وردت لدى "مبارك مبارك" في: معجم المصطلحات الألسنية" ص: 229.

ويرى وغليسي بأن هذ ين المقابلين العربيين مرفوضان كمقابل للمصطلح الأجنبي (poétique)، لأنهما قد اعتمدا على اشتقاقهما بنسبتهما النعتية ، وقد تنكرا لصيغة المصدر الصناعي (ية) [3]، << فمن هنا تنغلق دلالتها وتلتبس بدلالة أخرى تحيل إلى الباحث والعالم الذي يحترف هذا النشاط فتختلط مع مصطلح فرنسي آخر وهو (poétique)، وقد تلتبس

[1]– ينظر: المرجع السابق، ص: 288.

[2]– ينظر: المرجع نفسه، ص: 288.

[3]– ينظر: المرجع نفسه، ص: 290.

أيضا مرة أخرى بمصطلح (poétique)، حين يصبح نعتا أو صفة (Adjectif) بينما أن اللغة الفرنسية ما لا تميز بين الصفة والاسمية والاسم الموصوف عكس النظام الإنجليزي الذي يخص الصفة بحذف الحرف الأخير من الاسم (s) ليصبح (poetic)>> [1].

وعليه فإن مصطلح (الشاعري والشعري) فهي تطلق في سياقات متعلقة بالمسمى أو الموصوف لتكون مرادفا لكل ما هو شعري [2].

كما يجب أن نشير إلى مقابل مهم هو "لفظ **العلمية** " التي تصدر بعض هذه المقابلات العربية منها: علم الشعر، علم الأدب وعلم العروض، حيث يرى وغليسي بأن هذه الصيغة العلمية قد أثارت اشمئزاز الناقد المصري (عبد العزيز حمودة) والذي يرى <<بان لفظ علم يستخدم مرتين في ترجمة ذلك المصطلح الغربي الذي ترجم مرة إلى "علم الأدب" ومرة إلى " علم الشعر" ، ليس الهدف هو المفاضلة بين الترجمتين ، لكنه التوقف عن العلمية الجديدة كأحد مفاتيح خديعة (تحديث) العقل العربي ، نعم لقد استخدم شعار العلمية عنوانا للاتجاهات الحديثة باعتبار أن العلمية هي مدخلنا المبدئي لتحديث الفكر العربي ، وتحت ستار العلمية ارتكبت مغالطات لا تحصى >> [3].

وأمام هذه السخ رية أو الطرافة التي تعجب منها حمودة بولوع الدراسات العربية بلفظ العلمية ويجعلها ذريعة في صك المصطلحات، نرى وغليسي يرد عن هذا الرأي برأي أطرف منه وهو: أن ما ينفيه عبد العزيز حمودة ويسخر منه هو نفسه ما يثبته المعجم اللغوي العربي، وذلك حيث ورد في اللسان في مادة شعر بمعنى علم (...) وليت شعري أي ليت

[1] – ينظر: المرجع السابق، ص: 290.

[2] – ينظر: المرجع نفسه ،ص: 290.

[3] –عبد العزيز حمودة، المرايا المقعرة، ص: 157.

علمي... وفي التنزيل... وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون ، أي ما يدريكم... (...) والشعر منظوم القول غلب عليه لترفه بالوزن والقافية، وإن كان كل علم شعرا [1]

ومن هذا المنطلق واعتمادا على ما استجد في عصرنا الحاضر ، يرى وغليسي من أن يكون الشعر علم والشعرية لن تكون إلى علما لهذا العلم.

كما يضيف وغليسي بأن مصطلح علم الشعر وعلم الأدب قد ورد في تراثنا القديم لدى البحتري مثلا لدى ابن خلدون أيضا ؛ أي أن وغليسي يرى بأن الصادرة **علم** ليست ذريعة يبنى عليها حمودة رأيه بالولوع بالعلمية في صك المصطلحات ، فالسبب لا يكمن هنا في صياغة المصطلح وإنما هو جزء فقط من الإشكالية [2].

هناك أيضا قضية أخرى في شأن هذه المقابلات وهي تلك التي تسعى إلى التأصيل لمصطلح الشعرية في الخطاب النقدي العربي القديم، فالناقد وغليسي يرى أن بعض الباحثين سعوا جاهدين إلى النبش في حفريات تراثنا العربي رغبة منهم بالظفر بإحياء بعض المصطلحات ليقابلوا بها هذا المفهوم الغربي الحديث (الشعرية) [3]، أي هناك دعوة للتأصيل لهذا المصطلح، فهناك من قابلها بعلم العروض، وهناك من قابلها بعلم النظم فن النظم نسبة إلى الجرجاني ، وهناك من أشاع مصطلح (الإنشائية) الموحى إلى القلقشندى في (صبح الأعشى) صناعة (الإنشاء).

ومن النقاد الذين يسعون إلى التأصيل لهذا نجد ما يلي[4]:

---

[1]– ابن منظور، لسان العرب، م04،(مادة شعر)،ص: 409

[2]– ينظر: يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص: 291.

[3] – ينظر: المرجع نفسه، ص: 292.

4– ينظر: المرجع نفسه، ص: 292– 293.

المصطلح الغربي	المصطلح الإيحائي	الناقد ومرجع الترجمة
(poétique)	علم العروض العروض	– محمد علي الخولي ، معجم علم اللغة الشعري ص: 298. – بسام بركة، معجم اللسانية، ص: 162.
	علم النظم فن النظم	– بسام بركة، معجم اللسانية. – عزة آغاملك، مجلة الفكر الغربي المعاصر
	الماء الشعري	– عبد الملك مرتاض ، أ ي، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1992، ص: 146.
	النظم	– محمد عبد المطلب، قضايا الحداثة. – عبد القاهر الجرجاني، ط1، مكتبة لبنان ، ناشرون لونجمان ، بيروت، 1995، ص: 87.

من خلال ما تقدم نرى بأن هناك نزعة تأصيلية التي تسعى إلى مقابلة هذا المصطلح الغربي (poétique) أدت إلى خلط المفاهيم ،فالناقد وغليسي يرفض هذه النزعة التأصيلية ويرى أن النقاد العرب قد بالغوا في التأصيل لهذا المصطلح وخاصة الناقد " أحمد عبد المطلب" الذي يرى وغليسي بأنه قد بالغ في مقابلة هذا المصطلح حيث لا يتوانى عن وصل الشعرية بنظائرها التراثية وبصيغ التقريب والتقرير واليقين أحيانا ، حيث يرى أن حازم

القرطاجني قد تعامل مع الشعرية على نحو قريب من التعامل المحدث <<[1]>> وأن مصطلح الشعرية يتحقق بصورة واضحة في مصطلح عبد القاهر الجرجاني ، النظم مع الفارق في ارتباط المصطلحين بالواقع التطبيقي زمانا ومكانا <<[2]>> إن وصل نتاج عبد القاهر الجرجاني للمفهوم الشعرية يدل على استغراقها له <<[3]>>.

وأمام كل هذا التأصيل العربي لمفهوم الشعرية ، يرفض الناقد وغليسي كل هذه الآراء التي من شأنها أن تزيد من التباس هذا المفهوم العربي للمصطلح و إفراغه من حمولته الايدولوجية لينوب عنه هذا المصطلح الإحيائي العربي، لكنه لم يذكر أن هناك بعض وجوه الاشتراك بين مصطلح النظم والشعرية بمفهومها الغربي كتجاوز التجزيء إلى الخطاب الشامل وتعالق البنى وتهميش العنصر الخارجي المفرد (الوزن في الشعر) مثلا وتوخي التركيب النحوي في التأليف [4] إلاّ أن هذه العناصر المشتركة لا تخولنا أن نساوي أو نرادف بين مفهوم مصطلح النظم ومصطلح الشعرية بمعناه الغربي مضيفا إلى <<أن الشعريين الغربيين أنفسهم يحاولون جاهدين على أن يقصوا شعرية أرسطو من مفهومهم ، بكون أن هذا الكتاب هو كتاب في نظرية الأدب لكنه كتاب في التمثيل والمحاكاة <<[5]>>.

ولكن وغليسي كغيره من النقاد الآخرين يرى بأن هناك بعض الاستثناء النسبي الوارد في تراثنا العربي والذي يقترب من مفهوم الشعرية وهي تلك الإشارة الموجودة لدى حازم القرطاجني في كلامه عن الأقاويل الشعرية حين قال: وليس ما سوى الأقاويل الشعرية في حسن الموقع من النفوس مما ثلا للأقاويل الشعرية لأن الأقاويل التي ليست بشعرية ولا

1 – ينظر: المرجع السابق، ص: 293.

2– محمد عبد المطلب، قضايا الحداثة عند عبد القاهر الجرجاني ،،ص: 87، نقلا عن: يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح، ص: 293.

3 ينظر: المرجع نفسه، ص: 293.

4 – ينظر: المرجع نفسه، ص: 293.

5– ينظر: المرجع نفسه، ص: 293.

خطابية يُنحى بها نحو الشعرية إذ المقصود بما سواها من الأقاويل إثبات شيء أو إبطاله أو التعريف بماهيته وحقيقته >>[1].

ويرى وغليسي بأن خلاصة أطروحة حازم القرطاجني في طموحها إلى تأسيس علم للشعر أن الشعرية تتجاوز الإطار الإيقاعي الخارجي (الوزن والقافية)، إلى إطار بلاغي أشمل (التخييل) التمييز بين كلام مخيل غير موزون لكنه جدير بتسمية الأقاويل الشعرية وهو تمهيد بسيط لشكل من أشكال شعرية النثر ، وكلام موزون خال من التخييل (يظل محروما من صفة الشعرية >>[2]

ولعل هذا الرأي لا يبتعد كثيرا إلى ما ذهب إليه حسن ناظم حين رأى بأنه <<لا يغرينا القول بأن حازم كان المرجعية الأكيدة للشعريات الحديثة بل في القول أن لمحة خاطفة من معنى الشعرية الحديثة كان متضمنا في النص النقدي لحازم القرطاجني، مع الإشارة إلى أن لفظ (الشعرية) في نصوصه كانت متأرجحة في اتخاذ معنى الشعرية العام نظرا لاقتباساته من نصوص فلاسفة مختلفين فضلا عن أنه كان يعالج الشعر لا الخطاب الأدبي >>[3].

إذن نرى من خلال كلام الناقد وغليسي وحسن ناظم بأن هناك جذور للشعرية بمعناها الغربي الحديث في آراء حازم القرطاجني، لكن ليست بالشكل الموجود عليه لدى الغرب ولعل ذلك عائدا إلى الأهمية الكبيرة التي كانت موجهة في الدراسة والكلام عن الشعر قديما ، عن غيره من الأجناس الأدبية الأخرى.

---

[1] –حازم القرطاجني،منهاج البلغاء و سراج الأدباء،تقديم وتحقيق: محمد الحبيب بن الخوجة، دار الغرب الإسلامي،بيروت ط2 ، 1981، ص:119.

2– ينظر: يوسف وغليسي،إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص: 294.

3– ينظر: حسن ناظم، مفاهيم الشعرية، ص:13.

وهناك من النقاد العرب من صاغوا هذا المصطلح عن طريق آلية التعريب ، وذلك تفاديا لالتباس الشعرية بجنس الشعر ومشتقاته [1].

لكننا نرى في هذا الصدد أن التعريب هنا هو أول الآليات حين استدعته الضرورة القصوى، فهنا نفضل التعريب وذلك خوفا من وقوع لبس على مصطلح الشعرية بمفهومه العربي، لكن الإشكالية ليست في التعريب في حدّ ذاته بقدر ماهي متمثلة في اختلاف طريقة التعريب بين النقاد والتي وصلت حوالي الخمس صيغ الموضحة كالآتي:

المصطلح الأجنبي	المصطلح المعرب
Poétique	البويطيقا البوتيك . البويتقا البواتيك . بوطيقا . بوتيكا.

ويرجع وغليسي هذه التعددية في تعريب مصطلح (poétique) إلى اختلاف اللغات المعرب عنها وإلى اختلافهم في اختيار الحروف العربية لتعريب الحروف الأجنبية التي لا مقابل لها في العربية(p, v, q, u.....)[2].

وكذلك يوجد مقابل آخر وهو (الجمالية) الذي شاع لدى غالب هلسا في ترجمته (جماليات المكان) لباشلار ، هذه الترجمة التي يراها وغليسي قد استندت على مرجعين أولهما: ترجمة المرحوم غالب هلسا لكتاب غاستون باشلار (poétique de l'espace) بـ جماليات المكان ، لكن استدركت هذه الترجمة بعد ذلك وأصبحت "شعرية الفضاء" والأخرى شيوع مصطلح الوظيفة الجمالية ،(la fonction esthétique) جنبا إلى جنب ،مع الوظيفة الشعرية بصيغة الترادف أو التخيير (أو – ou) في كتاب جاكسون نفسه وتودوروف[3].

1– ينظر: يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص: 294.

2– ينظر: المرجع نفسه، ص: 474.

3– ينظر: المرجع نفسه،ص: 295.

إذن على العموم يرى الناقد أن هذا المصطلح الشعرية من أكثر المصطلحات التي عرفت تعدادا في الصيغ المقابلة للمصطلح الأجنبي (poétique) فهي تتفرع إلى إشكالية أخرى وهي إشكالية التعددية الذاتية للمصطلح على مست وى كتابات كل ناقد [1] ،حتى أن الناقد نفسه هو بحاجة إلى التنسيق مع ذاته فما بالك إذا تعلق الأمر بغيره من النقاد الآخرين، ويضرب لنا مثلا عن الناقد عبد الملك مرتاض هذا الناقد المعروف بكثرة تغيير البدائل الاصطلاحية فمثلا بالنسبة لمصطلح (poétique)، نراه قد قابلها بالعديد من الترجمات وهي (الشعرية الانشائية ، البوتيك، أدبية الشعر ، الماء الشعري ، الشعرانية) وذلك قبل أن يرسى على ثنائية (الشعريات والشعرية).

و بعد أن عرضنا بعض هذه المقابلات العربية للمصطلح الأجنبي (poétique) وبيّنا لماذا رفضها وغليسي في مقابلته هذا المفهوم الأجنبي ، ننتقل الآن إلى أهم ثلاثية اصطلاحية التي لها علاقة كبيرة ومتقاربة أو مزاحمة للمقابل العربي (الشعرية) ، التي سبق وذكرنا بأن وغليسي وغيره من النقاد يرون أن هذا المصطلح (الشعرية) كان الأكثر تداولا وشيوعا في الاستعمال العربي والموضحة كمايلي:

المصطلح الأجنبي	Poétique
المصطلح العربي الشائع	الشعرية
المصطلحات المزاحمة	الشاعرية – الشعريات – الانشائية

إذن نرى من بين المصطلحات النقدية العربية التي زاحمت مصطلح الشعرية مصطلح الانشائية والذي انفردت به الكتابات التونسية على غيرها من نظيراتها الإقليمية فقد استعملها ووظفها الناقد عبد السلام المسدي وكذلك "محمد ناصر العجيمي " ومحمد التونجي".

[1] – ينظر: المرجع السابق، ص: 295.

هذا المصطلح الذي يراه وغليسي بأنه له جذور عربية عميقة حيث تدل في لسان العرب على ما يلي: إذ يدل البناء والخلق والبحث والشباب يرتبط بالإبداع الأدبي الذي لا يتقيد بجنس الشعر [1].كما ورد في لسان العرب على لسان ابن أعرابي: أنشأ إذا أنشد شعرا أو خطب خطبة فأحسن فيهما[2].

إن هذه المسوغات الدلالية من شأنها أن تدعم المسدي عن هذه الترجمة ، التي تبناها في كتابه "الأسلوبية والأسلوب" والتي يراها غير ترجمة في مقابلة المفهوم الغربي (poétique) من مصطلح الشعرية الذي له علاقة كبيرة بحدود الشعر ، ولعل أوفق ترجمة لها أن تقول (الانشائية) أي الدلالة الأصلية في الخلق والإنشاء [3]<< والإنشائية تهدف إلى ضبط تحولات الأدب من حيث هو ظاهرة تتنوع أشكالها وتستند إلى مبادئ موحدة فلا يكون الأثر الأدبي بالنسبة إلى الإنشائية سوى ممارسة تستجيب لمقولات الأدب تتميز نوعيا بما يغذي النظرية الإنشائية بنفسها >>[4]، ولكن المسدي نفسه الذي تشيّع للإنشائية ورسّخها في كتابه الأسلوبية والأسلوب وفي قاموس اللسانيات،ثم عاد بعد سنوات ليحيد عن هذا المقابل العربي كغيره من النقاد الآخرين وذلك نتيجة لما يعتري مصطلح الإنشائية من التباس بدلالته التعليمية (فن الإنشاء المدرسي) [5].

<<رأى بأن المصطلح قد شاع استخدامه ضمن قاموس المناهج التربوية ، وعلى وجه التحديد المداومة على التمرين اللغوي لاكتساب ملكة للأداة التعبيري الملائم للمقاصد

[1] – ينظر: المرجع السابق، ص: 296.

[2] – ينظر: لسان العرب،مج1، (مادة، نشأ)،ص:172

3– ينظر: عبد السلام المسدي، الأسلوبية والأسلوب، ص: 171.

4 – المرجع نفسه، ص: 171.

5 – ينظر: يوسف وغليسي, إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص: 297.

فالإنشائية يُخشى إذا استعملت ، توهم بأنه ا تدل انطلاقا من مفهوم الارتياض اللغوي على نزعة تأليف الكلام بقصد إثبات الملكة التعبيرية وتأكيد الموهبة البلاغية >>[1].

وليس بعيدا عن هذا الرأي يذهب عبد الله الغذامي في الحديث عن هذه المسألة في كتابه الخطيئة والتكفير ، حين رأى بأن مصطلح الإنشائية يحمل جفاف التعبير المدرسي ولا يحمل روح المصطلح المذكور (poétique)[2] وكذلك رفض الغذامي مصطلح الشعرية << لأنه رآه قد توجه بحركة زئبقية نافرة نحو (الشعر) ولا نستطيع كبح بصاح هذه الحركة بصعوبة مطاردتها في مسارب الذهنية >>[3] << فبدلا من هذه الملابسة ، نأخذ بكلمة الشاعرية لتكون مصطلحا جامعا يصف (اللغة الأدبية) في النثر وفي الشعر ويقوم في نفس العربي مقام (poétique) في نفس الغربي، ويشمل فيما يشمل مصطلح (الأدبية) و(الأسلوبية)>>[4].

و يرى وغليسي بأنه قد سبق الغذامي في توظيف هذا المصطلح ، أمثال سعيد علوش جوزيف شريم... لكنه يرى بأن الغذامي كان أكثر تعلقا من غيره بهذا المصطلح حيث ورد في العديد من كتبه [5].

كما أن الناقد وغليسي يستغرب من الغذامي في تفضيله لمصطلح " الشاعرية" بدلا من الشعرية التي رآها تتعلق بمصطلح الشعر دون تمييزه من النثر ، لكنه غفل عن شيء واضح للأعيان وهو الاستجارة من رمضاء الشعر بنار الشاعر، أي أن الغذامي قد انتقل في اشتقاقه لمصطلح (الشاعرية) من الاسم إلى اسم الفاعل بل من النص إلى الناص [6] << وهذا

1 – ينظر: عبد السلام المسدي، المصطلح النقدي، ص: 90.

2 – ينظر: عبد الله الغذامي، الخطيئة والتكفير، ص: 20.

3– ينظر: المرجع نفسه، ص: 22.

4– المرجع نفسه، ص: 22.

5– يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص: 298.

6– ينظر: المرجع نفسه ، ص: 298.

في نظرنا خطيئة منهجية يرتكبها ناقد نصوصي يدعو إلى قتل الناص ، موت المؤلف ويمشي في جنازته حين يدعو إلى إحياء الشاعر الثاوي في تراب الشاعرية !!... >> [1].

فالناقد وغليسي لا يقر بمقابلة هذا المصطلح الأجنبي (poétique) بالمصطلح المعرب الشاعرية، لأنه لا يراها حسب المسدي بأنها لا تفيد غير اتصاف الموصوف بصفة وتخصيص السمة الإبداعية بصاحبها، كما أنها لا توحي إلاّ بدلالات الموهبة أو الاستعداد الفطري، التي تتوفر في شخص مؤهل لقول الشعر [2].

إذن نفهم من خلال كلام وغليسي بأنه قد رفض آلية الاشتقاق من المصطلح المترجم في صياغة مصطلح الشعرية ، لأنه لا يراها مناسبة. لأداء هذا المفهوم الغربـي، كما رفض آلية الإحياء حين سعى بعض النقاد العرب إلى إحياء بعض المصطلحات القديمة ليقابلوا بها هذا المفهوم الأجنبي والتي سبقا وأن أشرنا إليها.وكما رفض أيضا آلية التعريب نظرا لتعدد صيغ تعريب هذا المصطلح.

[1]– ينظر: المرجع السابق، ص: 298.

[2]– ينظر: المرجع نفسه،ص: 299.

رابعا:إشكالية التعددية المصطلحية في الحقل التفكيكي

نواصل الآن رحلة بحثنا مع دراسة المصطلح في حقل من الحقول المصطلحية ، ألا وهو "الحقل التفكيكي" ، حيث وقع اختيارنا على مصطلحين من ضمن العائلة المصطلحية المنتمية لهذا الحقل النقدي وهو مصطلح "التفكيك" ، الذي يحمل اسم هذا الاتجاه ومصطلح "التناص"، واختيارنا لهذين المصطلحين راجعا إلى مدى شهرة وشيوع هذان المصطلحان في الاستعمال النقدي الغربي عامة والعربي خاصة وقبل أن نتطرق لإشكالية التعددية المصطلحية لهذين المصطلحين ، لا بأس أن نقف قليلا عن خلفيات ومرجعيات هذا الحقل النقدي، وذلك وفقا لربط المنهج بالمصطلح.

1- لمحة عن الحقل التفكيكي:

نحن نعلم أن التفكيكية هي حركة تنسب إلى تيارات "ما بعد البنيوية" ، التفكيكية قد جاءت مناقضة للبنيوية التي تطرّقت في محايثتها وإغلاقها المفرط للنصوص ، لكن يوسف وغليسي يرى أن حركة ما بعد البنيوية التي ظهرت منذ منتصف ستينات القرن الماضي (أي في عز الرواج البنيوي) فهي ليست قطيعة في المسار البنيوي وإنما هي مراجعة البنيوية لنفسها[1] حتى أن النقاد البنيويين هم أنفسهم نقاد ما بعد البنيوية ، فنستطيع أن نقول بتعبير "رامان سلدن" << إن سخرية ما بعد البنيوية من البنيوية ، إنما هي نوع من التهكم الذاتي ، فممثلوا ما بعد البنيوية هم بنيويون اكتشفوا خطأ طرائقهم على نحوا مفاجئ >>[2]، حتى أن زعيم التفكيكية "جاك دريدا" يرى << أن النقد الأدبي بنيوي في كل عصر يتعلق بفعل جوهر وبفعل مصير >>[3].

1 – ينظر: يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد،ص: 335.

2- رامان سلدن، النظرية الأدبية المعاصرة، (تر) جابر عصفور، دار قباء، القاهرة، 1998، ص: 177.

3- جاك دريدا، الكتابة والاختلاف، (تر) كاظم جهاد، دار توبقال، المغرب،1988، ص: 133.

وكما أن فرنسا تمثل المهد الأول للتفكيك، والذي انتقل إلى أمريكا عبر رحلة قادها دريدا الذي ألقى محاصراته في جامعة "بيل وجونز هويكو" هذه الأخيرة التي شهدت ميلاد المؤتمر الأول للتفكيك عام 1966 لتسود بذلك التفكيكية الساحة النقدية الأمريكية في السبعينات ويتأثر العديد من المؤلفين والنقّاد[1] لتهيمن بذلك أفكار دريدا على الساحة الأدبية وخاصة النقاد الرومانسيين والناقمين على موجة النقد الجديد >>[2].

ويأتي الناقد الفرنسي رولان بارت (1915– 1980) في طليعة النقاد التفكيكيين, وإن عرفت آراءه تقلبا واضحا على ضفاف مناهج عدّة ، كما أن أفضل ما يمثل مرحلة بارت التفكيكية مقالة – عن موت المؤلف –عام 1968[3]، والذي حطّم فيه صنم المؤلف وقوّض مملكته[4]، كما توجه في كتابه (الكتابة في درجة الصفر) سنة 1953 نحو فك أغلال الكلمة لتنطلق حرّة حتى تصل إلى درجة اللّامعنى[5]. و كما يشير وغليسي إلى شيء مهم وهو <<أن فكرة موت المؤلف لدى بارت ليست بدعا من عنده إنما يراها بأنها دعوة متضمنة في مقولة " المغالطة القصدية" ، أو "وهم القصد" (intentionalfallary) بالإنجليزية وبالفرنسية (l'illusion de l'intention) لدى أهل النقد الجديد أو مبدأ المحايثة(l'immanence) لدى البنيويين، وربما يمتد القول إلى ما قبل ذلك إلى تا ،س، إليوت(T.S Elion) في نظرية التقليد والموهبة الفردية حين ذوّب العبقرية الفردية للمؤلف في التقاليد الموروثة أو إلى سسيولوجيا الأدب، التي حولت المؤلف إلى سكريتير داخل المؤسسة المنتجة للنص في علاقة شراكة مع القارئ و الناشر[6]، إذن نفهم من كلام الناقد أن قضية اغتيال المؤلف كانت منذ ظهور النقد الجديد والنقد البنيوي ، الذي تزعم مبدأ (المحايثة) وهذه عملية " الاغتيال

1– ينظر: بشير تاوريريت، التفكيكية في الخطاب النقدي المعاصر، مكتبة اقرأ، قسنطينة، ط1، 2006، ص: 79.

2 – ينظر : المرجع نفسه ، ص :79.

3 – ينظر المرجع نفسه، ص:79

4 – يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص: 336.

5– بشير تاوريريت، التفكيكية في الخطاب النقدي المعاصر، ص: 79.

6 – يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص: 336.

الأولى[1]على حد تعبير "ميجان الرويلي" في حين أن عملية الاغتيال الثانية جاءت على يد التفكيكيين والتي حمل لوائها"رولان بارت" حين ضرب ضربته القاضية للمؤلف الذي أسقط عليه تلك السلطة المطلقة والعناية الإلهية ، الذي حظي بها في الفكر النقدي التقليدي [2] <<حيث تحولت العلاقة بين المؤلف والنص من علاقة بين أب وابنه حيث ينسب الابن إلى أبيه الذي يمثل المصدر ووجوده سابق على وجود الابن ، تتحول إلى علاقة (ناسخ) و(منسوخ)؛ أي أن المؤلف لا يكتب عمله وإنما هو ناسخٌ نسخَ النص بيده مستمدا جهده من اللغة التي هي مستودع إلهامه... >>[3]، وما دامت اللغة هي التي تتكلم في النص و ليس المؤلف ، فإن بارت يرى أن أساس الكتابة هو القضاء على كل صوت وعلى كل أصل ، لتغدوا الكتابة ذلك الكون الحيادي الذي تمنع كل هوية سواده و بياضه ، ابتداءً من هوية الجسد الذي يتعاطى عملية الكتابة ، لأن نسبة النص إلى مؤلفه ، معناها إيقاف النص وحصره وإعطاؤه مدلولا نهائيا إنها إغلاق الكتابة [4].

إذن نفهم من خلال أفكار بارت أنه قد أعلن عن موت المؤلف وبشّر بميلاد القارئ ، هذا الآخر الذي يمثل ميلاده نقلة نوعية في مسار النقد المعاصر ، بعد أن كانت الكتابات النقدية مسلطة الضوء عن القطب الثاني من أقانين العملية الإبداعية؛ أي (البنيوية وإغلاقها للنص) لننتقل الآن إلى الوجهة النقدية الأخرى؛ أي إلى القطب الثالث (المتلقي)

1 – ينظر: المرجع السابق، ص: 336.

2 – ينظر: المرجع نفسه،ص: 336.

3– عبد الله الغذامي، الخطيئة التكفير، ص:73– 74.

4– رولان بارت، درس السيميولوجيا، (تر) عبد السلام بن عبد العالي، دار،توبقال، الدار البيضاء ، المغرب،ط 3 ،1993 ، ص:337.

الذي نتجت من خلاله نظريات القراءة وجماليات التلقي * << التي غدت حقلا معرفيا لنظريات جديدة تتقصى مفهومها ومستوياتها وأنماط القرّاء ومواصفاتهم >>[1] وهناك من يرى بأن نظريات التلقي قد مهدت الطريق إلى ظهور التفكيكية ، بما أنهما قد اشتركتا في نفس المبدأ، وإعطاء الأولوية للقارئ [2]

وبعد عرض هذا المناخ أو هذه الظروف التي هيّأت لظهور هذا الاتجاه النقدي – التفكيكية–. نعرج الآن وبشكل مختصر على معنى التفكيك في أصله الغربي لنحط الرحال بعده إلى تلقي هذا المصطلح المحمل شحنائه المعرفية والمفهومية على مستوى الخطاب النقدي العربي, لنرى كيف هاجر هذا المصطلح ؟ وكيف عالج وغليسي هذه الهجرة المصطلحية ؟

يستهل ناقدنا وغليسي كلامه في شأن التفكيكية بمجموعة من الأسئلة ، يتساءل فيها على التفكيك ،أهو منهج ؟ أو هو فلسفة ؟ ما الذي يريده من النص ؟ وما هو أثره عل النص ؟.[3]

يرى وغليسي بـأن التفكيكية أو التفكيك أو التشريحية.. هي المقابل العربي لكلمة (déconstruction) ذات الدلالة الفلسفية النقدية المعتاصة، إلى درجة أن رائدها جاك دريدا

*نقصد هنا بالاتجاه الأمريكي: و يتمثل في الممارسات التنظيرية الفردية الأمريكية المختلفة التي عُرفت باسم (النقد القائم على استجابة القارئ) وهي تسمية لنقاش أكثر منها تسمية لمدرسة متميزة، أما الاتجاه الثاني فهو: الاتجاه الألماني هو في شكل جهود جماعية منظمة تسمى: نظرية التلقي أو الاستقبال، حينا وجماليات التلقي أحيانا أخرى، و قد كرّسته مدرسة كونستانس خلال السبعينيات بزعامة هانس روبرت ياوس و فولفانغ ايزر، متظافرة مع جماعة برلين في اتجاهها الماركسي، ينظر: يوسف وغليسي, إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص: 338 القراءة قد مهدت لظهور النقد التفكيكي، عبد العزيز حمودة، المرايا المحدبة، ص: 386 أما من يساوي بين التفكيكية ونظرية القراءة فهو فاضل ثامر، اللغة الثانية، ص: 41

[1] – يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد،ص :337.

[2] – ينظر :المرجع نفسه ، ص :338.

[3] – ينظر : المرجع نفسه، ص: 339.

يقدم لنا الفعل التفكيكي، لهذه اللغة اللاأدردية [1] على أنه ليس تحليلا ولا نقدا ، وليس التفكيك منهجا ولا يمكن تحويله إلى منهج ، خصوصا إذا ما أكّدنا على الدلالة الإجرائية أو التقنية ، ثم يتساءل: ما الذي لا يكون التفكيك ؟ لكل شيء! ما التفكيك ؟... [2]

ومن خلال هذه التصريحات لتي صرّح بها دريدا ، يرى وغليسي أن معظم الباحثين الغرب قد قاربوا مصطلح التفكيكية فلسفة أكثر منها منهجا له ضوابطه الموضوعية والعلمية[3] فهذا الناقد الأسترالي " ديفيد بشبندر" يرى أن التفكيك << مقاربة للنصوص أكثر مما هي أدبية إنه نظرية بعد البنيوية (poststructuralisme) ولا تدل (بعد . post) هنا على أن التفكيك يحل محل البنيوية باعتباره نظرية أحدث زمنيا ، ولكنها تدل بالأحرى على أنه يعتمد على البنيوية كنظام تحليلي سابق >>[4] إن التفكيكية تسعى دائما إلى تخليص النص من القراءة المغلقة التي تحِد من حريته، حيث سعت إلى توسيع الهوة بين الدال والمدلول وحوّلت الدال << إلى نوع من الحرباء التي تتبدل ألوانها مع كل سياق جديد ، وينصب قدر كبير من جهد حركة ما بعد البنيوية على تتبع هذا التقلب الملحاح لنشاط الدال، و ذلك في تشكيله مع غيره من الدوال سلاسل وتيارات متقاطعة من المعنى يتأبى معها على المتطلبات المنظمة للمدلول >>[5] فقد كان دريدا على حد تعبير "أمبرتو ايكو" يسعى إلى تأسيس ممارسة (فلسفية أكثر منها نقدية) تتعدى تلك النصوص التي تبدوا كأنها مرتبطة بمدلول محدود ونهائي وصريح >>[6].

---

[1]- ينظر:المرجع السابق ، ص : 339.

2- ينظر: جاك دريدا الكتابة والاختلاف، ص: 339.

3- ينظر: يوسف وغليسي،إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص: 339.

4- ديفيد بشبندر، نظرية الأدب المعاصر وقراءة الشعر، ص: 75.

5 - رامان سلدن، النظرية الأدبية المعاصرة، ص: 119.

6 - أمبرتو ايكو, التأويل بين السيميائيات التفكيكية، (تر) تقديم سعيد بن كراد، المركز الثقافي العربي، بيروت، الدار البيضاء، ط1، 2000، ص: 124.

ويسوق لنا الناقد وغليسي معادلة نقدية تختزل لنا مرجعيات القراءة التفكيكية ، قد صاغها أو استنتجها من أحد الباحثين الغرب وهو " كريس بليديك" في كتابه (criticism and literary) وهي أن: التفكيكية = اعتباطية العلامة اللغوية (دوسوسير) + شيء من الشك الفلسفي (نتشه و هيدغر) + آلية القراءة الفاحصة وأفكار الالتباس والتورية (النقد الجديد) + أولوية اللغة عن الدلالة (مدرسة يال) [1].

وأمام هذه المعادلة التي اختزلت لنا ماهية التفكيكية ، نذهب الآن لنعرج على التأريخ الفعلي لظهور هذه الفلسفة وأهم روادها.

يجيبنا الناقد وغليسي بأن تاريخ النقد الأدبي يرجع ميلاد التفكيكية الرسمي إلى أكتوبر 1966 وهو تاريخ تنظيم جامعه جون هوبكنز (John Hopkins) بالولايات المتحدة الأمريكية لندوة اتخذت من (اللغات النقدية وعلم الإنسان) موضوعا لها حيث شاركت فيه نجوم المشهد النقدي العالمي المعاصر ، (ولان بارت ، تزفيان تودوروف ، لوسيان غولدمان،جورج بولي، جاك دريدا و جاك لاكان...) [2].

وهذا البيان هو الذي يؤكد لنا بأنه لا توجد قطيعة بين التفكيكي والبنيوية ، بل هي انحراف للمنحى الدالي للبنيوية، وذلك راجعا إلى أن النقاد الذين شاركوا في هذا البيان هم نقاد بنيويون بالدرجة الأولى، مما يدل على أن التفكيكية تخلقت في رحم البنيوية [3].

1 – ينظر: يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص: 340.

2 – ينظر: المرجع نفسه، ص: 341.

3– ينظر: المرجع نفسه، ص: 341.

وقد مثل جاك دريدا طالب الفلسفة ذو الأصل الجزائري [1]*نجم تلك الندوة حيث شارك فيها بمداخلة تحت عنوان "البنية والعلامة واللعب في خطاب العلوم الإنسانية" ، وفي سنة (1967) أصدر دريدا ثلاثيته المشهورة التي شكلت معالم مضيئة في مسار المشروع التفكيكي وهي: الكتابة والاختلاف ، الصوت والظاهرة ، وعلم الكتابة ، ليردفها سنة 1972 بكتب لاحقة وهي التشتت، مواقف، هوامش الفلسفة... بالإضافة إلى كتب أخرى أسهمت في تعميق الفكر النقدي التفكيكي[2].

يوصف المفكر دريدا بأنه مفكر صعب وهذا ظاهرا من خلال كلامه حين يصف نفسه قائلا << أنا يهودي جزائري، يهودي لا، يهودي بالطبع، ولكن هذا كاف لتفسير العسر الذي أتحسسه داخل الثقافة الفرنسية، لست منسجما إذا جاز التعبير، أنا إفريقي شمالي بقدر ما أنا فرنسي... >>[3].

إن هذه اللغة المشتة والقلق الصادر عن هذه الشخصية ، نتج عنها فكر تفكيكي يطبعه الإبهام و التناقض الظاهري و اللانسجام والتشكيك والثورة النقدية واللغة المراوغة حتى أن هذه الأفكار الدريدية لم يرحب بها وقد لقيت اضطهادا ثقافيا في المعقل الفرنسي ، الذي يعد الوضوح ميزة وطنية أو رمز على الذهنية الفرنسية بدل الغموض الذي ميّز الفكر الدريدي[4] ولهذا السبب لم تجد التفكيكية مبتغاها في الوطن الأوربي بل وجدت هذا الهدف لدى الوطن الأمريكي الذي رحّب بأفكارها وذاع صيتها حيث نصّب زعيمها دريدا أستاذا بجامعة يال الأمريكية، وأصبح مركزا لدائرة التفكيكية حيث واصلت النهج الذي اختطته حركة

1- ينظر: بشير تاوريريت، التفكيكية في الخطاب النقدي المعاصر، ص: 80.

*ولد جاك دريدا (Jacques Derrida) في الأبيار بالجزائر العاصمة في 15- 07- 1930. والمتوفى بباريس 09- 10 2004,. متأثرا بسرطان البنكرياس ، وقد كان مرشحا لنيل جائزة نوبل للآداب، لكنه مات بعد ساعات قليلة من اعلان النتائج المخيبة التي اختارت كاتبة نمساوية.

2 - ينظر: يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص: 341.

3 -جاك دريدا، الكتابة والاختلاف، ص: 56.

4- ينظر: يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص: 342.

النقد الجديد الأنجلو أمريكي ، و قد سُمّيت هذه الدائرة أو المجموعة بـ مدرسة يال(yaleschool) وأصبح لها روّاد وأتباع في أمريكا وأوربا نذكر منهم (بول ديمان, Paul de man و جَ . هـ مليرو جفيري هارتمان والفلسطيني الأمريكي ادوارد سعيد...) إضافة إلى الجهود الأوربية منها (بارت، ميشال فوكو، جاك لاكان...) [1].

إن هذه الجهود المتضافرة بين الضفة الأمريكية والغربية سعت إلى إعلاء وتأسيس فلسفة نقدية تفكيكية ثائرة على القراءة الأحادية المركزية المغلقة للنص ، وساعية إلى إبراز تصدعات المقروء وتشققاته التي تؤول إلى مفارقة المعنى المجازي إلى المعنى الحرفي الحقيقي في الجملة الواحدة ، مما يجعل من النص مفتوحا قابلا للقراءات المتعددة اللاّمتناهية[2].

وبعد هذه الجولة التي ترصدنا من خلالها فلسفة التفكيك وأهم روادها ننتقل الآن إلى مبتغانا من هذه الدراسة لنرى كيف هاجر هذا المصطلح جدّا ومفهومًا إلى خطابنا النقدي العربي ؟ كيف نظر الناقد وغليسي إلى هجرة هذا المصطلح إلى وطننا العربي ؟.

انتقلت التفكيكية إلى خطابنا العربي المعاصر انتقالا محتشما ومتأخر [3]،حيث يجمع معظم الدّارسين بأن << أول دراسة تفكيكية تعود إلى سنة 1985 >>[4] وهي محاولة الناقد السعودي عبد الله الغذامي في كتابه "الخطيئة والتكفير" إذ تناول في قسمه الأول المناهج النقدية الألسنية وشاعرية النص ومصطلح تداخل النصوص وما إلى ذلك من المفاهيم في حين خصص قسمه الثاني في مقاربة قصيدة حمزة شحاته والموال الحجازي [5]

---

[1]- ينظر: المرجع السابق ، ص: 342- 343.

2- ينظر: المرجع نفسه ، ص: 343.

3- ينظر: المرجع نفسه، ص: 343.

4- يوسف وغليسي, التفكيكية والخطاب العربي المعاصر، قوافل، النادي الأدبي بالرياض، س 05، م 05، العدد 09 1997، ص: 60.

5-ينظر : بشير تاوريريت،التفكيكية في الخطاب النقدي العربي المعاصر،ص:80

ويرى وغليسي بأن تجربة الناقد عبد الله الغذامي قد كانت حافزا كبيرا لظهور نقاد آخرين سعوديين ذاع صيتهم وعرفوا بإسهاماتهم الجادة في الجانب التنظيري ، ونقد النقد خصوصا مما أكسبهم حق الريادة للقراءة التفكيكية على المستوى العربي ومن هؤلاء النقاد "عابد خزندار" "سعد البازعي" وميجان الرويلي" الذي أصدر كتابا عام 1996 في هذا الشأن سمّاه قضايا نقدية ما بعد البنيوية "سيادة الكتابة نهاية الكتاب [1] وبالإضافة إلى هؤلاء النقاد العرب نجد، عبد الملك مرتاض" بسام قطوس" عبد الله ابراهيم" علي حرب"...

2- التفكيكية (Déconstruction)

إن أول ما يسترقفنا في هجرة التفكيكية إلى الوطن العربي هي قضية المصطلح ، حيث شهد تعددا كبيرا وتضاربا اصطلاحيا فاختلف النقاد العرب في ترجمة مصطلح Déconstruction مما أدى إلى نشوب إشكالية التعددية المصطلحية التي تجعل القارئ لهذا الخطاب النقدي مشتتا بين هذا وذاك مما جعل هذه القضية محل دراسة بين النقا د، والناقد وغليسي قد سلط الضوء عن هذه الإشكالية فوجدنا في مدون ته مجموعة من المصطلحات التي قوبلت المصطلح الأجنبي (Déconstruction) وهي موضحة كما يلي[2]:

المقابل العربي	المترجم ومرجع الترجمة
التشريحية تشريح النص	-عبد الله الغذامي، الخطيئة والتكفير، ص: 50.
التفكيك	- كاظم جهاد، (تر) كتاب الكتابة والاختلاف، ص: 27. - بسام قطوس، استراتيجيات القراءة، ص: 17.
اللابناء (النقد اللابنائي)	عبد العزيز حمودة، المرايا المحدبة، ص: 108.بالإضافة إلى نقاد آخرين... شكري عزيز ماضي، من إشكاليات النقد العربي الجديد، ص: 74 167.

[1]- ينظر: يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص:343.

[2]- ينظر المرجع نفسه،ص:345.

نظرية التفكيك	– مجدي أحمد توفيق، مدخل إلى علم القراءة الأدبية، 24.
التحليلية البنيوية	يثوبل يوسف عزيز ، (تر) كتاب وليم راي المعنى الأدبي من الظاهرية إلى التفكيكية، ص: 09 (الهامش).
التفكيكية التقويض – التقويضية – نظرية التقويض – التقويض	–عبد الملك مرتاض، ألف ليلة وليلة في كتاب (أي) وتحليل الخطاب السردي. قد قابل بهؤلاء المصطلحات الثلاثة مصطلح (Déconstruction أرسى عبد الملك مرتاض على هذا المصطلح منذ سنة 1995 معها كتاب نظرية النقد، ص: 89.
القراءة النقضية	عابد خزندار، محمد الصالح الشنطي, المشهد النقدي الملحي مجلة قوافل، الرياض، س1، ع1، رجب، 1994، ص: 35.[1].

الجدول:(13)

من خلال رؤيتنا ل هذا الجدول نجده قد ح م ل لنا مجموعة من البدائل المصطلحية للمصطلح الأجنبي (Déconstruction) والتي قاربت العشر بدائل وهي كما يلي: (التفكيك التفكيكية التشريحية ،التشريح ، البدائل التقويض ، التقويضية ، نظرية التقويض ، النقضية ، اللابناء التهديم، التحليلية البنيوية...)

وبالإضافة إلى هذه المقابلات التي أحصاها الناقد وغليسي نظيف مصطلح آخر لم يذكره الناقد وه و مصطلح غريب بعض الشيء اقترحه عبد الوهاب المسير وهو مصلح الانزلاقية [2].

نلاحظ دائما أن روح عدم التوسيق سائدة في التلقي العربي للخطاب النقدي وسيطرة الاصطلاح الذاتي ، إلاّ أن الملاحظ على المصطلح الأقل إشكالية من المصطلحات التي

[1]– ينظر: السابق، ص: 345 –346 –347.

[2] –عبد الوهاب المسيري، فتحي التريكي, الحداثة و ما بعد الحداثة، دار الفكر المعاصر، (بيروت)، دار الفكر (دمشق) ط1، 2000، ص: 111. نقلا: فريد أمعضيشو، إشكالية ترجمة مصطلح التفكيك ،5239. www.alfyaa.com.p ، 2014/02/10، 11:30.

عالجناها سابقا. والآن ننتقل إلى مبررات أو معايير تفضيل ورفض المصطلح لدى وغليسي اتجاه المصطلح الأجنبي (Déconstruction).

2-1- معايير تفضيل مصطلح (Déconstruction) لدى وغليسي:

قبل أن نعالج معايير تفضيل المصطلح المناسب لدى هذا الناقد ، نسلط الضوء أولا على معايير رفض بعض المقابلات المصطلحية لدى الناقد موضحة في الشكل الآتي:

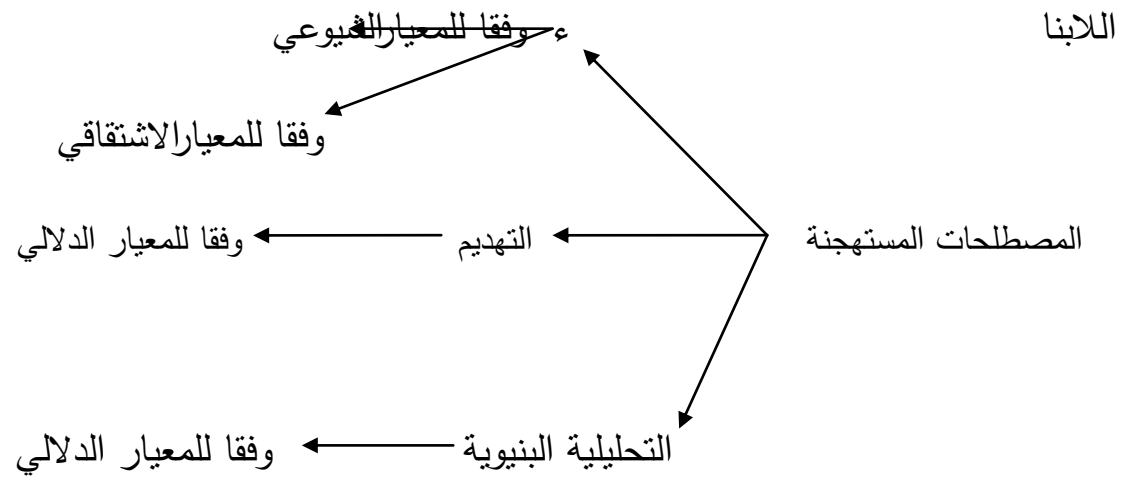

مخطط يوضح المصطلحات المستهجنة كمقابل للمصطلح الأجنبيDéconstruction لدى وغليسي

الشكل :(11)

نرى من خلال هذا المخطط أن الناقد وغليسي قد وجد بعض المقابلات العربية للمصطلح الأجنبي Déconstruction لا تمُتُّ بصلة مع مفهومه ف هي مصطلحات مستهجنة[1] ،فرفضها لمصطلح اللابناء ، ما ردّه إلاّ لعدم تداوليته وضياع صيته في حلبة

1- ينظر: يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص: 70.

الاستعمال، كما انه وفقا للمعيار المرفولوجي يصعب أن يشتق من هذا المصطلح صيغا اشتقاقية حتى أن هذا المصطلح لا يقدر أن يكون إلاّ ترجمة حرفية للكلمة الأجنبية [1].

أما مصطلح **التهديم** لا يوحى إلى دلالة مصطلح التفكيكية ، إنما يوحي إلى معاني ودلالات سلبية، عدمية، تخريبية، ينصرف معناها إلى الدّمار والتخريب،وهذا يتنافى مع عالم النص الذي يتميز بالجمالية والتماسك[2].

أما المقابل العربي **التحليلية البنيوية** والتي رفضها وفقا للمعيار الدلالي فرفضها خوفا من وقوع التباس بينها بين المنهج البنيوي، كذلك فهي لا تعدو أن تكون إلاّ وصفا له [3].

أما بالنسبة إلى باقي المقابلات العربية لمفهوم المصطلح الأجنبي مثل (التفكيك ، التفكيكية التشريح، التشريحية، النقضية، التقويضية، نظرية التقويض ، التقويض) فنرى أن الناقد قد صنفها في قائمة المصطلحات المقبولة ، أي المصطلحات التي تسمح باستعمالها في سياق ما، مرادفا للمصطلح الأجنبي، ومن هنا نتساءل: ما هو المصطلح المفضل [4] الذي اختاره الناقد من ضمن هذه المصطلحات المقبولة ؟ وعلى أي أساس فضله ؟.

2-2-معايـــــر الرفـــض:

يقصد الناقد بالمصطلح المستهجن (terme à eviter): هو مصطلح ينفي تجنب استعماله كمرادف للمصطلح المقبول أو المفضل، حيث إن المصطلح المفضل هو مصطلح يسمح باستعمال مواصفة قياسية معينة.

1- المرجع نفسه، ص: 351.

2-ينظر: المرجع نفسه، ص: 351.

3 -ينظر: المرجع نفسه، ص: 351.

4 -ينظر: المرجع نفسه، ص: 351.

وبتفحص مدونة هذا الناقد بخصوص تفضيله للمصطلح الأمثل والمناسب للمصطلح الأجنبي Déconstruction، نجد الناقد قد عدّ استراتيجية لاختيار مصطلح مفضل من ضمن المصطلحات المقبولة، وقبل ان نعرض هذه الاستراتيجية، لا بأس أن نقف قليلا على رأي بعض النقاد واختيارهم لبعض هذه المقابلات العربية، ونجد على رأس هؤلاء النقاد الذين فضلوا مصطلح (التشريح أو التشريحية) كمقابل للمصطلح الأجنبي رائد التفكيكية في الوطن العربي عبد الله الغذامي ، الذي جعلها عنوانا فرعيا في كتابه الخطيئة والتكفير من البنيوية إلى التشريحية 1985 ثم كتابه تشريح النص سنة 1994 والذي جعل منه عنوانا أصليا له ، ويبرر الناقد سبب اختياره لمصطلح التشريح حيث يقول :<<احترت في تعريب هذه المصطلح ولا أرى أحدًا من العرب تعرض له من قبل (على حدّ اطلاعي) ، وفكرت له بكلمات مثل (النقض والفكّ) ولكن وجدناهما يحملان دلالات سلبية تسيء إلى الفكرة ، ثم فكرتُ في استخدام كلمة (التحليلية) من مصدر حل ، أي نقض ولكني خشيت أن تلتبس م ع (حلل) أي درس بتفصيل ، واستقر رأي أخيرا على كلمة (التشريحية أو تشريح النص) والمقصود بهذا الاتجاه هو تفكيك النص من أجل إعادة بنائه، وهذه وسيلة تفتح المجال للإبداع القرائي كي يتفاعل مع النص ...>> [1].

من خلال هذه الفقرة الواردة التي يبرر فيها الناقد الغذامي سبب اختياره لمصطلح التشريح، نجد الناقد وغليسي قد اعترض عن كلام الغذامي في شأن نسبته لريادة استعمال هذا المصطلح حيث يرى وغليسي << ان عبد الله الغذامي يقفز عن دراسة مهمة عنوانها (نقد بعض ملامح المنهج البنيوي في النقد الأدبي لصاحبها " ليوتيل أبيل" ترجمها سامي محمد ونشرها في مجلة (أقلام) العراقية (السنة 15) العدد 11، آب 1980، ص217، حيث

1- عبد الله الغذامي، الخطيئة والتكفير، هامش: 78، ص: 53.

وضع مصطلح التفكيكية للمصطلح الأجنبي ولعله بذلك أن يكون أو مخترع هذا المصطلح العربي الذي استعمله بعد ذلك بكثافة تداولية لافتة >> [1].

أما المصطلح الثاني الذي يزاحم مصطلح التفكيك هو مصطلح "التقويض التقويضية" فنرى أن أول من صدع به هو الناقد " عبد الملك مرتاض" هذا الناقد المعروف كما أشرنا سابقا بالتغيير والتعدد في تبني المصطلحات ، حتى وإن كلفه الأمر الانقلاب على ذاته ، ما دام همه الوحيد تحقيق النقاء العربي للغة العربية ، فنراه قد استعمل مصطلح التفكيكية في عناوين بعض كتبه*، واستخدم كذلك مصطلح " التشريحية" في عدد من كتاباته ، مثلما تقلى في كتابه الأول عن إحدى قصائد الشاعر اليمني المعاصر عبد العزيز المقالح والذي نصه بنية الخطاب الشعري: دراسة تشريحية لقصيدة أشجان اليمنية ، ولعل هذا ما جعل الدارسين يقولون أن مرتاضا نفسه بأنه اصطنع ذلك المصطلح في بداية مساره الحياتي النقدي [2].

وقبل أن ينتقل إلى مصطلحه الذي ما يزال متمسكا به ، ولكنه لم يكن يريد به ما يقصد به في النقد الغربي ، ولا ما قصده الغذامي بـ التشريح النصي ، يقول: << يرى بعض الأصدقاء أنني استعملت التشريحية أولاً قبل أن أُصطنع مصطلح (التقويضية) والحق غير ذلك ، فقد كنت أريد بتشريح النص إلى ما يراد بتشريح الجثة بالطب ، أي تحليله تحليلا مهجريا دقيقا ذاك ما كان في ذهني أوّلا [3].

1- ينظر: يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص: 345.

*من الكتب التي استعمل فيها مرتاض مصطلح التفكيكية ، ألف ليلة وليلة (1989), وكتاب (أ - ي) 1992، وكتاب تحليل الخطاب السردي، 1995.

2- مدخل في قراءة الحداثة، مجلة (البيان)، رابطة الأدباء في الكويت، ع317، 1996، ص: 12، نقلا عن الموقع: فريد أمعظيشو، إشكالية ترجمة مصطلح التفكيك، www alfayaa.com:P5239. 11:h30/10/02/2014.

3- مجلة الأدب والعلوم الإنسانية، «أوان»، البحرَيْن، ع.2، س.1، 2003، ص13،نقلا عن: فريد معضيشو، إشكالية ترجمة المصطلح النقدي الحداثي إلى العربية(مصطلح التفكيك أنموذجا)، www.arabworladbook.com alarab.deconstruction.him، 2014/02/03، 10:15.

وقد فضّل مرتاض ترجمة المصطلح الأجنبي Déconstruction بـ " التقويضية أو التقويض" وذلك من باب << أصل المعنى في فلسفة دريدا تقويض يعقبه بناء على أنقاضه على حين أن معنى التفكيك في اللغة العربية يقتضي عزل قطع جهاز أو بناء عن بعضها البعض دون إيذائها، أو أصابتها بالعطب: كتفكيك قطع محرك أو أجزاء بندقية وهلم جرا... والخيمة في العربية تُطنب إذا بنيت و(تقوض) إذا أسقطت أعمدتها وطويت ، وقد جاء هذان المعنيان متلازمين في بيت لأبي الطيّب المتنبي >>،[1] وإلى جانب تقويضية مرتاض نجد كلا من "سعد البازعي" وميجان الرويلي" يستعملان في كتابهما "دليل الناقد الأدبي" الذي صدر سنة 1995، مصطلح التقويضية كمقابل Déconstruction، وقد أكّد على أن مصطلح التقويض أقرب من التفكيك إلى مفهوم جاك دريدا << فالتقويض على نقضه لا يلتبس بمفهم رينه ديكارت وميكانيكية تفكيكية للمفاهيم، إضافة إلى ذلك فالتقويض لا يقبل مثل ما يذهب إليه أهل التفكيك في مقوله (البناء بعد التفكيك) كما أن مفهوم التقويض يتناسب مع الاستعارة التي يستخدمها دريدا في وصفه للفكر الماوراءي الغربي، الذي يصفه باستمرار بأنه صرح أو معمار يجب تقويضه ، ولئن انطوى مفهوم دريدا التقويض إذ يرى في محاولة إعادة البناء فكر غائبا لا يختلف عن الفكر الذي يسعى دريدا إلى تقويضه>> [2].

وبعد هذه المبررات التي أدلى بها نقادنا في مفاضلتهم لمصطلح التشريح والتقويض لمقابل للمصطلح الأجنبي Déconstruction، نعود إلى الناقد وغليسي لنرى ما هو المصطلح المفضل لديه من ضمن هذه المقابلات العربية ؟.

كنا قد أشرنا من قبل أنه قد تبنى استراتيجية في تفضيله للمقابل العربي للمصطلح الأجنبي Déconstruction الموضحة في الرسم الآتي :

[1] – يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص:347.

2– ميجان الرويلي وسعد البازعي، دليل الناقد الأدبي، ص: 107– 108.

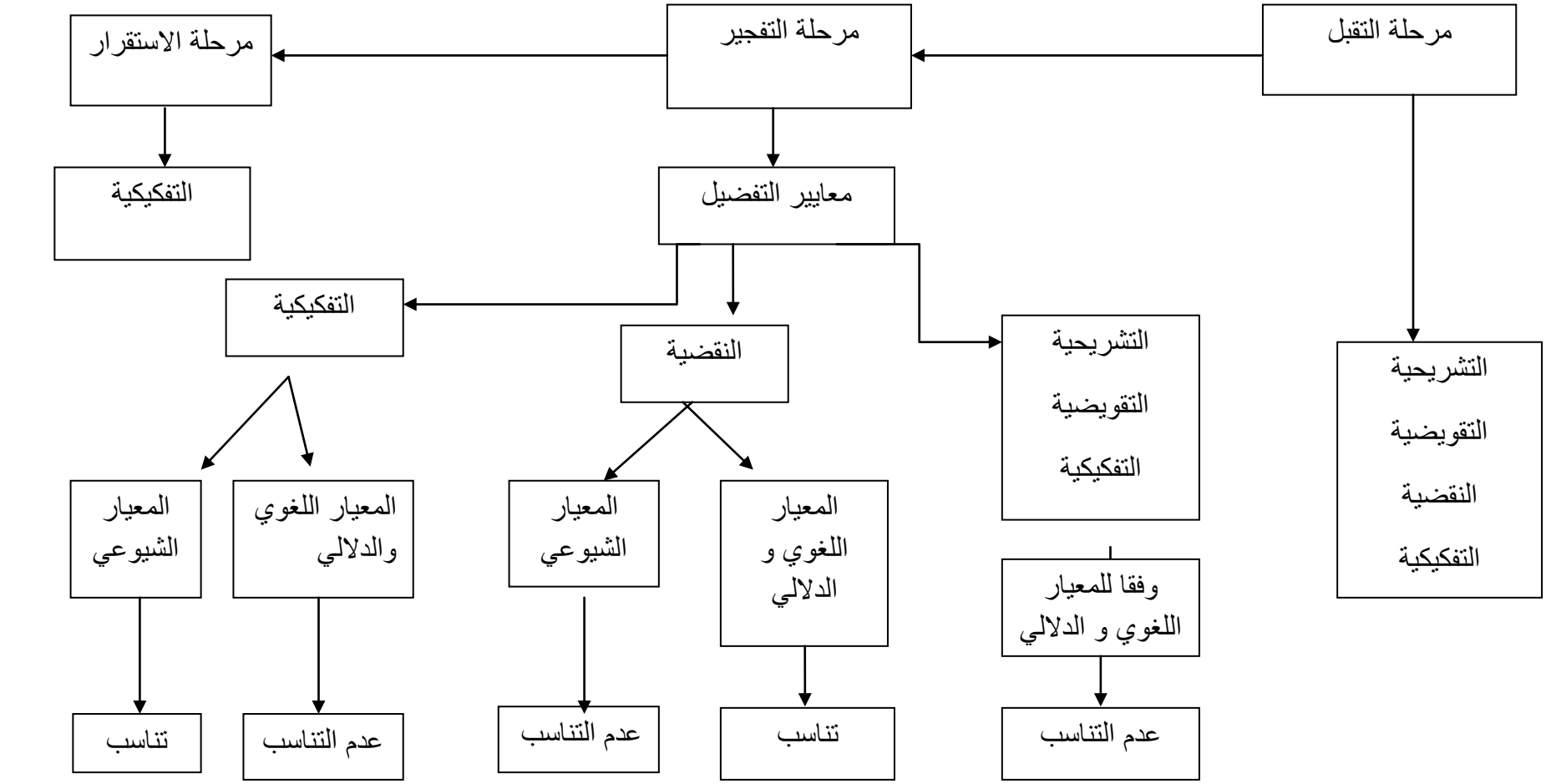

الشكل: (12) (déconstruction)مخطط يوضح معايير تفضيل وغليسي لمصطلح التفكيكية كمقابل لـ

من خلال هذا المخطط نرى أن الناقد وغليسي في تفضيله للمقابل العربي المناسب للمصطلح الأجنبي، قد حكّم مجموعة من المعايير منها: المعيار المعجمي والمعيار الدلالي والمعيار الشيوعي، فنراه أوّلا قد اختار أربع مصطلحات مقبولة وهي (التشريحية ، التقويضية النقضية، التفكيكية) وهذه المصطلحات نستطيع أن نضعها على سلم التجريد الاصطلاحي مقابل مرحلة (التقبل) ثم تأتي المرحلة الثانية وهي مرحلة التفجير والتي حكّم فيها الناقد وغليسي هذه المعايير في مفاضلة المصطلحات، حيث أشرنا سابقا بأن وغليسي قد وجّه نقدا لعبد السلام المسدي في عدم توضيح إلى ما يحدث للمصطلح في هذه المرحلة ليأتي وغليسي ويوضح لنا أسس المفاضلة أو الاختيار ، حيث رفض مصطلح التشريحية كمقابل للمصطلح الأجنبي Déconstruction وذلك حين رأى << أن دلالة التشريح في اللغة لا تكاد تتجاوز مفاهيم التقطيع والتصنيف والفتح والكشف والتبيين ، أما (الفكّ والتفكيك) فلا تتجاوز كذلك دلالات الفتح والعتق والإطلاق وفصل الأشياء بعضها عن بعض... >>[1] كما أنه يرى بأن دلالتها بعيدة عن مفهوم المصطلح الغربي الدريدي ، لكنه نراه يستثني مصطلح التقويض حيث نراه يقترب إلى المفهوم الدريدي أكثر [2]، وذلك اعتمادا على ما ورد في معاجمنا العربية من دلالات معجمية ولغوية لهذا المصطلح حيث ورد في "لسان العرب" مادة (قوّض) البناء نقضه من غير هدم [3]، كما يرى وغليسي أن (النقض) أقرب إلى جوهر المفهوم، أي مصطلح (النقضية) وهو المصطلح الذي اقترحه الناقد السعودي (عابد خزندار) حيث ميّزة في تيارات ما بعد الحداثة بين تيّارين أساسين: حيث يرى أن القراءة التقويضية (رائدها فيلسوف الظاهرتية هيدغر ، أما القراءة النقضية رائدها جاك دريدا [4]، فالناقد قد رأى بأن :عابد خزندار" قد أعاد ترتيب المفاهيم حيث وضع مصطلح (التقويضية) في غير

---

[1]- يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد،،ص: 351.

2 – ينظر: المرجع نفسه، ص: 351.

3- ابن منظور، لسان العرب، مج07،(مادة قوض)، ص:180.

4 – ينظر: يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص: 349.

الموضع الذي اقترحه (مرتاض والرويلي البازعي)، وحل محله (مصطلح القراءة النقضية) وهو السبب الذي جعل وغليسي زاهدا عن (التقويضية) كمقابل للمصطلح الأجنبي Déconstruction[1] وما يؤكد قول الناقد وغليسي بأن النقضية هي المصطلح المناسب هو ما ورد في معجم لسان العرب حيث أن: النقض اسم البناء المنقوض, إذا هدّم (..).

والمناقضة في القول: أن يتكلم بما يتناقض معناه والنقيضة في الشعر: ما ينقض به (...) وكذلك المناقضة في الشعر: ينقض الشاعر الآخر ما قاله الأول والنقيضة و الاسم يجمع على النقائض، لذلك قالوا نقائض جدير والفرزدق ... [2].

نرى أن وغليسي في تحكيمه للمعيار المعجمي والدلالي يختار مصطلح (النقضية) ويرفض (التفكيكية ، التقويضية، التشريحية) وذلك بسبب قرب دلالة (النقضية) إلى جوهر المفهوم الغربي للمصطلح الدريدي ، لكننا نراه دائما كعادته يرجح المعيار التداولي أو الشيوعي في المفاضلة بين المصطلحات حين قال: << وبالاحتكام إلى المعيار التداولي ، نلاحظ ان مصطلح (التفكيكية أو التفكيك) على علاته وقصوره المعجمي نسبيا . أكثر شهرة وأوسع تداولا فلا نمتلك إلاّ أن نصطفيه مصطلحا مفضلا >> [3].

إذن نرى أن الناقد وغليسي قد فضّل مصطلح "التفكيكية" كمقابل عربي للمصطلح الأجنبي Déconstruction، وفقا لمعايير محددة كمعيار الشيوع الذي يحقق للمصطلح صفة الخلود أو الاستقرار، وقد نرجع سبب تفضيل الناقد لمصطلح التفكيكية ، إلى سعيه في تقليص حجم البلبلة الاصطلاحية التي انشابت الخطاب النقدي العربي في تعاطيه لهذا المصطلح.

1- ينظر، المرجع السابق، ص:349.

2- ابن منظور، لسان العرب، ج15، (مادة قوض)، ص: 245

3- ينظر: يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص: 351.

أما الناقد وغليسي فإنه يصرح علنا ، ويضُم صوته إلى صوت محمود الربيعي في (أوراقه النقدية) ، حين رأى بأنه لا محيص لنا ولا مخرج من شباك هذه المعضلة الاصطلاحية إلاّ أن نختار مصطلح التفكيكية على الرغم من عدم مناسبته للمفهوم الدريدي . إلا أنه نظرا لتوالي استخدام هذا المصطلح في النقد العربي، فسنحافظ على استخدامها، وذلك حتى لا نضيف مزيدا من البلبلة الاصطلاحية الواقفة على عاتق الخطاب النقدي العربي [1].

فالناقد وغليسي نراه في هذا الموضع قد ضحى بدلالة هذا المصطلح ، ذلك على حساب معيار الشيوع الذي أعطاه أولوية كبيرة وجعله في صدارة معايير التفضيل ، فهو خلاف أستاذه مرتاض الذي يسعى إلى ربط دلالة المصطلح الأجنبي ، مع ما يوافقه من مقابلات عربية ، لكننا نرى أن وغليسي وغيره مجبورين على ذلك ، ما دام معيار الشيوع أو التّداول هو الأقوى ؛ معنى ذلك ما تترجمه المقولة المشهورة "ربّ خطا مشهور خير من صحيح مهجور".

أما إذا انتقلنا إلى الحديث عن آلية صياغة هذا المصطلح فنرى أن بعض النقاد العرب قد نقلوا هذا المصطلح اعتمادا على آلية المجاز ، و التي تتمثل في إفراغ المادة اللغوية من محتواها الحقيقي، لتملأ بدلالة (مجازية) جديدة موازية للدلالة الأولى ومناسبة لها <<[2]، ويرى عبد السلام المسدي أن اللغة تستنفر طاقتها الداخلية وتحرك آلياتها المستكينة ، وتطوّر ذاتها بذاتها ، في إطار من التوليد اللفظي أو المعنوي يسميه المسدي التوليد المباشر[3].

1- ينظر: المرجع السابق، ص:351.

2 – المرجع نفسه، ص: 443.

3 – ينظر: عبد السلام المسدي، المصطلح النقدي، ص: 113.

أما إذا عدنا لمصطلح Déconstruction فوغليسي يرى أن هذا المسعى اللغوي التوليدي المعنوي المحلي قد حققه بعض النقاد العرب منهم (مرتاض البازعي والرويلي) [1] فقد عمدوا وهم يواجهون مصطلح Déconstruction إلى مادة (قوض) في المعجم اللغوي ، فأفرغوا (التقويض) من دلالته المعيارية الحقيقية (نقض البناء من غير هدم) وسحبوه مجازيا على النص الأدبي ، الذي تمثلوه بناءً لغويا يقوم المنهج المبتغى لدراسته بتفكيكه تقويض أركانه لاستكشاف خفاياه وشروحه العميقة اللامتناهية دون القصد إلى هدمه [2] عن قناعة منهم أن " مفهوم التقويض يتناسب مع الاستعارة التي يستخدمها دريدا في صفة الفكر الماورائي الغربي إذ يصفه باستمرار بأنه (صرحُ) أو معمار يجب تقويضه [3]

أما وغليسي فنراه قد اختار آلية الترجمة لمقابلة هذا المفهوم الغربي ، واصطفى مصطلح التفكيكية، كمقابل للمصطلح الأجنبي.

وكما نريد أن ننبه لشيء آخر وهو أن الناقد وغليسي وغيره من النقاد يستخدم مصطلح (التفكيك أو التفكيكية التقويض أو التقويضية التشريح أو التشريحية) وهذه طريقة لم نعدها في صياغة المصطلح الدّالة على العلمية أو المنهجية أو المذهبية ، ونحن على يقين بأن اللاحقة (isme) و (ique) تستعمل لهذا الصدد ، حين تقابل بالمصدر الصناعي لدينا في العربية ، لكن هنا نلاحظ أن الأمر يختلف فهناك من يستعملها بصيغة المصدر الصناعي وهناك من يكتفي بالمصدر فقط ، ويفسر لنا الناقد سر ذلك حين ورد له في مقام سابق [4] لهذه المدونة حين قدّم رأيا اجتهاديا في تقسيم هذا المصطلح Déconstruction حين رأى بأنه ينقسم إلى أربعة (مونيمات) [5]:

1- ينظر: يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص: 443.

2 - المرجع نفسه، ص: 443.

3- ميجان الرويلي وسعد البازعي، دليل الناقد الأدبي، ص: 53.

4- ينظر: يوسف وغليسي، إشكالية المنهج والمصطلح في تجربة عبد الملك مرتاض النقدية، ص: 277.

5- ينظر: يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص: 350.

1 -السابقة (dé): وهو سابقة لاتينية تتصدر كثيرا من التراكيب الفرنسية ، بمعنى النفي والانتهاء والقطع والتوقيف والتفكيك والنقض.

2 -كلمة (con): وهي كلمة مرادفة لسوابق أخرى (co, col, com) تتصدر كلمات كثيرة لا تخرج معانيها عن الربط والترابط والمعية (avec).

3 -كلمة (struct): بمعنى البناء.

4 -اللاحقة (ion): وهي لاحقة مماثلة للاحقة (tion) تدل كلتاهما على شكل من أشكال النشاط والحركة (action).

وبتركيب دلالات هذه المقاطع المجزّأة تدل كلمة Déconstruction على (حركة نقض ترابط البناء) ، ويرى وغليسي بأن هذ هالكلمة منتهية بلاحقة لا تدل إلاّ على الحركة وليست كنظيرتها (ique, isme) ومن هنا نرى أن بعض الترجمات العربية قد سايرت هذا الشيء والمتفتت بالمصدر (المجرد) خلافا للمصدر الصناعي[1].

3-إشكالية مصطلح التناص(intertexte) والتناصية (intertextelity)

ربما أول شيء يتبادر إلى الأذهان ، لماذا انطوى هذا المصطلح (التناص) تحت مظلة الحقل التفكيكي في هذه الدراسة؟ وقد عهدنا بهذا المصطلح مندرجا تحت الحقل السيميائي أو أن مبتكر هذا المصطلح هي السيميائية البلغارية "جوليا كريستيفا" لكننا نرى أن مصطلح التناص <<يمثل من أبرز المعطيات النظرية للمناهج الجديدة حيث لا يزال يشكل ركيزة إجرائية أساسية ضمن كل طرف من أطراف الرباعية المنهجية (البنيوية ، الأسلوبية، السيميائية، التفكيكية) >>[2] التي لا طالما شكلت تداخل فيما بينها حتى أن معظم روّادها كانوا بنيويين قبل أن يخفت نجم البنيوية ... [3] ويجيب الناقد وغليسي عن سر تصنيف مصطلح

[1]- ينظر:المرجع السابق، ص :350.

[2]- يوسف وغليسي، النقد الجزائري المعاصر من اللانسونية إلى الألسنية، ص: 115.

[3]- ينظر: المرجع نفسه، ص: 115.

التناص ضمن الحقل التفكيكي في دراسته هذه هو أن هذا المصطلح ليس حكرا على هذا الحقل فقط بل أنه ذو ميوعة ومرونة قابل للانتماء لمختلف الحقول الأخرى لكن اصطفاءه في هذا المقام تحت مظلة الحقل التفكيكي ما ردّه إلا إلى ظهور اشتغاله المعمق كان مع حركة ما بعد البنيوية، حين عرف ازدهارا كبيرا مع الفكر التفكيكي، وعدّ إحدى مبادئه ، بكون وأن النصوص الأدبية ليس لها علاقة بأي شيء آخر عدا نفسها [1] إذن نفهم من خلال كلام الناقد أن التناص هو مصطلح ينتمي إلى جميع الحقول المنهجية الجديدة ، وهذا راجع طبعا إلى مدى أهمية هذه الآلية للنصوص الأدبية كسمة فنية لها ترفض فكرة انغلاق النص وكما يمثل أيضا آلية نقدية ناجعة بالنسبة للقارئ أو الناقد في مقاربته للنصوص الأدبية.

كما نجد في مدونة وغليسي مراحل ظهور ونشأة هذا المصطلح في الموطن الغربي ، حيث رصد لنا مفاهيمه ومراحل ظهوره ابتداء من باختين إنتهاءا إلى حركة ما بعد البنيوية وما أضافه الناقد الأمريكي "هارولد دبلوم" (H. Bloom) (1930) في نظريته الشهيرة (قلق التأثر) إلى نظرية التناص[2] والمخطط الآتي يوضح لنا مراحل ظهور مصطلح التناص:

[1]- ينظر: يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص: 389.

2- ينظر: المرجع نفسه، ص:396.

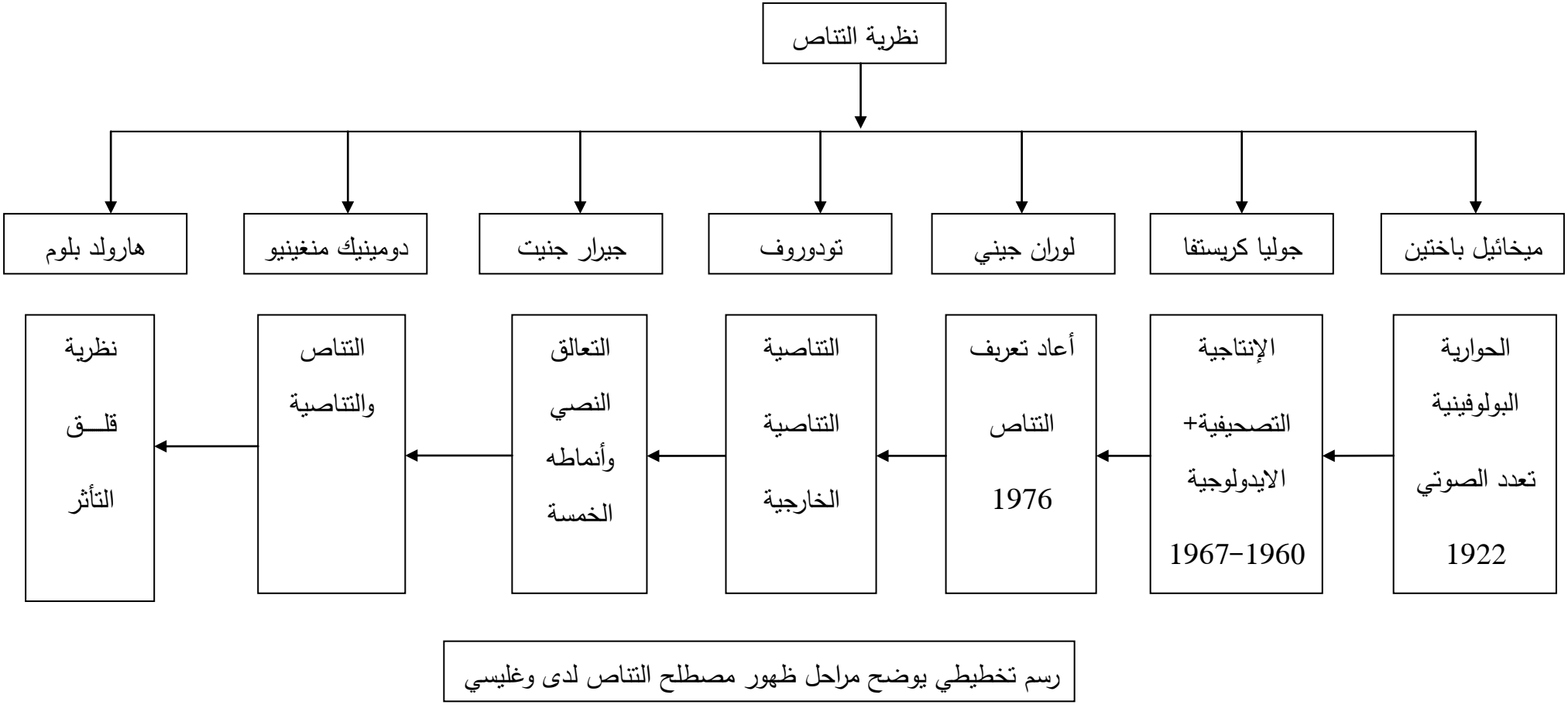

رسم تخطيطي يوضح مراحل ظهور مصطلح التناص لدى وغليسي

الشكل(13)

ولو تتبعنا هذا المخطط نرى أن مصطلح التناص << ظهر على يد الباحثة جوليا كريستيفا(Julia Kristeva) في عدّة أبحاث لها كتبت بين سنتي 1966 – 1967وصدرت في مجلتي Tel quel "وأعيد نشرها في كتابيها (سيميوتيك) "sémiotique"و (نص الرواية) "le texte de roman"، وفي مقدمة كتاب (باختين ، شعرية دوستوفيسكي) [1] ولكن لابد أن نشير إلى شيء مهم في قضية تأصيل هذا المصطلح هو أنه في البداية قد << أنتجه السيميائي الروسي باختين حين استخدمه في نهاية العشرينات من القرن العشرين –1929) (1928 تحت مصطلحات أخرى كالحوارية (dialogisme) والتعدد الصوتي أو البولوفونية (polyphonique)، يمكن القول أنها أرجعت النص الأدبي إلى النص العام للثقافة >>[2]

لكن بعد باختين وفي منتصف الستينات واصلت كريستيفا لتخطوا خطوة عملاقة على مسار الدراسة التناصية وقد غيرت عن مفهومها بحدين اصطلاحيين أقل شهرة من مصطلح التناص وهما (التصحيفية) و (الايدولوجيم) [3] حيث تعني بـ (التصحيفية) (paragrammatisme) أنها <<امتصاص نصوصي (معاني) متعددة داخل الرسالة الشعرية التي تقدم نفسها من جهة أخرى باعتبارها موجهة من طرف معنى معين>>[4]

أما الايدولوجيم(idéologise) فقد اقتبسه من كتابات متقدمة لباختين يوم كان يسمى بـ ب . ن مدفيدوف(P,N Medvedove)[5] وهو << هيمنة تركيبية تجمع لتنظيم نصي معين

[1]– ميخائيل باختين، شعرية دوستوفيسكي، (تر) جميل نصيف التكريكي،،مراجعة حياة شرارة، دار توبقال، الدار البيضاء المغرب، ط1،نقلا عن: نور الدين السد، الأسلوبية تحليل الخطاب،،ج2، ص: 107.

2– يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص:: 391.

3– المرجع نفسه، ص: 392.

4 – جوليا كريستيفا، علم النص، (تر) فريد الزاهي، دار توبقال، الدار البيضاء، 1991، ص: 38.

5– يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص: 393.

معطى بالتعبير المتضمن فيه أو الذي يحيل إليه،ولذا يكون التناص هو التقاطع داخل نص لتعبير مأخوذ من نصوص أخرى، إن التناص هو نقل لتعبيرات سابقة أو متزامنة ... >> [1].

وكما تعرّف كريستيفا التناص بـ أنه << كل نص هو عبارة عن لوحة فسيفسائية من الاقتباسات ، وكل نص هو تشرب وتحويل لنصوص أخرى >>[2]، وبعد عشر سنوات من إطلاق كريستيفا مصطلح التناص ، نشرت مجلة الشعرية (poétique) الفرنسية عددا خاصا حول (التناصية) بإشراف "لوران جيني" حيث اقترح إعادة تعريف التناص سنة 1976، حيث يرى أنه عمل يقوم به نص مركزي لتحويل عدة نصوص وتمثلها، ويحتفظ بزيادة المعنى [3].

أما تودوروف فإنه يميز في أنواع الخطاب ثلاث مفاهيم تناصية[4]:

-.- التناصية(intertextualité) وهي علاقات التقليد والمحاكاة بين أثر وآخر.

-التناصية الخارجية: (extra textualité) الأثر الأدبي يفيد من التشكيلات الرمزية المؤسسة من قبل، دون جواب والمشاعر الغرامية.

-التناصية الداخلية (intra textualité): دوران الأثر الأدبي حول ذاته، واستعمال أثر مستعمله من قبل [5].

ثم يأتي بعد تودوروف جيرا ر جينيت ويدرج التناص ضمن (التعالي النصي) معرفا إياه بأنه التواجد اللغوي (سواءً كان نسبيا أم كاملا أم ناقصًا) لنص في نص آخر ، لكنه يأتي في مقام آخر في كتاب 1982(palimpsestes) ليوسع هذا المفهوم الضيق نسبيا حيث

1 – نور الدين السد، الأسلوبية وتحليل الخطاب، ج2، ص: 107.

2 – المرجع نفسه، ص: 107.

3 – ينظر: محمد خير البقاعي، دراسات في النص والتناصية، (تر) وتقديم و تعليق محمد خير البقاعي، مركز الإنماء الحضاري، حلب، ط1، 1998، ص: 69.

4– يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص: 394.

5 – المرجع نفسه،ص: 394.

قدّم تصنيفه الخماسي الشهير لعلاقات العبور النصي ضمن ذلك التعالي النصي الذي سما ه (transsexualité)*[1] والذي يراه قد انقسم إلى خمسة أشكال: [2]

-. التناصية (intertextualité) تستلزم حضور نص ضمن آخر (باستشهاد أو إشارة تلميحية).

-التناصية الموازية (la para textualité): و تعني ضواحي أو جوار النص أي محيط الدائرة النصية من عناوين وإهداء و زخارف...

-النصية الواصفة (la méta, textualité): وترجع إلى علاقة التعليق (commentaire) التي تربط نصا بآخر.

-النصية الجامعة (l'architextualité): هي أكثر تجريدا وتضع نصا ما في مفترق الطرقات المختلفة التي ينتمي إليها.

-النصية المتفرعة (l'hypertextualité): هي العملية التي بواسطتها يبنى نص فوقي لاحق على نص تحتي سابق عن طريق التحويل أو التقليد[3].

ثم يأتي بعد جينيت دومينيك منغينو (P. Maingieneau): الذي يرى وغليسي بأنه قد قسم جهازا معرفيا بالغ الدقة الاصطلاحية وذلك بالتفريق أو التمييز بين مصطلح (التناص) و(التناصية) منذ سنة 1984، حين رأى بأن الأول (التناص) بأنه يدل على " مجرد المقاطع المذكورة ضمن متن معطى" بينما الثاني (التناصية) تعني أنه نظام القواعد

---

[1]- المرجع السابق، ص: 394.

* و قد ترجم هذا النص إلى العربية كما يلي: العبور النصي (سامي سويدان)، التعالي النصي (عبد الرحمان أيوب)، تجاوز النص (لطيف زيتوني)، التعاليات النصية والمتعاليات النصية والتفاعل النصي (سعيد يقطين...).

[2] - المرجع نفسه، ص: 394- 395.

[3]- ينظر: المرجع نفسه، ص: 393.

الضمنية التي تضم ذلك التناص أي نظام الاستشهاد الذي يحكم مشروعية التشكيل الخطابي الذي يقوم عليه هذا المتن [1]، وقد ميز دومينيك شكلين من التناص[2].

-تناصية داخلية (intertextualité interne): ويراها تقوم بين الخطاب وخطابات أخرى من نفس الحقل الخطابي.

- تناصية خارجية (intertextualité externe): والتي يراها تقوم بين خطابات من حوقل خطابية متمايزة (distincts) مثلا: خطاب لاهوتي و خطاب علمي.

نمرّ الآن إلى المحطة الأخيرة من محطات نظرية التناص التي يراها الناقد وغليسي أنها قد أضفت تطورا لهذا المصطلح والتي تتجسد لنا بشكل واضح سر وضع مصطلح التناص تحت مظلة الحقل التفكيكي ، لأن هذه المحطة التي كان صاحبها الناقد الأمريكي "هارولد بلوم" H. Bloom (1930) في نظريته الشهيرة (قلق التأثر) *[3] التي جعل منها عنوان لكتابه (the anxiety of influence)حيث كانت نظرته إلى الشعر نظرة تناصية (fully intertextualité) وفحوى هذه النظرية أن كل قراءة قصيدة أو شعر هي قراءة خاطئة، حيث إن كل قصيدة في نظرة بلوم إذن هي إساءة قراءة لقصيدة سابقة وخيانة لها خيانة خلاقة [4]، << فكل قراءة بوصفها تفسيرا للعمل تعتبر قراءة خاطئة إلى حد معين لأنها تتضمن إسقاطا من القارئ لجزء من ذاته عن النص المقروء وفهما مغايرا لما قصده كاتبه ومن وجهة نظر "بلوم" يزداد خُطأُ القراءة كلما ازدادت قوة القارئ >> [5].

---

[1]- ينظر: المرجع السابق، ص: 396.

[2] - ينظر: المرجع نفسه،ص: 396.

[3]- ينظر: المرجع نفسه،ص: 396- 397.

* قد ترجم هذا المصطلح إلى عدّة ترجمات منها: قلق التأثر (دليل الناقد الأدبي، ص: 129،توتر التأثير (عبد العزيز حمودة، المرايا المحدبة، ص: 172)...

[4]- ينظر: يوسف وغليسي،إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد،،ص: 399.

[5]- سعد البازعي وميجان الرويلي، دليل الناقد الأدبي، ص: 132.

ويرى وغليسي أن هذا المفهوم النقدي الأمريكي (ذو الأصول الثقافية اليهودية) هو الذي أسهم في تطوير النقد التفكيكي الذي لا طالما اتخذه شعارا ،يردده نقاد جماعة يال: كل القراءات هي إساءات قراءة (all redings are misredings)[1].

إذن بعد ترصدنا لهذه المحطات التي مثلت مراحل تطور نظرية التناص لدى الغرب والتي اختزلها الناقد وغليسي في خمس محطّات والتي أثبتت لنا في الأخير مدى صحة تصنيف هذا المصطلح (التناص) ضمن حقله النقدي المناسب (الحقل التفكيكي ،ننتقل الآن إلى الطرف الآخر،أي على الصعيد العربي، لنرى كيف هاجر هذا المصطلح حدا ومفهوما؟ وما هي الإشكاليات التي اعترضت سبيل رحلته ؟ وهل عرف النقد العربي مفهوما للتناص قديما أو لا ؟ أو أنه قد تلقى هذا المفهوم عن طريق الهجرة المصطلحية ؟ ، وكيف نظر الناقد وغليسي لهذا المصطلح على الصعيد العربي ؟.

وبالنظر إلى ما يعنيه مصطلح التناص لدى الغرب نجد الطرف الثاني أي الطرف العربي قد كانت له إشارات إسهامات في هذا المجال ، فنرى أن وغليسي ، قبل أن يتناول دراسة إشكالية تلقي هذا المصطلح – التناص – نراه ينقل لنا مجموعة من الأدلة على وجود هذا المفهوم (التناص) في تراثنا العربي العريق.

هذه الإشارات هي عبارة عن مفاتيح تحيلنا إلى وجود بذور هذا المصطلح في خطابنا الأدبي القديم، وانطلاقا من مفهوم بارت للتناص حيث يرى أن التناص هو قدر لـلنص مهما كان جنسه [2]، فبالتالي فإن وغليسي قد وجد في تراثنا القديم أقوال وأشعار تؤيد مقولة بارت وتؤمن بقدر النص وتنفي عذريته، وذلك بوجود آثار السابقين في اللاحقين ، و ينقل لنا الناقد أدلة مختلفة من العصر الجاهلي والعباسي شعرية ونثرية، لنذكر منها على سبيل المثال [3]:

[1] – ينظر: يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص: 399.

[2]– ينظر: المرجع نفسه، ص: 399.

[3]– ينظر: المرجع نفسه، ص: 399– 400.

قول امرئ القيس:

عوجا على الطلل المحيل لأننا نبكي الديار كما بكى ابن حذام

وقول عنترة:

هل غادرا الشعراء من متّردم أم هل عرفت الدار بعد توهم

وقول كعب بن زهير:

ما أرنا نقول إلا رجيعا و معاذا من قولنا مكرور

أما نثريا أو ما ورد من الكلام النقدي ، فنجد قول"ابن خلدون" الذي يشترط لعمل الشعر وأحكام صنعته شروطا أولها: الحفظ من جنسه ثم نسيان ذلك المحفوظ وهي المقولة التي تنم عن وعي عجيب ، بما يسميه رولان بارت لاحقا بتضمينات بغير تنصيص والذي يمكن أن تدرج ضمن ما يسميه محمد بنيس " بشعرية النسيان" [1] وكما يرى وغليسي بأن قاموسنا البلاغي العربي القديم قد كان يعج كثيرا بمصطلحات تؤدي هذا المفهوم مثل: السرقات الأدبية ، الاقتباس،التضمين ، التلميح ، المليح ، العقد ، الحل ، المعارضة ، المناقصة ، الاستشهاد الإغارة، الاستعانة ، المواردة ، المسخ ، السلخ ، النسخ ، العنوان... [2] لكن وغليسي يرى أن هذه المفاهيم البلاغية القديمة لا تؤدي مفهوم التناص في شكله التفاعلي بين النصوص الذي يولد سمة جمالية للنصوص الخصبة المنتجة ، بل هي تنحو نحوا معياريا ، يؤدي إلى حدوث تفاعل سلبي وغير خلاق بين النصوص الأدبية وأكبر دليل على ذلك مصطلح السرقات الشعرية [3].

[1] – ينظر: المرجع السابق، ص: 400.

[2]– المرجع نفسه، ص: 400.

[3] – ينظر: المرجع نفسه، ص: 401.

والآن ننتقل إلى ترجمة مصطلح (التناص) و (التناصية) من قبل النقاد العرب ، وكيف نظر لها الناقد وغليسي؟ والموضحة في الجدول الآتي [1]:

3-1-مصطلح التناص(intertexte) والتناصية(intertextualité):

المقابل العربي	المترجم و مرجع الترجمة
التناص و التناصية	- وائل بركات، علامات، ج21، م06، سبتمبر 1996، ص: 235- 141. - محمد خير البقاعي، مجلة الدراسات اللغوية، م 01، ع01، أبريل 99، ص:.
المتناص . التناص	- سعيد يقطين، انفتاح النص الروائي،ص: 95-92. - محمد عناني، المصطلحات الأدبية الحديثة،معجم،ص: 46.
بينصوصية	- بسام بركة، معجم اللسانية، ص: 114.
المناص . التناص	- حسين خمري، نظرية النص في النقد المعاصر، ص: 41.
تناص . التناص.	-أحمد المديني، في أصول الخطاب النقدي الجديد (ترجمة، ص: 100.
التناص	. محمد مفتاح، تحليل الخطاب الشعري، ص:119. . شكري عزيز الماضي، من إشكاليات النقد العربي الجديد، ص: 153. . محمد عبد المطلب، قضايا الحداثة عند عبد القاهر الجرجاني، ص: 136.
تناص . تناص	عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات، ص: 212، المصطلح النقدي، ص: 119.
التناص . تداخل النصوص	ميجان الرويلي، قضايا نقدية، ص: 119.
التناص (التضمين)	- جابر عصفور، عصر البنيوية، (ترجمة)، ص: 227.
التضمين النصي	- اعتدال عثمان، إضاءة النص، ص:183.
التداخل النصي	. محمد بنيس ، الشعر العربي الحديث ، (3) ، ص: 181، ظاهرة الشعر المعاصر ص:

[1]- ينظر: المرجع السابق، ص: 401.

	.517 . عبد الرحمان أيوب، مدخل لجامع النص، (ترجمة)، ص: 97. . عبد الوهاب علوب، الحداثة و ما بعد الحداثة (ترجمة)، ص: 390....
نص متداخل ، تداخل النصوص ، مداخلة نصوصية ، النصوص المتداخلة	. عبد الله الغذامي، الخطيئة والتكفير، ص:13 ، ثقافة الأسئلة، ص: 113. . الكتابة ضد الكتابة، ص:54. الخطيئة والتكفير، ص:203.
البينصة	. عبد العزيز حمودة، المرايا المحدبة، ص88 – 139.
بين نص	. التهامي الراجي الهاشمي، معجم الدلائلية، 02/ 230.
التناصّية	. سليمان عشراتي، تجليات الحداثة، عدد 03، يونيو 94، ص: 66.
التناص ، تفاعل النصوص	. مجدي أحمد توفيق، مدخل إلى علم القراءة الأدبية، ص: 73.
التناصية	. عبد الملك مرتاض، الكتابة من موقع العدم، 399. السبع المعلقات، ص: 185. . فضل ثامر, اللغة الثانية, ص: 48.
تناسخ النصوص . التناسخ النصي	يوسف وغليسي، قوافل، س05 ، م05، العدد 09، 1997، ص: 58.
تقاطعات النص	عز الدين المناصرة، جمرة النص، ص: 224.[1].

الجدول:(14)

إن الملاحظ على هذا الجدول الذي أورده وغليسي ضمن دراسته لإشكالية التعددية المصطلحية لمصطلح (التناص و التناصية) ، نلاحظ أن ترجمات هذا المصطلح قد تعددت واختلفت ، هناك ما يقارب خمسة عشر مصطلحا في مقابلة المصطلح الأجنبي (intertexte) و (intertextualité)نذكر منها: (التناص ، التناصية، المناص، بينصوصية

[1] – ينظر: المرجع السابق، ص: 401 –402.

تداخل النصوص ، التداخل النصي ، المداخلة النصوصية ، النصوص المتداخلة ، البينصية بين نص، تفاعل النصوص، هجرة النص، تقاطع النصوص، التناسخ النصي الخ...)

3-2- معايير تفضيل المقابل العربي لمصطلح (intertexte) لدى وغليسي:

- معاييـــــر الرفـــــض:

لقد رفض الناقد وغليسي مجموعة من هذه المقابلات العربية ، ورفضه هذا كان مبنيا على معايير لغوية مختلفة ، فمنها ما تعلقت بالمعيار اللغوي بما فيه الاشتقاقي والصرفي ، ومنها ما كان متعلقا بالمعيار الدلالي ، وكذلك ما تعلق أيضا بالمعيار التّداولي الشيوعي ، الذي يكسب للمصطلح خلوده في حلبة الاستعمال.

من جملة هذه المقابلات التي نصفها ضمن قائمة المصطلحات المقبولة نوعا ما، لكن لابد من التغاضي عنها في الاستعمال وهي ليست بالمستهجنة ، ويمكن أن نمثل لها بالجدول الآتي:

المصطلح المرفوض	معايير الرفض		
	المعيار الغوي (المرفولوجي)	المعيار الدلالي	المعيار التداولي
بين نص	-	-	-
التضمين	+	-	-
التناسخ النصي تناسخ النصوص	+	+	. -
التناصية	-	-	-

من خلال هذا الجدول، نرى أن الناقد رفض هذه المصطلحات وفقا لمعايير كما قلنا قبل حين، ونبدأ أولا بمصطلح **(التناسخ النصي)** أو **(النصوص المتناسخة)**: فبالرغم من أن وغليسي كان صاحب هذا المقابل العربي منذ وقت سابق ،*حين رأى بان هذا المصطلح ذو ذاكرة معرفية وطاقة دلالية قويتان ، وبحكم الدلالة اللغوية للنسخ التي تحمل دلالة الكتابة ، النقل، الإزالة، الإبطال...)[1] كما أن الناقد أيضا يرى بأن هذا المصطلح ذو مرجعية دينية حيث يحيل التناسخ على تقمص وتناسخ الأرواح في الثقافة المسيحية ويحيل أيضا إلى فكرة الناسخ والمنسوخ في الثقافة الإسلامية وذلك في قوله تعالى : <<ما ننسخ من آية أو ننسها نأتي بخير منها أو مثلها >> البقرة 106[2] كما لا ننسى بأن هذا المصطلح (تناسخ) له مرجعية في النحو العربي فيما يتعلق (بالنواسخ) ، كما تؤول أيضا دلالته إلى المفهوم النقدي التناصي البارتي، عندما يتحول الناص (المؤلف) إلى مجرد ناسخ [3].

إذن نرى من خلال وجود هذه الأدلة التي تساهم وتبرر اختيار الناقد في مقام سابق واصطفائه لهذا المصطلح (التناسخ النصي) كمقابل للمصطلح الأجنبي (intertexte)، إلا أن الشيء الوحيد الذي حال في اختياره هو عدم مقبوليته في الاستعمال ، وهذا ما أدى إلى عدم ترجيح كفة معيار الشيوعي ، الذي يعتبر من أهم معايير التفضيل التي تكسب للمصطلح خلوده وهذا هو السبب الذي جعل الناقد يحيد عن اصطفاء هذا المصطلح.

كذلك يرفض الناقد مصطلح (**بين نص**) والذي يراه لا يراعي أو يوافق المعيار المرفولوجي، والذي يجعل الاشتقاق منه أمر صعب بحكم (تركيبه) [4].

---

* سبق وأن اقترحه الناقد وغليسي منذ سنة 1997 في مقالة نشرت في مجلة قوافل، س05، م05، العدد 09، 1997 ص: 57.

1- ينظر: يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص: 403.

2- ينظر: المرجع نفسه، ص: 403.

3- ينظر: المرجع نفسه، ص: 403.

4- ينظر: المرجع نفسه، ص: 404.

أما مصطلح (**التضمين**) " أو (التضمين النصي) الذي استخدمه "جابر عصفو ر يرفضه وغليسي لمدى ضيق مفهومه الذي لا يتناسب مع الظاهرة التناصية الواسعة، بل هو مفهوم بـلاغي ضيق ، وما يؤكد ذلك حين يرى السعيد يقطين بأن التضمين والاقتباس والاستشهاد هي مفاهيم يشتمل عليها التعالق النصي >>[1]، لكن دون أن تكون مرادفا له فنستطيع أن نقول بأنها تشمله، فهي علاقة جزء من الكل.

أما مصطلح **التناصصية**، فقد رفضه الناقد لأسباب مورفولوجية (صرفية)، حيث يرى بأن الفعل الثلاثي المضاعف، إذا جيء به من باب التفاعل، وجب في مصدره إدغام أحد الحرفين المتجانسين في الآخر. و الفعل هنا هو (نصّ) إذ وجب أن يصاغ مصدره إلى (تناصية) و ليس (تناصصية)، فهذا خطأ في صياغة هذا المصطلح ، و لهذا السبب رفض من قبل الناقد [2].

-معايير القبول و التفضيل

بعد أن تطرقنا إلى بعض المصطلحات التي رفضها وغليسي كمقابل للمصطلح الأجنبي (intertexte)، نجد ضمن المقابلات العربية التي صنفها الناقد في خانة المصطلحات المقبولة ما يلي: (تفاعل النصوص ، التفاعل النصي ، تداخل النصوص ، النصوص المتداخلة ، التداخل النصي) لكننا نراه يفضل مصطلح (التناص ومشتقاته ، كتناصّية والمناصّية...) وذلك اعتبارا لمعايير الحد الاصطلاحي بما فيها المعيار الأساسي (المعيار التداولي أو الشيوعي) ، الذي سعى لاصطفاء هذا المصطلح كمقابل للمصطلح الأجنبي (intertexte)، وذلك يعود إلى القالب الصرفي (تفاعل) المطاوع والدال على المشاركة [3] حين استحضر لنا الناقد وغليسي ما رآه عبد السلام المسدي في اصطفاء النقاد

1- السعيد يقطين، الرواية والتراث السردي نقلا عن: نور الدين السد، الأسلوبية وتحليل الخطاب، ج2، ص: 230.

2- ينظر: يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص: 404.

3- ينظر: المرجع نفسه، ص: 404.

إلى إحدى صيغ الفعل المزيد ، والذي يدل دلالة قاطعة على التداخل والاشتراك ، مما جعل التناص يحل محله، حتى أن الناقد عبد السلام المسدي يرى أنه من شدّة ملائمة هذا المفهوم الغربي والتعبير عنه بمصطلح التناص ، يظن الناظر له أن صيغة مصطلح التناص هي الصيغة العربية وليست المقابلة العربية [1].

إذن من خلال ما تقدم نلاحظ أن الناقد وغليسي واستنادا إلى عبد السلام المسدي ، أنه فضّل مصطلح التناص كمقابل عربي مناسب للمفهوم الغربي لمصطلح (intertexte) وذلك راجعا إلى توفر جميع شروط الصياغة ، أي جميع المعايير (اللغوي ، الدلالي ، الشيوعي) وكذلك لما يتميز به هذا المصطلح من سحر صوتي ودلالي.

ونجد باحث آخر خلاف وغليسي وهو الناقد سعيد يقطين ، قد فضّل مصطلح "التفاعل النصي"، هذا الناقد الذي اعتبر جهود جينيت في التناص مرتكزا أساسيا ، حيث يراه يسعى إلى إقامة تصور خاص به، و إن كان لا يستغني فيه عن جهود سابقيه ، حيث اقترح مصطلح (التفاعل النصي) بدل مصطلح التناص ، لأنه يرى أن هذا المصطلح أعم من التناص، ويفضل هذا المصطلح أيضا على ال تعاليات النصي(transsexualité) عند جينيت [2]، ولعل اختيار يقطين لمصلح التفاعل النصي بدل التناص ما ردّه إلاّ إلى تلك التقسيمات التي يتشكل فيها التفاعل النّصي،وعدّ التناص نوعا منها.ويرى نور الدين السّد أن يقطين قد قصره على التضمين في حين أن الباحثين الآخرين شاملا لجميع المظاهر الأخرى التي تتجلى في ثنايا النص،عن طريق التضمين والمحاكاة أو التجاوز أو المجاورة وسوى ذلك >>[3] ولكن بالرغم من اصطفاء الناقد يقطين لهذا المصطلح (التفاعل النّصي) ونحن

[1]– ينظر: عبد السلام المسدي، المصطلح النقدي، ص: 119.

[2]– ينظر: نور الدين السد، الأسلوبية وتحليل الخطاب، ص: 122.

[3] – ينظر المرجع نفسه ، ص :123.

نوافقه الرأي في هذا الاختيار بكون أن هذا المصطلح يرجّح عن غيره من البدائل الأخرى،وذلك بتفوقه في حلبة الاستعمال النقدي.

كما نرى أن وغليسي يشير إلى شيء مهم،وهو ذلك الاشتراك اللفظي الواقع بين مصطلح التناص(intertexte) والتناصية(intertextualité) ومقابلاتهما معا بترجمة موحّدة وهي تناص،وهذا ما رفضه الناقد وغليسي لأنه قد استند إلى مرجعية غربية وهي رؤية (دومينيك منغينيو)، حين حرص سنة 1984 حرصا شديدا على التمييز بين التناص والتناصية،إذ يدل بالأولى على التناص:والدي هو عبارة عن استحضار النصوص الغائبة التي ترتسم في أذهاننا حين قراءة نصّ حاضر ماثل أمامنا،ومنه يمكننا اقتراح تسمية تلك النصوص الغائبة المضمنة في النّص الحاضر (ذاكرة النّص)[1] .

أما (التناصية): فهي عملية تقع أثناء الفعل الكتابي دون أن يعبأ بها المبدع أو يعبأ بسبل تسربها من اللاوعي . الحضور الإبداعي <<[2] وهي تجاوز فعل الاستحضار والتذكر إلى تتبع تحولات الغائب في الحاضر وقراءة الحاضر على ضوء الماضي الذي يستذكره ويحيل عليه و تحديد أنماط التفاعل النصي ومستوياته والوقوف على ايدولوجية النص من خلال المرجعية النصية التي يبنى عليه [3].

إذن من خلال كلام الناقد ودعوته إلى التفريق بين مصطلح (التناص والتناصية) ، نفهم أن مصطلح التناص يدل على مجرد تذكر نصوص صماء أثناء قراءتنا للنص حاضر فالتناص ناتج عن تلك الاستجابة التي تتولد في ذهن القارئ ، حين قراءته لنص ما، فتحيله إلى استحضار تلك النصوص السابقة ، لكن التناصية هي طريقة إدماج تلك النصوص

[1] – ينظر: يوسف وغليسي إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد،ص:504.

[2]– حبيب مونسي، فعل القراءة ، النشأة والتحول ، مقاربة تطبيقية في قراءة القراءة عبر أعمال عبد الملك مرتاض ، ص: 1964،نقلا عن: مليكة فريعي، مفهوم التناص المصطلح والإشكالية، مجلة عود النداء، ع 85، س8، الجزائر، الموقع www.oudand.net/spip?article903h:10:45,13.02.2014

[3]– ينظر: يوسف وغليسي، إشكالية المصطح في الخطاب النقدي العربي، ص:404.

السابقة المستحضرة في الذاكرة، وهنا يظهر مدى تفوق كاتب عن آخر ، وهي طريقة التفاعل والإدماج، وهذا يحيلنا إلى سر تفضيل يقطين مصطلح التفاعل النصي ، بدل مصطلح التناص الذي يمثل جزء من العملية التفاعلية النصية، فبالرغم من معيار الشيوع الذي احتكم إليه وغليسي في اصطفائه لمصطلح التناص ، إلا أننا نرى أن خير دليل على ترجمة هذا المصطلح ومفهومه الأجنبي هو مصطلح "التعالي النصي" الذي اقترحه جيرار جينيت والذي يضم تحته كل أنماط التناص وكل ما يتعلق به.

أم إذا انتقلنا إلى آليات صياغة هذا المصطلح (التناص) (intertexte) فنرى أن جل المقابلات العربية لهذا المصطلح الأجنبي قد صيغ ت وفق آلية الترجمة وكذلك الاشتقاق ، ونجد من ضمن هذه الآليات أيضا التي صاغها في مدونته هذه آلية المجاز والإيحاء.

ومن ضمن المصطلحات التي صيغت وفق آلية الإيحاء نجد مصطلح **التضمين** الذي أحياه مجموع ة من النقاد منهم جابر عصفور [1] ،غير أن الناقد وغليسي اعترض عن هذا المصطلح لدلالته الضيقة المشغولة في الحقل البلاغي وقد سبق وأشرنا إلى ذلك.

أما آلية **المجاز** فقد عثرنا في مدونة الناقد على مصطلحين قد صيغا وفقا لهذه الآلية وهما : مصطلح النص الغائب ، (هجرة النص) لدى محمد بنيس ومصطلح (النصوص اللواقح) لدى الطاهر الهمامي [2].

وقد وقف وغليسي وقفة مطولة مع هذين المصطلحين حتى أنه يرى أن جهود محمد بنيس هي خير دليل على مفهوم التناص بمفهومه الغربي ، حيث إن بنيس على مستوى

1- ينظر: جابر عصفور، عصر البنيوية، ص: 277.

2- ينظر: يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في النقدي العربي الجديد، ص: 406.

جهازه الاصطلاحي نراه متشبثا بمصطلح التداخل النصي بالرغم من شيوع مصطلح التناص[1] .

ولكي يتتبع الناقد وغليسي أثر الجهاز الاصطلاحي لبنيس بخصوص مصطلح (التناص) نراه قد عالج بعض كتب هذا الناقد ، فوجد أن أول توظيف له بخصوص مفهوم التناص, هو مصطلح " التداخل النصي" في كتابه الضخم (ظاهرة الشعر في المغرب العربي . مقاربة بنيوية تكوينية) 1979، حيث أظهر الناقد إيمانه بأن كل نص نتيجة تعالق مجموعة من النصوص ، غير المحدودة ، يستحضرها النص الحاضر لبناء ذاته ، و من هنا اصطلح على تلك النصوص المستحضرة بـ "بالنص الغائب"الذي يراه بأنه شرط ضروري لكل كتابة جديدة [2].

ويشير وغليسي بأن مصطلح النص الغائب هو اصطلاح عربي محض، حيث ينسب الريادة له بـ "محمد بنيس" الذي ظل يدافع عنه بحق ملكيته له ، حتى أنه ظهر مع الناقد ميخائيل ريفاتير،" لكن الناقد وغليسي يحسم الأمر وينسب لكل ذي حق حقه ، حيث يرى أن بنيس قد اصطنع هذا المصطلح منذ سنة 1978 في كتابه (ظاهرة الشعر العربي المعاصر) حين كان هذا الكتاب رسالة جامعية لنيل دبلوم الدراسات العليا بكلية الآداب (الرباط) ناقشها في جوان 1978، وهي نفس السنة التي ظهر فيها كتاب ميخائيل ريفاتير الصادر أول مرّة بالإنجليزية سنة 1978 ويرجع الناقد الأمر إلى توارد نقدي حدث بين ناقد عربي وناقد غربي[3].

ويواصل وغليسي مع رحلة بنيس الاصطلاحية بخصوص مصطلح التناص دائمًا حين يراه سنة 1981 يبدع مصطلحا آخر وهو "هجرة النصوص ،" والتي سبق وأشرنا إليها

[1] – ينظر المرجع السابق، ص:406.

[2]– ينظر: المرجع نفسه، ص: 406.

[3]– ينظر: المرجع نفسه، ص: 406– 407.

بأن الناقد وغليسي قد استلهم هذا المصطلح و وظفه ضمن استراتيجيته المصطلحية تحت عنوان "هجرة المصطلح"، هذه العبارة الاصطلاحية (هجرة النصوص) التي يراها بنيس بأنها تكملة (للنص الغائب) حين دراسته "لصلاح عبد الصبو ر في المغرب"مقاربة أولية لهجرة النص" [1].

ويرى وغليسي بأنه لا فرق بين التداخل النصي وهجرة المصطلح ، إلا أن (التداخل) عام أما الهجرة فنوعية خاصة ، معنى ذلك أن الكاتب حين يستدعي النصوص الغائبة فإنه يختار نصوص جيّدة و ليست كل النصوص، فاستعمال بنيس لمصطلح الهجرة بما تتميز به من دلالات في لسان العرب ما ردّه إلى مدارسة طويلة لمفهومها ، وبحث حفري في الجذر (هجر)، حيث يدل هذا المصطلح على المهجر والمهاجر الجديد الجميل من كل شيء [2] ومن هنا عمد بنيس إلى إسقاط دلالة هذا المصطلح المجازي على الحقل النقدي ووظفه ضمن مدارسته لشعر صلاح عبد الصبور وانتقاله من أرض شعرية (الشعر المصري) إلى أرضية أخرى (الشعر المغربي) [3].

إذن نرى بنيس قد استخدم آلية المجاز في صياغة المصطلح الذي يحتل المرتبة الثانية بعد الاشتقاق في ترتيب آليات الصياغة المصطلحية العربية.

ولكن الملاحظ على مصطلح ي (النص الغائب) و (الهجرة) هما مصطلحان لا يحملان مفهوم مصطلح التداخل النصي ، إلا إذا وظفا معا فنستطيع أن نقابل التناص بـ (النص الغائب) والتناصية بـ (الهجرة المصطلحية)، والتناص + التناصية= التداخل النصي.

---

[1]- ينظر: المرجع السابق ، ص: 407.

2- ينظر: المرجع نفسه ، ص: 407-408.

3- ينظر: المرجع نفسه، ص: 445.

إذن من خلال نظرتنا لمصطلح بنيس (النص الغائب) و (هجرة النصوص) نستنتج أن النص الغائب هي عملية استذكار واستحضار للنصوص، في حين أن الهجرة وبما تعنيه من اختيار جيد للنصوص التي ستتداخل وستدمج ضمن نص حاضر.

ونبقى دائما مع مصطلح التناص وهذه المرة يتناول الناقد وغليسي مصطلحا تناصيا آخر لدى الناقد التونسي الطّاهر الهمّامي وهو مصطلح "النصوص اللواقح" والتي صانعها الناقد الهمّامي وفق آلية المجاز كي يقابل بها المصطلح الأجنبي (intertexte).

ويرى وغليسي بأن الهمامي قد وظف مصطلح "النصوص اللواقح" وذلك في إطار حديثه عن حضور النصوص المشرقية الغائبة (الأدبية ، التاريخية، الجغرافية) في أشعار لسان الدين بن الخطيب التي تعتمد استحضار هذه النصوص بعينها ، بحيث هذه كأنها نصوص لواقح لا يستطيع النص المغربي أن يستوي بدونها [1].

معنى هذا أن النص النصوص المغربية كأنها لقاحا لا يستطيع النص الشعري المغربي أن يستقيم عوده إلا من خلال هذه النصوص المشرقية ، فهي عبارة عن دواء يشفي داء هذا النص الحاضر.

حتى أن وغليسي يرى أن هذا الناقد المغربي ، لم يستحضر هذا المصطلح " النصوص اللواقح" إلا من خلال مدارسته دراسة جيّدة يتقصى فيها الدّلالة اللغوية الدقيقة التي يستطيع توظيفها كي يؤدي مفهوم المصطلح الأجنبي (intertexte)[2] ويفسر الناقد وغليسي ذلك بالرجوع إلى أحد المعاجم العربية التي يشتق من خلالها الدلالة العربية التي استعملها الناقد ونجد أن المادة الدلالية الخام تدل على ما يلي: << ألقحت الشجرة، أنبتت الفروع، ألقح الفحل الناقة، أحبلها، ألقحت الرياح السحابة، خالطتها ببرودتها فأمطرت... >>[3]

[1]- ينظر: المرجع السابق ، ص: 408.

[2]- ينظر: المرجع نفسه ، ص: 445.

[3]- ينظر: المعجم الوسيط، ص: 870.

كما يربط وغليسي هذه الدلالة الأخيرة للرياح بالمرجعية الدينية لمصطلح " التلقيح" ، حين وردت في قوله تعالى ﴿وأرسلنا الرياح لواقح فأنزلنا من السماء مَاء فاسقينا كموه وما أنتم له بخازنين ﴾(الحجر: 22) [1]، معنى ذلك أن الله سبحانه وتعالى قد سخر لنا هذه الرياح التي تلقح السحاب فيمتلئ ماء ثم ينزل عيشا لكي تحيا به جميع الكائنات ، فنرى أن هذا السياق النصي (وردت فيه الرياح اللواقح) في الآية الكريمة، والتي تبعث لنا الحياة قد استعارها الناقد الهمامي كي يوظفها في سياق حياة النصوص التي لا مفر لها سوى أن ترضى بالقدر وتتلاقح مع بعضها البعض.

ويرى وغليسي أن هذا السياق المحتوم على هذه النصوص يتناسب مع المفهوم البارتي الذي يرى بأن التناص قدرا لكل النصوص ، وعبد الملك مرتاض الذي يراه أكسجين للنص الإبداعي[2] في حين يرى محمد مفتاح << ان التناص للكاتب هو بمثابة الهواء و الماء والزمان والمكان للإنسان، فلا حياة بدونهما ولا عيش له خارجهما >>[3].

إذن نستطيع أن نقول أن هذا المصطلح المجازي (النصوص اللواقح) قد أدى وظيفته على أكمل وجه في مقابلة المصطلح الأجنبي (intertexte) لا بل نستطيع أن نقول أن المجاز أضحى آلية ناجعة في مقابلة هذا المصطلح فمصطلح (اللواقح) ذو دلالة دقيقة حيث تناسب مفهوم (التناص والتناصية معا) ، وذلك من حيث أن هذه الدلالة لمصطلح التلقيح تستدعي لنا حضور نصوص غائبة ضمن نص حاضر ،إضافة لتداخل هذه النصوص واندماجها فيما بينها، فيؤدي هذا اللقاح وظيفته بسريانه في تشكيل نص إبداعي (جديد).

إضافة إلى دراسة هذه التعددية المصطلحية لمصطلح (intertexte)، نجد الناقد وغليسي أيضا قد أشار إلى كيفية تلقي النقاد العرب لأنماط وأشكال التناص ، فقد عرج على

[1]– ينظر: يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي، ص: 445.

[2] – ينظر: المرجع نفسه، ص: 445.

[3] – محمد مفتاح، تحليل الخطاب الشعري، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 1995، ص: 125.

محمد مفتاح والذي يعُدّه من أبرز النقاد استيعابا لهذا المضمون ، حين عرّف التناص بأنه <<مجموعة من النصوص أدمجت بطريقة مختلفة >>[1] كذلك عرّج قليلا على الاختلاف الواقع بين النقاد العرب في تلقي وترجمة هذه الأشكال والأنماط التناصية من أمثال "محمد بنيس" وسعيد يقطين" وعبد الملك مرتاض... وغيرهم. والتي يمكن العودة لها من خلال مدونة الناقد.

وختاما لهذا الحقل نريد أن نقول أن الناقد وغليسي قد سعى إلى تشخيص هذه التعددية على مستوى الحد والمفهوم لمصطلح ي (التفكيكية والتناص) الواقعة على عاتق الخطاب النقدي العربي، والتي حاول من خلالها أن يقلص من حجم هذه التعددية العربية في تلقي هذين المصطلحين الغربيين (Déconstruction) و (intertexte, intertextualité) وذلك وفقا لمعايير علمية التي احتكم لها في اصطفائه للمقابل العربي المناسب لهذين المصطلحين، لكن الشيء الملاحظ لدى وغليسي، أنه دائما يراعي معيار الشيوع أو التداول حتى على حساب المفهوم الغربي للمصطلح ، فبالتالي نرى أن وغليسي في أغلب الأحيان يرجّح المصطلح بحسب معيار التداول ، فهو مجبور على ذلك ، كي لا يزيد الطينة بلّة أمام هذا الوضع العربي الاصطلاحي المتردي.

[1] – ينظر: نور الدين السد، الأسلوبية وتحليل الخطاب، ج1، ص:122

الخاتمـــة

وفي خاتمة هذا الموضوع الإشكالي تلتزم الإشارة إلى بعض النقاط التي استوقفتنا خلال مسيرتنا البحثية :

1 –من خلال هذه الدراسة التي قمنا من خلالها بتتبع بعض الأعمال النقدية لهذا الناقد وبالخصوص مدونة "إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد "،واصفينا تارة ومحللينا وناقدينا تارة أخرى ،نرى أن جل أعماله قد شغلت حيزا كبيرا بقضية المصطلح النقدي، كما أن الناقد قد حاول جاهدا وراء دراسةهذه الإشكالية المصطلحية التي ابتدأت معه منذ سنة 1996لتتموبشكل جيد في أطروحة الدكتورة، وكما تجدر الإشارة إلى أن هذا الطرح النقدي لقضية المصطلح،يختلف عمّا تمّ طرحه من قبل النقاد الآخرين، فنستطيع أن نصفه بالطرح التكاملي أوالشمولي، فهو لم يقتصر على المصطلح النقدي البلاغي فقط بل تجاوز ذلك إلى المصطلح الأجنبي.

2 –يُرجع الناقد وغلييسي إشكالية المصطلح في خطابنا النقدي العربي إلى مجموعة من الأسباب منها:

–النزعة الذاتية والقبلية لنقادنا العرب،أي عدم التنسيق بين جهود المناطق المختلفة بين البلدان العربية،فما يقوم به الباحث في الشرق لا يعلم به من في الغرب،مما يؤدي إلى الوقوع في إشكالية الازدواج المصطلحي

–الاعتماد على الجهود الفردية وعدم الاهتمام بما تنص عليه المجامع اللغوية التي تبقى القرارات الصادرة عن هيئاتها المتخصصة أسيرة رفوف مكتباتها ومكاتبها.

3– نرى أن مرجعية الناقد وغليسي في طرحه النقدي عامة والمصطلحي خاصة كانت مستمدة من الروافد الأوربية وبالضبط الفرنسية،وذلك من خلال تفضيله للمصطلح،فقد اعتمد على مجموعة من المراجع الأوربية نستطيع أن نقول بأنها أمهات الكتب الأوربية في النقد الأدبي منها معجم غريماس وكورتيس والذي اقترح ترجمته بالمعجم الاستدلالي،وكذلك معجم

جون ديبوا "dictionnaire de linguistique"وكتاب coures de linguistique gènerale" لفرديناند دي سوسير ،والقاموس التأثيلي أو الاشتقاقي الفرنسي ،ومعجم لاروس الكبير والصغير ،كما أنه لا يثق الوثوق التام في الكتب المترجمة،فنراه يرجع إلى الكتب في لغتها الأصلية وهوالشيئ الذي أدى إلى مساعدته في المناظرة بين المصطلحات في مرجعيتها الغربية وانتقالها إلى الوطن العربي،كما أنه قد اعتمد على معاجم عربية من تراثنا،فنستطيع أن نقول بأنه قد استعمل أسلوب المقارنة بين المعاجم العربية والغربية والتي وفقهما يرجّح المصطلح المعرب ومن هنا يكون الناقد قد راعى الخلفيات الفلسفية والمرجعية للمصطلح في هجرته إلى وطننا العربي.

4- إن الناقد وغليسي في اقتحامه لهذه القضية المصطلحية فقد تسلح بترسانة تمثلت في تلك الثنائيات المصطلحية،ومن بينها: ثنائية هجرة المصطلح وسلم التجريد الاصطلاحي وثنائية الحقل المصطلحي والعائلة المصطلحية ...وكذلك في معالجته لترجمة المصطلح الأجنبي في حقله المصطلحي فقد وظّف أيضا مبدأ الثنائية ومثال ذلك: البنية والبنيوية – الأسلوب والأسلوبية – التناص والتناصية....إلخ.

5- نرى الناقد وغليسي –أيضا– في دراسته وتفضيله للمصطلح الأجنبي المترجم،اعتمد على المنهج الإحصائي ،كما رأيناه أيضا يحصي جميع المقابلات العربية للمصطلح الأجنبي،ثم يقوم بدراستها وتصنيفها إلى مصطلحات مستهجنة ومصطلحات مقبولة ومصطلحات مفضلة ثم يرجع إلى تحكيم المعيار المعجمي،وذلك بالعودة إلى المعاجم الغربية والعربية ثم يختار المصطلح القريب في الدّلالة إلى المصطلح الأجنبي،وذلك وفقا لمعايير المشروعية المصطلحية مرجّحا في ذلك المعيار التداولي أوالشيوعي.

6 – أما بالنسبة إلى ثنائية المنهج والمصطح ونعني هنا الحقول المصطلحية وعائلاتها المصطلحية فإننا رأينا أن الناقد وغليسي لم يقدّم مفهوما خاصا لهده الحقول بل اتبع منهجا تاريخيا استقرائيا رصد من خلاله محطات ومفاهيم كل حقل من هذه الحقول، على المستوى

الغربي والعربي،لكن الشيء المهم في هذا الطرح، أن الناقد حاول جاهدا أن يربط كل مصطلح بمنهجه أو بحقله النقدي انطلاقا في ذلك من الخلفيات والمرجعيات الأيديولوجي ة والفلسفية لكل حقل كما رأينا في مصطلح الشعرية والتناص.

7- نرى أن إشكالية المصطلح لدى يوسف وغليسي هي فعل مثاقفة في معضم الأحيان وليست تأصيلا ،خلافا لبعض النقاد العرب عامة،ولأستاذه عبد المالك مرتاض خاصة، الذي تمّيزت رؤيته بالنزعة التأصيلية للمصطلح.

وفي الأخير نستطيع أن نقول بأن هذه الرؤية النقدية الوغليسية قد استطاعت أن تقلّص من حجم إشكالية المصطلح النقدي في خطابنا العربي المعاصر،أو نقول على الأقل بأنها قد تميزت وتفردت عن غيرها من الدراسات النقدية الأخرى.

قائمـــــــــــة المصـــــادر

والمراجـــــــــع

- **القـــــــرآن الكريـــــــــــــم**

- **المصـــــــــــادر**

- **يوسف وغليسي:**

01- إشكالية المصطلح في الخطاب النقد العربي الجديد، منشورات الاختلاف،الجزائر،ط1 ،2008

02- إش كاليات المنهج والمصطلح في تجربة عبد الملك مرتاض النقدية،رسالة ماجستير،جامعة قسنطينة ،1995 - 1996 .

03- التحليل الموضوعاتي في الخطاب الشعري، كلام المنهج فعل الكلام، دار الريحانة الجزائر (دط)،2007 .

04-خطاب التأنيث منشورات محافظة المهرجان الثقافي في الوطني للشعر النسوي،طبعة خاصة،قسنطينة ، 2008.

05 - الخطاب النقدي عندعبدالملك مرتاض المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية،الجزائر ،(دط)،2002.

06-الشعريات والسرديات،منشورات مخبر السرد العربي،جامعة قسنطينة، 2007 .

07-في ظلال النصوص (تأملات نقدية في كتابات جزائرية)،دار جسور للنشر والتوزيع،الجزائر، ط1 ، 2009.

08-مناهج النقد الأدبي،دار جسور،الجزائر،ط1، 2010.

09- النقد الجزائري المعاصر من اللانسونية إلى الألسنية، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية،(دط) الجزائر،2002 .

-الكتـــــب العربيـــــــة

10- إبراهيم رماني،أوراق في النقد الأدبي،دار الشهاب، باتنة، ط1 ،1985.

11- ابن جني،الخصائص (تح): محمد علي النجار ،المكتبة العلمية المصرية ،(دت) ج.2

12 – ابن فارس، معجم مقاييس اللغة (تح) وظبط : عبد السلام هارون، دار الفكر،(دت) .

13- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر ،بيروت،(دط) 2004 .

14-أحمد عزوز،أصول تراثية في نظرية الحقول الدلالية،منشورات إتحاد كتاب العرب دمشق، 2002.

- **أحمد مطلوب:**

15- معجم مصطلحات النقد العربي القديم،مكتبة لبنان،ناشرون،لبنان،(دط)، 2001.

16-نحو معجم مصطلحات النقد الحديث،(دط)،(دت).

17-أحمد وهب رومية،شعرنا القديم والنقد الجديد،عالم المعرفة،الكويت، (دط)، .1996

18- أحمد ويس،الانزياح من منظور الدراسات الأسلوبية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،ط2005،1.

19- أحمد يوسف،القراءة النسقية سلطة البنية ووهم المحايثة،الدار العربية للعلوم،بيروت ،لبنان ،ط1 ،2007.

20- بسام بركة،معجم اللسانية،منشورات جروس،طرابلس، لبنان،ط1،1985 .

21 – بسام قطوس،دليل النظرية النقدية المعاصرة،مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع الكويت ط1،2004.

22 – بشير تاوريريت ، محاضرات في مناهج النقد الأدبي المعاصر،دار الفجرللطباعة والنشر، قسنطينة، الجزائر،ط2006،1.

23 – حسن ناظم،مفاهيم الشعرية،المركز الثقافي العربي،الدر البيضاء،ط4، 1999.

24 –حلمي خليل،مقدمة في دراسة التراث المعجمي العربي،دار النهضة العربية بيروت،(دط)،1997.

25–خلدون الشمعة،المنهج والمصطلح،مدخل إلى أدب الحداثة،منشورات إتحاد كتاب العرب،دمشق ،1979.

26–رابح بوحوش، المناهج النقدية وخصائص الخطاب اللساني،دار العلوم للنشر والتوزيع،عنابه ،الجزائر،(دط)،2010.

27– رشيد بن مالك مقدمة في السيميائية السردية ،دار القصبة، الجزائر،(دط)،2000.

28– سعد مصلوح،البلاغة العربية الأسلوبية اللسانية،آفاق جديدة لجنة التأليف والتعريب،جامعة الكويت،(دط)،2003.

29 – السيوطي، المزهر في علوم اللغة و أنواعها، شرح و تعليق . محمد جاد المولى بك و محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البحاوي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1987، ج1.

– الشاهد البوشيخي:

30– مصطلحات النقد العربي لدى الشعراء الجاهليين والإسلاميين،عالم الكتب الحديث،للنشر والتوزيع،الأردن، ط1،1430–2009 .

31- مصطلحات نقدية وبلاغية في كتاب البيان والتبيين،دار العلم للنشر والتوزيع، ط2، 1415- 1995.

32- الشريف الجرجاني،التعريفات، مكتبة لبنان، بيروت،طبعة جديدة،1985.

33-شوقي ضيف وآخرون،المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية،القاهرة، ط4 ،2004.

- صلاح فضـــل:

34- بلاغة الخطاب وعلم النص،سلسلة عالم المعرفة،آب،(دط)،1992 .

35 -علم الأسلوب مبادئه وإجراءاته،دار الشروق،القاهرة،ط1 ،1999.

36- النظرية البنائية في النقد الأدبي،دار الشروق،القاهرة،ط1 ،1998.

37- مناهج النقد المعاصر،دارا لآفاق العربية،ط1، 1997.

-عبد السلام المسدي:

38- الأسلوبية والأسلوب،الدار العربية للكتاب،الإسكندرية،ط2،(دت).

39- اللسانيات وأسسها المعرفية،الدر التونسية للنشر والتوزيع،ط2، 1989 .

40- المصطلح النقدي ،مؤسسة عبد الكريم بن عبد الله للنشر والتوزيع ،تونس،(دط)،(دت).

41-عبد العزيزحمودة، المرايا المحدبة،عالم المعرفة الكويت،(دط)،(دت).

42-عبدالعزيز حمودة، المرايا المقعرة،عالم المعرفة ،الكويت أغسطس، 2001 .

43-عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز تعليق وتصحيح رشيد رضا ، دار المعرفة ،بيروت ،1981.

44-عبد الله أبو هيف،النقد الأدبي العربي الجديد(في القصة والرواية والسرد)،منشورات إتحاد كتاب العرب،2000.

45- عبد الله محمد الغذامي،الخطيئة والتكفير من البنيوية إلى التشريحية،الهيئة المصرية العامة للكتاب،ط4، 1998 .

-عبد الملك مرتاض:

46-شعرية القصيدة،قصيدة القراءة- تحليل مركب لقصيدة أشجان يمنية، دار المنتخب العربي ،بيروت ط1، 1994.

47-فن المقامات في الأدب العربي،الدار التونسية للنشر،الموئسسة الوطنية للكتاب ،تونس،الجزائر،ط2، 1998.

48- نظرية النص الأدبي،دار هومة للنشر،الجزائر،ط2، 2010.

49-النص الأدبي من أين وإلى أين؟،ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية،الجزائر،1983.

50- عبد الملك مرتاض، مائة قضية...قضية، مقالات ودراسات تعالج قضايا فكرية ونقدية، متنوعة، دار هومة الجزائر، (دط)، 2012.

51-عبد المنعم خفاجي،الأدب العربي الحديث ومدارسه،دار الجيل،بيروت(دط) (دت)،ج1

52-عدنان بن ذريل اللغة والأسلوب،منشورات اتحاد كتاب العرب،دمشق،1980.

53-عزت محمد جاد،نظرية المصطلح النقدي،الهيئة المصرية العامة للكتاب،(دط)،2002.

54-علي القاسمي،مقدمة في علم المصطلح،مكتبة النهضة المصرية،القاهرة، ط 1،ط2 1987.

55-عمار بوحوش،دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية،الموئسسة الوطنية للكتاب،الجزائر،(دط)،1985.

56-عناد غزوان،أصداء دراسات أدبية ونقدية،منشورات اتحاد كتاب العرب،دمشق،2000.

57-غادة السمان،القبيلة تستجوب القتيلة،منشورات غادة السمان،بيروت،(دط)، 1981.

58-فضل ثامر،اللغة الثانية،المركز الثقافي العربي،بيروت،(دط)، 1994.

59-الفيروز آبادي،القاموس المحيط (تح)،محمدنعيم العرق السوسي ،مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان،ط2، 2005.

60- الكفوي،الكليات،(تح)،عدنان درويش ومحمود المصري،منشورات وزارة الأوقاف السورية،ط2، 1882.

61-مبارك مبارك،معجم المصطلحات الألسنية،دار الفكر اللبناني،بيروت،1994.

62- مجدي وهبة ،معجم مصطلحات الأدب،مكتبة لبنان،بيروت، 1974.

63-محمد بلوحي،آليات الخطاب النقدي العربي الحديث،في مقاربة الشعر الجاهلي،بحث في تجليات القراءة النسقية،منشورات اتحاد كتاب العرب،دمشق،(دط)،2004.

64- محمد بن إبراهيم أحمد،فقه اللغة،مفهومه،،موضوعاته،قضاياه،دار ابن خزيمة،المملكة العربية السعودية،الرياض،ط1، 1425-.2004

65- محمد بنيس، حداثة السؤال،دار التنوير،المركز الثقافي العربي،بيروت،الدار البيضاء،1985.

66- الشعر العربي الحديث، دار توبقال ،المغرب ، ط2،ج1،2001.

67-محمد الديداوي ،الترجمة والتواصل،دراسة تحليلية عملية لإشكالية المصطلح ودور المترجم،المركز الثقافي العربي،الدار البيضاء،ط1، 2000.

68-محمد طبي،وضع المصطلحات ،الموئسسة الوطنية العمومية للفنون المطبعية،الجزائر ،(دط)، 1998.

69- محمد عناني،المصطلحات الأدبية الحديثة،مكتبة لبنان،ناشرون الشركة المصرية العالمية للنشر ،لونجمان،(دط)، 1998.

70- محمد مفتاح،تحليل الخطاب الشعري،المركز الثقافي العربي،الدار البيضاء،ط 3، 1992.

71- محمود فهمي حجازي،الأسس اللغوية لعلم المصطلح،دار غريب،القاهرة،(دط)، 1993.

72- محي الدين محسن،نقل المصطلح اللساني في مطلع القرن العشرين،دار الهدى المينا،مصر ،(دط)، 2001 .

-مولاي علي بوخاتم

73- الدرس السيميائي المغاربي،دراسة وصفية نقدية إحصائية في نموذجي عبد الملك مرتاض ومحمد مفتاح،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،(دط)،2005.

74- مصطلحات النقد السيمياوي،الإشكالية والأصول والامتداد،اتحاد كتاب العرب، 2003-2004.

75- ميجان الرويلي وسعد البازعي،دليل الناقد الأدبي،المركز الثقافي العربي،الدر البيضاء المغرب ، ط3، 2002.

76- نور الدين السد،الأسلوبية وتحليل الخطاب،دار هومة للطباعة والنشر الجزائر،(دط)،ج1،ج2، 2010.

77- يمنى العيد،تقنيات السرد الروائي في ضوء المنهج البنيوي،دار الفرابي،بيروت،ط 1، 1990.

78- يوسف مقران،المصطلح اللساني المترجم(مدخل نظري إلى علم المصطلحات)،دار ومؤسسة رسلان،سوريا،دمشق، ط1، 2007.

- الكتـــــــب المترجمـــــة

79- أديث كرزويل،عصر البنيوية،من ليفي ستراوس إلى فوكو،(تر)، جابر عصفور،أفاق عربية،بغداد،(دط)،1985.

80- تزفيان تودوروف،الشعرية،(تر): شكري المبخوت ورجاء سلامة،در توبقال،ط 2، 1990.

81-جاك دريدا،الكتابة والاختلاف،(تر)،كاضم جهاد،دار توبقال،المغرب،(دط)، 1988.

82-جان بياجيه،البنيوية،(تر)،عارف منيمنةوبشيرأوبيري،منشوراتعويدات،بيروت،باريس،ط 4، 1985.

83- جورج مولينيه،الأسلوبية،(تر)،بسام بركة،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،بيروت،ط1، 1999.

84- جوليا كريستيفا،علم النص،(تر)،فريد الزاهي،دار توبقال،الدار البيضاء، 1991.

85- جون كوهين،النظرية الشعرية،(تر)،أحمد درويش،دار غريب،القاهرة،ط4، 2004.

86- ديفيد بشبندر،نظرية الأدب المعاصر وقراءة الشعر،(تر)،عبد المقصود عبد الكريم،الهيئة العامة للكتاب،القاهرة،1996.

87- رمان سلدن،النظرية الأدبية المعاصرة(تر): جابر عصفور،دار قباء، القاهرة،1998.

88-روجيه غارودي،البنيوية، فلسفة موت الإنسان ،(تر):جورج طرابيشي،دار الطليعة بيروت، ط3، 1985.

89- رولان بارت،درس السيمولوجيا(تر)،عبد السلام بن عبدالعالي،دار توبقال، الدار البيضاء،المغرب،ط3، 1993.

90- رومان جاكبسون،قضايا الشعرية،(تر)،محمد الولي مبارك حنون،دار توبقال،ط 1، 1988.

91- فرديناند دي سوسير،علم اللغة العام،(تر)،يوئيل عزيز،مراجعة:مالك يوسف المطلبي،دار الآفاق العربية، بغداد،(دط)،1985.

92- فكتور ايزليخ،الشكلانية الروسية،(تر)، الولي محمد،المركز الثقافي العربي،الدار البيضاء،بيروت،ط1، 2000.

93- ميشال ريفاتير،معايير تحليل الأسلوب،(تر)،وتعليق،حميد لحميداني،منشورات دراسات سال، دار النجاح الجديدة البيضاء،ط1، 1993.

- المجلات والدوريات:

94- أحمد علي القاسمي،النظرية العامة والنظرية الخاصة في علم المصطلح ، مجلة اللسان العربي ع:2، 1987.

95- بن عمر بوخضرة، إشكالية معالجة المصطلح في الترجمة، مجلة(مقاليد)، قاصدي مرباح ورقلة،ع1، جوان 2011.

96-توفيق الزيدي، تأسيس الاصطلاحية النقدية العربية، مجلة علامات،جدة، ج 8، م2، 1993.

97- خولة مبروك، الشعرية بين تعدد المصطلح واضطراب المفهوم، مجلة صغير للأبحاث في اللغة والأدب الجزائري بسكرة،ع9، 2013.

98- عبد العزيز شويط، المصطلح النقدي بين ابن المعتز في كتابه البديع والمزرباني في كتابه الموشح، مجلة مقاليد، جامعة ورقلة، ع2، ديسمبر 1911.

99- عبد المالك مرتاض، مفاهيم سيميائية بمصطلحات بلاغية، مجلات مخبر السيميائية وتحليل الخطاب، جامعة وهران الجزائر،ع2، خريف2006.

100- علي توفيق، المصطلح العربي شروطه وتوحيده، مجلة جامعة الملك بحوث، قسم اللغة والأدب العربي وتحليل الخطاب، جامعة اليرموك أربد، الأردن، م2، ع2.

101- قادة عقاق، إشكالية ترجمة المصطلح السيميائي في النقد العربي المعاصر، مجلة مقاليد، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،ع2، ديسمبر 2011.

102- مليكة النوي، المصطلح النقدي في العصر الحديث، مجلة مقاليد جامعة قاصدي مرباح ورقلة،ع2 09-10مارس2011.

- رسائل الماجستير:

103- صليحة أمدوشن، توظيف المصطلح التراثي في ترجمة النقد السيميائي، جامعة مولود معمري، تيزي وزو،2012/2011.

104- هدى أوبيرة، مصطلح الشعرية عند محمد بنيس، جامعة ورقلة، 2012/2011.

- المواقع الالكترونية

- مليكة فريعي، مفهوم التناص المصطلح والإشكالية

- dand.net/spip?article903h: www .بتاريخ:2014/02/13.

- فريد أمعظيشو،.آليات الوضع المصطلحي في اللغة العربية ، www.international.org/formus/showthread.ph p بتاريخ:2014/03/20

فريد أمعظيشو، إشكالية ترجمة مصطلح التفكيك

www.alfyaa.com.p 5239. بتاريخ:2014/02/10.

- فريد امعضيشو، إشكالية ترجمة
المصطلح النقدي الحداثي إلى العربية(مصطلح التفكيك أنموذجا)

www.arabworladbook.com alarab.deconstruction.him
بتاريخ:2014/02/03.

-عبد الوهاب المسيري، فتحي التريكي، الحداثة وما بعد الحداثة

www.alfyaa.com :P بتاريخ:2014/02/10.

- زهيرة قروي، مفهوم المصطلح وآليات توليده في اللغة العربيةwww.almaktaba. net/
http،بتاريخ:2013/09/18.

فهرس الأشكال

الشكـــل:(01)	مخطط بياني يوضح الحقل البلاغي ومصطلحاته عند عبدالملك مرتاض	ص:22
الشكــل: (02)	مخطط بياني يوضح دلالة كلمة مصطلح في بعض الحقول العلمية المختلفة	ص:51
الشكــل: (03)	مخطط بياني يوضح الجذر الاشتقاقي لكلمة مصطلح ودلالتها اللغوية الغربية والعربية لدى عبد الملك مرتاض	ص:53
الشكــل: (04)	مخطط بياني يوضح الدلالة اللغوية لعلم المصطلح في قاموس لاروس الكبير	ص:56
الشكــل: (05).	مخطط بياني يوضح أنواع الهجرة المصطلحية لدى وغليسي	ص:78
الشكــل: (06)	مخطط بياني يوضح معايير المشروعية المصطلحية عند يوسف وغليسي	ص:87
الشكــل: (07)	رسم تخطيطي يوضح تموقع الاتجاهات البنيوية على زوايا المثلث الدلالي لدى وغليسي	ص: 116
الشكـــل: (08)	رسم تخطيطي يوضح مراحل هجرة مصطلح البنيوية التكوينية إلى الوطن العربي لدى وغليسي	ص:137
الشكـــل: (09)	مخطط بياني يوضح وظائف اللغة عند رومان جاكبسون	ص:200
الشكـــل: (10)	مخطط بياني يوضح المقابلات العربية المرفوضة لمصطلح الشعرية لدى وغليسي	ص:208
الشكـــل: (11)	مخطط بياني يوضح المصطلحات المستهجنة كمقابل للمصطلح الأجنبيDéconstruction لدى وغليسي	ص:229
الشكــل: (12)	مخطط بياني يوضح معايير تفضيل وغليسي لمصطلح التفكيكية كمقابل لـ(déconstruction)	ص:233
الشكـــل: (13)	مخطط بياني يوضح مراحل ظهور مصطلح التناص لدى الغرب	ص:240

فهـــــــرس الجـــــــــــداول

الجدول: (01)	استراتجية الطرح النقدي في كتاب الخطاب النقدي عند عبد الملك مرتاض ليوسف وغليسي	ص:16-17
الجدول: (02)	استراتيجية الطرح النقدي في كتاب إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد ليوسف وغليسي	ص:40-41-42
الجدول: (03)	-مصطلح البنية: (structure)	ص:120
الجدول: (04)	-مصطلح : structuralisme	ص:124
الجدول: (05)	- مصطلح (structuralisme génétique)	ص:134
الجدول: (06)	- مصطلح (stylistique)	ص:142-143
الجدول: (07)	Le style est l'homme même	ص:150
الجدول: (08)	-مصطلح (Ecarte) (Déviation):	ص:159
الجدول: (09)	- مصطلح (sémiologie):	ص:173-174
الجدول: (10)	- مصطلح (sémiotique)	ص:175-176
الجدول: (11)	-. مصطلح (poétique)	ص:204-205
الجدول: (12)	-مصطلح(Poéticité)	ص:206
الجدول: (13)	- التفكيكية (Déconstruction)	ص:227-228
الجدول: (14)	- مصطلح التناص(intertexte) والتناصية(intertextualité):	ص:248-249

فهرس الموضوعات

المحتوى الصفحة

-**المقدمـــــــة**..... ص:أ-ج
- **تمهيـــــد: مكانة دراسة المصطلح النقدي في أعمال يوسف وغليسي النقدية** ص:8-42
- أولا:التعريف بالناقد يوسف وغليسي..... ص:9-12
- ثانيا:تجلي المصطلح النقدي في أعماله النقدية..... ص"13-42
الفصـــل الأول: الجهود النقدية للمصطلح النقدي لدى يوسف وغليسي ص:43-105
أولا: المصطلح بين العلمية والمفهومية..... ص:44-60
-1- مفهوم المصطلح..... ص:44-50
-2-مفهوم علم المصلح..... ص:50-60
- ثانيا: المصطلح النقدي بين المفهومية و الإشكالية..... ص:60-68
-1- مفهوم المصطلح النقدي..... ص:60
-2- مفهوم مصطلح الإشكالية..... ص:63
ثالثا- آليات الصياغة المصطلـــحية..... ص:68-105
1- المصطلح النقدي بين الحقل المصطلحي والعائلة المصطلحية..... ص:68-
-2-المصطلح بين الهجرة المصطلحية وسلم التجريد الاصطلاحي..... ص:72
-3-المصطلح بين المشروعية المصطلحية وآليات الصياغة..... ص:79
رابعا:ثنائية المنهج والمصطلح..... ص:101
الفصل الثاني: إشكالية التعددية المصطلحية للمصطلح النقدي عند يوسف وغليسي ص:106-256
- أولا:إشكالية التعددية المصطلحية في الحقل البنيوي..... ص:107-134
-1- لمحة عن الحقل البنيوي..... ص:107
-2- البنيوية الشكلانية..... ص:113
-3-مصطلح البنية التكوينية..... ص:127
- ثانيا:إشكالية التعددية المصطلحية في الحقل الأسلوبي..... ص:134-163
1- لمحة عن الحقل الأسلوبي..... ص:135
-2- مصطلح الأسلوب والأسلوبية..... ص:138
-3- مصطلح الانزياح..... ص:148

ثالثا: إشكالية التعددية المصطلحية في الحقل السيميائي..... ص:164-214
-1- لمحة عن الحقل السيميائي..... ص:164
-2-مصطلح السيميولوجيا والسيميائية..... ص:170
-3-مصطلح الشعرية..... ص:190
رابعا: إشكالية التعددية المصطلحية في الحقل التفكيكي..... ص:215-256
-1- لمحة عن الحقل التفكيكي..... ص:215
-2- مصطلح التفكيكية..... ص:223
-3-مصطلح التناص..... ص:235
خاتمة..... ص:257:
-قائمة المصادر والمراجع..... ص:261
-فهرس الأشكال..... ص:273
-فهرس الجداول..... ص:274
فهرس الموضوعات..... ص:275-276

الملخـــــــــــــــص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على إحدى إشكاليات الخطاب النقدي العربي المعاصر، وهي إشكالية المصطلح النقدي عند الناقد الجزائري يوسف وغليسي، وانطلاقا من ذلك فقد ضّم هذا البحث: تمهيدا وفصلين وخاتمة.

أما التمهيد: فقد كان بغرض الكشف عن مكانة دراسة المصطلح النقدي لدي يوسف وغليسي في أعماله النقدية، لنتخذ من مدونة "إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد ميدانا للدراسة.

أما الفصل الأول : فقد تناولنا فيه الجهود النقدية للمصطلح النقدي لدى يوسف وغليسي .

أما الفصل الثاني : فقد سعينا إلى الكشف عن منهج الناقد في دراسة إشكالية التعددية المصطلحية في الحقول المنهجية (الحقل البنيوي والحقل الأسلوبي والحقل السيميائي والحقل التفكيكي)،وقد اخترنا بعض المصطلحات المشاعة من كل حقل من هذه الحقول المصطلحية.

وأخيرا ختمنا بحثنا بخاتمة حوصلنا فيها أهم النتائج المتوصل إليها.

Résumé :

Cette étude vise à faire la lumière sur l'un des problèmes de critique du discours arabe contemporain, une trésorerie problématique à long terme selon le critique algérien Youcef OGlesi, et la base que cette recherche inclus: introduction et deux chapitres et une conclusion.

Le démarrage: il avait pour but de détecter l'état de la trésorerie à long terme de l'étude de Youcef Oglesi en espèces, de prendre du blog "terme problématique dans le discours critique de la nouvelle scène arabe pour l'étude.

Le premier chapitre: nous avons traité avec les concepts les plus fondamentaux à long terme qui a été pris avec OGlesi imprégné d'étudier le terme problématique dans le discours de la politique monétaire arabe .

Le deuxième chapitre: Nous avons cherché à découvrir approche critique dans l'étude du problème du pluralisme méthodologie terminologique dans les champs (champ champ structurelle et stylistique et champ sémiotique et déconstruction), et nous avons choisi quelques-uns des termes de commune chaque champ de ces domaines terminologie.

Enfin, nous avons terminé notre recherche avec une conclusion où les résultats les plus importants obtenus.